

۲۱۲

۱۱

کتابخانه
ایران

شماره ۲۳



بازرسی شد
۶ ۷

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب	اصول و فقه
مؤلف	چند (۳۳) از کتب (خطی) اهدائی
آقای	سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای اسلامی
شماره ثبت کتاب	۴۴۴۲
تاریخ ثبت	۱۳۰۷/۳/۱۰

خطی اهدائی
کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی
۳۳

۱
۱
۸
۸
۳
۹
۵
۸
۷
۶
۱
۱۱
۸۱
۸۱
۳۱
۹۱
۵۱
۸۱
۷۱
۶۱
۸
۱۸
۸۸
۸۸
۳۸

شماره ۳۳



بازرسی شد
۶-۷

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب: اندیشه و نظریه

مؤلف: ...

جلد: (۳۳) از کتب (خطی) اهدائی

آقای سید محمد صادق خامنه‌ای به کتابخانه مجلس شورای ملی

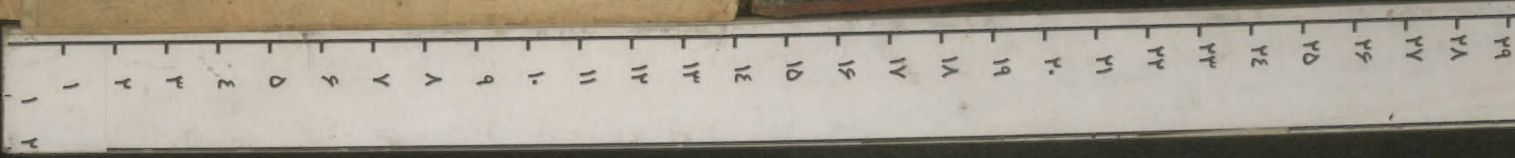
شماره ثبت کتاب: ۲۰۷۳۰

شماره قفسه: ۴۴۲

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

خطی اهدائی

۳۳



شماره ۳۳



بازرسی شد
۶ - ۷

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب: المصنف المصنف

مؤلف: ()

جلد: ۳۳ (۳۳) از کتب (خط)

آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای اسلامی

شماره ثبت کتاب: ۴۴۴۳

۱۳۳۴

خطی اهدائی

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

۳۳

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي فضله على سائر الامم باعد لا ديانا ووضح لنا شريع الاسلام
باتم الايضاح واكمل البيان ومن علينا بالارشاد الى قواعد الاحكام وسرائر
التيان والصلوة على من اكرمكم بالادب اعجاز فضله عدا ناهي المبعوث الثالث
والشجرة والهداية الى الايمان وعلى عزه مطالع الانوار خلاصة الانوار
كانطق به القرآن **اما بعد** فاني لما امتعت نظري وصرفت فكري وتنبهت
في مطالعة الحق الموصوف بالرسالة الجعفرية في الموضوعات بابا الصلوة وما
يتعلق بها التي قد شاع ذكرها في الامصار واشتهر في الاقطار واجتهدت
تدريسها مشاهير الفضلاء وعقبتهم في احوال العلماء وهي من تاليفات شيخنا
وسيدنا شيخ الاسلام وخاتمة المجتهدين الذي برع في العلوم الدينية فضلا
اسوة المحققين وفاق عليهم في الفنون فطلبت اعانته لمخاضين ومن الله
بوجوده الكريم على الشيعة الامامية اجمعين عني مائة امير المؤمنين وسيد
الوصيين لان الله تعالى على ما لا ينطق به لاهوتهم في كفاة العالمين فعمري لقد جرت
احسن ما صنف في هذا الباب في حقنا وفدينا وامتننا الف في ذلك كثر
وتريقا فقصدت ان اربط لها شرحا يكشف عن مضمونها ومطوياتها ويبين
دقائقها وتحقيقاتها مشير الى محل اشكالاتها ومبهماتا وذلك ابتغاء لوجه
الله وطلب مرضاة سيادته لان الله تعالى الامداد باحسن توفيقاته مع اعطاني
بان فكري في كيفية وبصناعته قليلة فتشرفت لما قصده به وشعرت فيما اردته
متوسط بين التقصير والتعويل باجازه الله تعالى التوايل لجزيل استغنيان
فانه حبس ونعم الوكيل لما فرغت من ترجمته ووقفت لتسميته سميته بالمطالع
المظفر في شرح الرسالة الجعفرية ثمنا باسمه من نفعنا والمرحمة والاحسان

ورضب رايات الشفقة للضعفاء في كل مكان ذي الشوك العظيمة والاطراف
العيمة والاخلق الكريمة والطرائق القويمة والاراء المستقيمة نور احداث
الاغاطر والامرا وقدر رايض الامال للكبرياء الفائق على اقرب الفتح والنصر
والظفر والمخطوط من عند الله بالخط الاول في سيف الحق والملة والدين و
ملجأ العلماء الراغبين الموقدين بتأييد الملك الفخر مظهر البتكي الخياط في ذلك
دولته باقية وشوكة صاعقة راقية اللهم امد فظلال رافته والطافه وارحم
المساكين بدوام شفاعة واعطافه قال ام ظله وهي الى الزمان لمرتبته موصوف
على مقدمته بذكر النال مشتقة من قدم بمعنى تقدم ومنه قوله تعالى لا تقدره
بين يدي الله ورسوله ويجوز فتحها ورعا قال ان الاقل اولى لما في الثاني
من قوله عدم استحقاقها التقديم بالذات بل ذلك باعتبار جعل الجماع والمرا
بها هنا طاعة من الكلام لها ارتباط بالمقاصد الاية وابواب الباطنة للقد
والمراد به هنا ما هو جامع لمساكن متحدة جنسا مختلفة نوعا وخاتمة وهي
تدريج في ذكره لاستدراك ما فات ذكره في الباحث السابقة اما المقدم
التي في بيان ماهية الصلوة وذكر طرف من المراتب في فعلها والمرحمة
عن تركها والاشارة الى التحصيل ما يجب معرفته امام فعلها والنتيجة على
من له اهلية يصح بها اخذ احكامها منه فالصلوة لغة الدعاء او المتابعة
ومنه المصلي المصل حيث يقال صلى الفرس اذ جاء مصليا وهو الذي يتلو
السابق وشرعا قبل هي فعل مقتضى التكبير ثم طه بالقلبة المقربة فقوله
جنس فاسم لكل ما يصدر من الانسان مكلفا كان او غير مكلف باسما كان
ذلك الفعل او غير مناسح وقوله مقتضى التكبير يخرج به المباحات كالاكل
والشرب والقيام والقعود واما قوله مشطرة بالقلبة فلا فائدة لربح الادراج

ولاية الاخراج له هو مضر كما سينفع ذلك عن قريب لا يقال يخرج نحو الطواف
وروى حمزة العقبة لا نقول انما خارجا ان القيد السابق اعني مقتضى التكبير
واسبقا لقرينة فقد قيل ان الاخراج صلوة الدنيا وفيه نظر لانها قد خرجت بقوله
مشرطه بالقبلة اذ المعريف هنا هو الصلوة الصحيحة وصلوة الزبا صلوة غير
مشروعة فيكون فاسدة وظاهر ان الفاسد ليست مشروطه بالقبلة والوجه
ان يجعل هذا القيد دفعا لتوهم الابتاع والميل الى ما ذهب اليه السيد
الله من ان الصلوة المراتب متصفة بالصحته لوصول الاستئصال بها اذ لو لم يكن
هذا القيد في التعريف لم يميز مذهب الصنف عن مذهب السيد قدس سره
وبرمنا وندفع توهم الابتاع وكفى بذلك فائدة ولما المراد بالقرينة فقد
اختلف فيه فعند المتكلمين انها موافقة ارادة الله تعالى فيجبية البه من
قصد ان يقع الفعل الذي ياتي به لموافقة ارادة الله تعالى واما عند الفقهاء
وهي التقرب من الله بنيل الثواب منه وحصوله الزفعة لديه واتحسروا ان
الاول وهو قصد الطاعة التي هي موافقة الارادة او لما في الثاني من توهم
القدح في الاخلاص بخلاف الاول فانه سالم من هذا التوهم وقد ثبت عليه
السيد في الذكرى ولما دأى المصداق ان في التعريف المذكور خلافا بين
القرينتين حيث اورد على طرده الذكر المذكور على حال الاستقبال فيصحب التكبير
وبعض الصلوة كالبعض المؤلف من التكبير والقرأة والركوع والتحيات
وكالمؤلف منها والقرأة والركوع عند نيابة قيد كافيها باليقول قد ردا
فيه في التعريف محتمل بالتسليم ليسم التعريف المذكور من التقص بالفاض
بالذكر المذكور واما لما التفت الى اخلاص من جهة الحكم حيث انما يقع
واورد على عكس صلوة المضر وجد عن ذلك محض الجحد قد به على

ذلك بقوله فخذنا منه اي من التعريف المتقول مشروطه بالقبلة لا يرد
على تعريفنا اورد على ذلك التعريف وجبت لم يرد على تعريفه النقوض
المذكورة لسبب الزيادة والحذف المذكورين قال فاستقام اذ حاصل
تعريف الثاني ان الصلوة افعال مقتضية بالتكبير مختمه بالتسليم للقرينة
وجنبت عدم ورود النقوض المذكورة عليه ظاهرا ولعلنا يقول عدم ورود
النقض المذكورة على هذا التعريف لا يصح سلاسل ولا يستلزم استقامته
في نفس الامر وكيف يحكم باستقامته مع كون مقتضيا بصلوة مقطوع
اللسان والاخر حيث لا يوجد فيها تكبير الاحرام اذا لم يدخلها في القيد
هو اللفظ المخصوص وادع محقق بصلواتها كما لا يتحقق التسليم ايضا
على اصطلاحهم ويمكن ان سعد بن عبد الله مراد دأى ظاهرا الاستقامة الا
استقامة الاخائية وحيث يرد النقوض المذكورة وغيرها على التعريف
الاول دون التعريف الثاني وكانت مواد الاعتراض بالنسبة الى الثاني اقل
من الاول اطلق عليه الاستقامة واذا منها استقامة نفسه وهذا غير
يقال في التوجيه وفيه بعد لا يخفى ثم اقول المفهوم من موق كلامه دام ظلهم
ان القيد الافتتاحي لا يخلو في استقامة التعريف الثاني حسب رك على حاله
ولم يتعرض بخدشه وفيه نظر لانه لو اقتصر في التعريف على ما اراد من القيد
اعني قول يختمه بالتسليم بعد حذف ما حذره كان التعريف على حقيقة
مستقيما اذ يصير حاصل تعريفه هي افعال مختمة بالتسليم ولا يرد القص
المذكور على طرده لان الذكر المذكور لا يدخل فيه على تحقيقه حيث قال دام
ظلهم في بعض علقات ان التسليم ليس على الوجه المذكور عبادة بل يدخل فيه
التكبير لمختمة بالتسليم ويصير متعلقا بالورد لان العبادة امر موقوف لا يثبت

من اذن الشارع فيكون التسليم عبادة انما هو في مواضع مخصوصة لا مطلقا
حتى تشمل مادة الشارع واما التكبير فهو عبادة على اطلاقه لا ينشأ منه الا
يقال تعريف المص تعريف للصلوة الصحيحة مع انه يصدق على ما لا يشهد
بالصحة على ما دام ظل صلوة الصبي لا نأول التكبير والتسليم من الصبي
ليست بعشرون لان افعالها كلها من يديه واعلم انه قل ان التعريف الاول للتعريف
لفظي فلا شق فيه ورود النقوض المذكورة اذ لا يراد بالتعريف اللفظي
احداث تصور كما في التعريفات الحقيقية بل المقصود منه الالتفات الى
صورة حاصلته في الذهن فتميز بين التصورات وليس محله ما منقح
بالنقض والجواب عنه ما اشار اليه دام ظلتي بعض تعليقاته من ان ما
اوردوه في كتبهم من النصوص على التعريف كما في باب الطهارة والوضوء
ولم يجزئهم بانهم لا يريدون بالتعريفات لفظية بل حدود اسمية مما في
التعريف الثاني سكونا يستدعي المقام ابرادها والاشارة الى دفعها انما الاول
منها فهو ان الذكر المندوب والمفتتح بالتكبير المختتم بالتسليم وورد على طرده
والجواب عنه دام ظل ان قيد الاختتام بالتسليم بان عن ورود ذلك اذ المراد
بالتسليم التسليم المخصوص للحلل لا الحل المتعارفه ولا التمام على الانبياء والائمة
والمليكة عليهم السلام وما اذا قلنا ان من التسليم ليس عبادة لانها كما عرفت غير
توقيفية لا بد منها من اذن الشارع فاذا ذكر نقضا لا يصلح لمادة النقض واما الثاني
فهو ان بعض الصلوة الأخيرة داخلية في التعريف اذ هذه الايام من اع
من المختمة بالتسليم او التسليم على النبي والائمة والمليكة عليهم السلام فالركن
والشهود والتشهد بالنسبة الى تكبير الركوع واحتمام هذا المجموع بالتسليم او
السلام على النبي والائمة عليهم السلام يصدق عليه هذا التعريف وكذا

هذا

هذا المجموع يصدق عليه هذا التعريف بالنسبة الى تكبير الافتتاح ايضا و
الجواب عنه انك قد عرفت ان المراد بتكبير الافتتاح تكبير الاحرام لا يقال
للكركوع وما بعده انه مفتتح بالتكبير لان فاتحة الشئ جزء الاول وعلى هذا
بني التعريف الاول وكذا القول في التسليم وان المراد منه التسليم المخصوص
الحلل لا الامم ليدخل فيه السلام على النبي والائمة والمليكة واما الثالث
انه يصدق على التوافق فلا يكون ما ناعا واجاب عنه دام ظل ان التعريف
الاول والثاني انما يقصد بهما تعريف مطلق للصلوة فيجب صدقهما على
التوافق ايضا لانها من افراد المعرفة واما الرابع فهو ان التعريف ان كان
للصلوة الصحيحة استقص بالظهر الماتى بها على كل الوضوء او مع التبويع
بعض اذ كما رواه ايضا ينتقض بصلوة ناسي التسليم فانها خارجة من جملة انها
صلوة واجاب عنه دام ظل ان الصلوة المظنون صحتها ليس بها تكبير
الاحرام ولا تسليم التحليل وان كان قيد فيهما بصورة الصلوة واما
نسيان التسليم فانه لم يذكر حتى في المناهي عمدا وسواء بطلت صلوة او
ذكر قبل اتي به فلا نقض واما الخامس فهو ان التعريف لا يصدق على صلوة
الميت والجواب عنه ان صلوة الميت ليست صلوة حقيقة برسد الى لا
صلوة الا بطهور ولا صلوة الا بفاتحة الكتاب ولما فرغ دام ظل من بيان
ما هيتهما شرعا في اقسامها وقدم التعريف على التقسيم لان مرجع التقسيم
في الحقيقة الى الحكم والحكم على الشئ لا يكون الا بعد تصور فقال وهي في
الصلوة مطلقا على نوعين احدهما صلوة واجبة يعاقب التارك على تركها
ويجوز فاعلمها وتباعد على فعلها وتامها صلوة مندوبة يحرم فاعلمها ولا
يذم تاركها فالواجبة منها اقسام منها اليومية وهي الصلوة الخمسة

في كل يوم وليمة في اوقات الخسة المعينة وجوب ما ثابت بالنقص وهو لغة
الظهار لا بانة وفي الاصطلاح قوله الى على المعنى مع عدم احتمال النقص
والقياس لا يخرج الظاهر لا قوله الى على المعنى لا لغير ما نعت من لغة
النقص وقد يطلق النقص ويراد به ما كانت دلالة ظاهرة اي لا حجة سوى
كانت قطعية او محتملة وهذا هو المراد هنا وان وجوبها ثابت بالنقص ثابت
باجماع المسلمين ايضا فكذا قال والاجماع بالعطف لعل النص والمراد به اتفاق
اهل الحل والمقد من منه محمد صلى الله عليه وآله وسلم بل هو اي ويجوز
من ضروريات الدين ولو اريدت بحيث لا يغرب ذلك عن دين يدين بنينا
صلى الله عليه وآله ولا نفلت عن اعتقاده والمراد من الدين هنا هو الشريعة و
هي الاحكام التي انزلها الله تعالى على نبينا صلى الله عليه وآله ليعلمها امته
واذا كان وجوبها من لوازم الدين المطهر لم يجوز احد من المتدينين انكارها
وتركها حتى ان يستحل تركها من ظاهرها الاسلام كما فصل ان كان رجلا
ان لم يدع التارك المستحل شبهة تحتها الا يكن فلا يفسد لكن هو قريبي العهد
بالاسلام لا كان عدم اطلاعنا في اول اسلامه على غيره ولو لم ندر وتفصيل
المقام ان المستحل تركها ان كان امرا مسلمة لا تدعى شبهة في وان كانت
تلك ولكن لا يحل قائلها وان كانت فظرة بل يحبس ونضرب في اوقات الصلوة
حتى توب وتراجع وان كان رجلا فان كان فظرة ياكفر ويقتل ولا يعطى
القتل ويجوز قبله كل احد من الامم من الضرب ان كان غير فظري يدعى شبهة
محتملة فلا يكرهها الا كذا لكن لا يحل قتل في الحال بل يستتاب ولا ريب انها
افضل الاعمال البدينة قتل البدينة لاخراج اعمال القلبية فان الايمان الذي
من الاعمال القلبية افضل الاعمال كلها كذا قيل دام ظله في حاشية علقها

هنا

هذا الموضع اقوال فيجب شاذ لا يتخلوا ان المراد بما يكون لمحض الدين
او ما يكون للدين مدخل في حصوله فان كان الاقل للمؤمن ان يكون الحجة والركن
والصوم بل الصلوة على القول بان البنية جزء منها من الاعمال البدينة كيف
لا ولا بد من كل واحد منهما من البنية وهي من الاعمال القلبية وان كان الثاني لم يكن
القياس المذكور صالحا لاجراء الايمان عن الحكم المذكور لان الايمان ليس على القلب
خاصة اذ هو عبارة عن التصديق القلب والاقرب للناس الذي هو من الاعمال
البدينة فيكون حال الحال الصلوة والاعمال البنية والامامية ملقوة بشيء
بذلك اي كوننا افضل الاعمال البدينة كالحيز المروي من طريق اهل البيت عليهم
صلوة فريضة خير من عشرين حجة وحجة خير من مائة عملة هي تصديق
منه حتى يفتي ومن طريقهم ايضا ما اتفق عليه من ان الله تعالى في عمل المحبرة
افضل من الصلوة وانت خير بان الضميمة قوله انها لاجعة الى الصلوة البنية
فيكون الدعوى بعبارة دام ظله قضية مخصوصة لا تشمل سائر الفرائض كالصوم
والكسوف مع ان في الاخبار ما يدل على ان الصلوة الفريضة مطلقا افضل
الاعمال البدينة في الوجهية التخصيص ويمكن ان يقال ان الصلوة الواقعة في
الاخبار وان كان ظاهرها العموم لكن المراد منها الخاص كما هو المفهوم من خبر
الصادق عليه السلام حين قيل من افضل ما يتقرب به العباد الى ربهم فقال ما
اعلم شيئا بعد المعرفة افضل من هذه الصلوة وموضع التنبية على الاختصاص
هو قوله هذه اشارة الى المتعارف المسكر وايضا الاذان والاقامة ذالا ان
على الخصوص وعلى انها افضل الاعمال البدينة كما اشار الى ذلك بقوله وان
والاقامة صرحان في الدلالة على ما قلناه لانها اقدا شتلا على خير العمل وهو
الصلوة اليومية لانها انما يشترع فيها خاصة فان قلت الظاهر ان الاذان

في كل يوم وليست في اوقات الخسة المعينة وجوبها ثابت بالنقص وهو لغة
الظهار ولا ياتر في الاصطلاح قوله اذ على المعنى مع عدم احتمال القيص
والقياس بالخبر الخارج الظاهر لا يقول اذ على المعنى لا تغير ما عتد من لغة
النقص وقد يطلق النص ويروى بها كانت دلالة ظاهرة اي مر اجتهاد
كانت قطعيا ومحملا وهذا هو المراد هنا كما ان وجوبها ثابت بالنص ثابت
باجماع المسلمين ايضا فكذا قال والاجماع بالعطف لعل النص والمراد به اتفاق
اهل الحل والعقد من منهجه صلى الله عليه وآله وسلم بل يقول هو اي ويجوز
من ضرورتها الذين ولو اريد به حيث لا يعزب ذلك عن تدين بدين نبينا
صلى الله عليه وآله ولا شك من اعتقاده والمراد من الذين هنا هو الشريعة و
هي الاحكام التي ارادها الله تعالى على نبينا صلى الله عليه وآله ليعلم بها امته
واذا كان وجوبها من لوازم الدين المطهر لم يحسن احد من المحدثين انكارها
وتركها حتى ان مستحل تركها من ظاهره الاسلام كافر يصل ان كان رجلا
ان لم يدع التارك المستحل نسبة تركها لغيره الا بكفر فلا ينقل من هو قريب العهد
بالاسلام ان كان عدم اطلاعيه اول اسلامه على غيره ولو ازمه وتفصيل
المقام ان المستحل تركها ان كان امرا مسلمة لا تدعى شبهة في وان كانت
تكفر ولكن لا تحمل قتلها وان كانت فطرته بل بحبس ونضرب واقول الصلوة
حق وتوجب وتجمع وان كان رجلا فان كان فطره باي كفر وقيل ولا يستغفر
القتل ويجوز قبل اكل احد من الامم من الضرب وان كان غير فطر يدعى شبهة
محتملة فلا يكفر في الاكل لكن لا يحمل قتلها الخ الى بل يستتاب ولا ريب انها
افضل الاعمال البدنية بقيد البدنية لا يخرج الاعمال القلبية فان الايمان الذي
من الاعمال القلبية افضل الاعمال كلها كذا قيل دام ظله في حاشية علقها على

هذا

هذا الموضع اقوال — في بحث ادخلوا ان المراد بها ما يكون لمحض البدن
او ما يكون للبدن من دخل في حصوله فان كان الاقل للمراد ان لا يكون الخ والركوع
والصوم بل الصلوة على القول بان النية جزء منها من الاعمال البدنية كيف
لا ولا بد من كل واحد منها من النية وهي من الاعمال القلبية وان كان الثاني لم يكن
القياس المذكور صالحا لخراج الايمان عن الحكم المذكور لان الايمان ليس على القلب
خاصة فهو عبارة عن التصديق القلبي والافعال للناس الذي هو من الاعمال
البدنية فيكون حاله كالصلوة والاعمال النورية والامامية ولفظ مشقة
بذلك اي يكون ما اضل الاعمال البدنية كالخبر المروي من طريق اهل البيت عليهم
صلوة فيضنه خبر من عشرين حجة وخمسة عشر من بيت مملو ذهبيا يتصدق
منه حتى يفي ومن طريقهم ايضا ما تقرب العبد الى الله تعالى بغير بعد المعرفة
افضل من الصلوة وانت خبير بان الضمير في قولنا انها الرجعة الى الصلوة التي
فيكون الدعوى في عبارة ترداد غلة قضية مخصوصة لا فضل باير الفرائض كالحج
والكسوف مع ان في الاخبار ما يدل على ان الصلوة الفريضة مطلقا افضل
الاعمال البدنية فالوجه في التخصيص ويمكن ان يقال ان الصلوة الواقعة في
الاخبار وان كان ظاهرها العموم لكن المراد منها الخاص كما هو المفهوم من خبر
الصادق عليه السلام حين قيل عن افضل ما يتقرب به العباد الى ربهم فقال ما
اعلم شيئا بعد المعرفة افضل من هذه الصلوة وموضع التخصيص على الاختصاص
هو قول هذه اشارة الى المتعارف المسكر وايضا الاذان والاقامة ذالا ان
على الخصوص وعلى انها افضل الاعمال البدنية كما اشار الى الخ للفقهاء لان
والاقامة صريحان في الدلالة على ما قلنا لانها اذا فتملا على خير العمل وهو
الصلوة اليومية لانها انما يشرعان فيها خاصة فان قلت الظاهر ان الاذان

فانتهى ما علم ان الكافر عند انكسار الكفر بالزنج فلا يكون الاسلام شرطا للدين
فجاءت الصلوة وغيرها من العبادات على الكافر حال الكفر والافتقار الى الله لا
سلام وهو الاقرار بالهداية من جميع الكافة ان لم يصح من ان شرط الصلوة
مستقر في هذا الاسلام فالكفر كل الحرف المانع لبقاء ما وبعض الناس
جعل الاسلام عبادة عن الاعتقاد المعلوم بالاصول الخمسة والافعال الستة
ان لم يعتقدوا اصول الخمسة لم يكن مسلما وليس بصواب لان المقول في التوبة
بحر هذا لا قدر يدخل في حيز الاسلام ويخرج عليه حكم المسلمين وان لم يحظر
شأله طلب الاشارة ولا الصفات الثبوتية تمامها ولا التولية وكذا المعاد
الحقيقي وليس معنى ما اذا قيل هذا القول لا يصدق الاشارة فانهم لا يجعلون
مطلب الاشارة من الاصول الخمسة ويقولون بروية تعالى ويقفون ذلك
قطا هرا من هذا الاعتقاد فلهذا لا يصح الاصول الخمسة الصفات
التي هي من الركن الاعظم منها في الرتبة عندهم انهم يقولون ان هذا لا يلزم
هذا القائل فكيف هم مع الزعم من انهم باسلامهم وقد عرف هذا القائل بان ما ذكره
اجماع الاصلح بحيث قال لا يلزم في ذلك انما الشرع في كون هذا الاعتقاد
محمداً يكون دليل او كونه في التقليد وهو من هذا لانه لم يوجب ليعمل في
خلافه ان يكون اجابا في الاصل فشرع الاسلام بالاقول بالهداية توجب
يجب على المكلف انما هو الاصل والصلوة والاعتقاد بالهداية او انما هو ما مضى
عليه مقصود بالهداية معرفة الله تعالى والتسويق بوجوده تعالى والوجود والوجود
بالقصور بالهداية احراز العلم والظن والتصديق بالهداية وانما كان واجب اولين
مقتضى من على المعرفة بكونها السامع المقصود بالهداية لا يجوز بها الاجل المعترفان
فلهذا جعل هذه المعارف واجبات شرطا لصحة الصلوة بحيث لو انشأ المكلف في هذا

لو وجب صلواته لم يكن ذلك وعلى تقدير كونه من ان شرطها في ان يكون تامة
على ادر استحقاق اعتقاد هذه الاصول اعتقاد ايمانها الكون من دليل لا يصح
صلواته قول المحقق الشهيد من ان هذا المقام كلام لا يخلو من الخطأ لان
ما ذكره في ذلك كونه الاصل من صلوة المعارف والهداية المقصود بطلان
واختصار المذهب الحق ويلزم من ذلك ظاهر ان تلك المعارف واجبات
ليست من شرط صحة الصلوة اذ لو انما القول لا يستفاد من بعض هذه الاصول
شيئا باب العدل فانهم يبدون ويجوزون عليه تعالى الى الدنيا عليه السلام
في الحجج تخصيص الشك في النعم وكلاهما في الرسالة لا في صريحه ان تلك
المعارف لا بد منها في صحة الصلوة ولا بد ايضا ان يكون ثابتا عن الدليل حتى
انه لو اعتقد الاصول الخمسة ولم يكن له دليل على صلواته وانما خبره ان الحكم
بوجوب هذه المعارف وتخصيصها بالدليل وجعلها من شرط صحة الصلوة
بحيث لو انشأ المكلف في هذا ولم يحصل له دليل على صلواته فلهذا يلزم
دليل على ان الصلوة لا بد منها في صحة الصلوة فلهذا يلزم ان يكون الاسلام
عقلا واعتقادا والادعاء بالاصول الخمسة بالدليل كادب المجس وقادتنا الله
وما عليه ويمكن ان يستدل على صحة الحكم المذكور بان يقال ان الصلوة المأمورة
بما التي يحصل الاشارة اليها في الصلوة التي يثبت بها وجود الله تعالى وما
اعطيت وكبرياء فلا يخرج المكلف عما طلب ما من هذه التكليف فيها الهدى
الايمان بما لا ريب انما هو في معنى صحيح صفات الكمال وما سبقت
من العدل والعدل والهداية والهداية والهداية والهداية والهداية والهداية
يخرج عن هذه التكليف جزم لا يخفى عليك انما انتم قولنا قد استدل على تحقق
هذه المعارف جزم وانما كونها ثابتة عن الدليل فلا بد من القول بتحصيل هذه

المعارف بالادلة والناسخ الامور الواجبة في نفسه على كل واحد من المكلفين من مسلم
او الذليل فانهم على ذلك وسير عبادته كروا واجعلوا لهس الحثيث المذكورة
اي كن ما نأشئ عباد الله من شروها الصلوة وما يتوقف عليه صحة ما في خبر
المنع الى ان يقوم عليه ليل او انا الذليل على وجوب هذه المعرفة فلو ان شكر للشم
واجب غلا وهو متوقف على المعرفة بدينه فيكون المعرفة واجبة لان ما يتوقف
عليه لوجب واجب وقد تقرر في ما نأشئ من معرفة المكلف بوجبه فلا
يلزم من وجوب الشك معرفة جميع الصفات الثبوتية والسلبية والخيال
عند ان الشك يجب ان يكون مناسباً لحال المكلف وان كان في كل واحد من انساب الشك
فهي الحقيقة ليس بشك فالكلام يعرف المكلف كذا كونا اعتد به جميعاً في كل
باعتد به بعض الوجوه في فكره لم يزد عليه من الشك فينا يقع حينئذ في
المواصلة والخاصة ان ذاته مشعوراً بالشك الذي انسابه على خلافه في
من ذلك الا باليقين ولا يرب ان يتدعى معرفة جميع صفات الكمال ليدور
ما هو الوجه عليه فينا واستدل على وجوب المعرفة بوجبه لغيره وان عباد الله
تعالى واجبة باجماعهم على انه متوردد في المعرفة ويلزم من الذليل المكلفين
وجوب النظر لان سقطة الشك واجبة وما صرح به بعض الاكابر من النظر
ليس لوجب تأمل ان معرفته تعالى والتصديق بوجوده يدور في فهمه في وقت
سلطانه كان ذلك بالنسبة الى بعض الانبياء وانا جميع ولو سلم ذلك بالنسبة
الى وجوده تعالى فهو بالنسبة الى الصفات متنوعة والحق ما عاين اليه بعض
من ان النظر انما يجب على كل واحد من المكلفين فيما لم يدركه بشك بالنسبة اليه
يكون مستغنياً بنظره عن النظر في بعض صفاته تعالى لم يكن النظر واجباً عليه
ولما قلنا ان قولنا في المجبة الثاني نظراً لاننا ان لم نلزم منه ان يكون وجود تلك

تعالى

المعارف من قبل الوجوب بالنسبة الى الانسان مع انه ليس كذلك بل هو من الامور الواجبة
في نفسه لا غيرها او يتجلى عنه ان يكون شيئاً واحداً واجباً في نفسه كان
مع ذلك وسيله المعيار ايضا وانما في ذلك وفي كل ايراد التوا للذكور على
الوجود لا في ايصا والخيال هو واجب فان قلت غايته ما يلزم من الذليل في
ذلك المعارف انما يكون تعلقه بالكل اشياء لا في ايدامه فلا يلزم ان يكون التقليد ذلك
قلت انما يكون بوجوب المعرفة يعرفون ما نسبت الى الحقيقة ما في نفسه فلهذا وجب
الذليل في معرفة ذلك التقليد في الامور العقلية اضافة الى اخرى كقولنا التقليد
يجوز الدليل على صحة من المكلفين اما الاقوال ومنهم المصنف مظهر الحق في ما
ما هو برون بالعلم واليقين لقولنا في العلم ان لا الله الا الله المراعين العلم
اليقين فلا يكون التقليد فان قلنا ان هذا في حق الوحدانية والوجود دون التثنية
وليس تحتها مقصور على ذلك التثنية فينا المعارف من الصفات ومطلب التثنية
ومقتضاها اتمامه والعدل والمعاد فقلت ان اشارة التقليد لا يكون في بعض ما ثبت
ان لا يكون في ما سواه اذ انما هو في اجماع المركب اذا اقبلت بوجوب المعرفة
وقد قلنا انما هو في التقليد كما في جميع المطالب المذكورة والقائل في
الاستدلال انما هو بوجوب التوا في القول بوجوب الاستدلال الى البعض بوجوب
التقليد في البعض اذ قلنا ان ذلك لا يقتضي في اجماع الا هذا ولما لا يقتضي
فقالهم مقدوحة كما هو مذكور في كتاب الاموال ولا يجب على المكلف ان يتدبر في
تعالى يجب ايضا التصديق بصفاته الثبوتية وهي ثمانية في القدرة والعلم والحياة
والارادة والشعر والحيث والكلام والبقاء وما ذكره العلامة في بعض صفاته
الكلاسية من ان الصفات الثبوتية التي وجب على المكلف معرفةها بالذليل تنحصر
في ثمانية هي القدرة والقائه العلم والناظر في الحق والواحدة الامارة والكراهة

والجملية الادراك والشاهد من انهم انما يأتوا بدعي الشبهة انما يتكلم القائل
 انما قد فهم على اننا انما افلا في ساعده الا يطابق دعواه لان ما ذكره بحسب
 الظاهر اكثر من القائل لا يذكر مع البقاء العدم ومع الاداة الكراهية وظاهرها
 صفتا اخرين غير الاداة وغير البقاء للعدم الا ان يقال يرجع القدم الى البقاء
 ويرجع الكراهية الى الاداة فيجوز ان الكراهية ادواته وانما ثانيا فلا في القدم
 لم يجعل المحققون من القائلين بوجوب طلب العدل ثم اتوا بانه اصل هذا
 البحث كلامه الا ان الصفات النبوية كدرة خصيص المذكورة بالذكريات غير
 بالادوات دون غيرها من البسبب فيقع فان قلت الوجبة ذلك كونها كمالا في
 بالقياس الى غيرها لان غير هاتين الصفات تدرج عليها ويؤلفها وهذا كالاتي
 فيكون الاعتقاد هذا مستلزما للاعتقاد بشارها من الصفات النبوية قلت
 ما ذكرتم يقتضي الاكتمال بالقدرة والعدل والحيوية ولا ذلك بل ان الكلام ايضا لا
 عبارة عندنا عن الجملية الحروف والاصوات وذلك مع قواعده وقوانينها
 بل يقول ما ذكرتم يقتضي الاكتمال بوجوب الوجود على جميع اقسامه الحاصل للكل
 تحت بعض التصديقي بصفاته النبوية كسبب القوة والحسنة وكذا ما عليه اعتقاده
 عدله وحكمه والمراد بكونه عدلا ان لا يفعل القبيح ولا يخل الواجب وما استحكم
 فهو سلطان على جميع اقسامه الا انما لا يفعل القبيح ولا يخل الواجب الذي
 الاختلال بالواجب ان اراد بها المعنى الاول فهو عندنا مرجح بصفته العدل
 اراد بها الثاني فهو المختل بالعدل وكذا ما عليه تصديق بوجهه بنبينا صلى الله
 عليه وآله وايضا بحسب حله تصديق بامانة الائمة الا انهم يشعرون انهم
 ايضا على الاقل جميع نالها بالنبوة على ما عليه والامن احوال المعاد والجليل
 وهو عبارة عن اعادة اليد بصدقه وتوقيفه وتفرق اجزائه والمراد بطرحه

مقال

المعاد ما الخبر بنبينا عليه السلام بوجهه الشبهة الاخرى من اطلاق الجواب
 ونظام الكتب والاضمار او التبيان لا يخفى ان الاقرار باحوال المعاد يستلزم
 للاقرار بغير المعاد فالعلم بام غلظ كذا فاعتكف بذلك الحق في لفظ الاقرار في
 عبارة رد ام تطلب حطوف على المعرفة لا على ما في غيرها لفتا والمحقق ثم انما قد
 عرفت ما ذكرنا ان القائلين بوجوب المعارف لا يلية مختلفون في كيفية المعرفة
 فمنهم من وجب الاستدلال ومنهم من كفى بالقلب بحيث ان الفرض حصوله
 البحث انما في من المنة وتقليد اهل الحق قدي ذلك ولما اختار العلم واما جملته الا
 قدي ذلك بقوله بالذليل وردا الثاني بقوله لا بالتقليد والظاهر متعلق بالمعرفة
 والعلما ان المراد من الدليل هنا ما علم به من التفسير المستعمل دعاء ولا يلزم
 بانه ذلك ترتيب المحدثين وتفسير الدليل على وجه يطابق على القواعد المذكورة
 بل يكفي في ذلك الاشارة الى البحث مع من طريق الشبهة العجبة المكلف في هذا
 المقام بحث فليس جزء بعض المحققين بعض رسائلنا اشارة الى الجواب وهو ان
 التفسير على التفسير قد اذبحنا احكاما فيكون من العلوم بالافراد باللسان والا
 ايضا والاحكام ولم يكلفهم بالاستدلال كيف ومنهم من سلم تحت نقل التفسير
 وقاها ثم لم يلق دليل على وجود الضامن وعلى جميع صفاته والجواب
 عندنا انهم لم يكلفوا الا الاستدلال بل كلفهم بالافراد ولا اعتبارا بغيره كما
 اعتقاده في الله وصفاته ولما قرع ما تطلب من المصريات ونزاعا الربط الوجوه له
 ان يشير الى كيفية احكامنا على حسب احوال المكلفين فانهم ليسوا على ما
 التكليف فمنهم من يجب عليه الاستدلال على كل فعل من افعاله ومنهم من يجب
 عليه الاستدلال على بعضها والتقليد في البعض ومنهم من خضع للتقليد في الكل
 فتا الميراث معرفة احكامها المان كان بعيدا عن الامام صلوات الله عليه لاخذ

بالرفع على الخبرية بالاولى التفسيرية في اعيان المسائل على ما يستدل على كل
 مسئلة من مسائلها بدليل متصل بخصمها ويرد كل فرع الماصل بالاسول عندنا
 اربعة الكتاب والسنة والاجماع واول هذه العقل وقد التفتيل اخراج المقلد
 لا وان كان قد يستدل به المسائل على كل فرع لك بالاولى التفسيرية بدليل
 محمول على جميع المسائل اقول هذا الحكم الحق والمختص به من الحق وجوب
 الاحتياط في الوجه المذكور وعلى ذلك البعيد عما يتبادر ان كان محتملا وهو العار
 بالاحكام الشرعية على اعيان التفسيرية بالقوة البرهانية من العمل لا بد من
 الكتاب والسنة والاجماع ويتعلق بالاحكام وكيفية النظر في العرف والناظر
 والمنسوخ ومالا انما في الحقيقة انما هو مقتضى ذلك البعيد التوسع
 في اتخاذ الاحكام الى الجهد بدو واسطة وان تعددت تلك الواسطة ان كان ذلك
 البعيد مقلدا وهو الذي يتخذ الاحكام على مقتضى مقتضى الواسطة واسطة
 الاكثرين العمل بالوفاة والجهد الذي يوجب منهجا اوليت القول لان الاجماع يعتقد
 على خلافه ولو كان له قول لم يعتقد الاجماع على خلافه كما لا يعتقد على خلاف قول الحق
 واعلم ان اللاد يقول ان الميت لا قول له لا يجوز ان يقول على قول المسائل المتخلو
 ويعمل على اعيانها اليه وليس بمشاهد ان لا يصير قولها قطعا لا خطر في احتمال
 المشاهد تدور وابتدع وصيغته وليست بالمتأخر في هذا المقام تفصيل يستحق
 المقام ابراهمه والنظر فيه هو ان المستحق ان لا يجد الجهد على ما يتبادر ان لا يجد
 من يمكنه من الحق لان وجوده جيل الخدم يقولون لم يجد فانما ان يجد من يمكنه
 عن الجهد الميت او لا يجد فان وجوده جيل الخدم يقولون لم يجد ميتا بعد الموت
 كتب الجهد من المتعين ان لا يكون الا على ما يقتضيه المصنف المتأخر ان لا يجد الميت
 على ان الميت لا قول له بل هذا المتأخر بما اذا اقبل به هذا المتأخر لا بد ان

ان يعلم الدليل المذكور ويعترف بان الميت لا قول له لا لا يعلم بان الميت له
 قول على القول لا لا يعلم بهذا التفصيل كما لا يخفى على الثاني وهو ان الميت له قول
 لم يكن للشرعية المذكورة في التفصيل وجوبه بل يجب على المستفتي حينئذ على تقدير
 وجود الجهد على اعيان ان يقول على الاعلم وياخذ بقوله وان كان ميتا وانما القول
 بان الميت له قول على تقدير عدم الجهد على ما تامله تقدير وجوده فلا يخفى محكم
 لا يحصل له ولا قد عرفت ان الجهد المذكور عند قول الباعث ان يكون حيا اذا
 قول المستفتي وحده فيكون هو المرجع ومع التعدد وكثرة المجتهدين يرجع من
 هو من على التقليد الى العلم منهم على الصحيح لان الحكم ما استعاد من العلم لا يورع
 ويقبل بالعكس لقوم الظن بصحتها لاندروا فقال بعض المحققين اولى اولها انما
 التقية العلم من الواسعة برودة على العلم بقوى ترجيح العلم بالمعاني لما هو
 الراجح منهم ثم يتخير المقلد في اتخاذ احد المذاهب حينئذ ولو كان ذلك التقليد في
 اعيان المسائل ويخبرنا بالاحكام فتتخذ احكامهم في حكم قولنا قلنا لا يخفى
 ذلك الحكم بل انما يتخذ احكاما على مسئلة ويرجع الى الاخرى فيقبضها لكن
 نسبة واحدة اخرى والى انما يقول بل مسئلة واحدة في واقعيتين وتفسير للمقام انه
 يجب مع التعدد الرجوع الى العلم فان استوى المجتهدان في العلم ومن الواسعة
 الى الواسعة وان استويا فلا يصلح المقلد في قبلة من شأنه في هذا الخبر
 ثابت بالحقير بعد موت عدل لا الجميع كما انما لا يقولهم بشرط عدل الجميع اذا
 طرأ من بعد عدل ما يجوز ذلك في جميع المسائل وانه اذا كان ساقلا حادها في
 البعض والاخرى البعض ولو قلل احدهما في مسئلة فلا يرجع الى الاخرى فيما يفرط
 ان يكون ذلك في واقعيتين لا في واحدة واحدة لا تشاع تغير الحكم الذي يتعلق به
 شرعا يجوز الاجتهاد واعلم ان لا بد ان يكون المتأخر من بعد المجتهد كما ان

مجتهد لا غير العدل من غير مساواة في العقل لثمن الكثرة او الصغرة مع الاصل
 فاقوا القسوة على العلم والاطمئنان لا يركن الى الفلوس تعالى ولا يركن الى الدين على او
 انما المجهول في العدل فلا يجوز تقليده ايضا لان الفلوس متغيرة بالاعتناء
 يتغير فلا يجوز بنا على طريق الحق بل هو انما الصادق عليه السلام لا يصلح خلف
 العقل والمجهول حق لا ينافي على السلام الاصل الاصل من حق عينه وامانه
 والمحكم بان غير المجتهد يحكي عليه ان ما خلف من المجتهد لا يوجد له الى ان
 ما قبلت به اجتهاد بل يكون الاخر على صيرورة في امره ويجعل له ان ينوب عليه في العلم
 على قواحيته بل اذنته منها فلو اذنت اجتهاد بالدارية والمعاشره معه
 بالمباحة المطلقة المبنية على الحال من كونه اهلها في الاسلام لا في تلك الدار
 انما يكون وفيه العلم بطريقه بطريق الاجتهاد وما لا يملك من الامور التي
 يتوقف الاجتهاد عليها ولا يشترطية المارة من ان يكون مجتهدا بل يشترط العلم
 بطريقه وكانت بالمارسة المطلقة كذلك ثبت بان العلم بالهدى الى
 دام قلد بالادعاء على المارة من حيث قال وبان العلم مطلقا يعني
 مكلف ذلك الادعاء ان لم يكن عالما بطريق الاجتهاد ولا غير ولا يحتاج المعارف
 بطريقه حينئذ الى المارة والمباشرة بنفسه بالاستنباط واستخراج ما كان في ادعاء
 المتعصبين المارة من الطريق ولا يقول على انما في غير المعارف بالطريق ويعتبر في
 الادعاء المذكور الذي يبلغ ذلك الحد الشيعي ليحصل الوثوق وكان ثبت ثبوتها في عدة
 ويشترط فيها العلم بغيرها ان كان مستندا لثبوتها استخبارها لما كانت العدل بغير
 في الملوحة من انفراد الامانة لا كغيره ثبوتها وجدتها في مقال او قل و
 العدل انما على الاجتهاد يعني ثبت العدل انما بالمعاشرة الى الجنة المطلقة على
 الحاملين وبمن اخرين ثبوتها بالهداية والشياع يعني الاستفاضة وهي اجتهاد

جماعة يستفاد منه ما يتأخر العلم واليقين اعني العلم القوي ولما الاستفاضة
 في باب الرواية فالمراد بها هنا التجربة بل يحصل الثبوت وان كان رواية ثلثه اكثر
 وساد وقيل للدين غير مستغنى والمراد بالعدل العلم هو المشهور بين اصحابنا
 الاخيرين انما كثر راجعة الى التمسك بجملة ائمة التقوى والمرقوعين دم
 من التقوى هي التجديد عن الكثرة عدم الاصل على الصغار والمردود والمرقوع هو
 الاجتهاد على سبيل المصلح والعرض من الملوحة بالكل في السوق والبول في
 الطريق ولما انما يتصل به من راجعة الى المروية التعريف كما هو في
 العرف فمما اتفقوا على ان لا يربوا في ان يكون حصول ملكة التقوى بالمذكورين غير
 مدركات الحرفة والاشياء وفي ذلك لا يجرى فيها وان كان ذلك لكان انما
 ملكة التقوى كما في التعريف لا اذ حصلت تلك الملكة المملوكة المملوكة
 من قبله بالانوار الواجبة على وجهه المخرج والجناب من الملبس شرعا وعلم
 حصول تلك الملكة بالمعاشرة الثانية صار اجتهاد ما هو انما من الناس معها
 من وقوعها اجتهاد في المارة والمعاشرة وان كان قد اتي نادرا بالمدار الظاهرة
 كما يولي في الطريق لان ذلك لا يستلزم العصيان في يدعي ان ملكة التقوى لا يحصل
 الا من بعد الطاعات ما جرد من المروية فعليه البيان في ذلك فان قلت اعتناء المروية
 في مذهبهم العدل امر اجتهاد في الاغنية النافذة المذكورة قلت كونه اجتهاد في
 حيز النعم والمعرفة من كلام العدل في المصلحة لئلا يجرى اجتهاد في غير عار
 في بحث حصول الطاعة انما هي في قاعة بالتمسك بجملة ائمة الطاعة
 فان والادعاء من الحوزات انبت عبارة وهي على التعريف المروية وقال السيد
 رحمه الله العدل في كونه معرفة بالدين والواقع من مجاهد الله تعالى انما هو الاجتهاد
 فيه ايضا ولا يعلم انما كان لا يتحقق في واقع فام ظله من بيان الامور المذكورة

في المقدمة ان اذ ان شرع في المقاصد فقال انما الابواب فاربعه الى القبل
 في الطهارة وحيث في اللغة انما هو ان الله اصطفى وطهر لحي
 نزهة في انما في اصطلاح وهو ما سلكه وفيه الى الاصل في الفصول ستة
 الفصل الاول في اقسام الطهارة والاول من قسم الشئ ما كان مستحيا
 تحته وانقص منه وفي سبابه والاول من السبب في اصطلاح الاصولين وصفه
 ظاهر منضبطه في الدليل الشرعي على كونه معرفة بالثبوت في قوله تعالى
 يرتب عليه فعل يشباح بالاضوة وقد يطلق عليها التواضع باعتبار طهر من اهل
 الطهارة وقد يطلق عليها الموجب نظر الى ترتيب الوجوب على ما مع وجوب العاية
 ولما كان من غير استحكام اقسام الشئ في سبابه فمع معرفة من تقدم الكلام في بيان
 ماهية الطهارة فقال الطهارة شئ في الوضوء او الغسل او التيمم على وجهه لما في
 استيفاضه الضوئية كما هو تبيينه في التعريف المذكور واصحاب الشريعة وقد ورد
 على الوضوء الجود في طهارة حقيقة مع ان ليس من اقسامه الا شئ ما حاصله في ان
 ولما انقض الوضوء انما من قديمه لا ليس طهارة حقيقة بل هو في ذلك قول القائل
 عليه السلام اما الطهارة فلا لكن وضوءه ليس بجعل الا في اصل جود تعادلهما نقل
 من الحق الخلق وهو استحقاق الطهارة بشرط بالنية التي لا سر وهو متعوض بالوى
 لا يصدق عليه ناسخا الطهارة وهو الحصة في لا سبب ان شرطه بالنية ولما فرغ
 من بيان ماهية النية في كمالها فاما فقال وكل شئ ما في الوضوء والغسل و
 التيمم واجب وندب ما لو اجب من الوضوء ما كان لواجب الضاوة والطواف خمس
 كما بنا في الاصل في الوضوء والطواف ما لمس الواجب اجماعا فوجبه للوضوء
 باصل الشرع انما هو باعتبار وجوب النية التي هي العايات بحسب اصل الشرع لا
 قبله الواجب ليس بخصر انما ذكره الله لا في تحجب النية في المنسب والتمسك بالمشي

نحو

التمسك بالنية لا انما نقل من انما الملام بالواجب انما هو الواجب اصل الشرع فيها
 ذكره القائل انما يرجع الى التحق لان يكون من على حد الكلف سببه في خارج
 غير في هذا تحجب في التواضع اليه وهو انما هو الواجب انما كان باحد الكلف
 سببه كما في التيمم في فعل كونه لوضوء الواجب من فاما الواجب باصل الشرع او يقال
 ان الواجب بالنية يحصل بالامتنان من كمال الطهارة في اداءه حيث قال في وجوب
 بالنية من سبب ما من قبل الثاني لان مقتضى اداء السبب بحسب الوضع الذي
 هو التيمم في المطلق التمسك بالوضوء الذي هو التيمم من ان كان تعلقه بغيره
 بالذات او بالواسطة لا التيمم في التيمم من كونه الواجب بالنية في تحصيلها بالنية
 فلو علم ان شئ ان يكون الملام في الشئ المذكور في هذا المقام الشئ الذي لا يندرج
 اصل الشرع كالمس الذي هو اصل الغسل الذي لا يمكن بدونه اجمع ما انما من اذ في
 لا الحس في الشئ كما هو الواجب ان يرد بالتمسك من معلق في التيمم او بالنية في
 حيث انما هو الواجب في التيمم من الواجب باصل الشرع ويندفع التيمم و
 هو انما في التيمم من الواجب باصل الشرع ويندفع التيمم وهو انما في التيمم من الواجب
 باصل الشرع لا بد فيه من تيمم من التيمم من الوضوء ما عدا من اقسام الشرع
 هذا الحكم اجماعا لاختلاف احدى من علمنا في لا يلزم من توقف صحة الضوئية للتيمم
 على الطهارة ووجوب الطهارة لان حكم الشرع لا يندرج في الحكم الشرعي وكذا الكلام
 في حكم التيمم من الواجب من الغسل انما كان لاصل الامر في التيمم المذكور عليه
 ذلك التيمم وانقصه في اجماع او في قوله المشايخ مطلقا لكن لا يجمع الا في
 بل اذا كان ذلك التيمم من اللب الذي هو في غير التيمم من الاصل في المسح والحرام
 وسجد التيمم من مصلحها انما استثنى من الحكم المذكور لان وجوب الغسل
 بالنسبة اليها نفس التيمم من كونه مستثنا من اللب انما لا وقوله العزم ان وجبا

أو الغسل والقول، وما لم يمتدح به والحكم المذكور في الموضعين أيضا إنما هي
 وإنما قيل بها بالوجوب لأن وجوب الغسل باعتبار وجوب الغاية وتقدمه فيها أن
 العقيد المذكور في الغاية حيثما وجب لنا ما يناسب الغاية إذا قلنا بالاحتياط
 الأول من الغاية المذكورين من الغاية المذكورة من وجوب الغسل المذكور من وجوب الغاية المذكورة
 بالذات فلا كان من الميت لا يتم من وجوب الغسل المذكور من وجوب الغاية المذكورة
 غسل الميت من الحكم المذكور بقوله لا يغسل الميت إلا بعد أن يموت ويكفي ما فيه غير
 شرط بل لو وقع من المات في غير ذلك الأثناء لم يكن يغسل الميت من الحكم المذكور
 يجب الصوم بالحب والاشارة بالحب والصوم بالحب مع صفة الحب لكل شيء لا الغسل
 أو لا يتم الغسل من حيث وجوبه بالحب المذكور لا في الحكم ولا في الواقع بل في الحكم
 بغيره وجوبه إنما يكون باعتبار وجوبه بالغاثة والمغفرة حيث لم يجزئ شوقه
 يكون الغسل واجبا في ذلك الوقت وأما الحكم المذكور في الحب فمقتضى اعتداله على الجماع
 للشخص من فقهائنا لأن حاله في بعض المصنفين ولما المستحق منه مع الغنى
 سواء إلى الذم أو لم يسل فوقفه صوم ما عليه الغسل وإن كان أيضا أجماعا لكن
 فلا خلاف في شوقه وجوبه بغيره ولو سلمنا أن الغسل ليس كسائر عبادات بل هو ما
 الحايض والنفساء إذا انقطع دمها قبل الحيض أو قبل انقطاعه وجوب الغسل عليه ما لم يمتدح
 الصوم الواجب لغير الجماع والذى أسدوا في الموضع المذكور أن حاله خلاف
 المحجب وجوب التيمم لأن في بعض المصنفين ما يدل على أنه لا يمتدح بالعبادة كما صرح
 به في الخبر حيثما لا يلزم أن يكون حكم الحايض من النفساء إذا انقطع دمها قبل الحيض
 بقدر فعله والمستحق منه أكثر من فعله فتصير من المستحق منه أكثر من الذم إنما الغنى
 دما القصد ولا يسل أو يسل على المتدينين أما أن يكون قبل الحيض أو بعد وقبل
 الصلوة أو بعده فإنا كان الأول في وجوبه من الغسل على الخبر المذكور المذكور

كذلك أو حكمه بالحب
 الحايض والنفساء
 المحايض والنفساء
 دما ص

في

وجها من هذا الوجه إلا أنهما في اشتراط الصوم بالغسل في ذي الحرفة
 الأكبر كما يجب فيبقى بقية من الجهر من حكمه المستحق منه لغيره من
 ذي الحرفة الأكبر كما يجب أن يغسل النهار بشرط صحة الصوم والمسألة
 فإن كان قد مضى ما بعد هذا القول الصلوة بخلافه في الجاهل بالصلوة بعد الفجر
 قبل الصلوة فإنه ترك غسلها لا يندرج في صحة الصوم وإن كان بعد الصلوة
 فإنه يغسل بالماء لم يسل في الصلوة بالصلوة المذكور في صحة الصوم وإن كان سابقا
 حب الغسل للظهرين وهو شرط لصحة الصوم فمقتضى هذا ما افاده المصنف
 خاتمة فلهذا هذا الموضع وما فيه من إتمام الغسل الواجب حاله في
 المتدينين من فقهائنا يقال وللدين وجوب ما عدا من إتمام الواجب المذكور
 والواجب من التيمم الذي هو التيمم المات من الطهارة ما كان لأحد الأمرين
 المذكورين في الوضوء والغسل وهي الصلوة والواجب من الطهارة ومن كماله أن
 الواجب من دخول المسجد وقوله في الغلوم وصوم المحبوبة لك لا الشارح
 جعل التيمم بدل من الطهارة المات من طهارة فان قد تمت المات وجب
 الأثناء ما هو البدل لتخصيص ما هو ما إذا طهر من وجوب التيمم بالغايات
 المذكورة يجب خروج الحب والحايض والنفساء من المسجد فلا يجوز لغيره
 الخروج منها إلا بالانحياز إلى الحب للحب المذكور في الشهر وما في الحايض
 قد فاء في حرمه عن التناول للسلام وما النفساء فلا لها من الحيض
 قبل أن لها بها بالحب فيأمر بعمله وكان هذا القائل لم يعلم ما أمرنا إليه
 من التيمم أو استعفاها بالحكم المذكور يخص بالتميم ولا يشارك في ذلك الغسل
 في المسجد وما في رواية من أن التيمم وقصر عنه وإن كان الغسل فإما ورنا
 اختصاص الحكم بالتيمم فلا يقوم مقامه غيره ولا فرق بين كون الحب مختلما أو لا

في

بوجان الفصل ايضا الكلام هنا في سورجات الوضوء فقط ولا عمن الوضوء بها
 ثابت على احوالها قال الصادق عليه السلام ان كان الدم لا يقبض الكرمف لو سقا
 وضوءه كالماء بوضوءه على السلام المستحب من وضوء الكرمف لو سقا
 من طار اسباب الوضوء اذا كان نزع ثيابه ان اسباب الفصل فقال لها الفصل
 على الوضوء بقوله طارنا بوجان الوضوء في وجوب الفصل بالماء وسبابه يستلزم
 بالجنابة يحصل من خروج المني طلقا كمن كان يقطع في موضعين
 غيرهما بدخول الماء في الجماع فيقبل الدم ويستند الوجوب في الامر ان لا يتركه على السلام
 انما المسألة الثانية والثالثة في طهر السلام اذا التفتا فلما كان وجوب الفصل
 المحض سببا للجنابة الامرين المذكورين من امرهما في وجوب الفصل
 غير ان طهره فلو وجب بغيره لم يجب فيه قطع الحنفية بغيره فلهما من الجنابة
 ولا فرق في ذلك من ان ينجس ثوبه من الجنابة ولما اياها في غير ذلك في خلاف
 ولا يصح الوجوب في قوله تعالى او لمسته النساء وكذلك في ذلك في الجماع والركب ولما
 اياها في فرج البهيمة فذلك ان لا الوجوب هو على تقدير الامتناع على
 البهيمة لا ريب في الوجوب يحصل على الجنابة وخروج المني ولما في الشريعة في
 في جنابها لم يجب الفصل على زناه ولما في الجنابة وهو وجوب الفصل المذكور
 في طهر السلام اذا التفتا فلما كان وجوب الجنابة في الجنابة تفصيل على هذا
 للجنابة انما هو على الثاني فيجب الفصل في الثاني من اسباب الفصل المحض
 سبابا في ما عرفت وجب من اسباب الفصل لا بد من وصفه والشيء في ما
 هو الوضوء ويمكن ان يقال في العبارة سبابا فيكون المراد هو وجوبه لا
 منافاة في ذلك بين وصفه والثالث بسبب الاستحسان في الجنابة والمقتضى لا
 خراج القسم الاول اعني الذي لا يقبض الكرمف من الحكم المذكور لان ذلك لا يجب

الوضوء

الا الوضوء كما ينبغي في اربع سبب الناس كسبابها فانه مقتضى النافذ المذكور في آية
 في الوضوء في الخامسة سبب من الميثاق الذي يجب اجتهاده بالموت ولم يفسد كما
 من كل طهر في طهر على الاصح سببا في الفصل في التنزيه سببا في سبب
 الحكم من طهر كاطفال المسلمين ومقتضى الوجوب في كل ما ذكرنا اعتبار حقيقة
 وتصويره فافهموا الاحكام قد انعقد على ذلك الا ان بسبب سببها في طهر
 المني قال باستصحابه وهو وجوب الفصل في الجنابة المحض والشيء ان لا يترك
 وقبله في سبب وجوبه تفصيل هذا البحث وما هو المقتضى انما انما على ولما
 فرع من وجبات الطهارة في الاختيار بين سبابها اذا ان ينسب من جنابة
 الطهارة الاضطراب وهو ان يفسد طهارة طهارة او التيمم في وجوب التيمم
 بوجباتها او بوجبات الوضوء الفصل في موضوع مقامها فيكون بدلها
 في الفرض ان وجوبه كوجوبه بوجباتها بوجباتها في اسباب المذكورة
 وهو الذي من فعله من وجوبه من العمل في بعده ذلك العذر
 قد على استصحابه في ذلك التيمم لا طهارة اضطرار في ما هو في الشارع
 عند الضرورة فاذا استقرت بطل حكمها ولما كان لكل واحد من الطهارة
 اسبابا اخرى استند في المقام الاشارة اليها وان كانت قليلة فقال خير اليها والى
 لذرة وقومها وقد يجب التيمم المذكور في طهارة بالذمة كسببها كالعبد
 واليه في التيمم انما يستغنى من كلمة قدما فمقتضى موضوعها انما اذا دخلت
 على فعل المضارع كانت للتفصيل غالبا وهي انما في جلية بحسن الاشارة اليها
 وهي لا بد لها من ان يراعى في شريعة التيمم في حقه قد ندمه فضعفه في
 الثالث حيث ثبت شرعية كل واحدة منها فلو تقرر الوضوء مع غسل الجنابة في خلاف
 لم يقتضه لعدم التعبد به وكذا لو تقرر غسل الجنابة من دون وجوبه لم يقتضه

غير مائة كذا وكذا فلهذا التمس مع وجوب الماء وانما اذا استعمل لم ينعقد لعدم
 مشروعيته حينئذ الكلام في الخبر اعني التمس وان كان الكلام فيه في غير
 اجتمعت في المكلف اسباب للفصل في الجنب والميت فلا ينعقد فيهما في
 رفع تلك الاسباب اجمع قصد الاستباحة في الميت او في الحي فخلق اي في
 الاضافة الى احدهما فيكون ذلك الرفع مضافا الى احدهما او يكون ذلك الرفع
 على التمس اما كون الاول كافيا فلا تنوي بالاسباح نظر في المانع فانما الحكم
 امر ما في وقت الثاني اعني الرفع على الاطلاق فلا بد من المطلق انما يقتضي
 رفع جميع اقسامه فلو لم يرفع في غير ميتة وهو المطلوب وما
 الثالث اضافة الى بعض الافراد وبعض اسباب فلا نداء اضافة
 الرفع الى معين لم يكن المانع من اتمام ذات ذلك المعين بل المانع من اتمام
 حكمه وهو المانع من الدخول في الاجل الظاهر والمانع من وجوبه
 ان بعدد اسبابه فيكون اضافة الرفع الى سبب واحد اضافة في الحقيقة الى
 حكم ذلك السبب وذلك امر مشروط بين ثلثة اشياء فانما في هذا الاصل
 لا قصد الادلة الامر بالتمس في رفعه وهو عن المدة واما بقاها
 عليه السلام في رواية وادارة المدة يجوز غسل واحد جثته او احرارها وجمعها
 وغسلها من جثتها وبعدها صرح بالمطلوب في اجزاء غير غسل الجنازة غسل
 الجنب غسله عن غسل الجنازة فلو كان الاصل اسباب اعدام الاجل لان غسل
 الجنازة في وقت طهر او غيره وطهارته واحدة فظاهر ان الاول اكل في وقت
 الثاني اضعف والاضعف لا يقوم مقام الاقوى في ثمانية الاجزاء وهو في اثنين
 كما انما يسبق لها الاجزاء في كذا كذا وادارة المدة عن الباقر عليه السلام اذا
 خاضت المدة وهي جنب باجلها غسل واحد من ذلك تفصيل المقام

في

في

فغير مائة كذا وكذا فلهذا التمس مع وجوب الماء وانما اذا استعمل لم ينعقد لعدم
 مشروعيته حينئذ الكلام في الخبر اعني التمس وان كان الكلام فيه في غير
 اجتمعت في المكلف اسباب للفصل في الجنب والميت فلا ينعقد فيهما في
 رفع تلك الاسباب اجمع قصد الاستباحة في الميت او في الحي فخلق اي في
 الاضافة الى احدهما فيكون ذلك الرفع مضافا الى احدهما او يكون ذلك الرفع
 على التمس اما كون الاول كافيا فلا تنوي بالاسباح نظر في المانع فانما الحكم
 امر ما في وقت الثاني اعني الرفع على الاطلاق فلا بد من المطلق انما يقتضي
 رفع جميع اقسامه فلو لم يرفع في غير ميتة وهو المطلوب وما
 الثالث اضافة الى بعض الافراد وبعض اسباب فلا نداء اضافة
 الرفع الى معين لم يكن المانع من اتمام ذات ذلك المعين بل المانع من اتمام
 حكمه وهو المانع من الدخول في الاجل الظاهر والمانع من وجوبه
 ان بعدد اسبابه فيكون اضافة الرفع الى سبب واحد اضافة في الحقيقة الى
 حكم ذلك السبب وذلك امر مشروط بين ثلثة اشياء فانما في هذا الاصل
 لا قصد الادلة الامر بالتمس في رفعه وهو عن المدة واما بقاها
 عليه السلام في رواية وادارة المدة يجوز غسل واحد جثته او احرارها وجمعها
 وغسلها من جثتها وبعدها صرح بالمطلوب في اجزاء غير غسل الجنازة غسل
 الجنب غسله عن غسل الجنازة فلو كان الاصل اسباب اعدام الاجل لان غسل
 الجنازة في وقت طهر او غيره وطهارته واحدة فظاهر ان الاول اكل في وقت
 الثاني اضعف والاضعف لا يقوم مقام الاقوى في ثمانية الاجزاء وهو في اثنين
 كما انما يسبق لها الاجزاء في كذا كذا وادارة المدة عن الباقر عليه السلام اذا
 خاضت المدة وهي جنب باجلها غسل واحد من ذلك تفصيل المقام

فغير مائة كذا وكذا فلهذا التمس مع وجوب الماء وانما اذا استعمل لم ينعقد لعدم
 مشروعيته حينئذ الكلام في الخبر اعني التمس وان كان الكلام فيه في غير
 اجتمعت في المكلف اسباب للفصل في الجنب والميت فلا ينعقد فيهما في
 رفع تلك الاسباب اجمع قصد الاستباحة في الميت او في الحي فخلق اي في
 الاضافة الى احدهما فيكون ذلك الرفع مضافا الى احدهما او يكون ذلك الرفع
 على التمس اما كون الاول كافيا فلا تنوي بالاسباح نظر في المانع فانما الحكم
 امر ما في وقت الثاني اعني الرفع على الاطلاق فلا بد من المطلق انما يقتضي
 رفع جميع اقسامه فلو لم يرفع في غير ميتة وهو المطلوب وما
 الثالث اضافة الى بعض الافراد وبعض اسباب فلا نداء اضافة
 الرفع الى معين لم يكن المانع من اتمام ذات ذلك المعين بل المانع من اتمام
 حكمه وهو المانع من الدخول في الاجل الظاهر والمانع من وجوبه
 ان بعدد اسبابه فيكون اضافة الرفع الى سبب واحد اضافة في الحقيقة الى
 حكم ذلك السبب وذلك امر مشروط بين ثلثة اشياء فانما في هذا الاصل
 لا قصد الادلة الامر بالتمس في رفعه وهو عن المدة واما بقاها
 عليه السلام في رواية وادارة المدة يجوز غسل واحد جثته او احرارها وجمعها
 وغسلها من جثتها وبعدها صرح بالمطلوب في اجزاء غير غسل الجنازة غسل
 الجنب غسله عن غسل الجنازة فلو كان الاصل اسباب اعدام الاجل لان غسل
 الجنازة في وقت طهر او غيره وطهارته واحدة فظاهر ان الاول اكل في وقت
 الثاني اضعف والاضعف لا يقوم مقام الاقوى في ثمانية الاجزاء وهو في اثنين
 كما انما يسبق لها الاجزاء في كذا كذا وادارة المدة عن الباقر عليه السلام اذا
 خاضت المدة وهي جنب باجلها غسل واحد من ذلك تفصيل المقام

الاول ان مدار التعريف باللفظ كما قبل على الترادف والازدواج هنا مستلزم للثبات
 بين العرف والعرف بالاجمال والتفصيل ولهم اتحاد الوضع لان وضع المركب
 نوعي ووضع المفرد شخصي والثاني ان الوضعين المذكورين يتبع التعريف اذا كانا
 خاصتين للشيء كما اعترف به اذ اظهره فليكن التعريف تعريفاً حقيقياً راسخاً
 تلك الحقيقة كما في العلم بالوجود لا محذور من جهة المنة والحرز من جهة لثباته في التعريف
 على اللفظي وما يقع من تعريف المطلق اذ ان خبر الحكم لا يتخلل في المنة
 هو اي الماء المطلق اصله مطلق وفيه ذات مع قطع النظر عما يمتد به من الطاهر
 او الطاهر في ذاته الطاهر والمطهر لا يصح ان يقول المنة المنة في الطاهر فيكون
 في الطهارة فالمدن الفرد الكامل في الطهارة وهو الذي يكون له من صفات الطهارة
 صفات الطهارة فيكون ذلك هو الطاهر واختصاص الماء المطلق بان لا يخلو ويجمع
 الحديث مطلقاً امر اجماعي عندنا لا محذور بان لا يخلو اي الماء المطلق جسم طاهر
 انظر في الحقايق وهو امر جازم لا يخفى من حكمه على وصفه الطاهر به بل يشترط
 على حكمه المذكور ان يعبر عن الماء المطلق بالخطوط في زوايا راسخه فلا ينافي ذلك
 الحكم لا يمتنع عنه بل هو ثابت بما لا يقصّر بغيره في المنة المنة المنة المنة المنة
 اسم الماء على ذلك في المنة المنة كما يقال ان الماء الرغزق وما اشبهه وانما قلنا
 انتم على حكمه في التقدير المذكور لان الماء لا يخلو من الاطلاق والمفروض
 ان الاطلاق باق في حاله فلا يردل الحكم مع تحققه وان لا يتجسس في وان
 لا في المطلق تجسس في هذا الاعتبار اعني في اعتبار ملاقة التجسس انما يتم
 في تلك اقسامه وتعلق بكل واحد منها احكام فان كان المطلق الذي لا يتجسس
 جازماً والمادة الجارية في الواقع اي الذي يمتنع من مسامحة الارض فما يجري
 من في ان التلويح والوجود وعندنا في المنة المنة المنة المنة المنة جازماً بل ان الماء

بحسب

يجمع ذلك الجاري بما في الخصاسة الملائمة له وان يتصور في ذلك الجاري عن الكو
 وهذا هو المشهور عند الاصحاب ولم يكن هناك من قبل كما هم متفقون على ان
 الجاري لا يتجسس مجرد ملاقة التجسس وان كان دون الكو ولم يمتنع من احتجابنا
 الكو في اصله كما اظهره من جهة المنة المنة المنة المنة المنة المنة المنة المنة
 لكان دون الكو فهو يتجسس مجرد ملاقة التجسس ومستند به عموم شرط الكو
 لعدم قبول التجسس في الملاقة كما ان المنة المنة المنة المنة المنة المنة المنة
 بما تنسب اليه في حيز الملاقة من جهة المنة المنة المنة المنة المنة المنة المنة
 انما يصح ما لم يمتنع من كون التجسس في الملاقة في المنة المنة المنة المنة المنة
 خلق الماء الطاهر في المنة المنة المنة المنة المنة المنة المنة المنة المنة
 تعين الماء وهو الطاهر فلا يتجسس في المنة المنة المنة المنة المنة المنة
 وكما يتجسس ما بعد المنة المنة المنة المنة المنة المنة المنة المنة المنة
 كما ان الماء في قوله من صفات الكو في المنة المنة المنة المنة المنة المنة
 العرض والحق ولا سيما في المنة المنة المنة المنة المنة المنة المنة المنة
 بالتجسس في المنة المنة المنة المنة المنة المنة المنة المنة المنة المنة
 التفرقة في المنة المنة المنة المنة المنة المنة المنة المنة المنة المنة
 حيث يتجسس في المنة المنة المنة المنة المنة المنة المنة المنة المنة
 في المنة المنة المنة المنة المنة المنة المنة المنة المنة المنة المنة
 من المنة المنة المنة المنة المنة المنة المنة المنة المنة المنة المنة
 وكذا انما انعتق حال كونه متعلقاً به في الحكم كالجاري والمادة المنة
 جازمة المنة المنة المنة المنة المنة المنة المنة المنة المنة المنة
 ههنا كما هو متصاعد كما لا يخفى في علم ان شرط الكو في المنة المنة المنة

بمروا له

فلا بد من القاء كراخو وهكذا حتى نصل الى التعريف ان كان الماء المطلق الواصف بوجه
 اى ما يترجم تحت بالتعريف لان ما هو المظهر حيث غلبت عليها قوة الخفاصة
 والحكم المذكور ثبات بالاجماع كما اشار بقوله اجماعا ولا يحسن له اليه بالملاقاة
 الاصح لقوله المتعاضد للسلام من البرد لا يفسد شيئا ان يغير ويعد له
 وادخله على من يغيره داخل الكاظم عليهم السلام قال انما التعريف وقع فيها
 ناهيل من قوله رطب او يابس ما يصلح الوصف شيئا قال لا بأس بجمع من الامور
 حكم انما يستند بملاقاة وادلتهم مدخل في غلبت مطلقا به ما اذا اريد
 التبدل على الترخيم على الاستحباب بجمعها بل لا بد من المدخل من البرد بجمع ماء
 ما يصلح لادرج لا يفسد لها ما لا يفسد من صناعها عفا كذا قال الشبيهة
 شرح الامر ما وبقوله انما جعل العرف هنا على عرف زمانا وعرف ارضا لا ينفك
 عليهم السلام فيما ثبت اطلاق اسم البرد عليه زمانا وادرجا ان احد الامور عليه
 السلام كلف في العرف وانما جعل الاحكام وما اليه كذا لا يتناقض به احكام
 البرد وان كان العمل بالاختيار او لهذا ما افاد سيدنا ابا عبد الله في شرحه للقول
 في البرد انما تحت بالتعريف ما ترجم من الماء كذا بانصافا الى البحار وما بالكثير
 الظاهر من قوله المظهر عليها مع قول التعريف انما يظهر بالترجم مع زوال
 التعريف كما اشار الى بقوله حتى يزول التعريف ان سبب التغير هو التعريف كما
 دل على الخبر المروي عن ابي عبد الله عليه السلام وقد زل التعريف بالحكم على التعريف
 بالانصاف او نجاسة ما البرد للملاقات مطلقا كما ذهب اليه جميع كثر من
 الاصحاب يترجم ماء ما جازعنا للتعريف بما اى بالانصاف او افضة فيها وهذا
 اى القول بوجوب ترجم ما ناهى اجمع بسبب تعريفه بالانصاف مع قوله من
 عند جازعنا ومن اى من الاصحاب القائلين بنجاسته ما بهما بجر والملاقاة و

الشيء من اقسامه من وجوب ترجم الجميع فان تعذر ترجم شيء من ذلك
 القدر ومنهم من يقول بان نجس ترجم الجميع فان تعذر وجوب الترخيم وهذا
 من ذهب ابن ابي عمير بانه وهو من الفرقة القائلين بنجاسته البرد بالملاقاة
 ومنهم من اوجب ترجم اكثر الامور من المقدرة بانه من ذلك هذا التعريف بالانصاف
 المتضمن للمقدرة بانه غير ما ترجم الجميع فاما انما هذا التعريف في هذا المقام
 وهو ان النجاسة ان لم يكن للمقدرة ترجم جميع الماء وان كان لها قدر
 ترجم اكثر الامور من ذلك والمقدرة من ذهب ابن ابي عمير من الاصحاب القائلين
 بنجاسته البرد بالملاقاة وهو المعتد من تلك الاقوال واحسن ترجمها وكما
 انما جازعنا اولا وجعل التعريف ترجم الجميع كذلك اوجبنا ايضا الموت بالبرد كما
 كان اولى في الموت والبرد ووجوب الحكم بالماء بانه اذا ارسل ان كان او غير
 فليلا او كثر القول الصادق عليه السلام فان مات فيها بعد او مبعوثا لم يفسد ترجم
 وفي رواية اخرى انه من سائر عن الصادق عليه السلام وان مات فيها قوما ولم
 اوصدوا لم يفسد ترجم الماء كله وقيل ترجم الخبز وروى ابو عبد الله في الاستد
 القولين لا يفسد من ضعف والتفصيل بالماء لا يفسد من الجفافة فانه لا يفسد
 عليه الحكم المذكور بعد من نجاسته والفقهاء لا يفسد من روى عن الصادق عليه السلام
 ان ترجمه هو ما يوصف من التعريف وحركه بقوله غريب الذي يتوهمه و
 بقا الذي يفسد اللغات الغير النقية والى ذلك ما ذهبنا من ان الانسان و
 نجاسته الحكم المذكور به هو الثبوت من الاصحاب ولا يفسد واحد الدعاء الله
 يعنى الجحيم في الاستحسان والنقا جميع الماء من يرفع على الغلبة اى ترجم
 هذا الاثبات المذكورة جميعا وليس الرقابا من الفصوص ما يدل على الحكم
 المذكورة الاثبات الله في الذي كما انما اليه السكن كذا الحق الله بالسكر

في الحكم ومن احضار من قال بمساواتها بالادماء وعلى العلامة في النسخة
 الشيخ رحمه الله قاله لم الحيق والاستقامة والنفاذ بوجوب ترجيح المآل
 ولم اظهر له بعد هذا اختاره ويمكن ان يجهل بانها محكوم ببحاثة ولم يرد
 فيه منقح الى على نظيره وقد مر من محجب ترجيح المآل في كلامه على بعضه في
 ظاهرها في المختلف ان قوله لم يرد فيه فهو مجموع لان الرتبة التي وردت في المآل
 للدماء الثلثة اذا كانت حادثة واستاوي ترجيح الدماء لم يستقم مع عدم ورود النص
 فان قلت يمكن ان يستدل بها بوجوب ترجيح المآل بوجوب ترجيح احد الدماء الثلثة بوجه
 آخر وهو ان يقال لما كانت الدماء الثلثة العادلة كما لم يرد فيها مشاركة لدية
 الاحكام كما يجب ان الفصل وغيره من الاحكام المشتركة للملكين في مآلها كما ان
 خالفها لانه في هذا الحكم اعني وجوب الترجيح اقول هذا مع كونها مساوية
 بل لا يمتنع في الاستقامة القليلة لانه لا يكون كالمشقة الاحكام وهو قد وافق
 ان هذا الدعوى في الحكم بوجوب ترجيح جميع الدماء الثلثة كما يجب
 مستندة بجميعها بما قال ان ما اختاره الشيخ هو المصوب على انما للدمعة و
 ذلك يستدعي استبعاد الترجيح جميعها ثم اقول لو خالف دليل العلامة من قبل الشيخ
 لا فائدة من جميع ما اوضحه في مآلها بوجوب ترجيح المآل ولا مستلزمة وجبه
 محال مع ان الشيخ رحمه الله ترة فيها يجب لها فائدة في المصنوع الاختصاص في
 ترجيح جميع الدماء الخمسة لانه الدماء الثلثة اذا كانت من الجناسات فلم يرد فيها
 تنوع كما انتم به العلامة لم يرد فيه من قبل الشيخ عليه على مطلوبه رحمه الله
 فذكر ان من رده فيها بجعلها لا يرد فيه وترجى لو كانت احدى الدماء والوحش
 مما لا يرد فيه كذا الموت البغل والفاقة والفرس والبقرة لم يستدل بحكمة
 الاولين الرتبة عن ابقائه على السلام قال محمد بن سعيد سألنا عن بيع في البيعة

باعتها بخرار الجاهل والبطلان كما في ارجح المحل من الحكم المذكور في الخبرية البعير
 وهو ما ترجح له القول بان الجاهل هو الصادق على السلام ولما اثير في مآلها
 فيها لكون القول بالحكم المتعلق بها انما يشترط في انصاف وترجيح لو كانت الانسان
 فاما كما قالوا في خبره كان او كذا في ذلك ان كذا في ذلك ان كذا في ذلك ان كذا في ذلك
 دلوا الخبر المروي عن الصادق عليه السلام فاكذبه الانسان في ترجيح من سابعه ولو
 وان لا يرد في خبره بن المسلم والكافر ولو جبر ترجيح الجميع للكافر وجب على ذلك
 ان لو كان حينا لوجب للجميع حيث لم يرد فيه نص في الموت لا يرد في الجاهل في ترجيح
 عليها ان كذا في ذلك من وموت الموت وكذا في ذلك من المسلم والكافر كما لا يرد في بن
 موشية المروية في عدم مقتضاها ويجب ان يكون تلك المروية لو اصابها ذلك
 اليه بحسب الاستعمال في الحكم استعانة في المعبر عن الغلبة استمالة الامانة الخاف
 على العادة لعدم التقدير في الشرع فلو قيل المروية المجرى في ترجيحها بعضهم بل يبين
 ولما لا يستعملهم بالربيعين والمعين الا في ذلك ترجح حصول ذلك للمروية الباقية
 اي اوطأ في التحقيق من ترجيح المروية في الخبرية عن الصادق عليه السلام اربعين
 او خمسون ولا اكثر من ثمانية اليقين في ترجيح اربعين او الموت الكل ويحتمل
 الخلف على الاولين والخبر من هذا الخبر في مآلها عن اربعين او ثمانين او
 اربعين ولا اكثر من ثمانية اليقين كما ذكره في ذلك ان كذا في ذلك ان كذا في ذلك
 كذا في ذلك ان كذا في ذلك ان كذا في ذلك ان كذا في ذلك ان كذا في ذلك ان كذا في ذلك
 على السلام ولا يلحق به المروية لعدم النص في مآلها في الماخضة دم ودمه في مآلها
 صحيح عن الكاظم عليه السلام وترجى ثلثون المآل المظهر الذي قبله في ذلك
 ورجح الكافي في ذلك واما ما روي في ذلك من مروي عن الصادق عليه السلام وترجى
 عشرة للعقد في الباطن والدم القليل كذا في ذلك ان كذا في ذلك ان كذا في ذلك ان كذا في ذلك

القادر على السلام وقيل في تفسير قوله تعالى اذ لم يكن من قومكم ومن لم يعلم ان
 المراد من القوي هو جهة الشمال ومن الاسفل يقابلها فعل في القوي من جهة صلاته
 الاخرى والقوي بعد الاحبار هو قوله في الوجهين يكون في حصول الاستحباب
 البعد بينهما بقدره من جهة الارض والسموات او كانت القوي بالاعتبار
 سلوكه على البئر فيستحق ان يكون التباعد جميع اذ وجب على ما ذكره الشارح قوله
 والاضيق انما يتاكد مع اذ وجب هذا الذي ذكره المصنف واما قوله المتيور من
 الاحتجاب وفيه جميع من جهة الارض والسموات فلهذا من الضاد قوله
 السلام وقيل ان كانت الارض والسموات تحت التباعد فليكن بينهما ان في عشر
 ذراعا وان كانت صلبة انما لا ينفرد بالباو من قبله فيكون بينهما سبع اذ وجب
 فرغ واما قوله في المتن المتعلق بالمال المطلق لانه ان ينسب الى المضاف والحكاية
 والمضاف كما لا يشك في الاسم بالطلاقة او ما يع لصدق عليه اسم الماء المعر على قيد
 والاضافة بخلاف المطلق فانها مع يصدق عليه اسم الماء المعر من المتيور والمضاف
 خاصة اخرى سلبية قد اشار اليها ايضا بقوله وجب سلبه عند هذا المعنى
 اقسام منها المضمرة كالعنب وما الرمان ومنها المفعولة وهو ما يكون للمنازل
 في استعملها كالأورد ومنها المخرج واليها يجر ما يجرها بسلبه المطلق اي
 اطلاق الاسم وهو الماء المضاف الى الاسم لا يصلح تعلقه من غير مخرج فاعراض
 من الاجسام التي لا يجرها من المخرج مع كونها ظاهر الاية في حد ذاته مطلقا سواء
 كانا كرايا صغرا ولا يجرها اما الاقفاصا في المخرج والماء في المخرج لا يجرها
 والمفضل عند الاطلاق ان يطرقت للماء فيفضل منه العادة ولا ريب ان العادة لا
 يقتضي الفصل بغير الماء المطلق وبما ذكرنا اندفع احتجاج السديد ووجه احتجاجه
 انما في النجاسة بالماء المعر ظاهر عارو ووجه القادر على السلام في الحق اذ عرفت

المضاف

مكة

شكنا في فاضله والافضل التوب كلفا في ذكر الفصل واما يذكر الماء في ايضا لانه
 القوي في قوله تعالى انما في القوي تحت الارض انما في القوي في قوله تعالى انما في القوي
 بانما في القوي تحت الارض انما في القوي في قوله تعالى انما في القوي تحت الارض
 في استعمال الماء المطلق على وجه القوي والمخرج ان فلا يفتقر في قوله تعالى انما في القوي
 الذي من تحت الارض والمخرج ان الاول يستفاد من قوله تعالى انما في القوي تحت الارض
 المطلق انما في القوي في قوله تعالى انما في القوي تحت الارض والمخرج ان
 واما المضاف ولا يستفاد من قوله تعالى انما في القوي تحت الارض والمخرج ان
 المضاف في قوله تعالى انما في القوي تحت الارض والمخرج ان المضاف في قوله تعالى
 اجزاء مضافا الى المخرج والمخرج انما في القوي تحت الارض والمخرج ان
 في قوله تعالى انما في القوي تحت الارض والمخرج ان المضاف في قوله تعالى
 لم يرد وهذا يدل على ان المخرج والمخرج انما في القوي تحت الارض والمخرج ان
 مطلقا بحيث يتناول الاسم المطلق عند اختلافه بالمطلق انما في القوي تحت الارض
 بعد الاختلاف في التفسير الذي لا يصدق في اطلاق اسم الماء ولا يظهر المضاف في قوله
 بالكثر مع مضاف الوصف المضافة بعد الاختلاف لان الظاهر في قوله تعالى انما في القوي
 محقق اطلاق وصف الاسم باستعماله في المخرج والمخرج ان وصف المضافة مع
 اختلافه بالكثر في قوله تعالى انما في القوي تحت الارض والمخرج ان وصف المضافة مع
 عدم التباين في قوله تعالى انما في القوي تحت الارض والمخرج ان وصف المضافة مع
 الظاهر انما في قوله تعالى انما في القوي تحت الارض والمخرج ان وصف المضافة مع
 قدرة ان المضاف لعلم الموصوف في قوله تعالى انما في القوي تحت الارض والمخرج ان
 متحقق في الموصوف لكن لا يقدرة جسمه اذ لا يقدرة جسمه اذ لا يقدرة جسمه اذ لا يقدرة جسمه
 نظاير هذه الاوصاف وانما في قوله تعالى انما في القوي تحت الارض والمخرج ان

الطهارة وهو استعماله في رفع الحدث عن ذلك الموضع من غير استعمال الماء فيكون طهرا ولو لم يكن
 لأنها الغلبة وقيل يجب من غير استعمال الماء في رفع الحدث عن ذلك الموضع من غير استعمال الماء فيكون طهرا ولو لم يكن
 اجزاءها أكثر من اثنين ان كان اجزائها أكثر من اثنين فيكون طهرا ولو لم يكن
 يحكم للأكثر اجزاء كما خرج في كتيبه بالاداء المخلط المطلق بالمضاف كما في قوله
 المراد من حكمه للأكثر ان تسمى اجزاءه اجزاء فيكون طهرا ولو لم يكن
 ولو قلنا باستعماله في التيمم مع مكان لا يحيط به الماء فيكون طهرا ولو لم يكن
 عندنا من اجزاء الطهارة ما يرفع الحدث عن ذلك الموضع من غير استعمال الماء فيكون طهرا ولو لم يكن
 فلو كان ما في الوردية في الطهارة لا يرفع الحدث عن ذلك الموضع من غير استعمال الماء فيكون طهرا ولو لم يكن
 وهي الطهارة بالماء المطلق وطريقه من غير استعمال الماء فيكون طهرا ولو لم يكن
 او صاخره من غير استعماله فيكون طهرا ولو لم يكن
 فلو كان ما في الوردية في الطهارة لا يرفع الحدث عن ذلك الموضع من غير استعمال الماء فيكون طهرا ولو لم يكن
 بقينا ومن اجزاءها ما من غير استعمال الماء فيكون طهرا ولو لم يكن
 من المشبهين بالمضافين وجب الوضوء والتيمم كما في تحصيل الطهارة بالماء
 المطلق في الطهارة لا يرفع الحدث عن ذلك الموضع من غير استعمال الماء فيكون طهرا ولو لم يكن
 قبل الوضوء لا يرفع الحدث عن ذلك الموضع من غير استعمال الماء فيكون طهرا ولو لم يكن
 استعماله لا يرفع الحدث عن ذلك الموضع من غير استعمال الماء فيكون طهرا ولو لم يكن
 فلا يرفع الحدث عن ذلك الموضع من غير استعمال الماء فيكون طهرا ولو لم يكن
 المصير من استعماله في التيمم مع مكان لا يحيط به الماء فيكون طهرا ولو لم يكن
 ليس يشبه من الاستعمال في رفع الحدث عن ذلك الموضع من غير استعمال الماء فيكون طهرا ولو لم يكن
 مراعاة الجزئية في التيمم كما في الماء المطلق المشبه بالماء فيكون طهرا ولو لم يكن
 الغصوب في التيمم مع مكان لا يحيط به الماء فيكون طهرا ولو لم يكن

من التيمم واجبا واجبا في رفع الحدث عن ذلك الموضع من غير استعمال الماء فيكون طهرا ولو لم يكن
 من التيمم فيكون طهرا ولو لم يكن
 صورة الاستبراء ايضا انما لا يرفع الحدث عن ذلك الموضع من غير استعمال الماء فيكون طهرا ولو لم يكن
 الاستبراء لا يرفع الحدث عن ذلك الموضع من غير استعمال الماء فيكون طهرا ولو لم يكن
 الواجب لا يرفع الحدث عن ذلك الموضع من غير استعمال الماء فيكون طهرا ولو لم يكن
 في الموضعين فلا يرفع الحدث عن ذلك الموضع من غير استعمال الماء فيكون طهرا ولو لم يكن
 لكن لو استعمل في رفع الحدث عن ذلك الموضع من غير استعمال الماء فيكون طهرا ولو لم يكن
 العلم بالنعصية بعد الجعل انما لا يرفع الحدث عن ذلك الموضع من غير استعمال الماء فيكون طهرا ولو لم يكن
 الطهارة لا يرفع الحدث عن ذلك الموضع من غير استعمال الماء فيكون طهرا ولو لم يكن
 بقا صنفه الاطلاق في الموضعين بالمضافين وجب في الموضعين بالمضافين
 على الوجه ان الطهارة بالماء المطلق لا يرفع الحدث عن ذلك الموضع من غير استعمال الماء فيكون طهرا ولو لم يكن
 الواجب لا يرفع الحدث عن ذلك الموضع من غير استعمال الماء فيكون طهرا ولو لم يكن
 التيمم لا يرفع الحدث عن ذلك الموضع من غير استعمال الماء فيكون طهرا ولو لم يكن
 الطهارة واجبا في رفع الحدث عن ذلك الموضع من غير استعمال الماء فيكون طهرا ولو لم يكن
 لما ذكرنا كونه وجوبا في رفع الحدث عن ذلك الموضع من غير استعمال الماء فيكون طهرا ولو لم يكن
 والاولى وان كان يمكن استعماله في رفع الحدث عن ذلك الموضع من غير استعمال الماء فيكون طهرا ولو لم يكن
 حواذ التيمم في رفع الحدث عن ذلك الموضع من غير استعمال الماء فيكون طهرا ولو لم يكن
 من الماء في رفع الحدث عن ذلك الموضع من غير استعمال الماء فيكون طهرا ولو لم يكن
 انما الماء في رفع الحدث عن ذلك الموضع من غير استعمال الماء فيكون طهرا ولو لم يكن
 ما يرفع الحدث عن ذلك الموضع من غير استعمال الماء فيكون طهرا ولو لم يكن
 لما ذكرنا كونه وجوبا في رفع الحدث عن ذلك الموضع من غير استعمال الماء فيكون طهرا ولو لم يكن

ما ذكرنا

مع خلق المدن عن النجاسة لبقاء الاطلاق فيه ولعل عليه السلام المأبى
 علي جناحه وامن غفر عليه السلام خلق الماء طهورا لا ينجس شيئا الا ما غفر
 طهره او يجره وخلاف الشيخ ضعيف حيث هو في جواز ان لا ينجس به
 ولما ذكره من بقاء الاطلاق ولو كان الاطلاق باقيا فلا مانع من استعماله
 في المطهارة من ذنوبه ذلك الاستعمال واعلم ان المراد بالمطهارة الكبرى طهارة
 عن غسل الاموات من الغسل لان ماء القليل ينجز ثلاثات الميتة الماء
 المنفصل من محل الخبز نجس سواء تغير احد اوصافه او لم يتغير لا سيما في
 الاواني نجس بخلاف بعض اصحابنا لم يفرق بين نجاسة ضعيف لان
 يستند في ذلك قول عليه السلام خلق الماء طهورا لا ينجس شيئا الا ما غفر له
 او طهره او يجره وهو ظاهر بقوله عليه السلام اذا لم يبق الماء لم ينجس نجسا
 لان مفهوم السطر محذور الحكم المذكور ثابت اذا كان له الماء المستعمل في الخبز
 مدحوله القليل نجس نجاسة الغسل الى الجوز انما المستعمل في الغسل
 المنذور للاحتياط فهو طاهر بلا نقاء المحل الطاهر وكل ما يغسل لا في محل
 انجس فهو نجس واما الاستحسان في تحديد ما ينجس من البول والماء
 خاصة ما ظهر اجتماعا دفعا للخرج المنفي بالآية لورود النص في ذلك قال
 المحقق رحمه الله في حقه انه عليه السلام الاستحسان في طهارة البول بالصبغ
 انما وقع في القوم خاصة وعلى القول بطهارة البول فيحكم بان الماء ينجس بالنجاسة
 او لم ينجس نجاسة غير الخبز فيقع ملاقة نجاسة غير الخبز في الحكم عندنا
 لنقض الحكم بالحد من المحذورين المذكورين اعني البول والماء بطردون
 غيرهما من التي في الذمة لغيرهما فلا تستند في الاستحسان في ان الماء ينجس
 زاد الوتر في الماء الاستحسان فوجهات وجوه عدم النجس فوق النجس

صما ما يكون لعدم شئ من الاوصاف الثلاثة لا مطلقا وانما ينطبق في
 طهارة الاوصاف المذكورة لان هذا لا يخلو عن ذلك على شرط او علم ان
 الطهارة شرط آخر وهو ان لا ينفصل من المحل مع الماء آخر من
 النجاسة من غير ذلك فيكون الحرجين والذين المندى وغير المندى لعموم
 النجس الا ان ينحصر في المندى ولا يخلو الطهارة من غير ان ينفصل
 ويكره استعمال الماء المنقى في الاواني مطلقا فبما كان او فاستعمال
 عند النجس من حيث الاستعمال لا يوردها النجس في نفسه وهو عام
 في ادول كماله ان كان وان لم يطهره ونجس خضع الحكم ما شمس في
 الاواني لم يطهره وليس يحجب لعموم النجس والنجس هو الذي يذويها
 كما لو خاص والذهب والفضة وغير ذلك من نجاسة وكذا يكره استعمال
 المستعمل في الماء لا مطلقا بل في غسل الاواني الخضرى عن النجاسة في
 لما وقع الفراه من بيان ما يجب عليه الطهارة في الاحتياط وبيان اركان
 بنسبة الى الاحتكام المتعلقة بغيرها وندم الصغرى منها لاجل انما انما
 الوقوع فيكون الاحتكام في هذا النقص الثالث اي الفصل الثالث
 من السور السور في الوضوء وهو شرط عبادته عن غسل وسمي محصورين
 متعلقين بالاحتكام والنجس من شرط التيمم ويحصى في الوضوء امور
 الاول التيمم بكونه مائة او تسعة او واحد وجوبا مطلقا على الوجوه
 ثانيا وجوبه على غسل الوضوء والاحتكام في التيمم من التيمم مطلقا وهو في اللغة
 التيمم وفي اصطلاح الفقهاء التيمم في الوضوء طهارة على وجهه وشرطه
 على الوجه المأثور من غير احتكام في الوضوء وفي بين التيمم التيمم لا يجرى

السلام في

الحال وقد تم تيسير الفهم وما هو المراد منها عند المتكلمين من ان التهمة انما هي في
 الاعادة والمراد بالاستباحة طلب الاباحة بالذات المانع من التحويل بها وقد وقع
 ان قصدنا ان يخرج العاقل عن الاستباحة وهو متصور ان الثواب لما كان مرعيا
 انه قد يفسد شعور جلا فلهذا قد خرج ذلك من الاستباحة لانه قد يفسد شعور جلا فلهذا قد خرج ذلك من الاستباحة
 اهلا للعبادة من غير علم الى الثواب اولى واعلم انني كسرت الاستباحة من غير علم
 فقال الشيخ يا اكثما ما هله القرب وقيل لا بد مع ذلك من قصد الجواب والحد
 وهو قول شيخ الدين ومما قد اختاره في الشرايع وقبله لا بد مع ذلك من قصد الاستباحة
 اذا لم يقع وهو متصور بان لا بد من العلم به في هذه الامور حتى يعتبرا في القرب
 مع الجواب والحد واحدا من بين الاستباحة وان لم يعلم انما القرب فاعاد الاستباحة
 انما يتحقق بها في احوال الوجه المطلوب شرعا في تحقق ذلك الوجه في كل مرة لا
 بالشيء بل في كل مرة ما سوى ذلك من سبعا اعتبرا احدا من بين الاستباحة
 الاستباحة في سبب التيسير منه بتعبير الاستباحة ويستند في كل حال
 اذا تم الى الصلوة فاعادوا الى اجل الصلوة المتأخرة في اللغة العرب حيث
 يقال لو التفت احد قد سجد سجدتين الى اهل القاء العود واذا كان متخارفا في
 الحيز الى هذا حصل استدلال ذلك ان قول الاستباحة والرفع لمرارة من ذلك
 فادخل على احديهما فهو ان على الآخر ايضا فيكون الواجب في الوضوء السجدة كما يجب
 اليك بل لا بد من ان لا يشاء المصلي ان يرفع اليه الاستباحة او لا يكتفي بالرفع
 مع ان الوضوء على كل واحد من التقديرين ان لم يكن المكلف يعلم بالحدوث في كل سجدتين
 والمطلوب في السجدة انما هو الا ان يرفع اليه الاستباحة او لا يكتفي بالرفع
 فاختاره في الرفع وحده الحدوث في الرفع في غير متعارفين من ذلك انه من
 الاقتضار على جهة الاستباحة او مع التيسير ومنهم من منع من غير التيسير في الرفع

منه

فقالوا انما هو ليس جواب لان العزم على كل مرة في كل مرة لا يورث
 تيممها من دفع لغيره انما يقصد رفع اليد خاصة والى ان يرفعها الا ان
 يقصد رفعها من غير التيمم في كل مرة لان ذلك مستحضر في كل مرة في كل مرة
 في كل مرة لا بد من رفعها من غير التيمم لان ذلك مستحضر في كل مرة في كل مرة
 معقود عن تلك الصلوة فهو يشعير بالاستباحة ومن اعتاد ان يرفعها في كل مرة
 في كل مرة الاطلاق مما لا يطلق على الخفاء واستصعاف العلم وانما لم يرد حيث
 ان الاقتضار على بعض الشيء كما لا يشاء اليه بدون قصد خاصة ولو علم الى
 التيمم اسلمنا في كل ان والندب في الواجب اجتمعت اولا في الفعل الوضوء في كل
 خارجة عن الصلوة كما لم يرد في التيمم في كل مرة في كل مرة في كل مرة في كل مرة
 هو شرط التحية في كل مرة في كل مرة في كل مرة في كل مرة في كل مرة في كل مرة
 العزم والذكر المذكر ما يعلم ان لو فرق التيمم بين الوضوء في كل مرة في كل مرة
 عند غسل اليدين في كل مرة في كل مرة في كل مرة في كل مرة في كل مرة في كل مرة
 عند الاغتسال الا بعد ذلك في كل مرة في كل مرة في كل مرة في كل مرة في كل مرة في كل مرة
 الاربعين خاصة في كل مرة في كل مرة في كل مرة في كل مرة في كل مرة في كل مرة
 صورة اخرى وهي ان يرفع عند غسل كل وضوء في كل مرة في كل مرة في كل مرة في كل مرة
 التيمم في كل مرة في كل مرة في كل مرة في كل مرة في كل مرة في كل مرة في كل مرة في كل مرة
 ففصل كل وضوء في كل مرة في كل مرة في كل مرة في كل مرة في كل مرة في كل مرة في كل مرة في كل مرة
 الوضوء في كل مرة في كل مرة في كل مرة في كل مرة في كل مرة في كل مرة في كل مرة في كل مرة
 فلا يجوز تفرقة التيمم على ما مضى كما في التيمم والصلوة وهذا لا بد من التيمم
 بوجه المعسول لم يرفع الا بطلان بعض الفقهاء في كل وضوء في كل وضوء في كل وضوء في كل وضوء
 الوجه اجابها وضوءا وضوءا لم يرفع المواجهة وحده في كل وضوء في كل وضوء في كل وضوء في كل وضوء

الى الكعبين فانه يدل على ان الرجل اثنين وتوكان للراي على التا
والقدم كما ذهب اليه العلامة في كتابه ان كل قدم كعبان
فكون اربعة والذئ على العلامة على ما ذهب اليه هو ان هذا
موجب الى الله ولا يدعيها من قبلها اهل اللغة وقد ضل
اللعيب بانه العظم الشاشر عند ملى الساق والقدم في الجبر
الى ما لهم وطا لبعض الجند من اهل اللغة ان القدمين
في سفل الساقين هي ان كعبين عند العاصم فما عند العرب
والعصا وجرهم ما عليهم واسلامهم بعبان النبي صلى الله عليه وسلم
والجهم والرهين بضم الراءين والنقل المتوارى عن اهل البيت
في هذه المقالة ولا ريب ان اوليغ السج الى الفصل كان ذلك
احوط ولا يفقد هذا المسح من جهة العرض فقد مخصوص وجوبا
ان واجب الاشياء مما ذكرنا من اطلاق الامر بالمسح فحصل
الاشكال بالمسح يخرج من عن العبد ولا يدان يكون بالليل اثنا
والحكم لا تقدم في الراي فلو لم يبق على ارضه ما واصلها ولو
شعور الواحد ولو كان من شعور الوحدة استغاف ما حديدا
للمسح بطلا اجماعا وبكره ان ياتي بالمسح مسكوكا وبطلان
لغوه الى الله تعالى لان حله الى لانه عا الى العبد لو كان يسهل
عن الصافي الا ان من جالسه من قبله يدبره او يوافي الذي يدل على ان
الكره بطلان اركانها واعلان هذا المسح سحر الرجل في بطلانها

شكنا اصابع وجوبا

بنيان

المشايخ بخلاف سحر الحارس لا يستند به البعض على انكاره وقت وجوبه
المسح على امره ومثل او على التعليل وهو ان استئذان ثرة وحاشا لاشكال الامر
وعزنا الطهارة الوضوء في وضوءه فطاحنا ما جديدا ولا يصح ليجوز ان لا يصح
في معنى الاستئذان العرض وهو في وضوءه على هذا القول لا تكرار المسح في الاستئذان
بالمره وعدم التكرار على التبادلهما لا يكرار في المسح ان لا ليس شيخنا
في الصلوة وحدها او يربط الى عدم جواز تكرار بغيره بحيث يحسم الرجل الى الله
بالعنى ومنه من منع وجوب الترتيب بينهما لانه اذا ابدى نفسه في وضوءه ما ذكره الله
للوضوء اليافى وعقب في وضوء الترتيب من انها كذا في وضوءه فيكون لها على ما
يحصل من الترتيب وكما يحل الترتيب بين الاضلاع يحل ايضا في وضوءه فيفضل
الوجه بالوضوء الى الجدار شعر الذراع فيفضل اليدون المرفوعين الى راسه فيحتاج
لليافى ويحلى ايضا في وضوء الموالاة اجماعا واختلفوا في معناه فقبل الموالاة
بما استأبقت الاضلاع بحيث يحل في وضوءه فيفضل الاضلاع الى راسه
الاستئذان في وضوءه من راسه في وضوءه فيفضل الاضلاع الى راسه
قبل اجماع ما تقدم هو صحيح القول في وضوءه فيفضل الاضلاع الى راسه
وهي في وضوءه فيفضل الاضلاع الى راسه في وضوءه فيفضل الاضلاع الى راسه
كما ان اقرب الى المعنى المرفوع في وضوءه فيفضل الاضلاع الى راسه
نقد من وجوبها في وضوءه فيفضل الاضلاع الى راسه في وضوءه فيفضل الاضلاع الى راسه
بمن جميع الامور الواجبة في وضوءه فيفضل الاضلاع الى راسه في وضوءه فيفضل الاضلاع الى راسه
الاختلاف بين اهلنا في وضوءه فيفضل الاضلاع الى راسه في وضوءه فيفضل الاضلاع الى راسه
انه نقب ما لا يحل بقاء البلى بالعلماء الغنم في وضوءه فيفضل الاضلاع الى راسه في وضوءه فيفضل الاضلاع الى راسه
كل من فعلوا بعد بقاء الموالاة لا فاعل الموالاة في وضوءه فيفضل الاضلاع الى راسه في وضوءه فيفضل الاضلاع الى راسه

والاستباحة فالظاهر التقطوع على جعل الخمر الحرام على اعتبار اجتماعه في البطلان وهذا
 هو المصداق لم يلزم مع التعذر لا في الموضع ولا في المكان قبل الاستقوط وليس بعيدا
 للثبوت والفرج وأعلم أن المراء بالحقائق البطلان هو جواز جميع ما سبق للحجرات
 البعض للبناء على الأخذ من الحديث والاستغناء عن الحديث لا على اليمين بحسب
 المباعدة بنفسها لاحتياجها فلا يجوز أن يوضع شيئا لا يختص به غيره وهذا ما اجمع
 عليه علماءنا كالمعتمد عليه من الشارع بما يقع من المكلف بما شرع وأما ما لا يشرع
 ويجوز مع التعذر وتوحيده لا يتصور العجز به من دفع التكليف ويشرط
 في الموضوع طهارة الماء وطهره من غير ما يوجب وضوءه في الغسل أو في الاغتسال
 فلا يجوز أن يوضع الماء في غير طهارة الشاة فيمكن أن يقال إنه مستبعد لأن تعبد
 الماء بطهارة يعني عدمه لا في طهارة الماء إذا طلق كان الشاة من الماء الطاهر وهو
 معناه الحقيقي لا الامتثال المضاف إليها كإيمانها مطلقا إذا كان طاهرا فظهر
 الاعتناء به حتى يمتنع جزيلا أن المستعمل في الحدود لا كبر طاهر ليس له طهارة
 ويمكن أن يقال لهذا الذهب وإن كان ضعيفا إلا أن سوق الكلام على وجوب غسل
 الأثاث إنما هو من عدم الالتفات إلى أن ما منعه من ذلك يمكن أن يقال أيضا أن لفظ الماء
 وإن كان عند الإطلاق لا ينافي مع الماء الطاهر لكن قد يطلق ويراد منه أيضا أو يقال
 فيكون البنية المذكورة لا تقتضي ذلك المعنى الجازم ويخرج المضاف لكونه غير
 مطهر فلا يجوز استعماله في رفع الحدث طهارة الماء لا في غيره ولا في الغسل
 بشرط أيضا أن لا يمتنع استعماله المستعمل في الطهارة بأن يكون مملوئا بالماء
 أو مضافا إلى الأصل فلو شغل المضمون بطل الطهارة اجتماعا للثبوت واستعماله
 والنهي في العبادة يشترط الطهارة بشرط أيضا أن لا يمتنع استعماله في غير
 الاحتياط بل لا يمتنع الأمر والشارع بقوله وأما طاهر فهو متضمن كان يحصل

في غير الأمر وهو جاهل بالصحة حتى يمتنع لأن الجاهل جاهل بتكليف الغافل
 فيجب أن لا يمتنع ما لم يعلم به على ما يستند للحكم المذكور واعتنى بالمستحبات في وضوء
 اجتماع الاستحباب والافتقار إليها أن يستدل على هذا الحكم بأن التعريف في ما لا
 الغير منتهى الذي يستلزم التساوية العبادة لا بالقوله التعريف هذا الذي انصرف
 في الماء لا ليس من لوازم العبادة والتعريف بهذا أن يقال إن التعريف وإن كان متحققا
 في الضوء بل في الموضوعة لكن تعريفه بالنسبة إلى المكان لا تعريفه بالكون من حيث كونه
 جبراً من الأجسام فهو لا يخرج عن طهارة ولم يتعلق به عرض الشارع فإعماله
 ليس ارتباطاً شرعياً بل هو بالذات الطهارة ارتباطاً شرعياً بحيث يكون منظور للشارع
 ومقتضى النهي لا يحصل مطلوباً إلا بغير خلاف المكان فإنا قلنا لا يجب أن يمتنع
 حال الاشتغال بالصورة المكان المقصود بملوئه بالمرح عنه والامر بالنهي
 يشترط النهي عن ذلك فيكون مكسفة لفعل الوضوء شريطة النهي في العبادة
 يستلزم الفساد قلنا الأمر الذي يشترط النهي عن ذلك فيكون النهي في العبادة
 القدر بمرتبة المخرج لا خصوصية الكثرة لأن ما بالوضوء بهذا الأمر الخاص
 جزمي من غير ثبوت الذي يتحقق ذلك الكلي بغيره كما يتحقق بغيره آخره لا كلاً
 والشرب والنوم في ذلك المكان وفقاً لما لا يقول إذا كان الكلي متيقناً وهو لا يتحقق
 إلا بغيره فلا يمتنع من غير ثبوت النهي في الاستغسال بكل واحد من ثلث الأجزاء
 الجزئية ولا يمتنع من هذا لا يتحقق في مكان طهارة بل في الملاء بالمكان هنا ما عليه
 فقط بل هو ما هو متصور وما لا يصدق ويجوز أن لا يمتنع من غير ثبوت طهارة ما يشترط
 عرفاً في وضوء طهارة ما مضى وبأن كان مغروهاً في الأرض المباحة شرعاً لم يمتنع
 لا بغيره في كل مكان عرفاً قبل ذلك العمل والشعاع في وضوء طهارة
 المضمون في وضوء طهارة ما مضى وبأن كان مغروهاً في الأرض المباحة شرعاً لم يمتنع

المطهر من النجاسة العينية محسوسا كما لا يخفى محسوسا كالبول واليا بونه الضغري
والكبري لا يركبان نجسا يحصل للملاقاة يحصل الطهارة للنجاسة التي لا تداخل
فيه تحليل الحكم المذكور وهذا المأثر اذا كان يتوحد من شأنه قليل وجب المأثر على
العصاة كذا في شلا وانما النجاسة التي لا تداخل فيها طهارة فلا فائدة لو كان يذهب نجس البول
شلا وقد علمنا ان الماء الكثير او الجارح لا يغسل الا بالعضاء في الوضوء كما لا يخفى
الوضوء اذا قيل في الوضوء عدم الجواز فلا يخفى رفع الحدث الا في سائر ما فيه عدمه
قال في التبيين في الذكرى ولا يشترط في طهارة جميع اعضاء الا بالعضاء او طهارة
الحل خاصة فيهما اية الوضوء والعسل ولو كان خفيفا وجب طهارة الجوارح
فلو كان الماء طاهرا دون الجوارح من غير طهارة غسل لكان الماء النجاسة من غير
الايمن غسل غسل العسل ثم انما النجاسة من غير طهارة غسل ايضا حتى ان
المصادف من طهارة او كان من طهارة في الاغتسال يدرجها في طهارة النجاسة
بالنجاسة لان طهارة الحل من النجاسة لا يتوحد في اتفاق الاغتسال على جوارحه
فقد علم وضوء الجوارح على طهارة اعضاءه في التيمم ايضا كذا في
تفصيل وهو ان التيمم ان كانا من غير طهارة لم يجز غسله الا بعد انما النجاسة عن
التيمم والبدن وان كان احدهما لا يجزى في الاستبراء طهارة الجوارح خاصة دون غيره
وقال بعض علماءنا بناء على القول بعدم جواز ايقاعه الا مع سبق الوقت لا يجزى غسل
التيمم وان كان طهارة من غير نجاسة محبة لانها للوضوء نظر الى ان التيمم من طهارة
الوضوء فلو كانت مستثنى من التيمم من السهو والاستقبال وغيرها فلا ينافي في
وقت فاصل من غسل التيمم فلا انما في وقت فاصلا من غير طهارة لا يصح التيمم
قبل انما النجاسة لا لا بد من اعادة الوقت على وقت التيمم والوضوء فلا بد من
وقوع التيمم مع السهو والفرض خلافه وهو في هذا المأثر والمطهر اذ لم يفسد

عليها

عليها على هذا المقام وبسبب زيادة في بيان هذا الباب في التيمم وتبين شدة
تجربنا على التيمم باننا انما لا يكون ذلك للقول الخارج من هذا المأثر بعض ما في
بالشكوك في وجوب ما في التيمم فيضاهي عادة المشركين ما بعد ايضا وسند
الحكم في زيادة من هذا القول على التيمم في هذا السلام اذا كانت فاعدا وضوءه فلا
تدري انما في ذلك ام لا فاعدا على ما في جميع ما في التيمم في وقت من الوضوء
لا في وقت من غير ذلك من الوضوء في وقت من الوضوء في وقت من غير ذلك
وضوءه فلا يخفى على من يدرى في هذا الحكم فيضاهي في لا يصح مع الاخلال
بالشك في الاستقبال في الامم الجوارح فانما في الامم من غير طهارة غسل في وقت
منها الجوارح في تحصيل طهارة الجوارح ولو كان ذلك في وقت من طهارة الجوارح اى
بعد الغسل من لا يلتفت اليه في زيادة الشك في وقت من طهارة الجوارح اى
انما في الوضوء غسل اليدين شلا في اى يد كانت الواجب التيمم على اليدين و
هذا الايمان في الجوارح على طهارة الوضوء في الاستقبال وقال الاشراف من علماءنا
ويستطاع اعتبار ذلك من وجوب شك في كبرية قال في التيمم في الذكرى لو كان في
ما لا يقرب اليه في شك في كبرية في الوضوء فاعدا للوضوء وطهر في التيمم
التي بالثبوت في افعال الوضوء اذ هي من افعال الاصل من فعلها اذا كان افعال
بأقرب من سبق في طهارة او طهارة في التيمم في وقت من غير طهارة في وقت
من كبرية الطهارة فاعدا من سبق في طهارة مع كبرية الطهارة لم يجز طهارة
لان اليقين لا يرفع الشك اذا التيمم لا يرفع الشك في هذا المأثر في وقت من طهارة التيمم
في الذكرى وفي هذا اليقين لا يرفع الشك في اجتماع اليقين والشك في وقت
الواحد لا في اجتماع ذلك من وقت الى وقت في وقت من غير طهارة في وقت من غير طهارة
المعقوب انما اليقين الذي كان في انما في الاصل لا يخرج من حكمه بالثبوت الزمان

الثاني لا سيما لاسبقاً ما كان في قولنا المصنف الظن والشك في الزمان الواحد ويصح
الظن عليه كما هو مظهر في الصلاة التي هي كماله في نفسه نظراً لوجه ما ذكره من اجتماع
اجتماع اليقين والشك في الزمان الواحد لا يمنع اجتماع الظن والشك في الزمان
الواحد أيضاً الدليل المذكور لبيان أن لا جارية في الثاني وأما في المتقدمين
من اجتماع الظن والشك في الظواهر والحديث والشك في السابق منها أو
حكموا بوجوب الوضوء عليه قبل الشك عند فعله في الصلاة على يمين من
الظاهرة وفيما لا يخفى من فقد خبرنا فيها علمهم ذلك من الاستحسان رأيتهم وقد اهتم
على ذلك فتخرج منها من فصل الحديث في الثاني فيمنعنا إلى الظواهر من الحديث في غير
في السابق منها ما لا بد من أن يحدث سابق على الظواهر أو بالعكس فإن جعلت
خاتمة قبل زمانها فيقولون إن الظواهر والحديث المتكول فيهما بالقدم والآخر
كالزوال في الظاهر فإن عرف بعد الزوال في الظاهر ما حدث وشك في السابق منها
ولم يعلمنا قبل الزوال أن كان منطوقاً أو لا يظهر في السابق لأن ذلك قد مضى في السابق
بقينا فلا يحصل اليقين منها إلا بتفصيل فظهرنا بعدنا جميعاً على الظواهر لا بغيرها
إذا علم حاله السابق على الزوال الذي هو زمان تصادم الاحتجاجين في الزمان عليه
صح الأخذ بصدقة الحديث في الثاني والبرهان بقوله لا يصدق صدقها فيهما أي ما قبل
الظواهر والحديث المتكول فيهما بالقدم والسابق الواقعي بعد الزوال فإنه
كان قبل ذلك محدثاً على الظواهر لا يصدق بعد الزوال في الثاني فيقولون في الثاني
الظواهر ولم يعلم بعد ذلك لا في الثاني من صدقها في الظواهر وشكاً في الحديث فيمنع
على الظواهر وإن كان قبل الزوال في الظاهر أي على الحديث لأن تلك الظواهر وبطلت
بالحدث الذي هو بعد الزوال والظواهر الموجودة بعد ذلك فيمنعها على
الحديث وما اختار والمعتق على الاحتجاج المستدل فيها في الأخير لما لا يرد شاد

المصنف والمثل المصنف في ذلك يقول على الأصح وخاصة في ذلك القول أنه لا يقدر عليه
بجمله السابق على العمل بالطرف والآخر كما كان في حكمه بمقتضى الحكم الحديث في الظاهر
الموجود في العمل الزوال الثاني لا حتى الذي هو صحيح على ذلك بأنه إذا ثبت في الزمان
أن يقدر الظواهر في وقتها من حديث وتلك في السابق فانه يصح في السابق على الزمان
فإن كان في ذلك الحين المنطوق في نفسه على ما لا يرد عليه أنه إما أنه إذا علمنا أن
في صحيحه أصحاً من غيره في التعارض فيجوز في السابق الظواهر فيكون الحديث بعد
ثم قال وإن كان قبل الزوال في الحديث فهو لا يصدق في السابق لأنه لا يقدر في السابق على الظواهر
ثم نقضنا بالظواهر بعد نقضها مشكولاً في زمانها ثم نقضنا بعد أن هذا إما يتم على
تقدير العلم بالتعاقب لا بد من أن لا يقدر بعد صرح في الحديث فيكون
الظواهر بعد ذلك فلا يستقيم بطرفه في الحكم بأنه لا يصدق في زمانه الاحتجاج
المذكور من غير اعتبار التعاقب مقدس ومعه يتم شارة ما قبل ذلك يقولون
ولما فاد التعاقب في السابق في زمانه عليه وعلى الزمان بالتعاقب في الظواهر
عقيباً يحدث لا عقيباً لما لا يكون في الحديث عقيباً للظواهر لا عقيباً يحدث و
التعاقب الذي يقدره اليقين بالاحتجاج في المكان الذي يكون مقروناً بالاحتجاج
بأن يكون الظواهر والحديث متساويين في العدد لا يصدق بعد عدم الاحتجاج
وإن أراد أحدنا على هذا الأمر لم يجز التمسك عليه العمل في الاحتجاج بل ما كان قبلنا
فيما فرغ دام ظلهم في زمانه كيف في الظواهر المتخالف لادان في زمانه كيف في الظواهر
المستطرد في حاله الزمان موضع الفصل كالبدن مثلاً يجب على المكلف فيها
أحد الأمرين فيهما ما تنزع أو تتخلل حتى يصل إلى الثاني فيكون في الثاني لا قبل
على ذلك وهذا التخليل لا يصل إلى الثاني فيكون في الثاني لا قبل على ذلك
ما نحن فيه وهذا الزمان على تقدير كماله من العصر فإن تعذر رأى كالأمرين

قد هان الباقي بمقطع الحشفة مستنداً بحكم قول الله السلام اذا اذلفت
 لساناً وجب الفسل وهذا الامر الثاني موجب للفسل مطلقاً سواء قبل او
 دبر للادنى وسواء كان الذكر او انثى حتى ينتهي عند التعميم للحزب المردى عن
 الصادق عليه السلام اذا اذلت فسل وجب الفسل بمثل الخلاف وهذا الوجه
 فيه وجهان وكذا في دبر الفلام فانه ذهب بعض علماء ائمة الموضعين الى عدم اجبا
 الفسل وهو ضعيف لان قوله الخبر للذكر من قبل الاول وكذا قوله تعالى والمستقيم
 النساء وانما الثاني لاجتماع المذهب والظاهر في الفاعل والمفعول كما هو الظاهر في
 في خلق الحكم لعموم الخبر واليه مستند في هذا الحكم لا شفاء التكليف فيه وفي
 وعلى الهيئة من غير انزال قول الوجوب وقول بعده وكل من القولين وجه فوجه
 الاول انه في فسخ فاشبه فرج الآدمي وجه الثاني اضافة البراءة وعدم النص و
 لكن الوجوب لا يلزم لعموم الخبر وقال الشهيد في الذكرى ما في فسخ الجملة فلا يفرق
 والحمل على احتمال المرأة في الفسخ في قصة الانصاري حيث قال عليه السلام ان الرجل
 عليه الجلد والرجل ولا فوجون عليه صاعاً من ماء وغير الباقي نعم سواء كان اوطناً او وطناً
 يحتمل ان لا يتعلق به حكم اجبا بل هو وجوب الصلوة في حقته ويحتمل ان يتعلق
 به حكم الحد فيتعذر الوفاء من الصلوة والمساجد لا الوجوب والحرم لا انقضاء
 التكليف فيحقه نعم بامره الوفاء الفسل في ما يوجب اجبا فيجب الحلف ويحلف عليه
 اغادة الفسل جدياً لو لم يكن غرضاً او اذ عرفت ما يصح الاثبات
 بجبا فيقوم على الجنب قبل الفسل الصلوة والعموم وكل ما يحرم بالحدوث انحصر
 بطريق الاصل لان البناء على خلافه وقد اقبلت في كلامه اذ لم يخلو من ضرورة في حق
 غسل تركه بالمقصود والامور المتوعدة من الجنب المحرم عليه بعضها تختص بالحدوث
 الاكبر وبعضها مشترك بينه وبين الاكبر والمهم قد اشار الى الكل بقوله الصلوة و

القوم سواء كان فاعداً وبين او واجباً وكذا الظاهر في وجوب عليه من خط
 المحقق بخلافه هنا بخلاف صاحب الحدوث الاصغر فان قيل لا يصح ان يخرج
 عنهم من جنس المشرع ومنه من وضع وتحرر عليه بامره اسم الله تعالى لقوله
 الصادق عليه السلام لا يخرج من جنس المشرع من اذلت او اذلت اسم الله تعالى وكل من يحرم عليه
 من اسم الله تعالى ان يذلت او لا يذلت عليه السلام ولم يوجب ذلك في الاصل بل في
 في الحكم باسم الله سبحانه بل لا سيما في التعظيم ولا في الامم حفظاً من المشرع والمعادنة
 بعض كتبه مال الى كراهية ذلك لعدم النص على التحريم واصلاً الى الجواز والمؤمن
 المشرك من جنس ما يجمع اجزاء البدن فلا يخرج من الماشقة باق جز كان من البنية مصيباً
 الى المقتضى من المصير في مرجع المصير معاشاة الشعر والشعر فلا يعدم صدق المشرع عليه
 عزما وفي النظر في ذلك واعلم ان التشديد والمقدار بعد ان يكون من صور الحروف والآية
 فيجوز من شأنها على الحدوث واما الاعراب فيفسد وجهها ان هكذا حكم المصير دام ظله في
 شرح التوابع والحق في الاعراب في في انما اقول فيمكن ان يستدل بهذا القول
 بشان ما استدل به المصير على المرافقة في الآية والآية في الآية والاشارة في الآية عليه
 في تحريم المشرع حيث قال في الامم المشرع في المشرع من اسم الله تعالى والآية والآية عليه
 السلام لان الامم حفظاً من المشرع والمناسبة التعظيم اذ لا يخفى ان مثل ذلك التعظيم
 فالأمر بما هو التعظيم حاصل بين الاعراب والكلمات القرآنية والله اعلم واصحاب
 على الجنب وحول المشرع من الاعظمين المشرع المشرع والصلوة والصلوة عليه السلام
 والواجب انما خاصة لمصرها من غيرها في زيادة الشرف وتحريم عليها المشقة الشاة
 مطلقاً لقوله تعالى ولا تجبا الا عابري سبل ولذا في رجوعه عن الصادق عليه السلام
 عافي الجنب تجلس في المسجدين ولا يمكن من غيرها الا المشرع المشرع ومعهما الجنب عليه السلام
 قال دام ظله انما ظاهره انما يوجب بالبيت المشرع في المشرع في المشرع عليه من وضع في

فيما ائتمن المتجاهد لقوله الصادق عليه السلام حسن من لم يحب وما خاف من
يشا ولا من المجد المتنازع الذي يكون فيه لا لك لا يفتان في المحبة
قل تذكره وقيل لما حمز اذا استلم اليك اليك منكم بما بالنسب اليها كالوضع
يحييها لا اخذ منكم كما كان في الفكرة والماحور عليه فراه العز
الاربع وهو من الكتاب وحصلت في الفكرة انما انا وكذا انما
كما ذكرنا من ان ذلك بعض المستحق كما بسطنا ما نحن على قوله في الحرم
فراه البعض للمشرك الا ان قرأ بهتة احدنا احدى السور الاربع فقل في الترتيب
لا يت احدنا ما جاءه العامة لا يقولون بالقرآن في الحرم وفيه عدم الحظر الي
عندنا فلتضع غيره في الملل لقوله الصادق عليه السلام قد قيل انظر لنفسك
والجواب انما نحن فينا من القرآن في نفي ما نانا وكذا ما نانا سبع وتكره
السمع في مكره ولا فرق بين الآيات الطويلة والقصيرة ومن احبها بان من حرم
القرآن طلقا وكذا ان التورم قبل الوصف لقوله عليه السلام حسن من لم يار ما احل
وهو حرم ان اقرنا وكذا لااكل والكثير قبل الفصل في الاستشاق في الفكرة
من الباطن في التلاوة للجلال الا اذا كان في بعض يد وقصص في الفكرة
ولا يخفى عليك ان القرآن ائتمن في الكرامة بالفضل في بعض اليد من
غير استيفان ويكره الفضل لقوله الصادق عليه السلام لا يفضيضا في بعض
حرف ويكره الجامع الخ كما قد قيل لا يقتل ما من بكل المبلغ من غير
لان النبي عليه السلام كان يطوف على شياطينا واحد وجب عليه احب الفضل
وان اخلفه ان يجي في التلاوة وغيره ويجب في الفضل التلاوة لغيره في بعض
من الجنة وقد سلت بان المتقدمين وحقيقته الفضل في التلاوة في وجه الفكرة
الامرا لا خلاصه فان وقع في حرمه في التلاوة لان التلاوة في التلاوة

لا يحق لأبائنا هذا الوجه المطلوب المأمور به فإما لم يقع الفصل على الوجه
المأمور به بقوله العبد وبجانب يكون في التسمية أو ما تقدم الأفعال المستوفى
كما تضمنه الاشتقاق أو دخل الدين المستحب ولو مرت بعد قبل التسمية
لزمهم بضره ولا يجوز بعد هذا من جملة أفعال ما سنده فيكون ضماناً بالتلف
بما لا ينافي من جهة الفعل أو يكون القارة لفصل جزء من المراسن أو جزؤه كان منها
كان أو بقيت أو غيرها لا يجوز تأخير التلبس والاحتذاء إذا فرضنا أن التلبس قبل
أدبليس للمر من هذه الأفعال أو إذا فصلها فكانت لأقل الفرض المستقدم الأفعال
المستوفى يكون منها ما لا ينافي من التلبس ولا ينافي فيكون مستعدة الحكم في التلبس
ولا يجزئ استحيى بها فصلاً إجماعاً وهذا مستعمل في احتضان الصلوة وقد من نصيب
الاستعداد والتحكي وحسن الاستعداد تحكي وتوجب في الأمر قبله في الأثناء
بنت حال التلبس في الأولى لم يقع عند فصل هذا التحكي وما يتحقق بهذا المقام
قد سلف عند كرو صفة الفصل الاستبالة الصلوة لوجوبه مرة إلى الله ولو ضم
الرفع إلى الصلاة كما هو في الأمر مع فصل هذا المانع من الدخول في
الصلوة وزيادة الكلام في هذا المقام إن أدنى دفع الحركت طلاقاً تيسر من الصلاة
ولا غيرها أدنى دفع الحركت الجارية ورفع الحركت من جميع البدن مع باقي الأفعال
من الوجوب والندب والفرقة حصل إتماماً مما لا يقوله السلام فاعلموا أمرنا
ما نرى فقدر له ما كان يمنع من الدخول في الصلوة وقد يستدل هذا الخبر على أن
الكتابة باستنساخ فعله يوجب على الفصل كراهة والقرآن والوقوف والوقوف قد
ظهر أن كل من الأمرين يعني من صاحب الصلاة بدنياً وهذا ما عني المصنف بقوله على ما
سبق فيحصل وجوبه بفصل الرأس والرقبة والمرد من الرأس من هنا غير ما عني
بفي الأثر بحيث قال لفصل جزء من الرأس لا ينافي الأولى شاملاً للركبة كما أنشأه إليه

مخالفة الثاني حيث ذكر الرقود الاذنين في مقامه يكون المراد بهما ما يرد به من
 الحضور وجب ايضا غسل الاذنين لاطرافهما بل ما ظهر من الاسترخاء ثم غسل اليدين بعد
 الفرج من غسل الرأس وبه التعيين لليدين الى الاثر ترتيب واعضاء الغسل
 كما يجب فيها فاما ان يغسل من الاعلى الى الاسفل والعكس ثم غسل اليدين وكل ما
 ذكرنا من وجوب غسل الاعضاء المذكورة على الترتيب فهو ثابت بالتصريح والاجماع
 وقال الحق في الفرائض ان ذلك على تقدم الرأس على اليدين على الترتيب الى غير ذلك
 نصحه فيها برؤسها في زيادة وتحت بالبدن ولا يترك على الترتيب قال الترمذي
 اهلا قبل بوجوب الترتيب في الرأس خاصة في الفرج اسدا ثم قال انك وايضا يجب
 تحليل الناحية وصول الماء الى البشرة لكون الغسل محققا بالبشرة فلا يكون مقامها
 غيرها وغسلها على السلام يحكم كل شعر وجانبه فيلق الشعر وبالبشرة وقال الصادق
 عليه السلام من لم يشعر من اجابته شعره في النار فحليل الشعر المانع
 وصول الماء الى البشرة واجب ان كان ذلك الشعر كفيلا لما عرفت من الحكم هنا
 من طه البشرة فلا بد من وصول الماء الى ما سبب الشعر وفصلها افضل الشعر
 بخلاف الوجه الا ان يتوقف غسل البشرة على غسل الشعر فيكون غسله
 من باب المقدمة ويجب تحليل الشعر في الغسل لاجل الماء الى البشرة كما لا
 يجب التحريم في الحائض العترة والبرص ومما عرفت الا ان وانما سقط تحليل الشعر
 في الحيض لقوله الما في غسل السلام ان كل ما سبب الشعر ليس على العباد ان
 يظلموه ولا ان يحتموا وعظما هذا ان شاع الحنفية والقول اسدها على السلام وقد
 سئل عن الرجل يتوضأ بطن نجسته قال لا يلهى بتفصيله عن كونه خفيفا او
 كثيفا واما ان غسل الاعضاء ما كان متوسطا بين النجاسة وهو العوضان في البشرة
 ونسب التوسط يقتضي عدم ترجيح غسله مع عدم النجاسة بين على التحريم المكلف

فمنه

لا يغسل مع اني جاب شاة وغسل مع النجاسة من اولى الى اخرها ذكرنا من النجس
 اشار به في وجوب غسل العوضين وعما القبلة والذراع وكذا في غسل البشرة
 مع النجاسة شاة وما ذكرنا من الاول في مخرج اليد مخرج اليد مخرج اليد مخرج اليد
 كلام التبيين في وجوبه في الاثر ومنهم من يقول يجب غسلها من غير ما يغسل
 ان العوضين عضو رابع ورغ بان الماء ياء ومنهم من يقول بوجوب تصنيف
 وهو زيادة تكليف واصل بل انما التمسها ويجب الترتيب بين غسل الاعضاء
 كما لا ريب فيه يغسل الرأس مع الرقبة ثم باليدين ثم بالاسفل الى الترتيب
 الله وهو من غير ما اذا غسل في الاجزاء وبه في ترتيبه في غسل السلام افاض الماء على
 رأسه على جسده وتحقق ان ذلك لا يحل الترتيب بين الرأس والجسد وذلك
 يشترط الترتيب في النجاسة بين ايضاً لعدم الفاضل كما اشرنا اليه في وجوب
 الترتيب بين جميع الاعضاء في الغسل فيما لا يجب للجلالة مطلقا سئل فترت
 بالمتابعة او بلقاء الجفأ في اجزاء من غير انما في تدرجها وجبت وكذا عدد
 صحت الوقت حيث كانت ذمت شعرة بشرة ولا بد ويسقط الترتيب في الارهاق
 مطلقا عند اكثرهم لما اذا لم يزد من غسله فلا احكاما مع ان يوجب عليه
 ان يتولى غسل رأسه في الامن لا يجانبه الا يسر للدار التعليل في الماء
 احدا من الركن الذي هو التعطيل ويستند في سقوطه قول الصادق عليه السلام
 لو ان جبالا من نسي في الماء ارما سنة واحدة اجزاء ذلك ما لم يرد لك جسده كما
 قيل وان خبيراً يتردد على سقوطه الترتيب المحكم وانما الترتيب مقتضى الغسل
 بالترتيب ان وجوبه في غير ما يوجب من الماء من يتبين لا يجوز المكلف تأخيرها
 عند ما في الامر فاس فيقارن بالمتابعة في الماء لجزء من البدن اى جزء كان منه
 وينبغي ان يوجب ذلك الجزء بالباقي من اجزاء بدن ويجوز ان يكون ذلك الاتباع

التي يسهلها المص والمطل يمكن تحصيلها مما سلف من قوله على انه في الحال خاصة
 فيما لو لم يرتجأ فلا حاجة بمئة الى فكر هذا الكلام في هذا المقام وعلى المجاز
 ولا يستلزم هذا القياس وسلفه كمال التجايز في هذا ولا يمتنع في هذه
 الاعمال التي التبييل يكون في فعل الحدث او في فعله لا ان لا يكون في اي هذه
 الاعمال المذكورة من الوضوء قبل او قبل الغسل او بعده لقول الصادق عليه السلام
 في كل غسل وضوء الغسل الجنابة لا وضوء مع غسلها الا قبل ولا بعده
 اذ لا يكون في فعله الغسل ولا في فعله الغسل ولا في فعله الجنابة ولا في فعله
 فلو لم يبق الوضوء بعد الغسل بغيره فلو تيسرنا اعتدله من اجزاء الغسل فقد
 ابدع وهو لا يستحق بعد الوضوء ام لا قال العلامة في النهاية في الاصل في
 حكم تنعيق الغسل في وقت الشارح ولو لم يتخلل حدث بعينه ولو لم يتخلل الغسل
 حدثا اصغر منه اناه هذه الاعمال كلها انما هي مع الوضوء بعد على الاصغر وهذه
 المسئلة قد اختلفت فيما بيننا كسل الغسل الجنابة في التبييل في اليان على حكم
 غسل الجنابة في الحدث اثنان في هذا ان كان اصغر وكذا في التبييل ومن الاعمال
 والاصغر ما ذكره الله تعالى انما جزم به العلامة في النهاية لان الحدث الاكبر يقع
 بالغسل والاصغر الوضوء فلا منافاة بين صفة الغسل والحدث الاصغر ولما
 اشار المص والمطل الى كيفية افعال الغسل والمفروض من المذكور هو فرضه ان اراد ان
 يغير الى بيان كل واحد من سببها فقال لبعض هذه المقتضية التبييل بقوة والتمية
 اصطلاح اهل الشرع فقد عرفت العلامة في النهاية بانها الغسل الذي له تعالى
 بانقضاء المدة اما ظهوره او بانقطاعه ومقصوده من هذا الترويد انما
 الاختلاف الذي وقع في تفسير الفرج حيث ان بعضهم يفسره بالطهر وهو اكثر
 والبعض الآخر يفسره بالطهر فصار التعريف بما في من الترويد المذكور متساويا

للمرجع في الاحتياط فان قلنا بالتفسير المذكور فهو ظهوره وان قلنا بانها في نفسه
 بانقضاءه وتطهر اليان في افعال الايام التي تنقضها هذه فعلى الاقل تكون سنة
 وعشرين يوما ولخطيب بن وعل في السنة وعشرين يوما ولخطيب بن وعرفه
 الشيخ بانها الغسل الخارج من حارة وهو ما يجوز من قول الصادق عليه السلام للرجل
 حار يغسله اسود لا يغسله الا في التعريف الا في تعريف امر من عتوى هو حار
 له وانما التعريف الثاني فهو تعريف به وهو مدرك الحسن فاذا عرفت هذا قلنا انما
 المص يقول هو الغسل المتعلق بالحدث اسودا لم يسطع لبا فهو تعريف جامع
 للتعريفين المذكورين فهو كسب من امر من عتوى وحسن الغسل الطهر
 والقياس الاخر هو قوله تعالى لا بد من بعض هذه في التعريف لا بد لا يكون في
 الصفة المذكورة بخلافه في هذا الغسل المدة الثانية لاعتداله في التبييل كما قدم ولا
 يكون في الخلية التاسعة في القصة في التبييل من الصغر وهو من كل ما يقع من
 قولنا في جملتها وان كان زمانا بسيما هو بصفة الغسل فيكون جرحا اجماعا
 كالايمان ان يكون محلا للغة لا بد ان يكون غيرا لم يستقل حصوله مع بلوغ سن
 الياس لقوله تعالى والاولى يشرب من الحوض وهو في سن الف سنة من الحوض ايضا
 يبلغ سنين الكائنات فلهذا في حصة خلية في القرش بها او بغيره وهو ركائز
 من التطهر من ينزل في البطيخ من الكوفة والبصرة على اعوان القاسم بن اهل
 اللعنة كما ذكره في بعض تعليقاته ويبلغ حجب سنة في غيرهما اي في غير القرش
 والبطيخ فاذا بلغت المرأة السن المذكورة في الصور من كان الغسل استباحته
 مستندا لحكمه في غيرها في الغسل في الغسل اذا بلغت حجب سنة لم تر حجب
 الا ان تكون امرأة من قرش وانما حكم المذكور فيها اي في القرش والبطيخ
 فهو ما اعز النص لكنه مشهور في الامم اجماعا بخبر ائمة من الحوض عند اشتباه

بالعذر من العذرة ويوم الكرامة بانقضاء التطويق بغير هذا الاشتباه اذا دخلت
 القطنية الموضع فان خرجت غير موطوءة فهو حيض ولا في العذرة ويستند
 هذا الحكم في الباقي على السلام فان خرجت القطنية موطوءة بالدم فانزل الدم
 فان خرجت من غير الدم فهو من الحيض ويؤيد ذلك ما استشهد به
 الفروع بخروج الدم من الحيض من الجاهات الا في هذا ايضا استند
 رواية رافعا الشيخ في التذليل من الصادق عليه السلام وقال كثر الاصحاح
 وقال ابو الجيد بالعكس فنهى ان الخارج من الامن هو الحيض ومن ما يخرج
 من الامن هو غيره ورواية ابن يعقوب عن الصادق عليه السلام في جماع الحيض
 الحول على الاقوى واختيار العيصي المذاق لعل ذلك مما قول الصادق عليه السلام
 وقد قيل من الحيض في الدم انترك الصلوة قال نعم ان الحيض يزيمه فزيمت الدم
 فاقول لعلنا بام اجزاء متواليات يلبس بها على الاصح وهو الحيض في كل ثلثية
 جلد عشرة فالمرء على حيض ليس معنى والرفاء في التفسير انما ليست مستندة
 بل مقطوعة والصلوة فانتهت الزمن فحين فلا يرفع التكليف بها الا سبق
 فاذا ذكر المص هو الاجود واكثر اهل الحديث عشر ايام للنقص والاجماع قال
 النبي عليه السلام في حر المائدة اقل الحيض ثلثة ايام وعشر وروى عن ابي
 عبد السلام بن عثمان وهو العشرة اقل زمانا الظاهر من الحديث في النص
 الاجماع وقال الباقر عليه السلام اقل ما يكون عشرة ايام من حين ظهر الى ان تزي
 الدم وقول الصادق عليه السلام لا يكون الظاهر اقل من عشرة ايام ولا احد الا حوا
 للنقص عن الباقر عليه السلام وقول بعض علماءنا اكثر ثلثة اشهر من غير الحيض
 واذا انقطع الدم على العشرة كان ذلك في العادة بخلافه في الكلال
 جميع العشرة حيض وان اختلف لونه لا يصح احب الحيض فلا يصح فيها صلوة ولا

قول
 بعد هذا ايام

صوم وان غلبت النجاسة بعد الثلثة بان ينقطع في السادس والسابع من الايام
 الى العشرة ثم تراء في العاشر وهذا هو المشهور بين الاصحاب وان عجزوا وان
 تجاوزت الدم العشرة سواء انقطع ما دون العشرة او لا وانه في العاشر لم ينقطع
 فيفسد حكمها فتحملت باحد الانحاء من العادة والتميز في ثمانية ايام
 اسما غيرا ولا ينكشف المقام بشعب الا بزيادة تفصيل في البحث هنا فلهذا شرح
 في توضيح المقام مفصلا بقوله في العادة اي التبادر منه عن طلاق اللفظ
 هي التي هي حقيقة ما واما بعد هذا انقطاعها بان يكون لها ثمانية ايام
 بحسب الزمان كما قال الشهر في ملبس من هذا ايضا كما لم يزل الشهر ولا يرب
 ان يلبس من التوافق والاستقرار والامرين المذكورين التساوي في الاحتمال لا انقطاع
 قوله اخذوا انقطاعا كما تنكيد للتوافق في الامرين المذكورين في الوقت المحدد
 ترجيع في العادة اذا استحوذت ونحوه ومنه ان العشرة هي العادة المستقرة
 التي ثبتت من منسوبة من عدة او وقتا وان ثبت العادة في شهر واحد لان
 العادة ما حوزة من العود ولا يحصل العود الا بالكلية ولو لم يعلو على الساعات
 الصلوة في ايام اقل من ايام الجوع لا يصدق في الحلة ولا بشرط الثلثة اجزاء وحسب
 عرفت ان العادة يحصل من من منسوبة من عدة او وقتا في الشهر في ايامها
 لو اتفق حيض في ايامها في وقتا والعدد خاصة في ايامها في وقتا في ايامها
 في ذلك الشق بعد ذلك ان ووقا في الاخر الذي لم يتفق فيها في اتفق في العدة
 خاصة كما لو رأت تحت ايام في اول شهر تحت اخرى في آخر الشهر الثاني رجعت اليه
 في المرة الثالثة غير ان الدم العشرة ويكون مخالفا في العدة كمال ذاكرة العدة
 ناسبة الوقت وان اتفق في الوقت خاصة دون العدد كما لو رأت في العدة الاولى
 من شهر خمسة لم يرب في شهر آخر ايضا في العشرة الاولى اربعة ثم رأت في شهر آخر ايضا

بالحق المذكور بالحقيقة برفعة الدم وقت غادتها قبل العباد واجامها لان
 العادة كالميتة في سبيل العادة على تلك العادة في تروى العادة في ايامها قال
 لا يصلي والاشياء والمضطر في فعله في كان العادة برفعة الدم كالميتة ايام
 قال الشيخ نعم وقال المرتضى لا حتى يستتر ثلث ايام وهو الاخرى احتياطاً للعبادة
 الثانية في التمسك بغير فلا يقطع الا بعد المسقط والحديث الذي ينسب به
 الشيخ في علة ذات العادة في قوله العلة ان المراد بالدم هدم الحيق ولا يعلم
 ان يحصل لاية العادة ولم افرع من بيان الحكم المتعلق بالعبادة اذ ان
 قيل في الحول المضطر في العادة فقال والمضطر في التي كانت لها عادات فبها
 وقال صاحب المختار انها في المستغر لها عادة وهذا التعريف وان كان صحيحاً
 لكن المراد بها انها في الاول لا ما بالحقي الا في بحري في اقام الامة اعني ناسية
 العدد وناسية الوقت وناسية ما وانه في الحقي الثاني في يرجع الى الثاني فخلط
 التيمم كالميتة في خلاصها بالحقي الاول فانها لا ترجع الى النساء السوء عاداتها في
 على تقدير رجوع الدم على العشرة ترجع الى التيمم مع تحقده ونزوط تحققة
 امور منها اختلاف لون الدم ومنها كون ما بصفه الحيق لا يتقص من المشط كالبشر
 عن عشرة وكون ما بصفه الحيق اختار في الظهور في الية الثانية في بشره في التيمم
 امور اربعة اختلاف لون الدم وان يكون ما بصفه دم الحيق لا ينقص عن اقله
 ولا يزيد على اكثره وان يتجاوز الجوع العشرة وان لا يتقص الضعف عن عشرة ايام
 من بيان يجعله طهر والقوى بعد حصره في اخرى وانما يمكن جعله طهر اذا بلغ
 اقل الظهور في ثلاث عشرة اسود وسبعة اسمر ثم رأت الاسود فلا تتر في ذلك حصل
 لها من ردت اليه فيكون طاهراً في ايام القوى مستحاضة ايام الضعف انهي
 كلامه في مع التيمم يرجع اليه ولا يجوز طهارة المجموع الى التوقيات ثم مع

فقد

فقد يرجع الى المراد بان ان شئت العدة والوقت معا وما يقال لها منيرة
 لخيرها فامر ما يرجع مناسخ الى الزوال في طاهر كلامه انصافاً لهم في حق كالميتة
 الفائد للتميز والعلل في الاقرا بعد الشيخ رحمه الله في بانها منيرة في الاحتياط
 فتعمل في ذلك الشهر في آخر ما فعله للشيخ في وقت غسل بعد الثالث لكل صلو
 تحتل القطع الدم عنها وتصل في يوم شهر رمضان اذا ما من زمان بعد الثلث
 الا في تحتل الحيق في الطهر في الاقطاع وان اردت في الميتة ان كانا تحتص
 بش اربعة اوقات من شهر وعشرة من آخره او اقلها بقدر التيمم في الاحتياط
 فبما بالنسبة اليها في الاول ان لا يحاسبان وجهها اصلاً احتياطاً للتميم في كل
 زمان لكن ان فعل ذلك كان لعدم العلم بالحيق في الثاني يحرم عليها الثانية
 المستحاضة الثالثة لا تقرأ الفرائض الا بعد غسلها الصلوة الواجبة لا في كل وقت
 بدخول جوفها ان يكون طاهر في الخامس في الصوم شهر رمضان بالجمع لا حتماً
 ان تكون طاهرة في جميع وان شئت المضطر احداهما الى العدد والوقت تحتها
 يعلم عدد اكان المعلوم او متافان كان المعلوم على العدد في حق تحقير في تخصيص
 في العدد وتعيين فان شئت تحت اول الشهر او في آخره او في وسطه وهذا
 معنى قول المصنف في تخصيص اهدان ذكره فان ذكره في علة انما ياجبها
 كانت تحت شديدهم يعلم الوقت اصلاً لا لتعيين لان ايجاز في جوارح الحية
 في اي وقت اذ شئت في التيمم لان الشارع اطلق لها الجوارح ويستفاد في حقها
 الطهارة في ذلك الزوج فان غفلت خمسة اقل الشهر فلا تغسل بعد طهارة
 ثم هو بعبادة المستحاضة في طهرها والاحتياط في طهارة في التيمم في جميع
 بعد ذلك العدة في جميع ايام الشهر من خلفه الجوارح والمستحاضة ومنقطعة
 الحيق في هذا الحنفية في العدة وفي وقت حد يعلم الوقت اجمالاً في ذلك

العدد المذكور على نصف ذلك الوقت الذي يعمل اجمالا في يد وصغيره
يقين فلو كانت حصى كان ستة في العشر الاولى فالسواد وما قبله اثنان
حصى يقين على القول بالتخبر بالحجارة في الاربعه الاولى فان قلت في
الاربعه الاولى اغتسلت آخر السواد ولبس عليها في الاربعه الاولى اغسل
الاحصاء لانهما جعلتهما ايام جفتها وعلى القول بالاحصاء طكا في عليها
فيما عمل الحصى منه وهكذا الى العاشر وان لم يكن العدد الذي ذكرته زائدا على
الصف بل شوايا كالجملة ان تخصا عنك الاربعه فلا يحصل لها حصى يقين
فصل القول بالتخبر لم يكن عليها في الزمان الذي عبت جلوس العدد المعلوم
مشاوي كان او ناهضا على المسحاق مثلا ذكرنا اننا جعلناها ايام جفتها
وان قلنا معا لما في حصى عليها ما قبل الحصى منه في الزمان طكا في حصى في الانقطاع
الحصى من آخر العدد المذكور الى آخر الوقت عند كل صلو له احتمال ان انقطاع
عند ما فعلنا من اغتسلت بحسب الضوابط خمس سوي ما يحسب على الحصى
وان ذكرت المضطره الزمان وقت حصى اجمالا خاصة ولم يذكر العدد
لجفت حصى للتخبر في الايام التي تفتت بها فلو كانت حصى في العشر الاولى
من الشهر في الحارة لكن لا علم خصوص ايامه في حصى لا يحسن من عدد الحصى في الاولى
انما ان يتفتت الى ايام حصى في اليوم الاقلام الشهر فلا تحصى في اليوم
المذكور فكله بوجوب بعد لان اقله ثلثه بعد ثلثه يكون في الحصى في الحصى
والانعام في حصى خاصة فابعد الثلث زمانا احصاها فليها بعد الثلث الى
العاشر على المستحقة فيه ثلث الحصى وعلى نقطه الحصى وبعد العاشر
الى آخر الشهر يكون طاهرا او ثانيا انما لو تفتت آخر كالعاشر مثلا في
يومين قبل ايدوا حاصلة في السبعة السابقة فاما في احصاها على هذا

المفهوم

التقدير في حصى بها من اجمال المسحاق منه وثلاث الحصى دون نقطة الحصى
احتمالا انقطاع الحصى في الثالث لو تفتت في حصى كالتاسع مثلا اضافت
اليوم ما قبله يوما بعد فالسبعة السابقة زمانا احصاها بجمع فيها من حصى
وتدرك الحصى دون على المنقطه ولا السبعة اللاحقه فيها اجمال الثلث الزمان
انما لو تفتت يوما في الحارة كالعاشر مثلا ولم يعلم اولا في آخره او وسطه السبعة
الثانية على اليوم المعلوم زمانا احصاها بجمع فيها من حصى الحصى منه وثلاث
الحصى وليس فينا على الحصى في حصى طاهرا في السبعة العدد فيها مع حصى عليها
في السبعة السابقة على الانقطاع الحصى في الحارة ذكرنا من ايام الاحصاء في
اشاد المصداق على القول وحاصلة بالجمع تكليفي للحصى والمستحقة في المحمل
او في الزمان الذي محتمل وهذه الامور وهذا المذكور في شأن المضطره الفاقرة
للحصى في الذكر للوقت هو هذا البصر الحصى وهو قوله مخرج ليس من حصى المصداق
والذي مخرج في نظره واما بطلية هذا المقام ردها على التفادير المذكور الى الزمان
فخرج ما الى الزمان في السبعة او السبعة او السبعة في حصى في حصى في حصى
اليام حصى بها من حصى في حصى في حصى في حصى في حصى في حصى في حصى في حصى
من ايام حصى في حصى في حصى في حصى في حصى في حصى في حصى في حصى في حصى
من هذا السبعة لانهما حصى في حصى في حصى في حصى في حصى في حصى في حصى في حصى
بعد قد حصى في حصى في حصى في حصى في حصى في حصى في حصى في حصى في حصى
بكر الحارة في حصى في حصى في حصى في حصى في حصى في حصى في حصى في حصى في حصى
القال حصى في حصى في حصى في حصى في حصى في حصى في حصى في حصى في حصى في حصى
لا يوسع لها الرجوع الحارة اجمالا فاما حصى في حصى في حصى في حصى في حصى في حصى في حصى في حصى
الدم على من حصى في حصى في حصى في حصى في حصى في حصى في حصى في حصى في حصى في حصى

س

مستأنكهم بعد رجوعهم الى اهلها فوالا بالقر على السلام بنظر بعض قضاة
 فصدى ما قالوا فان قدس اهلها او خلقت رجعت الى عادة مثلها في السن
 من ثبات بلدها القوم من الجحيم وهذا هو قوله تعالى فانها من بلادها كان قدس مثلها
 من ثبات بلدها رجعت الى العادات وعملت بلو هذا هو المراد بقوله ثم العادات
 وفقدت الاقدار على العادات فظاهر كلامه انما هو انما يتغير في قوله تعالى الموضع ويحرم
 الله الجميع الى العادات من غير سخط الاقران وقوله لا تبيد في الذكرى انما هو صاحب
 المعبر الرجوع الى الاقران سخطا بالبال للقليل ثم انما هو عليه انما هو لفظ ثبات الوارد
 في الخبر فيقول الاقران انما الاضافة بعد ما في قوله لا يبيد في قوله لا يبيد
 ان يقولوا لاختفاء قوله المعنى المبادر من لفظ ثباتها ليس الا الاضافه ورب ثباتها
 الاجنبية فيها الصديق الاضافه بانه في لسانه من قول العادات خلاف الظاهر غير
 ضرورة وقريته وتجرى لاشي في السند لا به طالب الدليل في قوله سخطا لانه والرواية
 التي ترجع اليها للبداهة هي سنة او سنة من كل من له من خبر وعشر من خبر
 هي صغيرة وهذا الاعداد لان ظاهر الخبر التحريم فان شاءت فحجت وكما في خمسة
 ايام او بستانه من خبر وعشر من خبر او بستانه من خبر وعشر من خبر
 حسب السبعة فلا يذوق التبريد في آخره او وسطه ولا فرع من سبعة بل في
 اراد ان يشرب الى بستان ما هيته ومما هيته ولا يحكم ما هيته الى انما هيته ومما هيته
 او ما هيته الصغرة بانه النسبة الى مالم يكن في قوله ما هيته الى انما هيته ومما هيته
 عالما فانما هيته هي الصغرة من خبر وعشر من خبر او بستانه من خبر وعشر من خبر
 الاستحسان منه فلا يكون كذلك وهو لا يكثر كما لا يكثر في قوله الملة قبل المشعر ومنه
 الياس وما دون الثلث وما بعد النفاذ ويجوز على المستحاضة وقت الصلوة
 اعتبارها في اعتبارها القدم وتبين في سبعة على ما مر في قوله في قوله في قوله في قوله

مستأنكهم

مستأنكهم لان يكثر من ثباته فكل من ثباته فكل من ثباته فكل من ثباته
 اعترضه انما هو الدم الكرم وهو القطرة الموضوعة على الموضع وطريقه في
 الاثر غير ان يكثر الكرم وهو الخبر في قوله ثم يكثر هذه المرتبة في الملة او
 فعند ذلك وجب عليها البدل او البدل الى الكرم في قوله ثم يكثر هذه المرتبة في الملة او
 على طاهر الفرج والمستند في ذلك انما هو قوله في قوله ثم يكثر هذه المرتبة في الملة او
 عليها فظهر من الخبر انما هو الدم الكرم في قوله ثم يكثر هذه المرتبة في الملة او
 يجب عليها الوضوء لمصلحة الوضوء في قوله ثم يكثر هذه المرتبة في الملة او
 على السلام مصرح بذلك حيث قال في قوله ثم يكثر هذه المرتبة في الملة او
 يجوز لها الجمع بين صلوتين واجبت في انما هو قوله في قوله ثم يكثر هذه المرتبة في الملة او
 الصلوة عقيب الوضوء من غير تكرارها انما هو قوله في قوله ثم يكثر هذه المرتبة في الملة او
 المم والمطل انما هو قوله في قوله ثم يكثر هذه المرتبة في الملة او
 وهو انما لا يكون الا في حال الاستحسان في قوله ثم يكثر هذه المرتبة في الملة او
 في الصلوتين الترتيبيتين بالافان والافان وان قيل انما هو قوله في قوله ثم يكثر هذه المرتبة في الملة او
 فلم يسل وهذه هي المرتبة الثانية وهي الوضوء في قوله ثم يكثر هذه المرتبة في الملة او
 التي هي في قوله ثم يكثر هذه المرتبة في الملة او في قوله ثم يكثر هذه المرتبة في الملة او
 ثم قال في قوله ثم يكثر هذه المرتبة في الملة او في قوله ثم يكثر هذه المرتبة في الملة او
 بالظهور ومع نص الخبر انما هو قوله في قوله ثم يكثر هذه المرتبة في الملة او
 للعدالة في الصلوة الصغرة ما ذكرنا من حدة الصلوة عليها على ما هو المشهور بين
 المصنفات المتأخرين وقد دخل في هذا الحكم في قوله ثم يكثر هذه المرتبة في الملة او
 او قيل حيث اوجب هذه المرتبة ايضا في قوله ثم يكثر هذه المرتبة في الملة او
 اكثر من ذلك بعض الاخبار ما يدل على ثباتها ومما لا يصح في الاثر وعليه انما هو قوله

المصنفات
 المتأخرين
 او قيل
 اكثر من ذلك
 بعض الاخبار

وتفصيل هذا المقام وجهه التطبيق بين التعليلات المذكورة في غيره دام حاله في
 اراده ويطالع حاله وان سال الدم والمراة سبلا في مجازة الكرم والمؤنة
 التي فوقه وغذ هي الحلال العليانم ذلك اي مع ما ذكره من الاضال الشاذة
 ايضا غسل الشعر للظهور من جميع جهات او غسل آخر العشاءين ذلك المتيقن بجمع بينهما
 ووجوب اغتسال الثلثة في هذا القسم او غسل الرأس العليان الا خلافه بين الاما
 حجاب اما الخلاف في وجوب الوضوء لكل صلوة ووجوبه في صلواتها
 للظاهرة اي ايقام بعد الظهارة من غير ترك فلا يجوز لها تأخير الصلوة فيها
 لما ذكرنا فانها انما هي من جنسها المستزادة للضرورة فيفتقر على ان يكون غسل الفم
 ومع الاضال المتقدمة من الفصل بالوضوء وغيره في هذا المقطع وتطهير
 الحبل هو في الحقيقة اختيار حكم الظاهر عند من انما اجمع فيكون لها استباحة
 كل شيء يتجره للظهور كالصلوة والطواف ودخول المشاجرة وانما الحكم
 الظاهر لانها ليست طاهر احتضانا من حيث ما استزاد من الماء بحكم الظاهر ان جميع
 ما يصح من الطاهر من الامور المشرقة بالظاهرة به من انما كان اصله المستطاب
 بشئ يتبين اي من الاضال لم يصح صلواتها وهو ظاهر لانها اما بعد ان كانت نجاسة
 لم يصف منها ما هو المولى لها بالاحتجاب توقف حلت الوضوء على ما توقف
 على الصلوة والوضوء من الفصل الظاهر فيكون وجوبها اذا اضلت ما
 يفعل المستحاضة الظاهر الكلاية لغير قوله دون القول بما ذهب اليه الحق
 لغير قوله تعالى فاذا اظهروا فانهم من جنس امر الله ولا ضل للجل لان
 حل الوضوء لا شرطه الخلو من محدث كالحاصل المتقطعة الدم والخلل في بين
 غسل الثوبين اذ اخلت بغسل الجنب وغسل الظفرين لم يوصى بها في صور
 ذلك اليوم الذي تركت فيه لم يوصى به ولا بشرطه في صورته في ذلك اليوم

في

فصل الليلة المستقبل عليها المستلزمة لاداء فريضة ان صح الصوم هو توقف على
 غسل الثوبين وثبات في الاضال التي توجبها جميعا صحة الصلوات فلو اخلت بشئ
 منها فثبت الصوم وليس عليها الا القضاء خاصة وهذا الكمال لا اجمع فعل المنظر
 للرواية ولا على غسل الليل واصطلت الصلوات من اجزاء الا ان لم يمسس بين
 احد من الثوبين في الذكرى وقال المصنف ان طلبة لا يشترط في صورته اليوم
 الليلة المستقبلة وهو على وجهه غسل ليلة الجمعة ام لا في وجهان في بلغت الى ان
 شرط في هذا الحدث للصوم باجتماعه مع شرط الصلوة وجودا او عدمه
 وكذلك هو مستلزم بوجوبه في ليلة الجمعة فيكون تأخيرها
 اقل وقت صلوة الى آخره فيكون تأخيرها كونه شرطاً في تحقق الصوم عليه
 او جبا فيا عية آخر الليل بحيث يقارن ما يطول في الغيرة على انما في هذا المقام
 فانه ان جيلنا ان قد لوح المصنف لم يظن ان احد من الثوبين اذا انقطع دم الاحتجاب
 للبرص انما هو شرط الا انقطاع في وجوب طهارة ما انقضاه الدم ما يجب
 فلو توقفت في انقطاع من غسله وهو بذلك لان الحد في المستحاضة كان معقلا في صورة
 ولما انقطع في الصورة فاستمع الحق فيجب عليها استئذانها في طهارة ما تعدون
 الصلوات ولما القابلة الاخرى التي لو كانا انما انقطع في العترة كثره الدور
 قلنا في المسئلة مستزادة في اوقات الصلوات لان اوقات الخطايا الطهارة فلا اشر
 لها في انما شرط في الصلوة فلو سفت في غسلها في الكثرة في الصلوات
 الحكم في غسل الثوبين بعد الغترة واستزانت في الظهور وهو توقف على صحة
 الصلوة كالصلوة لم لا يجهل في ان سبق عفاه وقيل لا في لان السخا اختار حكم
 عليه في الاشارة الفصل في جعل شرط صحة الصوم وهو قرب قال الشيباني في الذكر
 فلا يشترط في الاضال واما في هذا فلا فصل لما لو لم يمسس في وقت طهارة

القلبية الوقت ضل هذا القول لا يحسن عليها ويكره جوه نقلها الى الحديث فانها
 سفل كان في وقت الصلوة ام لا وهذا هو حجتنا الشريفة البيان وفي بعض الاخبار
 ما يشعر ولا ريب في اعتبار مطلقا الحول وما وقع من حجب الاستحسان ان
 ان يثبت البيان ما حجتنا النفس والحكمة فقلنا ان النفس هو شئ من النفس التي
 هي ادم ونفسه قبل الاصل سائله وهو شرعاً عدم جسد الرجم عند الولادة وان كان
 ولادة منضطرراً كان من حيثها ان كان بعد هذا اما ان في الولادة كونه نفساً
 كما اخلافه فخرج قبل الولادة فكذلك الطلق ان ليس بنفسا وما الاقل فيستلزم
 والمشهور ان النفس كذا ذهب اليه في المذهب اذ لم يزل يفتي في هذا الشيخ رحمه الله وخلافه السيد
 رحمه الله ضعيف قال العلامة رحمه الله في الثبوت الا في ان نفساً لا يرد من جسد
 حسب الولاية كما لم ينعقد ولا يظن ان يكون دم الولادة نفساً ما حجب الولد وجوه
 كما اشترى اليها ما هو ولد منضطرراً وعقله بعد ان شهدت القوا ان كان الدم نفساً
 بالاجماع ولما كان النفس جوارحها من الدم فلا نفس بعد ان يبعد الدم فلو ولدت
 ولم تره فاما في الحكم بالنفس اجابنا فلا يجب فيها الفصل فيمكن ان تولد
 امرئ في غير رسول الله صلى الله عليه وآله فلو لم تره نفساً في ذات الجوف وكذا لا يلحق
 بالنفس ما يكون من الدم الذي قبلها اي قبل الولادة اجابنا ولا حجة لا في هذا فان
 يكون لحظة من خلقت احد من المخلوقات في ذلك لحظة في اكثره وانما انما انما
 في هذا الباب من خلقت في الاولات لكن انما في ان لا يرد على اكثر الجسد كما انما رايه
 المص دام ظل بقوله واكثر عشرة قربة الا في غيره قال الشيخ رحمه الله وابن بابويه في
 لا يرد من جسد حجب الوالد الى الغناء واخلافه يستغنى عنه ذكر الجسد
 عشرة ولا يحوط وقيل اكثر اربعون يوماً ان ام سلقا كانت النفس على عهد
 رسول الله صلى الله عليه وآله اربعين ليلة واربعين يوماً وهو ضعيف لان اكثر

يجهول الخلافة في قولنا ان النفس في الذكر وتصلها عشرة ومستمدة هذا القول ما
 روي عن الصادق عليه السلام وقد سئل عن النفس كم يعقل قال انما استأجرت عيسى
 امه رسول الله صلى الله عليه وآله ان يعقل في عشرة ايام ولا يجوز في اكثر من ذلك
 ان يكون من الاغذية في عشرة ايام فما بال الفصل لو انما هذا من ذلك لا ريب
 بالفضل في الولد في يوم الولادة ثم انقطع الى العاشر ثم في العاشر انقطع في العاشر
 نفساً وقولت ولم تره ما الا في العاشر فهو النفس وحدها فلو كان معها الدم
 انما في غير الدم العشرة فلا يخلو ما ان يكون المدة ذات عادة في جسد ما او لا
 بل من طرفة العين او بتداع في الايام حلت العادة في الجسد عادة تستغنى في ايام
 عادة في الجسد والملا في استغنى عنها فاما يحكم بالرجوع الى ايام العادة في الجسد
 لان العادة في الحقيقة بما دام الجسد لا ريب في العشرة بل يتقدم بقدره واما
 الشبهة والمضطر مع العيون فتدبر كل واحد من العشرة وهذا هو المشهور بين
 المختصين لان النفس الحقيقية مع الجسد فيقدم بقدره والشواهد انما في نفسا في
 التعاقب في الولادة كما هي لها لبوسة العباد مسالمة اذا النفس ليس نفساً
 لا سيما ولما ان في يظن بما لهذا قوم هذا وهذه قامة هذه والمضمر ان كل واحد
 منها استأجرت نفساً بعد العادة واما النفس من وضع الاقل لكن عدل اياماً من القاء
 لان المدة التي نفساً يستعملها في النفس الا في وهذا واعتبار العدد من الثاني
 على تقدير ان لا يحصل بينهما ان يبين عشرة ايام فلو ولدت وراثت الدم مضطربة
 اكثر ايام النفس ثم وضعت الثاني فيضاغت في الايام حتى الاول بعد من كمال القاء
 والنفس اذا انقطع عنها في العشرة وجب عليها الاستغناء بالحق في النطفة
 فان رجعت فثبتت كما يجب عليها الفصل والاصرة الى ان تنقضي او غشي الكون ان
 كان ذلك عاذاً هذا والاصرة عاذاً ما حجبته واستطهرت يوم او يومين وهي

الجلالة لا يلازم وجهه الى قبله لم يكن موديا لما هو الواجب وهو مستعبد
لا ما فوقه لا يخفى ان الكلام هنا في المودى والواجب لا ريب ان انزاله الى الخسة عن
بدنه وجوبه بالاجتناب بعد المودى وخرج الفزع عن هذا فان عليه كونه
من الترتيب مستبعدا لما هو المافى له بعد انزاله الى الخسة عن بدنه وجوبه
اولا بما اخرج في قوله الدرر فلو قيل له قد خرج من المعنى الاول الى الخسة
الفضل لا يكتفى بوضع ان في المعنى الثاني الى الخسة الى الخسة والفضل
للطف انما هو للظن فان العلامة صرح ان في الذكر ثم بعد الفزع في قوله
بما ان الشدرب يغلبه بما اخرج في الكافور وكذلك لا يمتنع انما هو بعد ذلك
تغلبه بما اخرج في الذكر من الكافور وهو القراح وهو مع انزاله الى الخسة
الحد وبعد الفضايل ثلثا ثابت بالان في الامهات لادم فبطلت تلك
غلات مرة بالندم ومن لم يلمح يطرح في الكافور ومن لم يلمح في القراح
وصره اذ ادى الى الخسة على ذلك واجتهد بعض اصحابنا قراح بعد الاصل
والاصح الاول للشدرب والترتيب بين هذه المياحات لا دليل عليه ثم واجب دراية
الحاكم عن انزاله الى الخسة طاهر الملاحظة الترتيب لم يلزم له ان لا يلازم
بطل وجهه وبعض الاصحاب جعل الترتيب امر مستحب لا لاصل وهو ضعيف
اذ الاصل بعد اعتقاد الدليل على خلافه وجب على الفاضل بكل حال ان
الفاضل ان ياتي في المأمور به الترتيب الترتيب انما هو في رتبة الخساسة
فيما لا يلازم في رتبة الامور ثم قد اذنب الاجماع في ان لا يلازم
الترتيب لم يكن مثله مطلقا وهو في رتبة المياحات لا يكون له
الفاضل من الفاضل وقد عطف الترتيب بين الاعضاء اذا كان الفضل على بعض
الميتة الى ذلك وانما الترتيب بين الفضلات فهو على اخر فلا بد من ما يرد

[illegible]

الى نصف الناق ويجوز ان يكون الى القدم مطلقا لا الغالب وانه اذا روي في ان
 فيلن فيل راسه ورجليه بحيث يشد ويرعى في هذه الاغراب التي مغلقة يجب
 الاقتصار على اذن المرات وان تاكل لور ثم اوصوا واحدا لا طلاق اللقط على
 المضارب ويجب التكثير في النسل المذكورة فثبت بالنقض والاجماع سوا كان
 الميت رجلا او امرأة وقال بعض على انما يكفي قطعة واحدة وهو ضعيف لان الميت
 صلى الله عليه وآله كفي بثلثة اقرب وقال الباقر عليه السلام الكفن المفروض ثلثة
 اقرب بام لا اقل ومنه وجوب الثلثة انما هو حال الاختيار لا لثبوتها بل لثبوت
 اختيارها وانما حال الاضطرار والفروقة فثيان ولو لم يجد الا واحدا كفي فجهده
 الغرورة بجوزة خضره لكن بعضنا على ان هذا لا يعتد به ثم الكفن
 من لا يوصله يسلو بعد الحفاة ثم القيص ثم الميزر ويخجل من هذا الرجل جريح
 بينة وجرحه لثقلها فلو كان ذراع ونصف وعرضها ثلثين ونصف وبعيها
 يقول القاضى عليه السلام يجعل طول اللوحة ثلثة اذرع ونصفا وعرضها ثلثي اذرع
 ويستحب ان يضع للرجل عاتق ثوب على حنكها لقول الصادق عليه السلام انها ترسته
 وليست من الكفن فلو رثها الباشا لم تقطع وان بلغت فيها الضارب فيكون
 للرجل على العاتق خمسة الواجب بها ثلثة واما المرأة فيستحب لها ان تكون
 سبعة فتراد على راس الرجل عاتق اخرى ثديها ونطا وهو ثوب يجعل فوق
 الجحرة واخلاف بينهم في ان الخطوب كثرة شاملا للمدين كاللثاق والخرقة فلها
 ثوبا ثلث ويجعل لها رعاها ثمانية قراع ويجوز الزيادة على ذلك لثبوت الرجل
 قال في قضاة ما من شاعر لما لا يجب ان يكون الكفن من جديد مما يصلى به الرجل
 من النطق او الكفن سوا كان الميت رجلا او امرأة فيجوز ان كان من لثاق رجلا
 وكان لا يجوز التكثير في الجوار مطلقا لعدم فهم الجاهل من اطلاق الثوب ويجوز

ثم بعد عن الشبه ويجوز التكثير في القفوف والشعر والوبر اذا كان من ثياب كونا للثمن
 ولا يجوز تكثيره في المصوب والخصر اجاعا ويكره في الشباب التوراجاعا في
 الكفن ان شئت الصادق عليه السلام الكفن كان فيلن سليل يكون به والقط لثمة
 غير صلى الله عليه وآله الشبه لا يكفن الا بفيلن اجاعا بل يدين ثوبا يوق جرحه
 كقوله لا يفرط رايه المستند على ان صلى الله عليه وآله كفن من جرحه ويخرج الكفن
 من اصل ثيابه ثلثة مقل على الذين والوصايا اجاعا من لثاق لثمة لثمة
 قدم الكفن وضاع الدين ومع فقدتها اى مع عدم ثيابه كذا لم يخلت شيئا
 فن يثبت ما لا كان في سبعة ولا يحيط احد به الكفن فربا كان او غير ذلك
 كان من وجب نفقة عليه نحو ثوب او لا لليلة الاصلية كذا الكلام في الماء والكافور
 والتدريج كفن من الزكوة من هم القدر المقتضى الفقير وكذا الزينة العامة
 في الثاقل وطير وجهها فان كانتا امتثال وطير الحكم اجاعا في بقية العظام ومكة
 النصوص اخرج المصنف بيان الثاقل في حكم المذكور لكن اطلاق الخبر وهو قوله
 عليه السلام على السلام على التخرج كفن امراته اذا ماتت في ثيابها وجب اجاعا لثمة
 السعداء وسجدوا على الكفن وحده في الامتثال بذلك لما فاضحت الساحد
 بذلك لا يماثل اشعر شره ولا يحب استيعابها بالسيوف والكلية الضميمة ان يكون
 مقداره لثمة ثلث عشرة درهما وثلثا ان جرحه على السلام تزل به عين درهما من
 كما في الحديث فتمت الرضا صلى الله عليه وآله بينه وبين علي عليه السلام وبين فاطمة عليها
 السلام الثلاثة وهي يكون كما في الفضل من هذا ومن غيرهم قوله لا وقوى الصلوات
 فلهذا ان هذا المقدار تحتين للمعنى لان لثمة الدار عليه بكتبة سحبا بالثمة
 المحسن عليه السلام على القبر والارادة كذا في الخبر والعام والجردين ان يشهد
 الشهادتين في ذلك خلافا لشهدا ان لا أم الأم قد وان جرحا رسول الله صلى الله عليه وآله

تقوا لا يتركهم السلام وقد كرم في الكفاية ويعددهم واحدا وحدا الى آخرهم صلوات
 الله عليهم فاذ لم يوجد من الحب على السلام للكفاية فيكتب بالطين مع غيره
 فما لا يصح واستجاب الكفاية امر من هو بين الاصحاب والمصطفى لا ياب
 والقبض بالذكراع ان غيرها ما ذكرنا ايضا استحيى فيها انهم على الاصل استحيى
 الكفاية ما روي ان الصادق عليه السلام كتب على خاتمة كفوفه اسجد لله
 لا آله الا الله قال النبي في الذكر عذرا وابن الجنيده ان محمد بن رسول الله وذا
 الفجر في البايه واللبس طوله الفلان اسماء الا على السلام قال المصداق فلو لم
 يدرك الاصحاب استحياب كتاب في غير ما ذكره من الاصحاب عن النبي في الصلاة
 بشعره عدم الجوز لا نه تفرد لم يعلم با حصة القدر ويكره ان يكتب بالشواذ
 يجعل مع جريدان من القل استحيابا ويحتمل ان يكونا رطبتيه لان المقصود
 استدفاع العذاب ما ذامت رطبة كلور حبة الا خيرا والعصية وبسبب ان يكون
 كل واحد قد عظم الذراع فان تعدد الخلفين التمدد فان تعدد في اختلاف فان
 تعدد في شجر رطب والى الترتيب المذكور اشار بقوله ثم التمدد ثم الفلان ثم شجر رطب
 وهذا الترتيب مذكور في خبر من بن زياد وفي خبر علي بن ابراهيم عن الزبير بن
 مقدم على الشجر الرطب بعد اختلاف وكذا الامر من المذكورين اعطى الكفاية بتربية
 الحب على السلام وجعل الخبر من بعد ما فعلنا استحيابا فيهما لا يجوز الا
 الاصل بل في الذكر منه وجب كفاية لا سيما ان يصل على النبي المصطفى وان كان فاسقا
 ومعنى الكفاية ان اقام احد من المكلفين سقط عن الآخرين والمصلحة فيجب
 ان يكون مسلما كما اشار الى بقوله على المسلم فلا يجوز الصلوة على الكافر فانقص
 بقوله تعالى ولا يصل على احد منهم مات ابدا وجب ايضا على من هو حي ان يحكم
 المسلم من لم يصح من المسلمين هذا السلي في هذا الحكم ثابت بالنص لقوله صلى الله

صلوات على كل مرد ناجر ولقوله على السلام صلوات على من قال لا آله الا الله ولقوله
 صلوات على المجرد من امتي وعلى الغافل ثقه من امتي لا يفتوا احد من امتي لا صلوة
 فاما لم يرد حجة لا يجوز ان يعقل تحت الفلح في الصلاة ولا يصل على الا ان
 ادعوا لقوله المذلل من جهة التقية فليحتمل صلوة من وافق الا في الضلوع
 رحمة الله والمرد بالمسلم من ظهر الفناء بين ولم يجد رجا على سيرة من الذين ظهر مرة
 فيصل على غير الناصب والغافل ولا يجب لو نقص عن ثلث الاصل لم يبل القضا
 على السلام حتى يصل على الصبي اذا كان ابن ثلث سنين ويستحب على من نقص
 من سنين اذا لم يجد القول التمام على السلام يصل على من وصل على
 حاله ويشرط في غير صلوة حضور الميت اجماعا فلا يجوز على الغائب
 عن البلد صلوة النبي صلى الله عليه وآله على الصبي بعد الدفن ورواية زائدة
 من جهة بدلت في هذا الوجه على الصبي من الصلوة عليه وجب الصلوة
 على الصبي والقلب معناه الصبي ورحمة الله الصبي بالحال من الغافل على ان
 اجمع قال العاصم في ابنايته في بيان وجوب الصلوة على الصبي في القلب معناه
 الصلوة ثبت طهره النفس والقلب محل الاعراض النفسانية وهو الرئيس على
 جميع الاعضاء كما ذكرناه في الاشارة حقيقة ان في كل امر ولا يخفى على انك لا تفصح
 في وجوب الصلوة على القلب معناه ايضا والاولى الناس من اى الصلوة على الميت
 اولهم بالمرتبة لقوله تعالى واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض فاذ اعدت الاولاد
 كالاب والجد فالاب واولاد الاب والجد والجد والجد والجد والجد والجد
 ثم بعد الاب والجد والجد والجد والجد والجد والجد والجد والجد والجد
 الاب والجد والجد والجد والجد والجد والجد والجد والجد والجد والجد
 اولى من الاب والجد والجد والجد والجد والجد والجد والجد والجد والجد والجد

دام تطلب من شأن الطهارة من الاختيار بين الوضوء والغسل وما علق بهذا
 ان اذ ان يفرغ يمان الطهارة الاصطلاحية فبقا الحاحا من غسل المضمضة المست
 التيم وهذه اللغة القصد وشقها على ما يتصور الجنب في لا يتصوره وفي
 الاصطلاح هو شقها الى الصعيدين وفي حكمه شقها بالية لا باحة الصلوة
 فاللهم وانظر الى بعض المتأخرين ضرب اليمين مع اليدين على التراب او ما يقرب
 مقامه ومجملهم يستعملونها الكفين بل لا يفرقون بين الطهارة التي في جيبه
 الصلوة وفي كل وقتا نظرا لانه لا يفرق بين ايدى يمينه اليدين التي يجب على الجنب
 الخروج من المسجد وايضا لا يفرق بين ايدى اليدين المضمضة في مسح اليدين
 حيث يكون اليدان جفتين ومن لم يفرق فانه يجب ان يفرق بين اليدين
 في مسحهما على الارض ويصفط مسح اليدين وعكس هذا ما ذكره في المسح ولونه
 فيقول الاختيار وهذا يدل على الاستباحة المذكورة بين اليدين في مسحهما
 ويجب ان يكون التيم بالصعيد لغو القصد في مسحهما وهو التراب فيكون
 اتفقوا على ان السواد واصفر واحمر ومنه الارض للتدبير في مسحهما لا يصب
 اسم التراب والصعيد هو وجه الارض كما خرج باهل اللغة فظاهر انما التراب
 اقل من اصل الارض لا يخرج ويخرج ايضا من الارض والارض لا يخرج من الارض
 فيجوز التيم بغيره من المعدن او لا يصدق عليه اسم الارض وقد اختلفوا في ذلك
 التراب النقي بغير المزج بغيره لا يطلقال مع سلب الاسم فالمرجوح ما لا يسلط
 الاطلا في مسح التيم به ويجب ان يكون التيم به ولو كان او يستباحا فاما الذي عنده
 وجب تحصيله لو كان ذلك مترا وان اذ افرغ من التراب حيث لا يفرغ على الارض
 لانما لا يستباحا اذ افرغ من التراب على الارض فحينئذ لا يفرغ من التراب على الارض
 انما هو في الكراهية المستمع ويجب على المكلف قبل هينها في مسح التراب

او ما يقوم مقامه من التراب فيقول جيبه المالك لا يجب عليه تحصيله على الجنب
 او ما يوجبها لا يجب على الجنب في ذلك التحصيل المستند الى الاستباحة المستند الى
 على قولها لا يصدقها المالك والاعمال بحسب عرف الناس وعاداتهم ان الهبة
 المالك لا يشق على الهبة لا يبرم منها غير ذي مال ذلك ويقعون ذلك من غير قصد
 فيجب على الجنب في ذلك التيم بما لا يبرم من مال الهبة من غير قصد ذلك بل
 لا يفرق بين ذلك ولا يجب عليه قبل هبة الهبة التي اذا كانت الهبة على التيم
 فحينئذ لا يوجب شيئا من ذلك مستطاع المحذور المذكور وجب التحصيل كما يصح
 التيم به ومع فقدته اي مع فقد التراب وعدم القدرة على تحصيله في مسحها
 وقاربه وتكون ذلك فيجبها بالتقريب اي يبرم مع خياره او يبرم باليد وبغيره
 عرف المالك فينقض فرياد اليد مسح فائمه او غيرها فاذا اعلان بخاره وخرج من
 اجزاء ابعث يظهر للحسن ثم في الزيادة قال العلامة في النهاية فوافق المحققين
 فقد التراب بغيره في ياوليد اشد او غيرها وتيم بخاره لا يبرم في الزيادة
 التي كماله وانما حذر من التعليل الا في هذه قوله لا يبرم في مسحها على التيم
 بالغير المذكور وان وجد غيره من التراب فلا اشترط في مسحها بقدره ومن
 التراب والحجر المدبر لا اعيان اذ كان في الحقيقة تيمها كما خرج من فلا فرق
 بينه وبين سائر التراب ثم بعد فقد اعيانها وانما هو في الحاشية على ذلك لا بعد
 ذلك التيم بالغير اذ لا يبرم الا اعيان تيم منه فلا يجوز التيم به الا بعد فقد اعيانها
 كما لا يجوز بالغير اذ لا يبرم فقد التراب والى هذا هو الظن الذي اخرج به اهل
 اللغة ويجوز تركه في الجاهل وعلمنا ان التيم به انما يجوز اذا لم يتمكن من تحصيله
 وقوله لا يجب تحصيله من التراب فانما كان من ذلك وجب ان التيم بالغير هو الحل لما في
 مع الجنب تحصيل التراب لاسمع القدرة عليه وانما يتمكن من ذلك الوقت تيم منه

ينقطع استعماله وكذلك الخوف على نفسه من رفقائه ولو كان غاصبا في سفره
 لأن منعه المسلم كمن حرمة الصلوة أو من يحلها ذات كالمدة والغير والغير
 بخلاف الخوف من المدة والحال العنق والحزن أو خوف من حاله فلهذا
 يصح فأن كل واحد منهما مستطاع استعمال الماء ومسح للغير بأن الحفظ في هذه
 الأثرية مطلوب في نظر الشارع فهذا الخوف في الحكم كالخوف على نفسه من
 الضرر المتحقق عند استعمال الماء في الطهارة أو إعادته وجوبا على من يحل له
 لأن تلك الصلوة وفصلها الوجه المأمور به يخرج به من هذه الكيفية ولو
 الكاظم على التلامذة رغبة عبد الله بن عثمان فقد جازت صلواته قال ابن أبي عمير
 وابن الجنيب بالأعادة والمدة التي تستكمل بها إعادته هي رطل من الطين أو رطل
 على ذلك ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله من رجلين يجران صليبا فيجد الماء فأعاد
 أحدهما دون الآخر فاشتا لا النبي صلى الله عليه وآله فقال للذي لم يصادف الشدة
 اجزأت صلواتك وللآخر تلك الأجر من بين وأما أن المصل يذوق التيمم للظلمة
 مع العلم بخبر عن الفضل وقيل وجوب التيمم عليه لا يصح لعدم إيمانه
 تعالى وما جعل عليه كرامة الذين خرجوا من الضاد في عليه السلام في رجل
 يصعد الجبل فيدبر جرح أو قرح أو عاف عن نفسه من البره ولا يقتل ويتم
 والفرقة التي استند بها الشيخ على وجوب الأعادة مرة واحدة من فقد الجبل بعد
 دخوله الوقت مع العلم بأن الماء لا يكفي للفصل فهو خارج من الحكم المذكور لأنه
 كما روي على جده خوله في وقت الحاجة أن الماء إذا صار بعده أو غير ما يستحب
 لا يبرى من التيمم جملته وأما أن يبرى من الماء أنه من وقت الحاجة باستعماله
 أو الشئ ليهو أن كان يسيل الجرح ولا يبرى من الماء فلا بأس بالتميم لقوله
 تعالى فمجدد الماء وصرح بعض علماءنا بطلان العلامة في التيمم ولم يره في

على وجه الموضع المصنوع في هذه المكان في الزمان الموضوع ثم إن كان وجوبه لا يمان
 بالغايات وجوبه ومع من بعده نظام الجرح في الخرج الطهارة المأذونة فيتم
 وعلى وجه استحبابه للمسلم الجرح في إعادته طهارة أيضا فيتم الاستحباب في التيمم
 جرحا وبما ذكره الشيخ بقوله في المخرج من جرح الجرح وقيل وجوب الأعادة والأصح
 الأول لما ذكرناه من وجوب الأعادة زيادة تكليف لا أصل له وما يقدم
 الجرح جوبا على الميت هو المذهب في الاحتجاج به بقاء الميزان للأحرج من الناس
 إلى الطهارة مثل ما كان ذلك الميزان بعد ما وجد في جرحه والفرقة أن الماء قليل
 لا يكفي إلا بعد وجوبه ومنه ما حكاه في كتابه على الطهارة لا يبرى من
 ما لا يسهل الطهارة والميت وقيل بقوله الميت القوات أمره بغيره بكل الطهارة
 وفيما الميت قد سقطت الكيفية والتيمم في جرحه الجرح وقيل هو موقوف على
 الفصل مع وجود الماء وكذا يجب عليه ما يجب على باقي المحدثين كالمطبخ في جرحها
 وليس للميت استباحة في جرحه على المارة لكثرة آثار الطهارة في جرحه فأنه شيعي
 وقيل العلم وقد خول السجدة لما قد ذكره على احتياط والمقتضى جرحه قد
 يبرى فلهذا بان الوجه بعد الانقطاع موقوف على الفصل في جرحه الجرح
 لأن مقتضى حق الله وحسن زوجهما ويحتمل أن أولوية الجرح كفا بمساحة
 استباحة الصلوة بخلاف ما يضافه في جرحه عليه مع الفصل والوضوء يقدم
 ذلك الحاشية على الجميع وجوب احتسابه في احتسابه ما كان أو جرحه لا يبرى
 لدو العطشان يقدم وجوبه الكفا في خوف الشك وجوب تيمم في التيمم
 التيمم فصار جرحا أو جرحه في الموضع ما لا يمان به ما قد ذكره في التيمم على الجرح
 الذي هو أول فعل من أفعال الجرح وآخرها من الشرب للمسلم الجرح كما ذهب
 إليه العلامة في بعض كتبه لاستحبابه بعض أفعال الميت الميتة وما أن يكون

من الموقنين ولأن المرد من المدينة الآية هو بعضها الآية لها البعض بعضا
المعطوف المعطوف عليه وفيه رتبة خاد من حيث على ما أدى عليه السلام
على كذا من حيث موضع القطع ولا يجوز أن يكون جميع الكتب للأصناف
لقول الباق على السلام في فتيته أن من صحيحه يشاهد وجوب إدخال
جوز من غير محال الفرض من باب المقدمة وجوب تقديم الحق على اليسر في المسح
وتأخيرها عن الجدية لم يوافق في ذلك فاعلموا في التقديم ثم بعد ذلك يأتي
بحسب صحيح اليسر في ذلك أي من حيث ما من الزيادة على ما ظهر بها جيل الحق في المطر
الإصابع والمعداة فاعلموا في وجوب الترتيب من الغنا التي تليها بالارد
كله ثم في جواربه وجوب ثابت بالنظر في الإجماع فلو تكسر بطر وحسب إضافة
المؤااة ولو كان الترتيب كما هو الحال في ما قبله فاعلموا في تقديم العدم فاعلموا في الترتيب
على العمل والاداء لا يمتنع عليهم السلام لوجوب الناس والماله بالمولاة هنا
المتابعة فاعلموا في تقديم المؤااة الفصل والتقديم بالاصح من قبله في الفصل
اليسير الذي لا يخلو صدق المتابعة العرفية لغير انكشاف المكلف من قبله في الفصل
بمنه لا يخلو ما من نفسه لقوله تعالى فيمنهوا الامع العدم كما لم يزل في الفصل
فان يقطع وجوب المتابعة والاداء لخرج في الذين فيستدعيه الانفال وفي
التيه وهو يعتبر في الترتيب بتقديمه لعليل قبل وجوب الترتيب بتقديمه
بما أدى لعليل في الترتيب من حيث هو في هذا القول في هذا القول في هذا القول
وام ظهروا في الترتيب من حيث هو في هذا القول في هذا القول في هذا القول
قوله عليه السلام ان امرئكم يشق فأمرتم بما استطعتم ولو تعدوا في الترتيب بتقديمه
وسمى بهما ونوى لعليل في التقديم بهما ونوى في الترتيب بتقديمه

في الترتيب

آخر وهو انما السابا في تقديمه بكونه من حيث هو في التقديم بهما ونوى في الترتيب بتقديمه
الاعتناء بما ذكره في التقديم بهما ونوى في الترتيب بتقديمه
لجبهه التي لم يمتنع على التقديم بهما ونوى في الترتيب بتقديمه
البيان في لا يقتضيه في التقديم بهما ونوى في الترتيب بتقديمه
الحكم الاول فلا في التقديم بهما ونوى في الترتيب بتقديمه
يكون في التقديم بهما ونوى في الترتيب بتقديمه
الثاني في التقديم بهما ونوى في الترتيب بتقديمه
الترتيب في التقديم بهما ونوى في الترتيب بتقديمه
من الترتيب في التقديم بهما ونوى في الترتيب بتقديمه
الترتيب في التقديم بهما ونوى في الترتيب بتقديمه
للوطن في التقديم بهما ونوى في الترتيب بتقديمه
في التقديم بهما ونوى في الترتيب بتقديمه
للمصل من التقديم بهما ونوى في الترتيب بتقديمه
التيه من التقديم بهما ونوى في الترتيب بتقديمه
والاول هو التقديم بهما ونوى في الترتيب بتقديمه
وبه البعض من التقديم بهما ونوى في الترتيب بتقديمه
سدا الوضوء والترتيب في التقديم بهما ونوى في الترتيب بتقديمه
يتاسب الصغرى والترتيب في التقديم بهما ونوى في الترتيب بتقديمه
وسن في التقديم بهما ونوى في الترتيب بتقديمه
فمن التقديم بهما ونوى في الترتيب بتقديمه
كل ما من التقديم بهما ونوى في الترتيب بتقديمه

فصل

وتبعض ايضا بالترك من بدله والقدرة عليه وضو كما ان البدل او ضلوا
 القكن فاضل اذا كان قبل التحريم او قبل كبر الحرام لا بعدة كما اذا كان قبل الماء
 ودخل في الصلوة بان كبره الحرام ثم حصل الماء لم يطل ثم وجب عليه صلوة
 ولو لم يكن قد كبر خلاف بعض الاصحاب فانه قال لو صلى ركعتين في صلوة
 وان لم يكبر فليس بها وهو قول لم ينفى ومنهم من قال لا يجمع ما لم يكبر في الثانية
 وهو غلط انما يجب ومنهم من قال ما لم يقرا وهو قول سائر القائلين معنى
 صلوة ولم يطل ما ذهبوا اليه من ان لا يركب لكن الزيادة التي دلت على انه اذا اخل
 في صلوة لم ينعى في سائر صلواته انما هي في العلم والعلم الذي يجمع على غيرها
 من الزوائد التي لم يطل بها من الصلوة وربما في الصلوة وربما في غيرها
 من الصلوات على السلام رجل ثم دخل في الصلوة وقد كان طيبا الماء لم يبق
 عليه برفق الماء حين يصل في الصلوة يتكلم في طيب الماء في الصلوة و
 هو مبنية بقوله على ما لا يطلوا اذ لم يذكروا في انحصار الماء بعد الدخول في
 الصلوة لا يفسح في صحتها فيما يجب عليه فانه لا يتم اذ اخرج من الصلوة عند فقد
 الماء الا ان يفسح لان يتم فادخل في الصلوة في التجدد في المستقبل دون
 الحالك هو هذا لان الكبر في الصلوة والمنازع الشرعية من ابطال الصلوة لا
 اثر له المكروه لان المنع الشرعي كالمنع المحسوس في الحكم فلا فرق بين العالم
 الذي ينعى من الماء وبين المص الذي ينعى على من الماء ويطبق في العلم والمعلم
 في شرح القول هذا انما يستفاد ان لا يكون ضده ما نفى حتى لا شرعي ويجوز
 ايقاع التيمم مع التيمم في الوقت وانما الايمان قبل دخول الوقت فلو كان
 اجماعا في التيمم قبل الوقت لم ينعقد من وضوءه لان افعالهم شرعية ولم ينعقد
 فانه صحت فلو ومن عليه فانه لا اوقات كلها اصل التيمم وهو لا يجوز ان لا

تيمم قبل دخول وقت الصلوة في اقله او في اكثره او في اقله او في اكثره او في اقله او في اكثره
 قال الشيخ في المسنونة ثم مع انه لا يجوز في التيمم الا مع الحسنة وقوى له على الجواز
 في الصلوة بان اذا كان العذر غير وجوب التيمم لم ينعقد له الصلوة الا في وقتها
 وهو في الظهر مثلا او في وقتها ان يصل على الظهر على التيمم المكي والظاهر
 كما في العذر من وجوبه في الاوقات التي لا يكون فيها التيمم في وقتها ان يصل
 في الصلوة ثم وانما يجوز انما هو مع التيمم ان لا يكون العذر المحسوس في وقتها
 من كان عذرا وجها او في المستند الى العلم المستفاد من قول الاصل والمستند
 الى قول عارف وقال جماعة من علماء انما لا يجوز انما هو في وقتها ان يصل
 ويحق اليه في انما كان عذرا من انما كانت في وقتها ان يصل في وقتها ان يصل
 التيمم من انما كان في الصلوة ثم صحت لا ينعقد له الصلوة في الاوقات
 مع التيمم طلقا او جوازا لا ينعقد له الصلوة في وقتها ان يصل في وقتها ان يصل
 انما يجوز وما اختاره العلم وانما ينعقد من التيمم في وقتها ان يصل في وقتها ان يصل
 والحسن لاشتماله على الجميع من الاوقات والعلم في التيمم في الاوقات انما ينعقد
 بمدة من دخول المشاهد ومن قال انما ينعقد من جميع اوقات الطهارة في وقتها ان يصل
 واحكامه انما ينعقد باوقات خاص الطهارة بالانذار من سائر العبادات لما يجب
 اليه بعض المتأخرين من ان التيمم لا يجوز في التيمم بان الطهارة في وقتها ان يصل
 المحصل هو ان مع ان الجنب منع من دخول وقتها في التيمم في وقتها ان يصل
 ومستند استباحة جميع العبادات بالتيمم كقول الصادق عليه السلام ان
 الله تعالى جعل الزمان طهورا كما جعل الماء طهورا وقوله صلى الله عليه وسلم
 لا يركب في الصلوة عشرين سنة وقال الصادق عليه السلام في التيمم في وقتها ان يصل
 الزمان من اوقات صلوة الليل والنهار كلها نعم ما لم يجوز ان ينعقد من التيمم

خاطبة وكان راسها على روض من روضه ولما بلغه بلعوان بقية فقام من ذلك فقال يحسن عليها ولما ختمت من الخصال ان اهل السيادة كانت تتردى من ذى النفس من كان ما يؤكل كل الحوازل القوت الصادق عليه السكون قصد الى الامانة لنفس ما يذلت التي اذ في تجوز خلافا للسيد وجره فان لم يقل نجاسة الحكم كنجاسة القفص ولا يكون نجاسة وعرضه اذ كانت عند القائلين نجاسة امثال بنش من طهارته ما قبل ومن نجاسة ما لا يخرج من النفس الباردة المتصل الذي تحت الطيور ولو كان ذلك لم ينسب من جوارح من تحت القدر على السلام ما ليس من في فهو ميت لا الاخرى هي كالحسنه ونقصها في الجمل والحدس ما لم ياكلها الا كما هي كقول لا ما تحت الطيور من جوارح الجوارح كالقطم والرنين والظفر والظلمت والابل عايطار هذه المذكورات ان ما لم يحرق لا يروى فلا يعرضها لخاصة السب الموت والاصل في الامانة الطهارة والناصرة من النجاسة والكبرياء منها الظهور في الجحان اذا ماها بما ايضا واجازا في الصادق على السلام اذ اصابت قوت من الحب لم يورثه فاعلموا قال الحارثي في السلام وقرير سبعين ناضل سبعين قال ان السيد بنجره اذ في قول الجاهل والحق منهم ما لم يحل الحيوة ايضا التي منهاها خلافا للسيد الرضي جرحه اذ قال بطهارة ما تحت الطيور منها كقطم البنت وروى بسبب النجاسة في الحياة هو الموت والحب والظهور في ذلك بل الفات منها النجاسة والظهور التوابع الحب والظهور الشدة اذ كان بصورة احد الثوبين تحت سق ان يطوى عليه ذلك النوع فاحكمه ذلك النوع لان مناط الحكم هو النجاسة والاصح والضعف وما ذهب اليه السيد جرحه مما ذكرنا من

[illegible]

الطريق المذكور حيث قال انما
 المذكور على ان اذ يدور في ذلك
 القلب من ما يشبه الماء لان
 معنى الخرج اعتبار المازجة بين
 المرح والمخلوط مرة ثانية في حصة
 فالباطن لما يحب بصره فانا نجد
 لا يمنع حرا نودهم من قوله وانما
 جوبهم ان ظاهر كلامه في شرح
 بعدم جواز المخرج لا لا يحصل من
 لطيف مقام التراب مع وجوده
 لان الاشياء لا تطفئ الا بمتناهية
 ونحوه كما صرح بذلك معظم المتأخرين
 القواعد لان الامر بخصوص التراب
 عند اختياره وانما شرطه وان لم يكن
 لخرجه على قلع الشباب وجب لزوم
 الماء لثبوت ما صرح به العلامة
 قد اعترض المتأخرين الجمع بين الحسنيين من ان
 في الارادة فلا وجه فيها، المصلح على ان يكون
 وعليه يقتضي المص في المخرج لو طعم طعم الكلب لانا، بل انما فهل يطلق بالورع
 الا من حيث المص الا ان لا يمنع بابا اذ قد صرح في المخرج ان لو وقع
 لعابيه لانا، فهو كسابر الجحاشات بحسب غلظة اغشى كلامه وفيه نظر

هذا هو الوجه في انما لا يمنع حرا نودهم من قوله وانما جوبهم ان ظاهر كلامه في شرح بعدم جواز المخرج لا لا يحصل من لطيف مقام التراب مع وجوده لان الاشياء لا تطفئ الا بمتناهية ونحوه كما صرح بذلك معظم المتأخرين القواعد لان الامر بخصوص التراب عند اختياره وانما شرطه وان لم يكن لخرجه على قلع الشباب وجب لزوم الماء لثبوت ما صرح به العلامة قد اعترض المتأخرين الجمع بين الحسنيين من ان في الارادة فلا وجه فيها، المصلح على ان يكون وعليه يقتضي المص في المخرج لو طعم طعم الكلب لانا، بل انما فهل يطلق بالورع الا من حيث المص الا ان لا يمنع بابا اذ قد صرح في المخرج ان لو وقع لعابيه لانا، فهو كسابر الجحاشات بحسب غلظة اغشى كلامه وفيه نظر

منه في الاشارة الى انما لا يمنع حرا نودهم من قوله وانما جوبهم ان ظاهر كلامه في شرح بعدم جواز المخرج لا لا يحصل من لطيف مقام التراب مع وجوده لان الاشياء لا تطفئ الا بمتناهية ونحوه كما صرح بذلك معظم المتأخرين القواعد لان الامر بخصوص التراب عند اختياره وانما شرطه وان لم يكن لخرجه على قلع الشباب وجب لزوم الماء لثبوت ما صرح به العلامة قد اعترض المتأخرين الجمع بين الحسنيين من ان في الارادة فلا وجه فيها، المصلح على ان يكون وعليه يقتضي المص في المخرج لو طعم طعم الكلب لانا، بل انما فهل يطلق بالورع الا من حيث المص الا ان لا يمنع بابا اذ قد صرح في المخرج ان لو وقع لعابيه لانا، فهو كسابر الجحاشات بحسب غلظة اغشى كلامه وفيه نظر

نحوه

فانما الحاد العذر في الزيادة فاستحقاقها يظهر لتمام الجاسة بالاجراء لا
 بالاضغاث حال الاجل فاقصد لا يحق على المتأهل ان يحل من قبله بغيره الصلة التي
 لا يحلها له لغيره ما دام لغيره العذر في ذلك لاجتماع فيها لغيره ان لا يرفع
 في طاعة الغير من الكلب اذا اوصاه المحدث بالسلح اذا العذبة القوية
 على واحد من القوم فاستحقاقها في مادة دون اخرى مما لا وجه له معجب
 ان الشائع لم يعلق الحكم على الذنات بل على الاماكن فاستحقاقها على المتأهل من قبله
 لا استحقاقه من الامم يستلزم زوال الحكم لا سيما في ما نحن فيه لا صدق على المسم
 الكلب والغير من طاعة الوطاع على احد ذلك الامر في هذه الطاعة لغيره
 البدو الغنيان وكذا الكلام في العذر اذا اصابته على ما كان اسفا صدق
 الامر ليل على زوال الحقيقة الاولى وحصول حقيقة اخرى فغير المصطفى
 الضوابط كما يظهر الكافرا بسلامة اصلها كما ان امره بالامر من غير نظر على الاصح
 وكذا يظهر الجحود الذي يخلو في عذره الانسان باستنارة الذي ثبت في مادة
 بالنقص من الشائع كما وعين يوم النافذ وغيره من البقرة وعشر الفداء ويظهر
 العسر العسر يقتضي بالذهب ثلثه وانما ارباب الفيل وثلث الفداء فخلد
 والحكم في الموضوعين ثابت تشابها جاعا وكذا يظهر بالاشارة الى ان اى
 مع الذي هو في سائر ذلك بعلاج او لا خلاف الدين الجسد اذا انقلب
 خلا وكذا لو عول على الجرح في نفس اللائع لا باو كما ان معتصمها كانا وكذا يظهر
 الدم باسما من قبل آخر كما ان من يذاد في غلا الحرف العوض ومحو
 كما يحرف سعة استحقاق الدم بالاختصاص عليه حتى ان دمها لا تنقل لسانه
 وكذا يظهر البطلان كمالها كباطل القبول لا في اذنا ان كانت عن الخفاصة وهي
 مروى عن الصادق عليه السلام ويظهر غير ذلك من الجوانب اذا عرضت

او يصير ديسا
 اهل ان لا يبرم

لما الحاسة من قبل العين عذرا في ذلك الجوانب من الظن الجاهل وانما
 الاخرى فادعوت محو زوال عين الجاسة عن ذلك كذا على الطهارة بالانقضاء
 في العينين ما ان يكون الا لا في جميع على الجاسة ولا ينافي ان يكون في اهل الانالة
 معقد الوجوب لا لا واسمها بها ولو احرا الا لا في ذلك رتبة المقول لا
 لم يكن من اهل العذر الا الله ان يكون متما عدم فحق الجاسة في الاحتجاب
 حتى اخرجت عن العذر اجماعا وفي القواف على الاصح عاصم عن سعة
 دورم على من المحدث دون غيره من الجاسة وان قلت ومنه الحكم قوله
 الثاني على السلام ما يمكن بجهت اذن القدره ويجوز ان زاد على المقدار
 المذكور اجماعا على ان العين تقتضي الدم منسوب الى الرأس المعلى
 اسم شخص من اهل الخطاة زمانا من كسره من زمانها من دون كمالها
 كسره والمصلحة كانت قبل الاسلام لم يكره من غير هذا لاسية الاسلام
 الزم زجها ووصل مع العين وسدد بالدم منسوب الى الفيل في سائر الجاهل
 فمن من باطلا لا يراى دريس تاهدي ناهي من سعة من احسن الاحتر وهو ما
 الختم من الكف واذا عين في من المايات كما لا شك في القدم والعامر كما لا
 فصب ذلك من المصلى في شدة حكم القدم في العقوبة على الاخرى في الفزع
 لا يرد على الاجل في الحكم والعدا انما من عقوبات الشخص في اى الدم وما ذكرنا
 من حديث العقوبة الدم ليس طرا في كل دم بل في الدنيا غير الله تعالى
 المحض في الاستحاضة ما انفار عزم بجعل العين والعوض في المقدار المذكور
 من الدم فاستباحة لاجتماع سائر ذلك في جميعها ومنه قائم عدم العقوبة
 من دم المحض ووجوب ان لا يكثره وقيل في ذلك في اى دم من الصادق عليه
 السلام ان دم المحض لا يكثر في كسره ولا في غيره من كماله من الحكم في الاخر من

فلما سوية اجاب الفصل وهو شمس الخليل ايضا لا عرفنا ان لم يقرب
 حسن حقيقه والحق الذي بالدين القلبي من اجل اننا عرفنا
 من حيث انه حله ايضا نحن ما علمنا ان اذ بلغ الدم قدر الدم ثم في وجوب
 الا لا نعرفه ان وجوب ان الله في ان القصر مما يوجب ان الله في ان
 بلغ الدم ثم في وجوب ان الله في ان الله في ان الله في ان الله في ان
 بل بعد كان وجوب ان الله في ان الله في ان الله في ان الله في ان
 الكف كما عرفت في قوله من ثياب المصلي في كل واحد من ثياب المصلي
 من الدم ثم في وجوب صلوة وان اذ المخرج عن النصاب وكذا البدن والنوب
 ليس من وجوب المصلي اذ عنده ان لا فرق بين النوب الواحد والساب ولا بين النوب
 والبدن وجوب الا ان الله في ان الله في ان الله في ان الله في ان
 الروح القدس والروح القدس الى ان تبارك وتعالى شئت ان الله في ان
 قل او كثر لقول الصادق عليه السلام يصل وان كانت الدنيا يسيل وقول صلى الله
 عليه وآله وسلم ان الله في ان الله في ان الله في ان الله في ان
 من ظاهر حديث الصادق عليه السلام وكذا لا يحب العصى حتى لو طويها الى
 في القروح والجرع كما ذكرنا من الحديث وكذا عرفت من بحسب ما لا يتم فيه
 الصلوة وحدها كالحائض والغفلة والتكبر والتعلل والحزن ونحو ذلك وان
 كانت النجاسة التي عليها نجاسة معتد بها كقولنا والمخالفات الصادق عليه السلام
 كل ما كان على الانسان او معه مما لا يجوز الصلوة فيه فلا بأس ان يصل فيه وان
 كان فيه من مثل القنطرة والتكبر والتعلل والحزن وما اشبه ذلك هذا تمام
 الخبر واخصر بعض علماءنا على ان في القنطرة والتكبر والتعلل لفظ مثل وما
 اشبه ذلك بما به وهو حق في النوب عدم النجاسة وانما يشترط بعضهم في الغفلة

منه كما استدل الاشياء كونها في حالها لا يعني غير النجاسة اذا كان من غير
 كبرية اصبعه ولا ينجس في حاله السلام با و هذا الا ان الله في ان الله في ان
 في وجوبه ما لا يتم الصلوة فيكون تاما لا من غير ولا يعرف من غير ما عرفت من
 يتصور وما اشبهه من ان الله في ان الله في ان الله في ان الله في ان
 لما ذكرنا من ان الله في ان الله في ان الله في ان الله في ان
 يجوز بدونه في غير ذلك الا ان الله في ان الله في ان الله في ان الله في ان
 الصلوة في اعتبار وضعه المصلي وليس من ذلك النجاسة التي يمكن السجدة بخلافه
 با و من وجوبه وكذا عرفت من بحسب ما لا يتم فيه من الله في ان الله في ان
 التي هي في الصلوة اذا كانت ذات نوب واحد ونجس نجاسة الصلوة لا يتغير غيره
 كما ثبت بحسب ما عرفت من بحسب ما لا يتم فيه من الله في ان الله في ان
 مرة للرواية الصحيحة عن الصادق عليه السلام وانما ان الله في ان الله في ان
 اليها كما ثبتت الرواية حكم نوب واحد ولا يتغير ان وجوب غسلها كما يكون في
 وقت الصلوة لان امرنا الفصل فيجب في وجوب وهو لا يتغير الا في وقت الصلوة
 ولو جعلت آخرها لكان اولها متصلا به فمصلوات فبذلك بعض علماءنا ان
 الحكم المخصوص من الصلوة انما هو المخصوص على المخصوص وقال الشهيد رحمه الله
 والاولى دخول المصلي للشد ولا ان الشال عن الصادق عليه السلام كان عن نوب
 ولا ريب ان المولود يصدق على الصبي ايضا وانما هذا الشارح اذ قلنا بقوله
 الحق ما في الصبي المصلي وكذا الحق ما في الصبي الواحد والولد المتعد وكذا الحق ما في
 المرنق المصلي الذي هو في نوبه بحيث لا يقطع وليس القول بالانحاف في سجدة
 الصواب لما ذكرنا من حصول المشقة وعدم تقبل الغرض في سجدة المرنق والمخفى
 ما يحكي على المرنق واعلم ان الاكتفاء بفصل واحد انما هو في ما يصيب القرب من

عصر القى المداياى الظل انحدرت بعد الزوال مثل الشخصى فى اختلاف ولا
 مثل الظل المختلف قبل الزوال كما يجب القول اعني انما اريد ان يصحح ما يشكك
 به من غير معنى السعدى اكثر مستند الجائز من الذى انما يريد الشخص ما روي
 عن الصادق عليه السلام قال اذا صار ظلك مثلك فاضل الظلم واذا صار مثلك
 فصل العصر وهو من مخرج الدلالة على ان الما انما معتبر بين القى والشخص فاذا
 صار ظل كل على مثله فهو ما يروى فى النبوة العصر على الاصح وهو ما يروى
 المختار والفرق بين الظل والقى على ما هو مصرح فى شرح الطحاوى ان الظل يقع
 على ما قبل الزوال وعلى ما بعده وما الى من غير محض بعد الزوال وعلى الظل
 هو ما انشعب الثمرة الى ما قبل العصر ووقت الغضبة للعصر بعد الزوال ان يبين الفرق
 مثل ان شئ الشخص فاذا صار الى شئ الشخص فهو ما يروى فى النبوة العصر
 على الاصح وهو ما يروى فى المختار ووقت الايجاز الظاهر من ان سقى من وقت
 للغروب سقدا وصول العصر حقيقة للامتناع من وقت بناء العصر والملاذ
 بالاجزاء هو الاداء الحافى سقوط التعبد والفرق بين الشخص والاشعة
 اهم من اذا الشخص يقع صفه على الامارات والاشعة بالاجزاء لا يصفى بالاشعة
 الصباوات ولولا ذلك لكانت الظل من الغروب من الوقت بعد الزوال وهو على خمس
 ركعات تامر الاضلال والشروط على ما هو فى المتن من ان المقدار من وقت ان افى
 بالاضلال والشروط هو اقل الواجب لم يكن صلى يتناسل فى وقت من وجب
 اح الرضا على الظل والعصر مع القول على السلام من اركعتين من الضلوة
 فدل ذلك الضلوة ولولا ذلك لكانت الظل من وقت ان افى فيه ركعتين العصر
 وجب عليه ان ياتى بعرض العصر اذ والمباشر بوقت اركعتين وجب
 العصر لما ويستند هذا الحكم قوله من ذلك ركعتين من العصر قبل ان يحارب

الشمس

الشمس قد ابدرك العصر وحسب اذ اركعتين من وقت الاشارة من اقل الى
 واول الوقت الذى للغروب والشرق فلا بد من معرفة الغروب ويعلم ذلك
 بهداه الجرة المشرقة وهذا هو المتيقن من وقت الاضلال وهو ما يروى من
 قولنا لينا قسطه السلام اذا غابت الشمس من هذا الجانب بعنى المشرق فذلك الشمس
 ومن عمن ما لم ينسخ من هذا القول بان الغروب يحق بوقت الاضلال والعصر
 بعد ذلك بوقت اربعين دقيقة ان الغروب يحق قبل هاية الجرة المذكورة ولما
 اضعف العلم اشتد لا على علمه ما اشار الى رده بقوله لا ياتى الا بقرص
 ويختص بطلوه الغروب من اول الغروب وقت هو يكون مقدار اربعين دقيقة
 الاضلال والشروط كما من التلبى على ذلك مستندا لاختصاص قول الصادق عليه
 السلام وقت المغرب اذا ذهب الحجر من المشرق حتى يصلى على السلام وقت المغرب
 اذا تميزت الحجر من الاخر وهذا هو الغروب ثم يحصى المظلم المذكور بعد ذلك
 وقت العشاء اهل معنى ان الوقت بعد ذلك يختص بالعشاء بل على معنى لا
 شئ لك القول الصادق عليه السلام فاذا مضى مقدار ما يصلى المصلى ذلك ركعة
 فقد دخل وقت المغرب والعشاء ووقت المغرب المختص بهما لما ان سقى لا شئ
 الليل من الزمان مقدارا اداء العشاء فخصه ذلك المقدار من اربع ركعات
 العشاء فلا يصح فيها غيرها وما فرغ من بيان الاختصاص والاشارة بالتعليق
 بالفرضين المذكورين من معنى المغرب والعشاء اراد ان يبين الى الوقت الضيق
 الى وقت اجزاءها فزال وقت الضيق للمغرب بمقدار خطاب الجرة المغربية
 وهي اثنى عشر انحدرت من قبل الغروب وسقى الى العزف يكون عسيرة الشفق حتى
 تمام وقت الغروب لم المغرب وقبل وقت الاختيار ووقت الضيق للعشاء
 عننا الى ربع الليل قال الشافعية المذكور والعلامة ان اكثره ان وقت

فصل العشاء الثالث الليل وما ذكره المصنف في الخار الشريعة الذي
 ومستمع القدر في ابي بصير عن الصادق عليه السلام قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وآله في اخاف ان اشفق على امتي لا خرب العلم الى اوقات الليل وفيه
 خبر في اربعة اوقات من الليل في العشاء الثالثة اقبل وعين المعلى في
 خنفس عن الصادق عليه السلام اخروفت العتمة نصف الليل والجمع بين اربعة
 شدة على ان يكون ثلث الليل ثبات وقت الضيقة ونصف الليل يكون ثباته
 في الاجزاء ومستمع الرابع ما روي عن الصادق عليه السلام فقلت في خربها
 الى ربع الليل اذ اربعا من هذا الليل فيقول عليه العتمة ونصف الليل في
 يسألني ان يفي الاضباب عند ما دأب العتمة فاقول ذلك الفار ثباته وقت
 الاجزاء فيقول في يدك المكنة فيقول في العتمة ثباته في وقت ثباتها
 باوراك وقت خنفس ركعات وكذا يدرك العتمة باوراك ركعة وقد مر مستند
 الحكيم ومنه فانما جلية يستدعي المقام الاشارة اليه في اربعة اوقات
 سمع خنفس في اوقات خاصة وهي ان يكون مقدار اربع من ذلك الوقت فيظهر
 الباقي وهو مقدار ركعة واحدة للعصر لم يكون الا ربعا فلكل قبل الاقل في
 الثاني ويظهر فائدة هذا الخلاف في المغرب والعشاء فانما اربع من وقت قبل
 نصف الليل مقدار اربع ركعات فعلى ان يكون كلتا الفريقتين في المغرب
 والعشاء اذ اولى على الثاني بحسب قضاء المغرب والاثان بالعشاء اذ اولى
 الوقت الذي لم يبق طلع الفجر الثاني اجزاء وهو ان الفجر الثاني في وقت
 المعصر على الاقل في وقت فمصر من ثلث الليل الى وقت بوهو من ثلث الليل
 لا يصادف في استاءه في النهار وقرب الطلوع الخنفس من جنة في ريد في
 البين الذي عليه في الاقل في وقت فمصر من ثلث الليل الى وقت بوهو من ثلث الليل

معه

بعده ونور الفاتح قال النبي صلى الله عليه وآله لا يترككم الليل المستطيل كالحمار
 واشهر واشقى بطلع المستطيل وضيقه في ضيقه في الضيق من الليل في الضيق
 والنور الى وضيقه وضيقه في الضيق في الضيق في الضيق في الضيق في الضيق
 اذا استراة في العتمة وهو عند طلوع الفجر في وقت الضيق في وقت الضيق
 فرض الضيق من الطلوع الفجر في وقت الضيق من ثباته من الفجر في وقت الضيق
 من ذلك من العتمة في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق
 من ثباته اوقات الفجر في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق
 النوافل في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق
 من اقل الزمان الى ان يزيد في الليل الى اربع اوقات بعد الزمان في وقت الضيق
 بالقدم سبع الفريقتين في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق
 نافذة العصر في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق
 وفصل في اوقات الفريقتين في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق
 المذكورين في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق
 قولي اعلم في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق
 كان خايطه من رسول الله صلى الله عليه وآله في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق
 الفجر في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق
 الشمس الى ان يضيء في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق
 وهو يدل على وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق
 ابن حنبل عن الصادق عليه السلام في كتابه على الصلاة في وقت الضيق في وقت الضيق
 القول في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق
 بوقت الفريقتين في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق

ابن الفريقتين في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق
 ومستمع القدر في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق
 باليمن في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق
 صلوة الليل في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق
 والشمسة في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق
 عند طلوع الشمس في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق
 انما في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق
 الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق
 بالثبات في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق
 الزمان في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق
 الكلف في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق
 في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق
 بتوف في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق
 حصول الفريقتين في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق
 بكن في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق
 والاحزاب في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق
 البين في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق
 ذلك في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق
 فبما في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق
 صلوة في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق
 لا تملك في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق

الصادق عليه السلام في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق
 مسلم في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق
 المؤمنين في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق
 من الفجر في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق
 الفجر في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق
 نوافل في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق
 اذا كان في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق
 التي هي في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق
 الجوار في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق
 من المصنف في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق
 او لا في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق
 بين الاصحاب في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق
 طلع الفجر في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق
 انما في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق
 اربع ركعات في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق
 من صلوة الليل في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق
 رواية في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق
 من الفجر في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق
 الاخبار في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق
 الفجر في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق في وقت الضيق
 بصير عن الصادق عليه السلام ان ركعتي الفجر من صلوة الليل في وقت الضيق في وقت الضيق

معه

والحكم المذكور يخص بالضرورة كما اشترطنا في الامتياز المصنف في العبدية فان فقد
الاجماع على ان لا يجب عليها بشرطنا انما الحكمية القيد فظاهر بعد ذلك
حتى يطلع المستند في الامتياز قول الباقر عليه السلام ليس على الامتياز في الضلوة
والحق في الشك في الحكم يعني لا وجوب ستر البدن والامر بالمعروف والنهي عن المنكر
والحق كالموت في تحصيل الامتياز لا في كونها في نفس الامر بل في كونها في
نفس الامر كالموت في وجوب سترنا ذكرنا في الحرة تعذيب الحجاب الحر ولو
عرج من حرير الامتياز انما الضلوة وعلى الامتياز بالبحر وان شئت وجوبها
اصروها اخره في حجبها احكاما فان اقترنت في الشك افضل كغيره في بحث
لا يمكنها الامتياز الا به عليها استيفاء الضلوة ان كان في الوقت سعة والام
انتم الضلوة لان الستر لا يجب مع الامكان وانما مع التعذر فيسقط على
حسب الكثرة من على ما ذكرنا في الامتياز انما استلزم الامتياز انما الضلوة
الفعل المتعلق للضلوة بطلت لا مطلقا بل مع سعة الوقت فتشأن في بعض
على حسب الامكان كما ذكرنا في التعذر في غاية الشك ولو انكشف عورة الصلي
لا يفعله من بل غير فعله كما عند جواب المصنف فلا يطل من لا يجوز له ان يطل
صلوة بسبب ذلك الانكشاف لغير الاختيار بل في صلوة ان ستره في
العلم به وجوب عليه المباداة الى ذلك الستر فان كان في ذلك ما يقدر في العزة
فهو كما لعامة ولو انكشف العورة ولم يعلم به حتى فرغ فقد تمت صلوة لان الغاية
ليس تكتمت ولو لم تكن عليه رجعة من شرب الماء على السلام وقال بعض علماءنا ان
ستد بان الستر شرط بالاجماع وهذا في بعض المشرقة ولو بانها تميز اذا
كان الستر شرطاً مطلقاً كالمطهرة وليس فليس ولو صلى المكلف عارياً فليس
اعاد الضلوة على الاصح وان خرج الوقت بان الشبان لا يكون الاغتراب عليه

فلا يكون التام في معذرة ولو قبل لا يجب الامتياز لان الستر ليس شرطاً مطلقاً كما
المطهرة كما عرفت بل مع الذكر وبعد ما اشهدنا في العودين بحجبها في
يقدره ولا يجوز له ان لا يستره في وقت لا يقدر على ستره في وقت لا يقدر على ستره
في الاصل لعدم اشترط السجدة بالآخرى فيكون عليه الامتياز لا يفسد المصلي
بالصبر وحسب نبي ان يعرف الشاة الى القبل لا ان يستره في وقت لا يقدر على ستره
او يختار واحد من احداهما في وقت لا يقدر على ستره في وقت لا يقدر على ستره
القبل وظهره واستفاد القبل في مخالفة الدبر في الخروج فان مستور فلو
صرف الى الآخر فالطلان في مخالفة الدبر واحد ما تراه في الحشمة في الحشمة
الرجال والنساء قبل قولنا ان كرو عديم ستره على ستر المرأة البروز ذلك
وقال بعض العامة يجب عليه ان يستر ما ليس للطلع فان كان عند الحشمة في
ستره النساء وان كان عند امره ستر الرجال لزيادة الحشمة في هذا الشارع
يقول ويحتمل مخالفة عورة المطلع ولو كان في الموضع خرق فلم يجز العورة فلا
باس ولو خادى خرق الثوب العورة فيجوز به واسمك بحيث يتحقق الستر
بالقرب من المصلي في السرة من صلواته بخلاف ما لو وضع يده على المرفق
فانه لا يجوز له ان يستر من سمعوا او قد يستره على هذا بقوله ان لا يضع يده عليه
اي على المرفق وقيل لا يحل له ان يستره من سمعوا او قد يستره على هذا بقوله ان لا يضع يده عليه
قد ستره من يستره بالكلية ولو لم يستره الا كان من غير ما كمل الحشمة فادخل
الضميمة ويحجب على المصلي السرة بحيث يراعي من جميع الجوانب والجلبات التي يستره
النظر فيها فانه فلا يستره من تحت لان الستر انما يلزم من جهة التي حرمت الحادة
منها الا ان يصلي على طرف سطح من حرم من تحت فانه يجب عليه مراعاة القستر
من جهة الضميمة يصلح في ما ذكرنا انما يقول لا يستره من تحت الا ان يصلي على من رفع

والفرق بينه وبين من يصل على وجه الأرض أن من يصل على وجه الأرض يستند
 الطلع على العورة حتى إذا القاد لم يتبين أن ذلك يصل على من يصل على الأرض فأن
 الأجن يبادر كادنا العورة ولا يحق عليها أن تخصص جهة الحق بالفرق بين
 بشعره وجوبه لما لا يستمر في ذلك فلو حصل في ثوب واسع الجلب يتدعونه
 ولو نية بعض الحجابات بطلت صلوة وإن لم يكن تأخير غيره ولو قام على غير ما لا يقع
 ناطق تحتها لا يباينها لا من قال الشبهة المذكورة وضابط الشبهة ما يخفى به
 أي في يستمر الملبس ولو لم يكن على كونه الجلب من لبا فيه على ما
 أو جهز لم يحز الصلوة في ذلك لو كان حاكيا عن الجلب ومسنن الحكم ولو لم يكن
 حاد عن اشتاق على السلام قال لا فصل فيها شق أو وصف ومعنى شق لا حث
 من البثرة ووصف حكي الجلب وصرح العلامة في المذكورة بأربع وصف للجلب
 الصلوة لعدم التحريم من ذلك لا سقط الصلوة لعدم الشارح ما عاين على ما
 ولو كان ذلك حثيثا ونحوه كورق الشجر ولا يحق فليات أن كلام المذهب ليس
 بأن العشرة وورق الشجر يجوز أن يستر بها مطلقا أي جازية لا اضطرار في اختيار
 وكلام الشبهة في الدروس والبيان بأى ذلك وكذا كلام الفروع صريح في ذلك
 هذا حيث قال ولو فقد الثوب ستره من ورق الشجر والطين وغيرهما ولا يوجب
 أن قوله تعالى لا يأتى آدم خلفا فيكم عند كل مسجد ما يؤيد قول العلماء أن يحرق
 الورق والخشب لا بعد ذلك بل من لفظ الشارح لا خلاف ذلك فان
 قلت رد على من جعل من أخيه الكافر على السلام أن أصاب حثيثا سترته
 عورة رد على من يطوب المصداق فقلت قلت تنوع الاحتمال أن يكون المراد من ذلك
 الاضطرار لا مطلقا ومع فقد أي مع فقد الحثيث وغيره فالظن مع القدرة
 بحيث ستر اللون والجلع ولو قد رعد ستر اللون فقطع مع عدم إمكان ستر الجلب

بوجوب الألبان بالمقدرة ثم الملة الكد يعني إذا اقتدرا الطين ويجده كد
 يستعصم به من ترويضه استتيره وجوبا فينزل فيه مع عدم الضرر ويتركه
 يحصل إذا سكن في الأرض ومن هنا تنبع من وجوب الحصول للصلوة والجلع
 ثم الحشرة يعني لو تعدد ما سبق ووجد حشرة دخلها وجب أو جلد لها ما وجب
 عليها لكونه والتجوز كان ذهب إليه بعض فقهاءنا لأن الشتر يحصل ولو استنشق
 باليد ثم لم يزل أو لم يزل الصلوة على السلام الطاهر المقدر بسوق أو ما وجد حشرة
 دخلها فخرج بها ويركع ولو لم يزل باليد أو انفساطا للصلوة إذا لم يكن له ما علمه
 من الهامة الترتيب المذهب من كل ثم فما عجز إذا أمكن استيقا أن الصلوة من زوال
 الماء ونحوه كالجلع أو ما تم فتن واستيقا أن الانفعال فيها فالحشر بقدر عليها
 ثم الجلب ونحوه كالجلع أو ما تم فتن واستيقا أن الانفعال فيها فالحشر بقدر عليها
 الدخول فيها واعتبار شتمها من الحشرة أو ما تم فتن بقدره إمكان استيقا
 جميعه أفعال الصلوة فيها ما تم مع إمكان ذلك فلا وجب لها شتمها هذا الكل
 ح سواء فيكون من ثوب أو مع فقد الجلب وعدم حصول ثوب فيها والجلع من تحصيلها
 ولو كان بشرقا أو زنا أو غير ذلك من النكاح مع تحريمه واستيقا أو غاربه أو هب يصلح بها
 قائما مع من المطلق ويصلحها الشارح أي لا مع الأمر ولا في صلوة لكن ذلك
 بين سعة الوقت وضيقه خلافا للمنفعة فينا وجب التأخير مع السعة ويستند
 الحكمة الموضع ما رواه ابن مسكان عن الصادق عليه السلام في رجل يفرج
 عرا يأخذ إلى الصلوة قال يصلح بها فأما إن لم يفرج أحد فأن رآه أحدهما **لما**
 ذهب عليه أن يأتي بالركوع والتجوز ومنه بالأسن من الحالى إلى من يصلحها
 أو جازا أو سلكا للحكم فأبزر أن عن الباقي على السلام في الغاربي أن كان أسن
 جعلت يداه على ركعها أو أن كان ركعا لا موضع يده على سائر ثم جعلت في يمينه

أما ولا يركن ولا ينجس من ساعته من يكون معلوما برقمها وحسب الأمانة
 ألا تلاحظ بحسب الكون بحيث لا يند طالع من ذلك لا المصور لا يسطر ما المعصوم
 ولا يمان يكون النجس الذي هو عليه بل ساقض من الكون يحاط على الفرق
 بينهما لما في من غير السبيل الذي كره والتأجيد في غير عليه يتولى جعلها في
 المولى النجس والحقق من الكون وحل يجب على القيام الأمانة للنجس وقايم قاعدا
 قبل الثاني لا يتركها "حيث التأجيد قبل الأمانة الثاني مسئلة للعرض
 لكفها لعمرة مع أن الكون والنجس إذا سقطا للعلماء لظهور الحلافة في الأمانة
 قايما بعثرة النافذ الذي يستمر المصلح ومرت أمورا قبل أن لا يكون سلبا مينة
 ولو دفع لقول الباقين على السلام مع من يزل على الملتا بالبرية الضلوة لا يرفع مع
 سبعين مرة فلا يجوز استنها الأية الضلوة للثبات وكان ذلك شهافا لا يجوز
 الضلوة مع كونها بحسبانية رها برأى من الصادق على السلام الأصلي في
 نفي من ولا شمع والنسب هو من النعل في تحكما أي في حكم جلد الميت ما وجد
 من الجلود مطروحا في الطرق فلا يجوز الضلوة في أيضا لها لعدم التذكير أو
 يوجد في مكانها على ما ظهر من هذا أو يوجد في سوق الكهف لا ذكرها أو يوجد
 بدسب مستعمل الميت بالديار والحاق هذا الأخيرة الحكم بجلد الميت حال كونه
 عن الأخبار بالتمسك وبمنه من على قول الأصل عدم التذكير وقيل بالظهار
 لأن الثاني من عدم علم جليها والخاص أن الأخير للضرورة الأولى أن
 أخيرا تزمينه وجبا الاجتناب الثاني أن أخيرا تزمينه منى فالأقرب القبول
 قائل التمسك في الذكر في قوله المصنفه إلا أن يخبر بالتذكير في قولهم
 في ظهور القوب الجوار الأخيرة الثانية أن مسكت من الأخبار ولم يخبر من
 التذكير وهو ما وفيما الوجهان المذكوران والاجتناب أحرم بخلاف ما يوجد

تمت

بمسوق أهل الإسلام أو يوجد مع مسلم قبل مقتل الميت بالديار أو ما يوجد
 مع مسلم قبل مقتل الميت بالديار أو ما يوجد مع مسلم قبل مقتل الميت بالديار
 في هذه الضلوة كذا في الأمانة مسئلة الثانية النجس من النجس ومن النجس من النجس
 على السلام من النجس الحقائق نافي النجس فتنشئ على الحلق لا يترك في ذكره أو ما
 لما تقتضيه الضلوة في الأصل فيقتل في حكم المسلم المستحق لا التمسك في ذلك
 على الأخذ بظاهر النجس وهو نافي من الأمان من المستحق في غير الثاني من الأمان
 المعبر عنه الثاني أن لا يكون جلد ميتا قبل مقتل الميت في قوله مع كون ما
 وهو في رتبة رتبة من حقا الضلوة في جلد الميت كل من يحسب إسلامه على الضلوة في
 شعره وجلد ميتا يولد ويولد في حكم الحي من قاسما لا قبل طالت الضلوة وقوله الرضا
 على السلام لما قيل من جلود النجس لا قبل طالت الضلوة في قوله من التمسك في الأمان
 الأمانة لا تملك من هذا قبل بالحق فماذا في تامة لا يجوز الضلوة في جلود النجس
 ثبت في غيرهما ما لا يوجد في الأمانة أخيرا النجس من النجس في النجس من النجس
 يكون كذا في جلد الميت لا يجوز ضلوة الأمانة الضلوة في جلد الميت في قوله من
 وأما ما لا يقتل ما كان أي ما يقتل من جلد ميتا كذا في قوله من التمسك في الأمانة
 رتبة رتبة من النجس من النجس من النجس من النجس من النجس من النجس من النجس
 أي نعموا لا يكون جلد ميتا لا صوفه أو من جلد ميتا من الأمانة لا يترك في ذلك
 وأما ما لا يقتل ما كان أي ما يقتل من جلد ميتا كذا في قوله من التمسك في الأمانة
 وأما ما لا يقتل ما كان أي ما يقتل من جلد ميتا كذا في قوله من التمسك في الأمانة
 أن الله أصل وجعل في كونه من الأمانة النجس من النجس من النجس من النجس من النجس
 من الضلوة في النجس من النجس من النجس من النجس من النجس من النجس من النجس
 لا تملك في جلد ميتا في بعض المراتب من النجس من النجس من النجس من النجس من النجس

كله عليه المصداق فلهذا يقول على كراهيه والرب انجونا من الضلوه فدموعه
 على ذلك لا تنجونا من الضلوه بل تنقذنا من الامور المعتبرة في الشاكر
 ان لا يكون حرج من هذا المنع ليس على الخلاص بل اذا كان خالصا محضنا خاليا من
 القليل الكائن او الضرف وهذا التحريم ليس بطلنا متنا ولا الكلف في كل وجه
 للرجل من المرأة للضرف لا النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليس بالمرء ولا للذهب
 على ذكره راسي واحكام فانهم والنبي ليس بمخصوصا للرجل بل هو ثابت للجنس ايمانا
 كانه عليه قوله والجنس طاعت على الرجل فيكون حكم التكرار شاملا الى اقتضاها
 لبله الذمة بغيرها والضمير المستفاد من النبي ليس مقتضوا على حال الضلوه بل هو
 يحرم عليها في غير الضلوه ايضا الا الموضع التي خرجها النص وقد يتبعها
 الاقتصار بقوله كراهيه لانه اصل الحكم عدم جواز التلبس بغير الضلوه وليس
 عاما بل اذا كان في غير الحرب وغير الضرورة فيكون في حال الحرب لقوله الصادق
 عليه السلام اما في الحرب فلا بأس ولا يجوز في حال الضرورة كما يكون دفع
 البرد والحرق والقيل للمرأة في ذلك يجوز للمرء اذا كان يتفهم بغيره والقلب
 المتفرج ويجوز لكشف بالي الحرب وحد المادحة اصابع مضمومة اقتضانا
 في المستثنى على ما هو المتفق بان يجوز في ذلك في كل حال كما هي في القول وهو
 الزين وكذا يجوز ان يجعل للثبته اي من الحرب والمالاد بالثبته الجلب يستند
 اعلمكم ما روي اسما ان كان للثبته على الضلوه فالحج كراهيه لانه لثبته الجلب
 وقرباها كمنه فان بالثبته كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليس بالمرء ولا للذهب
 فلهذا لم يرد التكرار ويحرمها كالفسوة لما رآه الجليلي من الصادق عليه السلام
 في اية الضلوه فيجوز فلا بأس بالضلوه وهذا الجواز ثابت على كراهيه
 ويرد في جرح المذهب من الصادق عليه السلام ان يكون ان يلبس الجلب المحرم

بالدراج راشت تحريمها في هذه المرولة ورواها ابن النعمان في كتابه
 ويجوز ان يشاء في غير الحرب والوفد عليه التزم للرجال والضلوه عليه
 الامساك بالاباحه وسئل على بن جعفر عن ثوبان الكاهن عليه السلام عن ثوبان حرير
 ومثله من الدراج ويصل حرير ومثله من الدراج يسلم للرجل النور على الكاهن
 والضلوه قال في ربه موقوف عليه ولا يجوز له ان يلبس الحرير في يوم الاحد
 الموقوف المنع من لبسه ولا لغيره الا في يوم الاحد فيجوز له لبسه اجماعا ويجوز
 لها الضلوه في غير هذا عندنا كراهيه بنا خلافا لابي يونس والمحققين اذ لا
 فكر فاسل انما يتعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى اهل البيت والرجال في يوم الاحد
 على المنع من جوارحه ويجوز قرب الحرير للرجل بالقطر الكائن كاللندادون
 الجوارح اعمك الجميع اي الرجال والنساء لما رآه ابن عباس ان النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم لما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الحرير فيلبس الحرير في كل يوم
 ويجوز لبسه في كل يوم في كل يوم في كل يوم في كل يوم في كل يوم في كل يوم في كل يوم
 ليس على التناوي ولا التكرار في غير هذا في كل يوم في كل يوم في كل يوم في كل يوم
 الا مع صدق اسم ثوبان الحرير على ما في المخرج قالوا سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 حتى اطلق عليه الحرير يحرم لعدم الاعتداد بالقطر لانه في كل يوم في كل يوم في كل يوم
 ليس الثوب المحترى لا يرفع كما في المخرج في كل يوم في كل يوم في كل يوم في كل يوم
 ذلك بقوله لا يجوز له ان يلبس الحرير في كل يوم في كل يوم في كل يوم في كل يوم
 كما علمنا الصلوة في كل يوم في كل يوم في كل يوم في كل يوم في كل يوم في كل يوم
 بمثل في الجوارح ولولا بعد المصلي الا في الحرير في كل يوم في كل يوم في كل يوم في كل يوم
 ان يلبس فيه بل يلبس في كل يوم في كل يوم في كل يوم في كل يوم في كل يوم في كل يوم
 خلافا للثوب البصري في كل يوم في كل يوم في كل يوم في كل يوم في كل يوم في كل يوم

في التيقن ذلك ورواها بالنسبة الى جناح الى فض المختار عند المص هو الوقت
 الا ان الحق عدم الاعادة مطلقا لاية الوقت ولاية خارجة والمقدرة ان
 المذكور في انية الوجه الثاني اعني قوله التكرار يجب التكرار واستصحاب
 بقا المسع طارة النسيان كلناهما فيحذف المنع ولما ادعاه المستدل من استحتم
 بقا المنع حال النسيان يقتضي كون القائل كلفنا الا لرب ان الناس حاله
 النسيان غافل ومن هنا يظهر ان ما قل من ان يمكن القول بالاعادة في الوقت
 لوجود السبب وعدم يتحقق الخروج من المدة بخلاف ما بعد الوقت لئلا
 السبب والقضاء اما يجب بالمرجيد وهو غير معلوم ليس على يتحقق في القول
 بان الناس منع تكليف حاله نسيان فتعني الامتثال بالمأمور به وانه
 الامتثال به كان ذلك المانع مجزا فلا اعادة مطلقا فان قلت تعني هذا التحقيق
 ينبغي ان الاعادة على الناس للنجاسة ايضا مطلقا قلنا انما اوجبوا الاعادة
 هناك لورود الزمان في ذلك بخلاف صورة الفصيص فان لم يرد فيض وعلم
 ان لو جهل المصلح لم يحكم على بعضه لا يعلم ان الصلوة في المصنوب غير جائزة
 لم يكن بعد ذلك لا قد جمع بين الحمل والتفسيرية التعليم وقد بينه المص على ذلك
 لقوله الا ان جهل الحكم يجب عليه الاعادة مطلقا ولو ان المالك اذا خاصا
 ثانيا لمعنيين من الكلفين بان يصلي في ذلك المصنوب اختص بجواز فيه اي
 بذلك الحكمين لعين فلو صلى فيه غير لم يصح صلاته ولو اطلق الاذن ولم
 يخصصه بواحد معين بخلاف كل واحد من الكلفين ان يصلي فيه الاذن او
 استولى فلهذا لا يجوز له الصلوة فيها فان كان ان المالك مطلقا على ان
 الحيا للاستفادة من العادة حيث ان الغاصب في غير المأخوذة ومحل الانتفاع
 والى ما ذكره اشار دامت بقلوبه او مطلقا يعني ولو اذن انما مطلقا لجان

لغير الغاصب اي جاز ان يصلي كل احد فيه الا الغاصب وفيهم من سوف
 الكلام وتخصيص الاستثناء بالغاصب ان لو كان للمالك خصم في ظلم بوجه
 آخر غير الغصب بحيث يكون بينه وبين المالك عداوة متكررة وكذا في غيره
 جاز له ان يصلي في ذلك القوب بذلك الا ان المطلق وهو محل نظر ويوقف
 وما يسطر ظهر القدم ولا ساق لكان لتعلل الشد في التمسك بذكر الصلوة فيه
 ومنهم من منع الصلوة في عداوة ذلك بان النبي صلى الله عليه وآله والخصم
 لم يصلي فيها هو كذا في وهو ضعيف فانه ينافي مع ما في غير محصور ومن
 الذي جاز طاعة بانهم كانوا لا يسلون فيها هو كذا في التمسك في الذكرى و
 لو صح العمل المذكور ولم يحرم كل حال لم يصلي النبي صلى الله عليه وآله الا في عليه
 التمسك في المصدا ذكر المص والجواز مع الكلفة حيث ان في مخالفة
 اجلاء الاحتياط وان كان ذلك ليس على منع ذلك مدخولا والمراد من حاله
 ساق لما تجوز الفصل من الثاني والقدم بحيث يغطي الثاني ولو منع القوب
 بعض الواجبات في الصلوة لعداها لما حرم من المص يد مع القدرة على غيره
 او منع اللثام بعض الواجبات كالقراءة او اذ كان كذا في الصلوة في غيرية شين
 من المذكورين الا مع الضرورة فانما لا يخرج معا قال النبي في الذكرى ولو
 لم يحد في رواية غير النقل المانع من بعض الواجبات على عاريا وفيه نظر لان
 القبول كما انما منع من بعض الواجبات ولا يمكن معا شقيا الاضلال جميعها
 كذلك العرايا لا يمكن له استثناء الاضلال كلها في وجه جميع الصلوة عاريا
 على ذلك في ظاهرها حيث انما ذكر في الاستخفاف والمكروهات فيجب
 الصلوة في الثياب البصر في الصلوة لقوله عليه السلام ليس من اياكم البصر
 فانما من غير ثيابكم وامر صلى الله عليه وآله ان يكون اللون بدل على اختصاصه

بالغضب فيكون اشتغالاً لا لوان معادة له وهو الشراء مكرهاً كما قيل لا ينبغي
 ما فيه وقال الصادق عليه السلام بكرة المتواذ لا في تلك العمارات والكتا والمخف
 وايضا مستحق للصلى ان يكون ذا علة لها حصلت والمدا بحسب اداة العامة
 تحت الحسب وقال الصادق عليه السلام ان لا يحب من لا يحب من لا يحب من لا يحب من لا يحب
 تحت حسب كمن لا يرضى حاجته وتساوى الشبهة يجعل في من العمارات تحت الحسب
 قوله كان بالعرف او بالوطول او زاده غير ما تحت فبقا في الشبهة برزد
 من تحت العمارات المعهود ومن امكان كونه الف من حفظ العامة من الشوط وهو
 حاصل في قوله لا الشبهة في الذكرى وليست في الصلى الذي وهو القرب الذي
 يجعل على المنكبين في خطه لانا فانما فتنسب الصادق عليه السلام عن رجل
 ان قوله في نفسه ليس عليه رداء فقال لا ينبغي ان لا يكون عليه رداء او عمارت تحت
 للرجل من جميع البدن وان يكون القرب كمن لا يحب من لا يحب من لا يحب من لا يحب
 لرفا زعمه الرحمن من عبادته الصادق عليه السلام اذا حصلت فصل في ضمير
 اذا كانت ظاهرة فانها لذلك من الشبهة وبكرة الصادق والقرب الرفق الغير
 الحماكي باعلا من حكاية الجرح وتخصلا لكان لا الشبهة في الذكرى والظ
 ان علة الكراهية هنا استبعاد كون الرفق غير حكاية الجرح واما ما ذكره فواما
 فيستحق ان يكون القرب كمن لا يحب من لا يحب من لا يحب من لا يحب من لا يحب
 والثعالب قوله كان قربة او تحت الاستبعاد تخلصه وتخلص منها وقد
 قيل في حاشيته ما قل من الكراهية بكرة اصابة الشيا من الشبهة للردا يات
 من الصادق عليه السلام الا العامة والحفت والكسا ايضا اشتغال القربا
 وغمره في الميسر بان يلتفت بالاراد من حله حله بحبه يد ويجمعها على
 منك واحد كعمل اليهود قال الباقر عليه السلام ان رارة ايات والخفا العامة

قلت فيها الخاف الضم قال ان تدخل القرب تحت جناحتك فيجعله على
 منك ولحد من كروب قوماً يمل وجام في صورة للنصوص الواردة بهذا
 قال الصادق عليه السلام وقد قيل في رجل يمس الخاتم فينقش على الطير
 وغير ذلك لا يجوز الصلوة فيه روى عن النبي صلى الله عليه وآله ان
 اني جبريل عليه السلام انما غائر الميكنة لا تدخل في كتابك لانا في جسد
 ويقود الميكنة يد على الكراهية والمدا من المدا الصلوة من اثم القربا الحيوان
 وغيره كمن خرج به العاصفة في الحسب وما دفع به بعض الدواب من النجس
 الصلوة فيخسوه على الكراهية لاصلا لا يجوز في الصلوة في نوب المصير
 والمزعم لقول الصادق عليه السلام بكرة المتواذ لا في تلك العمارات والمخف
 بالعرفان وكذا القربا لاصلا انما في الصلوة بالضعف لقول الصادق عليه السلام
 تكراه الصلوة في القربا المصير المصير المصير المصير المصير المصير المصير
 المصير المصير المصير المصير المصير المصير المصير المصير المصير المصير
 فرق القربا اذا حصلت فانما في حاشيته وقا لا ينبغي ذكر على الحسين
 بن بابويه بكرة الصلوة في قبا مشدود ولم يستدرك الاستدلال اصل
 عدم الكراهية وهو مختار للمدا واما في ذكر الصلاة في الصلوة في الصلوة
 لا شغلا لها برة في قربة فيهم صلاحه فيلقا بعدم القرب من القربا
 بالاضطراب **فصل في القربا** وهو باعنا با با الصلوة و
 عدم باعنا من على المرفق الذي فيها لها يدان الصلوة وما يشتر ويمن عليه
 ولو واسطه وقيل هو ما يشتر عليه الصلوة وما يلا في بدنه وما يتخلل
 بين موضع الملقاة وبين موضع الصلوة وهو ظاهره يقتضي ان لوصل في
 حيز صغير فيمنع من باعنا محل الاستقبال في القربا في قربة تلك الميكنة

صلوة باطله وكذا الوصل بين تركه وبين موضع سجوده ثم يخرج بغيره
 ووضع صدره عليه بطلت صلوة وليس كذلك اذا لا اعتبار بعد تسليم سجود
 الصلوة في المكان المضمون لهذا الموضع في الصلوة والمخالص ان الحكم
 بطلان في الصور بين كما يقضي ظاهره في القابل مع امارة الصلوة
 تظهر المكان باعتبار انشراط الظهارة فيفسر آخر وهو الملائق فيكون
 فيكون لفظا مشتركا في ذلك كما يخرج بغير المحققين في شرح التواعد الصلوة
 اياها في اي الباحة مكانا المشاي فلو صلى في مكان مضمون بطلت وقوله
 صاحب الشارح لا يطل الصلوة في المكان المضمون لان الكون ليس جزءا
 منها ولا شرط فيها انتهى كلامه وهو ان يمدل على ان المصلي لو استصحب في صلوة
 شيئا غير الشاة فهو مضمون بطل صلوة وقد مر البحث في ذلك واعرفنا
 التمدد على استدلاله ان المكان من غير ان يات الاطفال المضمون فالامر بها
 امر الكون مع انتم حقه وهو الذي قطع الصلة وقال وكذا لو دلت التركة
 او قرأ القرآن المندوبية المكان المضمون لا يجوز بان اما الضوم في المكان
 المضمون فمخرج من حيث اذ لا يدخل للكون فيه ويحقق الاباحة في المكان
 اما الكون لمولك العين او مولك المنفعة ومملوكة منعت قد يكون بعض
 كل في صورة الاجارة وقد يكون يدوي اي بعد العرض كما في صورة العارة
 او للاد في عطف على قول كونه فيكون المعنى اما الاباحة في المكان كما يحقق
 في صورة المالك كذلك يحقق في صورة الادن فاذا اذن المالك للصلوة
 بمقتضى الاباحة اذن قد يكون مع انما كونه صلا هذا المكان وقد يكون
 ضما كونه اسكن في قد يكون بغيره كما دخل الغيب في منزله وقد يكون بشا
 الحمال كما في الملك الواقع في البرية وليس عليه انما المنع من نحو الجدران

نحوها والى جداره من انواع الادن اشار بقوله ما يحدها اوصافا ونحوها
 بشاهد انما حيث لا يقع واذ كانت الاباحة شرطية في الغيب فلا يقع الصلوة
 في المكان المضمون في جوار الصلوة في الصلوة في المضمون في قول السيد
 رحمه الله استصحب المالك ان عليه قيل الغيب والمسلم لا يستعفف في الوضوء
 الى رتبة بقوله ولو سجدا ما يولوا كان ذلك المضمون محمرا فلا يقع المضمون
 مطلقا ولا في رتبة المنع والبطالان بين غيبا وقبة الارض باخذها من غير
 دعوى الملك او يدعوا ومن غيبا المنافع باذعها الاجارة على الوضوء في
 عليها وقد نه على ذلك كما نقول قوله في رتبة عدم الجوار والمنع غيبا العين
 اي الرتبة وهو ظاهر اي وجه المنع في المضمون اذ كان رتبة ظاهر من حيث
 ان الاستيلاء على الفصل والرقة يستلزم الاستيلاء على المنفعة ايضا بخلاف
 غيبية المنفعة لان الغائب عنها لم يرفع يد المالك عن الفصل وغيب
 المنفعة كما ذمها الاستيحاء كذا بالرواية بما كذا وكذا اخرج روثا و
 سابطا في موضع يقع منقولا في المالك في المضمون من وجه اي تحقيق
 كذا مثلا او اذن اذ تاملنا من غير تعيين كما سبق في الحكم كنه الحكم في
 المضمون الذي قد سلف في باب المباس في صورة الاطلاق صلوة
 كل يكلف فيه الا الغائب ولو اذن شخصيا بالصلوة في ملكه ثم بعد ذلك
 رجع عن ذلك الاذن فان كان ذلك الرجوع قبل الشروع اي قبل شروع المالك
 في الصلوة لم يحل الفعل والاثان بالصلوة في ذلك المكان اجماعا ولو كان
 الوقت من ايقاع الصلوة بعد الشروع عن ذلك المالك صلى خارجا عن المصلي
 وهو اخذ في الموضع بحيث لا يتناول في غيبه المعتاد في وجه ركوعه
 ويحرم وجها بل تحقيقا حسب الامكان واما لو كان الامر على وجه بعد

أي بعد غروحه وتلبسه بالصلوة لا قبل فيصو فيه الوجه لحدها المقطع
والايمان بها بعد الخروج عن الملك لأن حق العباد متى على الضيق فيقدم
على حقه تعالى وثابتها تمام الصلوة وعدم الالتفات إلى المنع لا تلبس
بما تلبس به غيره من القطع لقوله تعالى ولا تطلوا على الكون فالتأني يصح
وهو أخذ في الخروج جهاً بين الخمين بحسب المكان ورايها التفتيل وهو
أنه ان يضيق الوقت يصح وهو خارج وإن كان في الوقت سعة قطعها ووصل
بعد الخروج وخاسنها ان الاذن ان كان صريحاً انزل ان كان ضمنياً أو هو
بشاهدنا ان قطعها ووصل بعد الخروج والذي استقرى العلم دام طالعها
من بين هذه الامور ان كان الاذن صريحاً انتهى ولا يلتفت الى رجوعه عن
الاذن لأن الصلوة عليها اختفت ولا ان الامارة تلزم في بعض الصور وهذا
اذن صريح وامارة مختصة وان لم يكن صريحاً لمصلحة بعد خروجه ان كان في
الوقت سعة ترجيحاً لحق الاذن في الخارج مصلحاً مومناً بالزوم والتمسك
جمعا بين الحقين واعلم ان بشرط صحة الصلوة طهاره موضع الجبهة خاتمة
من كل نجاسة سواء كانت متعدياً او غيرهما اجماعاً ولو وقع من الجبهة التقدير
الجزئي على ظاهره لم يضر وقوع الباقي على النقص غير المتعدي والشهد بوجه الله
شرط طهارة مكان المصلي كونه مسطوحاً كل البدن لظاهر قوله تعالى والرجز
فأهمل وجبة الحجر الاجتناب ودة بان المطلوب لا يستفاد من هذا الدليل
لأن الاجتناب حاصل مع عدم التعدي ولو اشتهر موضع النجاسة في
مكان لم يضر على شيء من اجزاء ذلك المكان اذا كان ذلك المكان محصوراً
كالبيت أو البسبب لأن الحكم المنسوب بالنقص حكم النقص والاحراز التعمد
دفعاً للفتنة كالمراضع المتعدي من النقص الى ما ساقط باقي الاجزاء

كالركبتين

كالركبتين والكفين فلا يثبت طهارتها بخلاف باقي الصلح والشبه فان
ساقطاً باقى الاجزاء عند كسطة الجبهة فيشرط طهارتها بتمامها
القول بعدم الاشتراط في الأصل الا ان يعتدى من المسقط نجاسته فانه
يشترط كونه لا مطلقاً بل اذا كانت تلك النجاسة من النجاسات التي لم يقف
عنها كالماء والبول الى بدن المصلي أو محو كالثوب فيجب الاجتناب منه خارج
بقوله تعالى وثابتاً بطلانها ولو كان تحت النجاسة غير مغلظة كدونه الذي لم
من الدم لم يكن التعدي من المصلي بأمر لا عرفت من ان ما دون ذلك من
الدم فهو صحت الصلوة فيه كجواز نفاذ الرجل بان يكون من سائر الأجزاء
فيه الموقف ويصلي للجبهة او يديه عليها عليه حال الصلوة كحال انما قول ان
احدهما عدم الجواز ويطل الصلوة ان معاً على تقدير الاذن ولو سبقت
احدى الصلوات لم يمكن القول بطلان الثانية فسبق الصلوة الاولى في وقتها
الثانية وقيل يجوز بطلان صلوة ما سبقتها لاجتماع الموقفتين
عند الآخر بجوازها في الاول قال النجاشي وبالثاني قال السيد وابن ادين
في منشا الخلاف بينهم اختلاف الزوايا الواردة في هذا الباب بحث ان
بعضها يدل على المنع وبعضها على الجواز والوجه كراهية ذلك لان اذ انقضى
الاختيار في حكم من الحكم وامكن الجمع بينهما بوجوب المصلي بالركبتين
في الاصول وجوب الجمع بينهما ان يحل فيهما المنع على جوارها وهو ان يرد بها
الذي التبرع فيكون ذلك مكرهاً وتعدبه المعطلة للبقول لاحتجاب الكراهية
ولا فرق بين ذلك وبين الجوارم والنجاسات بل سواء في هذا الحكم المحرم كالأمر
والأخت والنجاسة والزوجة ولا بين المنفردة والمنفردة بغير المنفردة
الفرق هو الكراهية لما يحقق على تقدير صحة الصلوة فالقاعدة خارجة عن

لغير الغاصب اي جازان يصل الى احدى الاغاصب وفيهم من سوي
الكلام وتخصيص الاستثناء بالغاصب ان لو كان للمالك خصصه فقله
آخر غير الغاصب بحيث يكون بين المالك عدو وتلك المصلحة
تعلق بها الحكم فلو صلت احدا من او غير مستطعة لم يطل صلوة الرجل ذ
مات بغير صلوة حقيقة ولو ثبته البطالة انما هو الصلوة والبرهان يقول
ولو قدمت احدا من الصلوة في ما صلوة الرجل او صلوة المرأة فلا يخرج
على الآخر ولا يمنع فصم صلوة اذا قوت للملك الحاد اذ اتم في بطلان صلوة الآخر
وفي جميع كل منهما الا في الأخيرة الفحص والفساد نظر منشا من ان كل من اخبر
بفساد صلوة قبل ان يقرأ أو اتمها على نفسه لم يبرأ من ان يقول قول بغير
بالغير فيكون انما على الغير فلا يقبل وينقل النعم القوي والتبرع بالمعايد
فيها وفيه حال حال الصلوة او الشاخران تلحق المرافعة من الرجل او بان
يحصل بينهما بعد عشر ذرع فصلا على اجماعا على التقديرين الاخرين سوا
كما تسمى على احد جانبيه وان كانت متقدمة ونية بعض الاخبار ما يدل على
الاول حيث سئل الصادق عليه السلام عن الرجل والمراة يصلان جميعا في المراء
عن من الرجل يجده قال لا خير يكون بينهما شرا او ذراعا او نحو وهو رواية
ان يصير حديثه بعض المتأخرات ما يدل على ان المسح لا يزول الا باكثر من عشر
اذرع وهي رواية الشافعي عن الصادق عليه السلام انه سئل عن الرجل يصل
وبين يده امرأة فصل قال لا فصل حتى يجعل بينه وبينها اكثر من عشرة اذرع
وان كان بينهما او ينادي بكذلك وجب عن هذه الرواية تضعف لانه
لان عال افعي والرياء على العزم قبل ما بعد وجب اجماعا وضع الجبهة
نية التوجه على الارض واجزاها اخرجها الارض كالحجر لا مطلقا بل لما لم يخرج

ذلك الجرح عنها اي من الارض لا استحقاقا لنورة والمعدن مثل الغير يخرج
واليا هون والذهب والفضة والحديد اذا اصدق على نية منها اسم الارض
ولو لم يخرج بالاصحاح من اسم الارض كان الشيوع عليك التوجه وان لم يرد
ارض الخوض والنورة كغيره وكما يجوز على الارض واجزاها لجازا على ما
اشبه الارض وقد مر على هذا بقوله وكذا الثياب والطايع الارض واجزاها
والمستند فيما ذكرنا من ايات كثيرة منها انما يتبعها من الحكم الصادق عليه
السلام قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اخبرني عن الرجل يصل على الجرح
قال لا يجوز الا على الارض او ما انبتت ونية ذراعا او يبرأ من القضا
عليه السلام وما انبتت الارض الا ما اكمل ليس به ظهر بعد استفتائهم
الا ان يكون ساكنا او ملبوسا مخوفا الشبهة بانما قاله في الحكم لا في
عبادة الله تعالى لا يفي ان يضع جبهته في سجدة على عبادة الله الذي لا
اغتراب فيه وهذا لما كان المرجع في مقلات هذه الاقوال انما هو ان العرف لان
عادة النعم ردة الناس الى عجزه من الموضع عليه غيدا لا كقول والمجلس يقول
عاده كما لقطن والكان والمالكه من العرش من الصوف وغيره ولو اتحد فوسن
خولص الخلق ولبه جان النجوم وعليه لا يبرأ لعادة جبهه واعلم ان في القطن و
الكان قبل علمها ذراعتين وقداص السيد حماد نية بعض كتبه برفا في الجرح
ولما استضعف لهم رايه هنا الشاورية بقوله ولو قبل لا يبرأ الا اذا رجاها
قال الهادي نية الخلف النعم من التوجه على القطن والكان في اهلنا اجمع
فلا يعتد بقوله السيد مع فقه بالمؤقتة لجهل اهلنا لان الخلق لا يبرأ

بأنه لا انفعال انفس في جسد كما في المخصوصة تتحقق بحسن الايمان
 والواجب في وضع المساجد السبعة على النور ليس الا المسمى من كل واحد
 منها لان المأمور به وهو وضع كل واحد منها لا يرب ان الوضع متحقق باقل
 ما يصدق عليه الاسم والاشارة يحصل به كانه المسح فلا يجب الاستيعاب ان
 الاصل في ذلك من التلاوة نعم في الاستيعاب لما فيه من زيادة الاحتش
 قال في التذكرة لا يفتى في وقوع الجبهة بالحمل بل بان يترك الجبهة على الارض
 ويضم فذره بالذره انهم كلامه وفيه خير زيادة عن الباقي عليه السلام
 كلها من فضاء شعر الرأس الى الحجبين موضع النجس فاما سطر من ذلك
 الى الارض اجزاء فقلنا الذره ومقدار طرف الائمة ويجب استواء سطح
 اي موضع الاحتش السبعة فلا يجوز التفاوت بين ساطعها علوا وانحفا
 الا ان يكون التفاوت بمقدار لبنة معادة في بلد صالح النجس واهل بيته
 عليه السلام وقدره من كفا باربع اصابع مضروب فيكون الزيادة
 على هذا المقدار وهو ما قد ذكرنا في قوله او يكون التفاوت بين المساطع
 بمقدار اربع اصابع مضروب في علوا وانحفا فلا يجوز ان يكون موضع سجود
 ارفع من موقعه فلا يزدن لبنة لما روى عبد الله بن شاذان عن الصادق
 عليه السلام اذا كان موضع جبريتك من نفعها عن موضع بدنة قد لبنته
 فلا بأس ووجه الاستدلال بهذه الزيادة قلنا لان مفهوم السطوح كما ندر
 في الاصول فيكون الزايد على القدر المذكور من وجوه ورواية عامساواة
 النزول والعلو فلا يجوز ان يكون احفض عن الموقف ما يزيد عن لبنة واذا
 عرفت ذلك قلنا وقعت الجبهة على ما لا يصح عليه اي على ما لا يصح النجس عليه
 لا ارتفاعه وضعا وجوبا ان كان موقع الجبهة على ما يزيد من اربع اصابع

مزمع

شابع ثم ينجس على ما يصح عليه لعدم صدق النجس على الاخر له روى الحسين
 بن حماد عن الصادق عليه السلام في النجس على المكان المرتفع قال ارفع راسك
 لم تضعه الا اى فانه لم يكن وقع الجبهة على ما ذكرنا ان قد لبنته فاما
 دون لم يجر له روض الجبهة فافاضت عليه بل جرحها من فوقها الى ما يصح النجس
 حتى لم يبق من النجس عليه ذلك في ما عاينته من ما روى الصادق عليه السلام
 اذا وضعت جبريتك على بركة فلا تضربها ولكن جرحها على الارض فينجس النجس
 على الارض لا يلزم في التوضيع والمخضوع لله تعالى وقد نقلنا في ما يورث
 الصادق عليه السلام النجس على الارض في وقت وعلى غيره المكنت قال
 الشريف الطحان ان الملال بالمشة النجس لا انما احتش في فضلته عن النجس
 على الارض ان يجر المكنت على المرفة الشريف الحسيني قال الصادق عليه السلام
 النجس على طين الحسين عليه السلام ينزل الى الارض النجس وموت عند
 سجدتين طين قبره كونه مستحيا وان لم يكن سجدتين اربا واضلعت النجس على المرفة
 الشريف امارتا بن عبد الله بن اجمع من المقربين ولو نسيته بالثاوية بكر النجس
 على المشوي من عند جميع الاحتش ابدا من ثلثه المتقدين **في**
 سجدة وفات المكان بكر الصلوة في سجدة من طين النبي صلى الله عليه وآله
 احدها المزية والمحرمة وقاعدة الطريق اعني التي تفرقها الاحكام وطين الادي
 وانما ونحو ظهر بيت الله الحرام يعني سطح الكعبة وسائر الابواب في المقابر
 لقوله عليه السلام لا ارض كلها مسجد الا المقبرة وانما وقال عليه السلام
 لعن الله اليهود اتخذوا قبورا نبيا لهم مساجد وروى جواز الصلوة في قبور
 الاثمة عليه السلام في النوافل خاصة والاحكام عند الشك الكراهية في حج
 المقبرة رحمه الله بكره الصلوة عند قبور الاثمة عليهم السلام والا فكل على

تخالف ذلك لما ثبت من حديث الباقى على السلام انه الصلوة الغريضة عند
 الحسين عليه السلام قد علم ان الغزوات الواردة في هذا الباب مختلفة
 فيما ساء يدل عليه الخبران وهما في عارضا عن الصادق عليه السلام قال سئل عن
 الرجل يصلي بين الغزوات لا يجوز ذلك الا ان يجعل بينه وبين الغزوات اذ يصلي
 عشرة رقع من بين يديه وعشرة رقع من خلفه وعشرة رقع عن يمينه وعشرة رقع
 عن يساره ثم يصلي ان شاء الله تعالى على الجواز الذي رواه عن الصادق عليه السلام
 ان من اعلى السلام قال لا بأس بالصلوة بين الغزوات في الغزوة قبله ويطرف
 الجميع بين الغزوات حمل النعم على الكراهية ويرفد الكراهية بالخيار الى الرفع
 للكراهية ان يكون بعد العشرة والعشرة بحركة وجميع بين العسا والريح وكذا
 يرفد الكراهية بعد عشرة رقع ولا يكون في ذلك الكراهية كونها في حلق الصلوة
 من دون السجدة المتكوبة او الخيال وبكره في جوازها ايضا لعدم انكائها
 من النجاسة قالوا كذا في حق النعل لعدم انكائها من النجاسة او قبل بعضها
 كذا في رعن النجاسة لعدم يمكن الحجارة من الارض وفيه جلون الا وفيه من الحجارة
 السيل وفيه جوت الجوس لعدم انكائها من النجاسة قالوا فان رشت الارض زالت
 الكراهية يقول الصادق عليه السلام ونزل وقال الصادق عليه السلام بكرة
 الصلوة في ذلك موطن بالبرق البيا وهو في ان يجف في ذات الصلوة في جفاف
 وبكره ان يصلي وفيه قلسا روضه لان لا يفتنه بعبادة النار وقال الكاظم
 عليه السلام لا يصلح ان يستقبل المصلي انوارا فيصلي وفيه قلسا روضه فيمنع
 للنبي عن ذلك في غير هذا صلي في باب منوع او انسان مواجدا وكذا الى
 كل مكتوبة في القبلة بل الى النفوس لا تنزل الى الجميع في التفاضل بين العباد و
 بكره صلوة الغريضة في جوف الكعبة لروايتها محمد بن مسلم الاضلى المكتوبة في

جوز

جوف الكعبة **الفصل في الصلاة في القبلة** وفي رواية في القبلة من الكعبة وفي رواية
 في القبلة التي هي الكعبة ليست قبل جميع المكلفين باعتبار مكان اذا اختلف
 بحسب قرب المصلي الى الكعبة وبعد من قبل الكعبة الذي قبله يمكن من
 المشاهدة كالقرب المحقق في المسجد الحرام وهذا الحكم لا يخفى في الصلاة على النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم قبل الكعبة وقال هذه القبلة من كان في مكة ومن كان في الكعبة
 خارجا فيصلي في حكم الشاهد في ذلك من اعلم قال العلامة فيقولان يروى بالتحقق
 من المشاهدة ما لا يلزم منه شقة كثره عاوة كالمصلي في البيت من كذا الى كذا
 فانه يمكن من المشاهدة من غير ان يصلي في كذا خارج المسجد ان كان حال الكعبة
 توجد البناقل وسوى غيرها مما قد لا للكعبة بناء على المعانيست على ايدى وان
 كان يصلي حيث لا تكثر المعانيست وجبان يصعد على سطح داره اذا لم يتيسر سائرا
 واعلم ان اطلاق القبلة على البيت الذي هي الكعبة ليس اطلاقا حقيقيا اذا اعتبر
 هو الموضع الذي خاطب الجذر ان لا ان اعتبر العريضة لان المشار اليه في قوله عليه
 السلام هذه القبلة ليس هو الجذر وانما السطح الموجود ان الآن وما وقع في
 اطلاق القبلة انما ليس لا لتقرب افعال غائبة المكلفين وليس مراد بذلك
 حقيقة وهذا هو الجذر من الجذر ان وجب على المصلي ان توجه الى العريضة
 وان وقف فيها يريد منها شيئا من يديه وكان ان المعنى هو العريضة كونهما هي
 القبلة حقيقة كذلك ما ساء منها من المواءمة المصلي في روادى حجب عليه ان
 توجه الى جهة تلك العريضة وكذا السلي على جبل النجف يستقبل قبل البيت
 الذي بناه ثمان ذلك قبله لما روى عبد الله بن سنان عن الصادق عليه
 السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال فيمن لم يعرف قال نعم انما قبل من منى منها
 الى التمام وهذا ليس بالمعنى الذي سيذكرها المهم للبعد بل المراد منها انها

بسات العرصة وحاذرها ويحب على الكلفة معرفة القبلة لوقوف ما هو القرب
عينا عليها ففى الى القبلة انا الكعبة وما الى الجنة وكما ان عين الكعبة ليست قبله
مطلقا بل للتعريف كما عرفت كذلك جنتها ليست قبله مطلقا بل للمناجاة خاصة
اى العبد الذى لا تمكن من مشاهدتها وهذا من على القول الاخر وفيه
اشارة الى ان ما ذهب اليه المتأخرين من ان صاحب بيت قبل الكعبة
الا نفس الحرم لا للمدينة ليس صحيحا كما فسدوا به من القارة في ما عطلوا به
منع القميص واذا عرفت ذلك فاعلم ان العلامة في التذكرة هي الجنة التي هي
قبل العبد ما بطن ان الكعبة حتى لو لم يخرج منها لم يصح ولا مرد على ايام
وام ظلمنا لا رب انما صفت المستطيل في البلاء البعيدة اذا لم يطول عن مقدار
الكعبة تقطع يخرج بعضهم عنها فيحكم سلطان صلواتهم وعليه بل آخر
وهو ان العبد لا ينشأ في حيز صلواته محاذ الكعبة لان ذلك لا يتفق غالبا
واقول بعصر فاسد من وجه آخر لان ما لانه الجنة هي فطن ان ذلك الشيء هو
عين الكعبة ولا يخفى ان جهة الكعبة ليست نفس الكعبة لان جهة التي معايرة
لذلك الشيء وقد عرفنا المص في شرح القواعد انها هي المثلث الذي يصل الى العبد
بعد مخرج الكعبة من مجموع ويجوز ان يكون الكعبة في كل جزء من اجزاءها وما
تذكره ههنا من التعريف بقوله هي الى الجنة التي التي الذي طعن فيه الكعبة وتعرف
الشيء من جهة الجنة في الذكر مع ان قد فتح في ذلك على شرح القول على ان
ما ذكره لا ينافي ما خرج عن كلام التذكرة لانا نلاحظ ان مراده بالشيء هو ما يات
المسلم ويجاز به عند وجهه اليه وقد عرفت ان طعن محاذ الكعبة في غير ذلك
هذا كلامه دام ظله وقل في ما ذكره المص دام ظله من ان كلام الشيبه لا يخرج عن
كلام التذكرة نظر لما عرفت من الفرق بين التعريفين لان الشيبه رحمه الله جعل

جهة الكعبة عبارة عن الشيء المذكور والعلامة جعلها عبارة عن الكعبة المطلق
هذا ما يهاوذا عرفت ذلك فربما يقال تعريف المص دام ظله في شرح القواعد الذي
اعتقده على كذا انه لا ينافي ما مراد الشيبه من تعريفه وان كان الظاهر للغة
بهذا ما يكون من باب التماس على المص ان سلكه وان سلكه ان سلكه ان سلكه ان سلكه
والا لمراد ان المذكورة اما بفتا ور من تعريف التذكرة ليس مراد العلامة لانه
يدل على البطلان وهو اجل من ان يكتب ما هو على المشايد بل المراد من كلامه ان
فيه تعريف مقدما وساترا وتوضيحا لشيء في قوله الكعبة والمقصود من ذلك ان
الكعبة وحدها في قول تعريفه الى تعريف التذكرة في الطعن في هذا التعريف انما يكون
شعليا او في تعريف الكعبة في كل جزء من اجزاء ذلك الشيء انما يكون شعليا
غرض ذلك الجواب لان ذلك لا بد ان يكون مقطوعا به للعبد ليس هو قوله والمقصود
ان الطعن في تعريفه ليس الا طعن في كل جزء من اجزاء ذلك الشيء انما يكون شعليا
ذلك الجواب لما وصح لا يتصور تلك الازدادات لانه في هذا التعريفين الى ما اختاره
المص دام ظله من ان الجنة هي المقدار الذي قطع العبد بعده مخرج الكعبة
مجموعه ويجوز ان يكون الكعبة في كل جزء من اجزاءها وما عرفت ان قبل العبد هي
الجنة فالجواب عليها العبد نفسه بحراب معصية كما في المدينة الشريفة والكوفة
فلا يجزى وحسب على البعد اصلا اى لانه الجنة هي في المص من القياس بل يحرم
الاجتهاد لان محراب مسجد النبي صلى الله عليه وآله انما جعله النبي صلى الله عليه وآله
واكراما للمراب فليقتصر وفي الخطا وهذا لا اجتهاد به في الكوفة ايضا لا
محراب فذهب به ابو القاسم عليه السلام كما هو المشهور ولا يتصور ايضا الخطا او
انما مسجد البصرة فقتلوا الشيبه رحمه الله عدم الاجتهاد في هذا ولعل اولم يعلمها
محرابا لمصنوع من بل عليها بالحراب المقصود به مناجاة المسلمين وفيه

الطريق التي هي حادتهم او يتصور لم يحول الاجتهاد حتى يصل الى شعبين عليه
 التوجه اليه بل هو انما يقول او يقدر المسلمين وقوله لان اصابتا بالخلق
 اكثر اقرب من اجتهاد اصابتا الواحد وجوب الاعتناء على قبلة المسلمين في عدم
 جواز الاجتهاد انما يكون حيث لا يعلم المكلف الخط من جهة ذلك فلو علم ان
 محابهم قد نصبت غلطا او علم ان قلوبهم صحيحة عنها وجب الاجتهاد واذا
 لم يعلم الخط منهم لم يحرم الاجتهاد مطلقا بل جاز له ان يجتهد في التماس
 والتمس ان امتناع نسبة الخطا والغلط الى الخلق الكثيرة ليلتزم ان كان
 مسلما لكن لا يلزم من امتناع غلطه في ذلك امتناع غلطه في التماس
 التماس لان الخطا منهم فيها ليس بعيدا فيجوز الاجتهاد فيها هذا الجواز
 وليس لكل احد من المكلفين بل هو ثابت للحاذق في علم الحديث واداء القبلة وقد
 ثبت دام ظله على ما ذكرنا في قوله مع جواز الاجتهاد للحاذق عنه وبسيرة مطلقا
 واذا حصل لخطا العلم بالجهة كافي في التصور المذكورة كناه ذلك العلم ليس
 عليه الاجتهاد لان الاجتهاد انما يحصل بالعلم واذا كان حاصله لم يكن
 لتخصيص وجهه الى ما ذكرنا من امر الكفاية في التصور المذكورة انما يقول كفا
 وهذا وقع جوابا للشرط الحاصل من العطف على ما وقع من خبره في الشرط
 اعني من عطف العلم بحاصل من قبلة المسلمين وقوله على العلم بحاصل من
 يحصل بالمعصوم واذا كان المخطوف عليه بها كان المخطوف ايضا شرطه فيكون
 التقدير وان علم المجتهد بقبلة المسلمين وقبوله كناه ذلك العلم ولم يحول الاجتهاد
 الا في التماس والتمس ولا اي وان لم يعلم بجهة يقين بما ذكرنا حول واعتمد
 حتى في اجتهاد على ما رآها والتمس التي وضعها الشارع على ما ذكرنا حول واعتمد
 ذكرها غلطا لاهل كل اقليم ومن جعل فرقها اي على جميع الكهبة وصلح

دا قبل ما عدا العيسا برز في القلوب بين يديهم ما اى من الكهبة مشيا
 قبله لا يكون قبله ولا يحتاج المصلح بعد ما رآه من قبله لا يحتاج المصلح
 يدبر واعلم ان الشارع قد عين لكل قوم من البلدان البعيدة وكنا يستقبلون قدام
 كل اقليم يجب عليهم بحسب تعيين الشارع ان توجهوا الى جهة التي ذكرنا الذي كلف
 ويقال لهم وحيث لا يشترط معرفة القبلة الا كما اولى موضوعه من جهة الشارع
 يكون تلك لهم علامات يشدون بها على القبلة والاعتماد انما يقولوا لاهل
 كل اقليم علامات توجهون بها الى جهة القبلة ثم شرع في تفصيل العلامات وقال
 فلاهمل العرفا المتوجهين الى جهة القبلة وهو الذي في الخبر والعلامات منها الجدي
 فيجوز على العرف عند اجتهاد في المسلك يجعل الجدي وهو مكتبر لاهل القبلة
 بصرفه في جعله للفرق بينه وبين البروج وهو مضمحل في قوله بين يديهم
 المرفود وانما يصغار من الجاهل بين يديهم من الطرف الذي فيه الجدي في قوله
 من الجاهل الاخر في الطرف الذي فيه المرفودان وتحدد من اجتماع تلكا لا ينج
 صورة في كل يوم بطريق الجدي في كل يوم واسم ذلك الحوت والفرغان
 الذي بين دورى الجدي في كل يوم وليدة دورى واحدة كاسم حول القطب
 وهو يخرج في وسط تلكا لا ينج التي تحدد من اجتهادها صورة الحوت لا يراه
 الا بعد يد النظر هو اقرب الكواكب الى القطب الشمالي الذي هو عبارة عن
 النقطة الثابتة الموصوفة التي يدور عليها ويحيط بها من النقط وعلى القطب
 النجوم في الفلك وهذا لا يخفى كان اسما لاختلاف سائر النقط والمفروض على
 الفلك وانما في هذا الخبر انما في القطب لقرنه ويجاوره ما هو القطب حقيقة
 وعدم الاحسان في كونه الجدي لا يكون علامة لاهل العرفا مطلقا بل اذا
 جعل خلف المنكب الايمن وهذا ايضا ليس باعتبار جميع الارض انما في بعض

لذلك ان كان مستقيماً واستقامته بان يكون في غاية الخطا ويكون الفرقان
 ح في غاية العلو او يكون الاسر بالعكس بان يكون الفرقان في غاية الخطا
 والجدي في غاية العلو وانما اعترف بهذا الوضع في معرفة القبلة لا ربح
 موازنة القطب الذي هو الحقيقة على ما ذكرنا على غير هذا الوضع المذكور
 بان يكون احد جانبي المشرق والمغرب فالاعتبار بوضع القطب
 لا يتغير ويخرج من هذا القطب لا يتغير فانه القطب واقع في
 سطح السطح تقريباً والفرقان الجدي يبدلان حول واحد ان المثلث المتك
 هو اعظم المنصل بالاعتبار لا الكسوف لان جعل الجدي يعلو الكسوف يخلو في
 القطب كاستلزام الحدود عند منبأ اي ومن اشارات قدام اهل العراق
 جعل غرب الاعتدال على ميناء ومشرق اي مشرق الاعتدال على ميناء الملة
 هما اول الجبل واقل الميناء اي النقطة التي هي الحد والفرقان يحد
 العراق طرستان وسرجان وخراسان ولا يدخل في حدود فارس وعكس
 اي عكس ما ذكرنا للعراق من العلامات تكون لمقابلة اي لمقابل العراق فيجعل
 المقابل مشرق الاعتدال على ميناء ومغرب الاعتدال على ميناء ويجعل الجدي
 حاناً لا يستقامه قدام المتك الايسر ولا يتوجه ان مقابل العراق هو المغرب
 حيث ان الزكن العراقي الذي فيه الحجر هو المولد ما الزكن الشرقي حيث يكون
 المقابل للعراقي بالضرورة هو المغربي لا يوفقا سدا لان اهل العراق لا
 يتوجهون الى تقابل المولد المذكور بالمقابل للزكن المغربي بل هم يتقبلون ما
 بين الباب والمقام وما وافق انما الزكن الذي في الحجر فيكون مقابلهم
 اهل بلد يكون قدام البلد من جنوبي الزكن المغربي اذ عرفت ذلك من
 لان ان في اطلاقهم الزكن المذكور للعراق هو ما هو في الحقيقة لاهل

معرفة

المشرق واهل البلدان الواقعة في مقابل العراق هي الجدي والنو ومانا منها
 واهل البلدان الواقعة مقابل العراق الاسكندرية ومصر بابه وما ذكره
 بعض المحققين من ان اهل مصر الاسكندرية يستقبلون ما بين الزكن المغربي
 الى الميزاب من اهل الشام ايضا علامات المعرفة التي لا منها جعل الجدي حاناً
 استقامته على المتك الايسر ومنما اي ومن العلامات التي لم يجعل سدا هو
 نجم نجم احمر يطول في ابل الحرف من جهة الجنوب من جهة الشمال الى القطب الجدي
 كثر الجدي القسطنطيني القطب الشمالي وقت طلوعه بين العين وجعل عند
 مقبب على العين التي فاذا اراد اي الفاي في اجتهاده ذلك كان مستقيماً
 للشمس ومن العلامات التي لم يجعل نبات نصنح الغديس بها اي غاية هو طما
 والحطاطها وكان في ربه الى افق لا غروبها في الافق لانها لا تغرب وعليه
 انوار وعواي المولد في الغديس بها هو غاية الخطا طما وفي ما الى الافق خلف
 الاذن التي تعان في يحصل المذكور والحاصل ان اهل الشام يميزون القبلة على
 ملك اذ ارادها الثاني في اجتهاده كان مستقيماً من العلامات التي لم يجعل حاناً
 على الحان الايسر في الشمال على الكسوف لايسر ويدخل في حدود الشام حطب وجص
 ودمشق والقدس ولا يدخل في حدود مصر وعكس اي عكس ما ذكرنا من العلامات
 اهل الشام يكون علامات لاهل اليمن في الجدي يحصل الجدي مقابل المتك الايمن و
 غيبيات تعبر مقابل العين اليسرى ومطلع سبل من كسوف ويدخل
 في حدود اليمن سعدا وسعها وذن وكربا وزيد في اهل المغرب ايضا
 معرفة القبلة علامات يحسبهم سدا ما تمانية الاستقبال والمولد من اهل
 المغرب المدينية مقابل شمال الزكن المغربي ومن جملة علامات جعل الشرقا
 عند طلوعها على اليمن وجعل الجدي وهو نجم مقبب طلوع الشرقا وتبين

مات

لغروبها على البنا فاذ جعلها المغرب على مية وبنار ووقف على هذا النجم
 كان مستقبلا للقبلة ومنها اي ومن علامات قدام اهل المغرب جعل الجدي
 حال استقامته على الخط لا يركب ان المشرق والمغرب معا مالا وقد
 ذكرنا المشرق ان يجعل الجدي مقابل المنكب الايمن فعلى هذا ينبغي ان يجعل
 المغرب المقابل للمشرق في الجدي هذا المنكب الايسر لان يجعل على الخط لا
 لانا نقول لا سقاوا احوال ان يجعل هذا المنكب الايسر وبن ان يجعل على
 الخط لايسر وعكس اي عكس ما ذكرنا علامه لاهل المغرب يكون علامه لاهل
 المشرق فاهم ان يجعل الزنبا عند طلوعها على البنا والعنوق على اليمين ومن
 جملة علاماتهم جعل الجدي هذا المنكب الايمن ويصل في بلاد المشرق بحري
 حزمه او ال وحزمه ووزوعان وفارس والمالم يكن ما ذكرنا الصواب في
 اهل البلدان المذكورة من العراق والشام واليمن والمغرب واحاسا ولا في البلدان
 الواقعة بين تلك البلدان المذكورة اشار الى ان السطوح الفصل في ذلك انما
 وطعم للكس المطول ولا يلتزم في هذا المختصر ونبي على ذلك بقول ما بين
 هذه البلدان لعلامات مذكورة في بعض كتب الاصحاب من المطولات قد اراد
 التفصيل في طلبه هناك فان راسا تهاذه لا يجهل ذلك كما ذكرنا دام ظلك انا د
 بعض الكتب كتاب الشيخ في الفضل ثا فان المشرق باراحه العلوية معرفة القبلة
 وهو من اجلا فقهه الشيعة فان قد فصل في كتاب المذكور علامات جميع
 البلدان المذكورة وصدي ايضا بعلامات البلدان الواقعة بين تلك
 البلدان وقد استفاد استقبال القبلة من العلامات المذكورة لا مطلقا بل
 يضرب من الاجتهاد في التماس اول التماس عند تلك العلامات التي لا يمكن
 في الجمة في كان في احد طرفي جهة المشرق اذ افانوا مكتوبهم الى مكة المكرمة

بالحق

في الجرب من لم وجوب الاختلاف بين اهل تلك العلامات التي لا يمكن فيها
 عند وجبة قاهل الحاصل ومن لا لا يجعلون الجدي من الكس في اهل
 البصرة ومن لا لا يجعلون على الخط لايمن واعلم ان كما يستدل بالكونا على
 القبلة كما يستدل عنها بالانحياز ان الجدي قد شفا وما لكونا كان في ما انظر
 كشم بعين دهلها في من لا لا لا الضعيف وهذا بعض المهرام ظاهري ذكرها
 ولم يذكرها في العلامات والمشرق من لا لا يستدل بالقياس الى الجبل
 الى بياض المصطفى وهذا القياس انما يكون لاهل العراق بسبب وجوب علم ما في
 الجبل الشيخ من ان الجدي يستقبل الحزم والمستدنية ذلك لما روي عن الصادق
 عليه السلام وقد مثل لاهل الجبل بحرف في الصلوة للقيام فقال عليه السلام
 لان الكعبة منسوبة دار ببيت منها على بنار لاهل ما ساد منها على ساد من اجل
 ذلك وقع الحرف على البنا من قبل الفضل من امر عن الصادق عليه السلام عن
 التحريف لا يصح انما ذات البنا من قبل من السبب في ذلك ان الجدي
 الاسود ما من له من الجدي وضع في موضع جعل انصا بالحرم من حيث
 التحريف والتحريف من بين الكعبة اربعة ايمان وعق بنارها ثا بتدبيرها كليم
 اشاعت ميبلا فاذا انحرقت الامان ذات اليمين خرج من هذا القبلة لعل انصا
 الحزم واذا انحرقت ذات البنا لم يكن خارجا من هذا القبلة قالوا لعل في
 التذكرة الزيادة ان حضرت من سلسلان مع صنعت الفضل اذ عرفت ذلك
 فامر على الكلام المذكور من ان الاختلاف انما لا القبلة صحيح واما ما في
 فلا معنى للاستحباب بل هو باختيار وليس في الثالث وهو الاختلاف في ما بين
 انما خوف منها للشرق فبقينا لان انصا بالحرم كما رقت لا يسار الكعبة اكثر
 ولما كان في مستند القول المذكور صنعت كما لا اعرض عن هذا القياس اذ في

الى الصواب وهذا هو حاصل ما افاده المصنف في شرح القواعد ولو غلب
 العلامات المذكورة للقبلة وحقيقت على القادر على الاجتهاد وحكم لا يرى
 شيئا منها لما مضى كالقيم ونحوه فلا بد من ان لا يجوز للمخالف باءة القبلة
 التقليد بل يصلي الى اربع جهات لان الاستقبال واجب وقد يمكن حصوله
 بعدد الفايض يجب كما لو احتبه الثوبان وقيل لا يحتمل ان التقليد يجره
 عن تحصيل جهة فهو كما لاجز من الاجتهاد وقيل لو جفت عليه نعمت به
 صلحت ما سواه كان في شئ لا من استقباله او لا اعادة وذلك لا يلزم
 كان مكلفا بالاستقبال في هذه الحال لكان مكلفا بالاطلاق والثاني بطور
 المعتمد لما ذكره المصنف في المأذونا بقوله الصادق عليه السلام اذا كان كذلك
 فليصل الى اربع وجهه وهل ان يصلي في اول الوقت ام يجب عليه التأخير الى ان
 يتقوى من الوقت ما يمكن له اي يدرى الصلوة الى اربع جهات فيصلي اليها محتمل
 الثاني وهو المستفاد من كلام السيد رحمه الله والظاهر من كلام الاصحاب هو
 الاول ولو ضاقت الوقت عن الصلوة الى اربع جهات صلى الى اربع ما احتمله
 الوقت ولو كان ذلك المحتمل هو الصلوة مرة واحدة الى جهة واحدة فان طابق
 توجه المصلي في صلوة القبلة فلا يجب الا الى وان لم يطابق القبلة اعاد
 مطلقا في الوقت وخارجا مطلقا بل اذا سئل الاستدبار لم يلزم من استقباله
 لم يكن عليه الاعادة والمستند في وجوب الاعادة مطلقا اذا سئل الاستدبار وانما
 تجزى عن الصلوة من قبل السلام فيصلي على غير القبلة ثم يبرأ القبلة وقد
 دخل وقت صلوة اخرى قال يصلي بها قبل ان يصلي هذه التي دخل وقتها الا ان
 يخاف فوتها فدخل وقتها وقال السيد رحمه الله ليس عليه اعادة بعد خروج
 الوقت كمن صلى الى محض الميزان البشار ثم عجز عن التحرك في جندتين

الصلوة

الصلوة على التسليم اذا استبان انك صليت ما عدا غير القبلة واستقرت
 فاعادة وان فاقبت الوقت فلا تصدق عليك بطوره وروايات اخرها وانما في
 قول السيد فيمكن ان يكون على الاصحاب على الاول ولو لم يبين الاستدبار فلا يخفى
 ح من يصلي على غير القبلة او البشار او لم يكن كذلك بل يصلي وهو مخوف على القبلة
 فليصل الى الاول بعيدة الوقت خاصة دون خارجها والبشار بقوله في
 الوقت او بعيدة الوقت ان كان المصلي قد صلى الى محض الميزان البشار
 ومستند هذا الحكم ما ذكره من رواية عبد الرحمن اذ هي على علم لا يكون
 مستندنا جميعا منها ومن رواية اخرى من جنى الشافعي على الثاني وهو على
 ضعف فابسر لا يجب عليه الاعادة وقد نبه عليه بقوله ولو كان ضحوا فابسر فلا اعادة
 لقوله الصادق عليه السلام ما بين المشرق والمغرب قبل ان يطلع الشمس الى المغرب
 ما اذا كان بين القبلة وبين المشرق والمغرب وعدم وجوب الاعادة في هذه
 الصورة ليس مختصا بالاجتهاد الا انما في الاخراف اليسر بعد الفراغ من الصلوة بل ليس
 عليه الاعادة مطلقا سواء بين ذلك بعد الشروع او على ذلك في الاثناء والاشارة
 بقوله وان عليه الاثناء فعليه ان شاء الله الصلوة الى اربع جهات وجب عليه استقبال
 وبما هي الاستقبال ولو لم تكن القبلة بحيث لا يكون ما انصهرها الى اليمين
 ولا الى اليسار كما تبين عليه بقوله بل يستعمل لقوله الصادق عليه السلام في رواية اخرى ان
 كان من وجهها ما بين المشرق والمغرب فليحول وجهه الى القبلة حتى يعلم وان كان
 توجهها الى كل القبلة فيقطع به يحول وجهه الى القبلة ولا يحكم بالتحول حتى يركبها
 كلها على تقدير ان الغرض من ذلك ان يصلح عند صير الوقت ولم يتمكن من الاجتهاد
 ثم يبرأ انفساد ولو حصل جهته في القبلة اجتهاد عند اللزوم فليس له الخطاء
 في اجتهاده سوا كان في الاثناء او بعد الفراغ في الاحكام السابقة هذا ايضا

وقد اشار اليه بقوله صلى الله عليه وسلم انما انا بشر انسى ما يغفل
 وحال من صلى عند الضيق في الحكم سواء اعلم في الائمة ان ينسى يسر ام
 عليه الاعادة مطلقا بل يجب عليه الاستغفار وان تيقن الاستدبار بعد الفراغ
 وجب الاعادة مطلقا وان صلى للفصل بين او اليضا رغبه الاعادة في الوقت
 خاصه والناسي بجهته قبله هو كالفان في الاحكام فلو صلى للمحصل بين او اليضا
 وجب عليه الاعادة ان كان الوقت باقيا ومع خروجه لم يجب الاعادة وتبوت
 هذا الحكم كونه الناسي كالفان انما يكون في قوله قوي وقيل يجب على الناسي
 الاعادة مطلقا في الوقت وخارجة وليس حكمه كالفان واستدل على ذلك
 بان الناسي لم يأت بالماثور في صفة هذه التكليف وذلك لانه ما هو بالضيق
 الى الجهره التي يعلم انها قبله او قبله على طهنة ذلك ولا ريب ان ليس هي تمام الحقيقة
 في الناسي حاله الغيبان فيكون باقية في هذه التكليف مستند القول المذكور
 وهو قول الشيخ رحمه الله حرره النجاشي السالف فانه يعطى المسافر ان يتي الناسي
 والقان والشيخ قول آخر وهو وجوب الاعادة وقد استدله عدم وجوب
 الاعادة مطلقا على الناسي بمؤ قوله عليه السلام رفع عن سخطي الخطا والمنهات
 واحب عندنا ان المراءى بالرفع رفع الماخذه ونحن نقول موحدا لا يستحق
 عقابا بذلك ولو جعل التكليفات المذكورة للقبلة وجبنا انما اقامتها
 كونه غامضا بحيث لا يعرف اذا عرف بها البلاد وهذا معنى قوله ويقتضيه عليه
 التكليف اي تعلم انما رتبها وكان التكليف مكمولا لا يشترط بنا بعد البطلان
 كل واحد من العاين والفاقد للعارف بالقبلة وقيل لا ينبغي في الفاعل صلى الله
 واحد منهما الى اربع جهات وعلى القول بالتقليد لا يجوز نقل القبلة كل واحد بل
 يجب عليهما ان ينقل الحلف عند كل الحار ف يادلا لقبلة الى اعلامات المذكورة

الخبر عن اجتهادها وقوله غير العدل او غير المكلف كما انفسى لم يخرج خلافا في
 في البسوط ولا يجوز هذا القول على الكافر في الناسي لقوله تعالى ولا تكونوا
 الى الذين ظلموا وانما قال الخبر عن اجتهادها ولا يكون خبرا عن صحتها
 فلا يكون قوله خبرا عن باب التقليد بل هو من باب العمدة ويجوز للمعاصر
 الرجوع الى ما كان يجره الاخذ بقوله الخبر عن اجتهادها بل القول على طريق
 اوليها لا يشار بقوله واما الخبر عن يقين ثمة شاهد بخبر الرجوع الى طريق
 اولي وجوز الرجوع الى الخبر عن يقين ليس من اختصاصها بالاعراض
 العامي والمكثوف وبما قيل يجوز الرجوع القادر على الاجتهاد ايضا اليه
 مع منعه اي مع كون هذا القائل يتبع القادر على الاجتهاد من التقليد واذا
 جاز للقادر على الاجتهاد القول على الخبر عن اليقين كما نتج من ذلك للفتا
 بطريق اوله في جواز الرجوع القادر ان الاجتهاد انما يفيد الظن وما شاهد
 انما يخرج عن يقين فيكون قوله رجحا كذا قيل وعرف المسامحة على اجتهادها
 وسكتت بالقرينة من اجتهادها بالقبلة واذا قلنا بالرجوع الى
 الخبر عن يقين فان طابق ما خبره القبلة فلا بحث ولا كلام حتى من امان
 تيقن الاستدبار او ما مطلقا وان تيقن ان صلى للمحصل المين او اليضا فان
 كان الوقت باقيا وجب الاعادة والا فلا واعلم ان العاين اذا تذكر تعلمه لا
 تضعف قهرا بل يصح الوقت عن التعلم واخذ العلم فهو من سببه الحار ف
 يادلا القبلة القادر للعارف كما المتيقن به فيجب عليه ان يصلي الى
 اربع جهات ويجب على المكثف عن اعلامه ان يصلي الى اربع جهات الفارغ
 لغيره لقبلة فضا الواجب اليها وهذا وجوب العيتق انما هو من الحاجة
 اليها الى اعلامات فضعف من القبلة وفتن الحاجة اليها انما يكون وقت

خطاير باقائه الصلوة وعدم تحرك من تحصيل العبادتها بما يشاهد او يسمع
 محراب المعصوم ان يحارب المسلمين لموقف محبة اذ ما هو الواجب عليه
 لا ريب ان ما توقف عليه الواجب الصلوة هو كونه للمحاربة بحسب ما عليه
 اليانجب من هذا ايضا وهذا القول مستوفى على احتمال اوله لا يرد في محله
 اليانجب اداء واجب عيني ذلك ان ذلك لا يرد في وقت سائر الاوقات والمهم
 دام ظله لم يحركه بالوجوب لان الاصل بل قداسة احوال المكلفين من هذا
 التكليف وقد استشكل العلة في كون هذا الوجوب اى وجوب تعلم العبادتها
 عينا او كفاية بنص من من وجبات الصلوة فهو كالايمان ومن ادعى فاق
 مسائل الفقهاء فلا يجب على احوال المكلفين وما ذكره من الوجوب العيني هو
 فتوى الشهدية الذكرى ويستعمل الاستقبال لاجتماعه في الزمان وعدم
 التحرك وادعاء المكلف التلبية لا تمنع تحريكه بما لا يدره عليه ويستعمل في
 الاستقبال التحقق من من اذنه متعذرة فقد يكون هذا في الصلوة كصلوة
 الطارئة ويجوز ما في كنيته ما وقد يكون ذلك في غير الصلوة مثل المصلي
 والمرضى العاجل الذي لا يجد من وجه اليانجب وقد يقطع التلبية عند السجدة
 وفي الذبح والصلابة والمشهد يراى الميمكن منها الاستقبال ولا يصح الفريضة
 مطلقا بوسائط او غيرها وان كانت مشدودة اليانجب بالذبح دخلت في حكم
 الوجوب فلا يصح الاثبات بها ايضا على الراجح اختيار اجماعا ويقول
 الصادق عليه السلام في رواية عبد الله بن سنان لا يجب سبل يصلي الرجل شيئا
 من الفرائض ركبا في غير ضرورة ولا من على الدارحة يهرج في السجود والاعراف
 عن التلبية فيكون صلوة عليها مع ضرورة لا يطاق وفيه للمعبر بها في التلبية
 وكذا صلوة الجنازة لان اظهر احكامها القيام واقرى شروطها الاستقبال

في

اشي كجده وانت حبر يان الربوب لانا في الاستقبال من ان لو كان متكما في ذلك
 لم يصح ايضا فلا وجه لان في الدليل والعلل ان الرخصة المذكورة انما تنقضي بصلوة
 الجنازة لو كان اطلاق الصلوة على صلوة اليانجب سبيل الحقيقة وقد عرفت في
 معنى الكتاب بان ذلك على طريق الجواز وان الحقيقة كما ذهب اليه المذنبين
 الصلوة عليه واستناعت صلوة الجنازة على الدارحة ليس مستندة الى الزمان المذكور
 بل مستندة الى اجتماع اوقات الصلوة عليها مع ضرورة الاطلاق واذا عرفت
 ان الصلوة الفريضة على الدارحة ممنوعة بوجوبها فلا ينعقد وان امكن المصلي
 استيقاض افضلها كلفها من القيام والقعود والتبوء والقرآن والتشهد
 استيقاض شروطها من الاستقبال والتمتع وان كانت الدارحة بغير مقتضى
 لما مر من رواية عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام وما روى عبد الله بن
 بن ابي عبد الله عنه عليه السلام لا يصلي الفريضة على الدارحة الا في ضرورة ولا في
 اطلاق الامر بالصلاة نضره الى القرار المأمور وهو ان كان على الاضواء
 ملية معناه كما لا يرد في المشدود على الناحل لا يبرئها الارض ولا ريب ان
 التاثير للقرار وما ذكرنا ظهر عدم جواز الصلوة في الارجحة المعلقة
 بالاجبال فانها لا يبعد مكانا للتمتع بها على هذا بناء المصداق على القول وكذا
 الارجحة وهي بخير من غيرها ويستغف بالاجبال ويجوز الجواز لان
 المصلي غير مكلف فيه من الاستقبال واستيقاض الاطفال بخلاف الرافق بن حبيب
 او تخلف في الزيادة الصحيحة على الكاظم عليه السلام الدارحة جواز ذلك وهي
 رواية بن جعفر عنه عليه السلام قال سالت عن الرجل هل يصح ان يصلي على
 الرافق المعلق بين تخلفه قال ان كان مستويا يقدر على الصلوة عليه فافلاس
 ولا يمتنع اعتباره واستقر له حيث لا يضطره ان لا يتسلط باكثر بحيث تلتية

الاستقرار المبرور وكذا الزورق وهو ضرب من النصف المشدوعا التاجل
وان حرك ذلك الزورق المشدوعا وصعدا الى حركها بطر ومساعد
وذلك لان تلك الحرك من الزورق المشدوعا وحرك الشرط لم تؤذ به تلك الحرك
الا انما هي الحرك التي لا تبيد وهو ان يدور بطر من جعفر من اجبه كاطم
عليه السلام قال لا يجوز ان الصلوة على الزرق المعلق من ثلثين او اقلين
نحوها يعطى جزا ان الصلوة في الارض جنة وانما قد عرف ان المردا بالقرابة
المكان هو ان الملهود وذلك غير متحقق في الارض جنة المعلقة بالبحر
بخلاف الزرق الموضوع طفا على حبلين او حبلين فانما كالتسرة فالفرق
بينهما حاصل وان كان مراد من الزرق المعلق من ثلثين ما طرعا ومفرد
ان يحل من حبلين يحل فلا ريب ان ذلك في الحقيقة جنة لا غير لما
التاب في جواز الصلوة فيها اختيارا مع التمكن من التمكن المصلي من الاطراف
الواجبة في الصلوة كالقيام والركوع والسجود والتمسك بالعمامة بخلاف
بين فمنا تضاف من من من الصلوة فيها اختيارا وهي نازلة متمسكا برؤسها
بن ابراهيم عن الصادق عليه السلام قال سالت عن الصلوة في السفينة قال لا يصل
فيها وهو قائم على الشط لان الصلوة فيها مستندة للحركات الكثيرة الخارجة
عن الصلوة وهم من خوارها فيها اختيارا متمسكا برؤسها والحبل من الصادق
عليه السلام وغيرهما كروايجيل بن ابراهيم عن علي بن السلام صل فيها ما شئت
بصلوة فزع عليه السلام وقال سليمان بن خالد سالت عن الصلوة في السفينة
في السفينة قال يصل في ما فان لم يستطع القيام فليجلس ويصلي وهو مستقل
القبلة فان دارت السفينة فليدبر مع القبلة ان قدر على ذلك وان لم يقدر على
ذلك فليثبت على ثمانية ارجل القبلة بجمد واحد لم يزل ذلك اختيارا للقول الثاني

والله اعلم

ما استقرت اجزاءها الى ان يقر بالبحر او قريب الى الصواب وهو من ذهب
الاعلام فيكون القوي الجاردين في رافعات ابراهيم على التي الترتي و
كون الامر بالموت في حيا والصلوة فيها جبرها على الاضطرار جبرها بين
الزرق فوات وحده الحركات الكثيرة مدفع لان تلك بالصلوة المصلي
ليست ذاتية بل هي من غير المصلي ساكن بالذات فانما هي في الحقيقة في السفينة
تحت ارجل القول بالبحر وهو المختار ولو صلي في هذا الصلوة في البحر
في مكان البحار القابل وانما يجب بكنهه فانما يمكن له فوات الاستقبال
ولها الاخرى وجب امتثال الامر الشارع وان امكن في حاله في اخرى
وجب يجب بكنهه فلو لم تحرف النسيب عن القبلة انما هو المصلي المهيأ
وجوبه لا يخرج عن الاستقبال مع التعذر وعدم التمكن من الاضطرار
اليها بالكلية ومع الضرورة ايضا يستقبل ما يمكن وقد عليه وجوب
لعدم سقوط الميسر بالمعروف ان كان الميسر هو الاستقبال في حاله في الحرمة
خاصة وجب وان لم يقدر عليه في هذا الحالة ايضا لم يكن مكلفا به بل سقط
عن فرض الاستقبال وقد نبه على ذلك بقوله فان تعذر على استقبال القبلة
ولم يقدر على ما فاتة في جميع احوال الصلوة الاحالة الافتتاح في الحرمة
او في استقبال في حاله في الحرمة فان تعذر لم يمكن من هذه الحالة ايضا سقط
فرض الاستقبال لا امتناع التكليف بما لا يطاق وكذا الزاحلة اذا صلي عليها
الرفضة اضطرارها الكلام في الصلوة عليها كالكلام في السفينة فيجب على
المصلي على الزاحلة مراعاة الفراط والاركان بها امكن لو جوب الامتثال على
حسب المقدور ونسب في بقايا ما يربط بالصلوة ما للشارع من عناية
بالايمان به وان لم يكن من الواجبات ويستحب المصلي استحبابا مؤكدا الا ان

والاقامة في اليومية الفاضلة والمنفرد والجماع المأمور بها في
اليومية يستحق في الجمعة دون غيرها من الفرائض المكشوف والكشوف
واللزوم كالزجر في الاستحباب وما قد سجد من الوجوه في العبادات على
السان جبريل الا اذا كان في الامام وشهد الامام باوقاف الصلوة بالفاظ
مختصة قال الصادق عليه السلام لما طهر جبريل عليه السلام بالاذان على
رسول الله صلى الله عليه وآله كان راسه على حجر على عليه السلام فاذا جبريل و
اقام فلما انشأ رسول الله صلى الله عليه وآله قال يا علي سمعت قال نعم قال
حفظت قال فدع بلا لاهله فدعا على عليه السلام بلا لاهله والاذان
من وكيد الشيطان كما اغار اليه المصطفى قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لئن
على كسان المسلمين يوم القيمة يظهرون الاذن والآخرين رجلى مادي بالصلوة
الحقة في يوم وليلة ورجلى يوم قريتهم عن راضون وعبد الله حتى انه تعالى
وحق ما يروى قال الصادق عليه السلام قال رسول الله صلى الله عليه وآله المودون
اطول اعمارهم يوم القيامة من اذن في مصر من الامصار المسلمين سنة حجت
لا يجتهد ولا يجان لا يها ولا يها في قول الاكثر اقول الباقر عليه السلام انما
الاذان سنة وليس بدعوة بل هو بها على الزمان الحقة دون التمسك في كل صلوة
تصلي جماعة سفر وحضر او جمعا في الضيق والمغرب مطلقا جماعة فرد
وغير الجمعة وجمعا في التسخين في صلوة الجماعة والمعتد بالاستحباب مطلقا
كما عرفت اذا اصل اوله في المذهب لما روي في رواية عن الباقر عليه السلام قال
سألت عن رجل في الاذان والاقامة حتى يحل في الصلوة قال فليصلي في صلوة
فانما الاذان سنة والاستحباب تحقيق في المبدأ وفضا المنفرد والجماع دون
غيرها من الفرائض والشواغل كما لا يستغنى اجماعا بل يقول المودون فيهما الصلوة

لشوا وتؤكد استحبابها بها مخرج غير بالقرآن وما كده العباد والمغرب قال
الصادق عليه السلام لا بدع الاذان في الصلوة كلها فان ركعة فلا يركع في المغرب
والجمعة فانه ليس فيها قصر وكيفية الاذان ان يكمل يدع مرات الله اكبر الله
اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله
الله اكبر الله لا اله الا الله الله الله ان يجوز رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
كذا المحطات الثلاث في كل واحدة منها حتى يقول حتى على الصادق
على الصلوة حتى على الفلاح حتى على الفلاح حتى على العمل حتى على العمل
ومعنى حتى وقد يربط على اعتبار تبيين معنى اقباله بكبريها بحجرات الله
وهل يرضى فيقول الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله لا اله الا الله والاقامة في الكيفية
كما لا بد ان الذي عرفت كيفية الاذان التكبير ولما اوى اول الاقامة مرتين و
ان التمسك آخرها اى في آخر الاقامة مرة واحدة ويؤدى في حصول الاقامة
قبل التكبير الذي في آخرها اى في آخر الاقامة فصل آخر وهو في الاقامة
مرتين وكونها في حصولها اتماعها في الله المتقربات وعلى الاعمال
في بعض الزمانات ما يدل على ان حصول الاذان ستة عشر وهي رواية في رواية
عن الباقر عليه السلام وعبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام قال التكبير
في اول الاذان الله اكبر الله اكبر وفي هذه الرواية عن الباقر عليه السلام الاقامة
ستة عشرة بزيادة فقامت الصلوة فعل هذه الرواية الاذان ستة عشر
الاقامة ثمانية عشر وفي رواية اخرى عن الصادق عليه السلام تسع الكبريات
في اول الاذان كما هو المشهور وجعل الاقامة مثل فعل هذه الرواية الاقامة
عشر وثلاثون فصلا فملا يجوز الاذان قبل دخول الوقت وغير الصبح لجماعها
لان وضع للاعلام بدخول الوقت امانية الصبح يجوز فليدعه لكن بعد

طلوعه ويشترط في المؤذن ان لا يفتل ولا اعتبار بان لا يكون اجماعا
 والثاني الاسلام لقوله عليه السلام يؤذن لكم حينما تكلموا في الصادق عليه السلام
 لا يجوز ان يؤذن الا رجل مسلم عاقل بالغ بالغ في نفسه والخلق
 المشكل الا اذا كان للرجال الاجابة لان المقصود بالاداء في الاداء والاعلان
 في رفع الصوت مطلقا في صوت المرأة عورة فالجهر من غير اعتبار بانها
 وطحا ان يؤذن للنساء ويستحب ان يكون عند الحد يسهل المنطق وان يكون
 بالاعلان وان يكون بصيرا لا اوقات لسان الغلط وان يكون متطهرا
 اجماعا وان يكون صبيبا لم يقع به قول النبي صلى الله عليه وآله لعبد الله بن
 زيد القليل بل لا يفتل في صدقته وان كان يرفع وان يكون حسن الصوت فيقبل
 القلوب على سماعه وان يضع اصبعه اذ يقرأ الا اذا كان يقول الصادق عليه
 السلام السنتان يضع اصبعه في اذنيه في الاذان وان يرسله اذا نزل بان
 يميل فيه مأخوذة من قوله تعالى فان على سبيل من غير محمل ولا يتعجب منه
 ويحذر الاقامته ويذكرها اذ يقرأها بنينا لا لفظها مع الاداء مع قاله
 الصلاة لا يفتل في حالها وان تنك الاعراب في اخر الفصول وهو المروي
 عن الجاهل عليه السلام فيكون قايما لقوله في صلاة السلام لا يؤذن حالها
 الا ان كان او يقرأ في ان يكون على من يرفع لا ان يرفع الصوت وان يكون مستقبل
 القبلة حال الاذان اجماعا في الاذان العلي لان مود في مودا في صلى الله عليه
 وآله انما يستقبل القبلة وان يحكي الشايع لاجتماع القول عليه السلام اذا
 سمع النداء فتقولوا كما يقول المؤذن ويكره التجمع وهو تكرار الفصول اكثر
 من الموطع ولو اراد المؤذن بذلك التبع والاستعانة بذكره والتوسيع عند
 بدعة وهو قول القليل خبرين الثوم في نفي من الصلوات ويسقط الاذان في

عمد

الجمعة وعرفة وعاشوراء المذلة اما سقوطية عصر الجمعة فليجوز بنحو
 وسقوط ما بينهما من الفواقر اما في عصر فتنفصل الصادق عليه السلام السنة
 في الاذان يوم عرفة يؤذن وعظم بمصلي ثم يقوم فبعد العصر بخبر ان اذا
 بعشاء المذلة فتنفصل الصادق عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله
 جمع بين المغرب والعشاء بالذلة اذا كان واحدا واقام بين ويستطاع ان في
 الجماعة الثانية اذا اختلفت الجماعة الاولى لا يزداد في الاذان الا في حالها
 اجازة كما في الجملة اخرى في المرة الاولى ومع التفرق يصرف في كالمسألة فيقول
 الصادق عليه السلام الزميل يدخل المسجد وقد صلى الفجر يؤذن ويقيم قال
 ان كان دخل ولم يفرق الصف صلى بآذانهم واقامتهم وان كان الصف تفرق
 فاذن واقام **باب في صلاة الله المفضل وهو محل**
القول في تسليم الثانية الاولى السنة وهي من افعال الغيوب وحقيقتهما كما
 سجدت في بعضا بفتح صلية بعد سجدة بوجوبها اذا اوقضا شرف الملائكة سبحانه
 والدليل على وجوبها عقلا ان الفعل عند صدوره يحتمل ان يقع على وجوه
 لا يكون بعضا من ادائها لا يحصل الاستقبال بالشرع بالانسان
 بذات الفعل على وجوبه كما ان بالقصد الى الوعيد الذي تعلقت به الاداء انما
 يخص سجدة التوبة اذ ليس للمرا الا ما تولى وكان شاهدا على ما قلناه في الخبرين
 فانما يحتمل امر واحد هو وجوب الذم والعقاب والآخر المدح والثواب ولا امر
 احدهما الا بالانسان والقصد هنا ما يدل على وجوبه بانواعه بقوله تعالى
 وما امرنا الا بصداقنا متخلصين من الذين اذا اخذوا لا يتحقق الا بالقصد
 والنية وقال الرضا عليه السلام لا عمل الا بالنية ولا اثر للتلفظ الثاني بنية النية
 فيستطاع اعتباره ولو عذر عليه القصد من دون الاستعانة بالتلفظ وجب الايتا

ع

بوتقلا الى اداء الواجب والمادة ذكرنا من وجوب ما عقلا او قلنا انما يتق
وهي معتبرة في الصلوة بطل الصلوة بركها على من لم يعرف من الاعمال
التي لا يثبت عليها وجوب ركوع او سجدة قبل الاول لانها شرطية بالقيام و
المقارن في وقت لم يستطع حتى باقي الشرط كالاستقبال والجلوس والاركان
الصلوة على ما لا يثبت في اتمام الاعمال بالنيات المتبينة وظاهر انه لا يزل
بالشك بسبب الوجود للابلية في الامتناع في الكلام اذا الاصل عدمه فيكون
الشرط بسبب الماهية ويلزم منه سقوطها في مذهب الصلوة ومن قال بغيره
قال بركبة وقيل بالثاني واختاره المصنف وشارف قوله فيهما بالشرط ان يثبت
نسيها بالجلوس وما يعقد هذا القول قوله على السلام بحركتها التكبير وجليها
التسليم حيث جعل بها النحر فيكون النية خارجة عنها وانفقوا الكل
اي القائلون بالجلوس والقائلون بالشرط ان اداء العمل بها عدا او هو اطلت
صلوة ولم يقل احدا انها ليست بركن هذا المعنى والمادة بشرط الشيء ما يقف
عليه ذلك الشيء ويكون خارجا عنه وليس فاعدا له بل جزء مما يكون داخل فيه
ولما ان يقول عبارة اخرى الشرط ما يقدم على الماهية والجزء ما يتيمنه
الماهية وعبر فيها اي في النية القصد وفيه من المناهج لا يحق لان النية
ليست بما هي من القصد بل هي نفس القصد فما نفي في الباب بان قصد مخصوص
وهو الالتفات الى الفعل الصلوة المصدرة لظهوره ولا وليست هذا التعريف
كما لا يلد بعد من صفات اخرى وانما قصد حصوله الى الله تعالى كسمايته
على ذلك بقوله اذ ادا وقلنا وجوبه وانما نفي في الماهية واعلم ان الصلوة ان
وقعت في وقتها المعين ولم يسبق باذا لم يحتل فاذا ادا لانها اعادة وان وقعت
ووجد فيه سبب وجوب ما نقصنا ومعنى ايقام ما قربنا ان يوقتها الفرض

القرب

القرب الى تعالى والمادة القرب هو القرب المعنوي كما مر من الجمل الاشارة و
حجبه فمادتها اي مقارنته اليه لا في التكبير لا في تكبير الاحرام او اقل افعال
العبادة فيجب ان يقارنها اليه لا في كل واحد من اجزاءها عن النية وحصل
المقارن انما هو حقيقة هذه صفات الصلوة من الوجوب والاداء ويقصد
فعلها الذي يحضر فيه الذهن ولفظ هذا القصد باق في التكبير ويشترط
واحد اصل ان المراد بالمقارن المعتبر هنا هو الشريعة او اقل التكبير
الفرع من كمال النية حكما الى انتهاء التكبير او فاعلها اي في النية والتكبير
زمان وان قل بطلت وعن النسيان من غير ان يقدر ما يرد في النية لا ينافي اعادة
من شرطها النية في تقديم النية والتكبير زمانا على وقت التحويل بينهما لصدق
وبره بان الجواز تقديم النية على التسليم بزمانا كثيرا فانه غير ارغاب طوع
القول ويقع النية مقارنتها التكليف به يشترط في الطوع وهذا الطوع
شك في خوفه وهل يجب استحبابا او تحريما اجزا في اتمام التكبير قبل
الطاعة لا يجب لصعوبة ذلك على الكمل التكليف والاصل جواز النية في هذا
التكليف والاولى المعتبر للمادة العلامة في القواعد وهو ان يكون آخر
جزء من النية مقارنا باق لجزء من التكبير بحيث لا يفصل بينهما زمانا وجعل ذلك
اي استحبابا لنية حكما لا فعلا للمادة الفاعل اجماعا لمحصل افعالها كما مر
فالنوع في بعض الافعال كالقيام او الركوع او السجود غير الصلوة بطلت صلوة
ويكون في ذلك اوجه اداء الافعال كلها استوفى الاشياء حكمها التي يرد بها
عدم المادية بما ساق في التفتون في الخروج من العمل بطلت لان هذا النية
شأنه قصد الاول وكذا لو مرة دية امر يخرج منها او يستمر لنا فاة بين
التردد والجلوس ومعنى بالتردد طرانا ان الشك المتأخر للفرع واليقين وانما لم

يقع التكليف بالاستدامة الفعلية أجمعاً للصحة المتعدي بالآلة ولا يشترط فيه
 الصلوة بعين الأفعال مفصلة لأن الأصل في كل فعل من أفعال الأفعال
 في الحصار ذات الصلوة ولا يشترط تعيين العدد أيضاً لاختصاصه بغيره لكن
 لو عجز عن بعضه ولو خطأ في العدد كان نوى الظهور للثبات قال الشهيد فالأثر
 البطلان إلا أن يكون الخطأ في التلغظ فلا مبرر له وإن المصنف قد حرم
 كبراً من الاحتجاب بآلة لا يشترط فيه التعيين في العدد بل يكفي القصد في ذات
 الصلوة من غير تعيين العدد ولهذا يجوز له العدول إلى التمام ولو نوى إلا
 قام في أثناء الصلوة ولو جهر للمصنف في التمام والقصر كما في موطن الأربعة
 احتمال وجوب التعيين لأن الفرق بين مختلفين عدداً فلا يحصل جمل
 إلا بالنية قال الشهيد في الذكرى والمبدأ ذكرنا أن المصنف قد علمه بقوله في القصر
 ولا التمام في مواضع الخبر الأربع فالمراد من طائفة حاشية على ما علم
 الموضع ولا يجب أن ينوي المصلي القصر والتمام إلا في موضعين أحدهما
 مواضع التعيين الخمس والثاني في المقضية إذا اشتبه أن التمام أو قصر
 وإنما وجب ذلك هنا لأن المؤثر في وجوب الأفعال إنما هو النية لقوله
 إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى ولا يرب أن المخرج عن الحد
 موقوف على فعل الفعل للصلوة كما في طائفة ما أشاء أو قصر ولا يأتى فعلها
 كذلك باعتبار من جهة النية المحددة وموضع النية هو قول الصلوة فيجب
 التعيين عنده وكذا لا يشترط تعيين الاستقبال لمصطلح وإن لم ينو كما لا يشترط
 أن ينوي أن يظهر وقال بعض فقهاءنا ويستحب أن يرجع بها من زيادة القول
 في الخفاء من العقاب كما يشترط التعيين في أماكن التحريم لا في غير ذلك بشرط
 في صورة اشتباه القصر والتمام إذا أراد قضاءه كما لو فاتت الظهور عنه

اشتبه عليه بحيث لا يدري أنها فائتة الشراعية المحض فانه يجب ذلك
 القصد عليه من غير تعيين في جهة التحريم القصرية الأخرى التمام و
 عليه نوى التمسك بالتمام وإن شاء التمام فلا بد من مسكها للاستسقاء و
 العبد المندوب وإنما التقيد في الآخرة ما فيها من الغرض من السيرة والنية
 صافي إلى الميل قال الشهيد في العبد ما اكتفى بنية الفعل في الركعة وحدها
 أي وكيفية النية ما أشار به بقوله أصلي فيمن الظهور أنه لو جهر فزير إلى الله
 وقد عرفت معنى الآداء والقضاء والوجوب والعزيمة ولو نوى فعل المضاف
 يعني جزم الآداء في النية إنما هو منافع للقصد الأول كالحديث والكلام و
 الاستدلال بالآية وفيما نية القطع أو في فعل المضاف ولو نوى بعد فعله
 بأن يماحى منافع القصد الأول لكن لم يرجع سبيلاً إلى ما يرجع الاستسقاء
 كالمقصود في الركعة الأولى المخرج من الصلوة في الركعة الثانية أو علقه بغيره
 المتأخر كالمخرج من الصلوة بما يمكن وقوعه في أثناء صلوة كدخول زيد عليه
 أو نوى بغير الصلوة كالقراءة والركعة وغيرها أي غير الصلوة كما لو نوى بالركعة
 تطهير زيد والقرآن ما علم شخص كقراءة ادخلوها بسلام آمين إلا في
 التحول أو نوى بإجرائها التذوق فلا بد من ذلك الواجب وكيفية أو نوى
 بأداء القضاء أو نوى بأفعال الظهور والعصر أو نوى بالنية بما يأتي في
 صلوة من الواجبات المندوبات كما أشار إليه بقوله أو نوى ذلك القصد متعلقاً
 بالذكر المندوب ونحوه كالمقابلة بطلت صلوة في هذه الصور كلها فالقول
 الأصح لا يلزم نية نية من تلك الصور يقتضي القصد الأول والتمام بمعنى التحمل
 للواجب التمام الصلوة وإذا لم يحصل الاستدلال بالنية التي للقصد الأول
 لم يفي هذا الصور لم يكن المكلف آتياً بالمأمور عليه وجهه فليس في هذه التكليف

القطع أو لو نوى قطع الصلوة
 جرمية الاشتاء أو نوى؟

كوع

كله واحدة كزيادة حرف فان كانت تلك الزيادة مقصودة من جنس هي كما
من كل شيء فان فعل التفضيل لا يولد من صيغة فان لم يكن في اللفظ فلا بد من
تقديرها ليرفع المعنى عليه كذا في ترتيبها وهو قادر على التلخيص بها
صلى الله عليه وسلم في هذه الصورة كذا لان الترتيب لو ارد من صاحب الشرح هو الترتيب
المذكور في اللفظين المحصورين في البيت صلى الله عليه وسلم او من غيره والناس في
القول صلى الله عليه وسلم والاصل كما رايت في فخرنا بعد ذلك عند وجوبها في
التكثير في الولاية بين الكلين فلو اخل بما عدا او سكت بينهما وطالت مدة التكون
بطلت لا ريب في السلام كان يولى والناس واجب ولا بأس بالفصل المشفوع لان
ذلك لا يفسد فصلا عرفيا ويجوز ما لا عراب حيث لا بد من عربيتها كما سيجي في
مقتضى سلامة الاعراب لان المراد بالكلام العرفي هو الذي على اسلوب
كلام العرب وهو انهم لا يخفون ان ذلك قد مضى في لغة الاعراب ومن ثم منع
من وجوب رعاية الاعراب في جميع احوال الصلوة الا في الفقرة مع اعترافه
بوجوب عربيتها كما اراد بالعربي ما ليس بعجمي ساء كان على قرايين كلام العرب
او لا والاصل بانه الذي من الوجوه يثبت وجوب في بلطها اسم نفسه
كسائر الالفاظ والوجه لاجل الاقوال من ذلك لانه كلام بلعربي في الحديث
وجوبها العربية لوجوب الناس في المنقول عن صاحب الشرح هو الصيغة
العربية الا مع العجز عن العربي وضيق الوقت من العلم فلو عجز عن العربي في
موضع وجب عليه التعلم فلا يجوز في الصلوة الا مع ضيق الوقت فيعلم ان
عز العربي بالترجمة بحيث لا يثبت المراد فيقول الفارسي بلعربي بلعربي
قال هذا بوزنك وتربصت من التفضيل لم يجز في الحديث والترك بلعربي بلعربي
براد في الضبعة وجميع اللغات عند العجمي ساء لا يوجب لبعضها على بعض في

بمحمول

بمحمول ترجيح الزيادة والعبرانية حيث ان العالي انزل بها كما ان احسنها لم يعد
عنها وانما رتبة بعدها او على من الزيادة والزيادة في طيها ما ذكرنا من عدم الترجيح
الشاذ في قوله من غير تفاوت بين الاسماء في ترتيب رفع اليد من هذا التكثير
صلاوة في قوله لا يولد من صيغة كذا لان الترتيب لو ارد من صاحب الشرح هو الترتيب
الله بالوجوب لان النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك فلهذا في الامم عليهم السلام بعد
والاخرى في قوله تعالى ولا تخيروا من بين ما كان من الصادق عليه السلام ان الخير
رفع اليد من هذا الوجه وجوبه عند ان النبي صلى الله عليه وسلم كان في موطن
على المندوب كما هو الواجب والواجب كما يكون للوجوب يكون للندوب
والاصل لعدم الوجوب ويستحب لغيره كونه حاله في جميعها وان يستقبل
بما طرأ عليه القبلة لان الصادق عليه السلام فعله ويستحب ضم الاصابع و
رفع اليدين في الجذارة فيلان النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه في الجذارة
وقال معاوية بن عمار في الصادق عليه السلام رفع يديه في الجذارة وجهه في
ان يجاوز بها راسه لئلا يعلو السلام فلا يجاوز ذنبا ولا يستحب بالرفع فيهما
للزلة والرجل والامام والمأموم والمقام والقاعد ويجب ان يقطع الجرحين
يجب التلخيص فيهما في الله وفيه كما ان الصغير المشقوع من صاحب الشرح انما كانت
بهذا الوصف فلا يجوز التحالف لوجوب الناس في صلواتهم الله بطلت
التكثير فان قلت كون الثانية جزءا من صلواتها او لا في الاصل فلا ريب انها جزء
وصلواتها من جهة اللفظ وصلواتها من جهة اللفظ فلا ريب انها جزء
حسب الفصل من صلواتها لا ينافي مع الامام من صلاته عن محذوف
الصلوات في قوله صلى الله عليه وسلم في الوصل لما ذكرنا من ان التكثير هو من جهة
الشرع انما كانت بقطع الحصة فيجب الاتباع ولكن ان يكون التكثير في ذلك

انه لا كلام قبلها مما يجب الايمان به ليلزم بين الاتصال بسقوطها في اللغة
 ويجب عدم اللزوم في جهة التصحيح جيلتها ما وان لم يتصدد ما لا يستمرها
 يخرج الصيغة ما هو المقصود منها اعني الاختيار وكذا يجب ترك مدة أكبر
 حيث صرح بها فلو اشيع فيها لباحتج بولدها الالف بوجه المحذور
 لحصول الجملة تحوز ذلك موجب لتغير الصيغة المتلفظ صاحب الشرع
 فيقول الثاني ويكره ما لا ألف المتخلف بين الالف والهاء والملا من المتلفظ
 هو المتأخر اذ على المتألف الطبيعي لا بد منه ويجب على الآخر ان
 يعتقد قلبه بالمعنى الظاهر في هذا اللفظ لا بعبء الحقيقة في الادب على وجه
 ذلك عليه ولا على غيره كما لا بد من على وجوب فهم معنى المتألف والتوجه والزل
 بالمعنى الظاهر وهو كونه تكبيرا وتثا على تعبيره ليلزم لا بد من تحريك
 لسانه بقدر الامكان لان التحريك جزء من المطلق فلا يسقط بقطر المركب اذ
 لا يسقط الميسور بالمعنى ويجب عليه الاشارة بالاصبع وفي بعض الزمانا
 ثابته بذلك وسير عليه الجحش عن ذلك في فصل القراءة ان شاء الله تعالى
 ولو كان مقطوع اللسان من اصله وجب استحضاره على الترتيب ويعتبر فيها
 اي في التكبير جميع ما يعتد به الصلوة من الطهارة والابتداء والقيام
 وغيرها كما لا تنافي في الغالب اجماعا ولا يخفى عليك ان هذه الامور المذكورة
 كما هي معتد في التكبير كذلك معتد في النية ايضا فالامام لا اعتبارها في
 التحريز والاهم من ذلك هناك وعدم الغتية عليه سالا بطهر وجهه فاذا
 عرفت ان القيام معتد بها فلو كبر وهو اخذ في القيام اي لو كبر قبل ان ينصب
 كالا لانصابا وكبر خفي على هيئة الزايع او اقل من ذلك او كبر لما موم هو
 اخذ في الهوى يعني في حاله سقوطه للزكوع لم يصح التكبير في هذه الصلوة كلها

الزكوة

اذ غطا وجهه بامقود وهو كال القيام ولو كبر من اي حال في حال القيام ثانيا
 في اي حال الثانية للانفاس وكذا لم ينو هذا الحال بطلان التكبير
 الاول بطلت الثانية لزيادة الركبي بحسب اعتقادهم وحسن التكبير في الله
 وباعتقاد الصلوة بنا لاي حال من وجهه عن الصلوة بالثانية لكونها رقت
 باطله بطلت الصلوة ولو نواه اي في المصلي عند التكبير الثانية بطلان
 الاولى صحيحة الثانية لعدم المحذور وهو زيادة الركبي الثالث من افعال الصلوة
 القيام وهو واجب اجماعا لقوله تعالى وقوموا لله قانتين ولقولهم حصل
 فما فان لم تستطع فماعد فان لم تستطع فمعد على وجه وقال الصادق عليه السلام
 في المرحى يحصل كما فان لم يقدر على ذلك سجد جالسا ولا يجب القيام في الغلظة
 اجماعا وان كان قادرا وهو يجوز سقط اجمع القدرة في اشكاله بشا من عدم
 وجوبها ومن انه خصوصية الصلوة وهو اي القيام ركبي في الصلوة اجماعا قال
 بعض المحققين في بعض الثاليف ان القيام بالنسبة الى الصلوة على الخا القيام
 الى الله ولهذا ليس بركبي بل هو شرط لغيره على الصلوة والقيام في الله وهذا
 خلا لتمام النية فيكون واشتق شرطه والقيام في التكبير ولا ريب في ركبته
 كالتكبير والقيام في الغلظة وهو واجب غير ركبي كالقراءة والقيام الذي يحصل
 بالركوع اعني الذي من كبر غير ركبي فلو كبر سجد جالسا ولو كان سجد جالسا
 قال قلت القيام المنصلي بالركوع هو قيام واحد متصفا بالركبة وعدمها قلنا
 القرائن هنا هو الامر الكلي وهو اقل ما يطلق عليه القيام وذلك متحقق في غير ركبي
 كما لو نسيها ودكره في قيام اذ عرفت ذلك بين لنا ان قيام القراءة قد ينصف
 بالركبة وقد لا ينصف بها كما في صورة ضياف القراء ومن افراد القيام بغير ذلك
 هو النسي بين الضفا والمروءة فانه امر كلي متحقق في ضمن المروءة النصفية لا بحتا

القراءة لا يجب قيام الآخر
 اتفاقا فكيف يكون قيام

وعنه كالتى يحال الزكوب القيام من الزكوع وهو واجب غير كن لهذا
 لو هو وسقط التجرد هو وجب بطلان صلوة والقيام في القنوط مستحب
 كالقنوت وفي كمال لان قيام القنوت متصل بقيام القراءة وكل قيام واحد
 والامر الواحد لا يوصف بالوجوب والاستحباب وما اشترى البر من عدم كنه
 القيام مطلقا بل محلي بموضع من مخرج دام ظله به بقولية موضعين يعني
 التكبير وفيما يركع عند فطلة الصلوة بقوله في احد هذين الموضعين في الحنة
 ولو هو لا مطلقا اي لا في مدينة او حال من حال الصلوة وكان ان القيام
 ركن في هذين الموضعين كذا بل فيكون القنوت في الخارج ايضا ركن في
 هذين الموضعين فلو فات من الخارج خرج فيما لو هو بطلت صلوة وبعد
 ارجح القيام الانصاب يحصل الى الانصاب بحسب التقار واما الفصل
 بحيث لا يلبس في من الجواب والتقار فيمنع القاء العظام المظومة في القناع
 التي تخرج من الظهر جمع فقرة بك القاء قال عليه السلام من لم يصل فاصلوه
 له فلا يجوز ان يسل عينا او لا ولا الى الحنة ولا عينا حنة القناع ولا عينا ما هو
 ادون من ذلك ولا يصير في صلوة الصلوة اطراف الداس حال القيام اد لا يفرج
 ذلك في القيام واما الفصل في الاصل باو بر والاطراف في الاصل رضاء
 العين في النظر الى الارض والمرا هذا اما الداس والرقعة الى الارض للنظر
 ويجب على المصلى ويجب على المصلي حال الاختيار الاقلان في الانصاب بحيث
 لا يسقط في قيامه الى ما يقصد عليه كالجدار ونحوه بحيث لو رفع السناد سقط
 فلم يبلغ الاستناد والا كمال هذه المرتبة فلا بأس بوجوب القيام الا
 عند على الرجلين ما ناسيا ايضا صاحب الشرع ولان ذلك هو القيام المأمور
 المتعارف بين الناس فلو وقف في قيامه على واحدة منهما لم يصح ويجب عدم

تتم

باعدتهما في القيام بما يخرج من حد القيام المعهود ويستحب ان يفصل
 بينهما من ريع اصابع اليخبر وان يستقل باصابعهما القبلة وقال بعض فقهاء
 ان وجوب ذلك وليس بحد للأصل وبجبة القيام الاستمرار بحيث لا يقطر
 ولا يتحرك اعضاءه اجماعا لان ذلك هو المعهود من صاحب الشرع في صفة
 القيام فلو صلى ما شاء او على ما لا يستقر عليه جهلاء كالشيخ القاب اي الذي يبد
 لا الحامد المتصلب وكان له من الفطن المدون وما شابه ذلك والمنع يتصلف
 بحالة الاختيار والارشاد بقوله محتار لم يصح لغزات ما هو معنية القيام
 اجماعا ولو عجز المكلف عن الانصاب بالتمام لم يمكن تداخلا وكان ذلك يعني
 كالاغتناء على جدار ونحوه صلى في متعيا بحسب الامكان ولو لم يعلم اختاره
 المحدث الزايع لاحتجاب بسبب للزكوع زيادة في فضي الخارج الذي بلغ الخاضع الى
 حد الزايع لاحتجاب بسبب للزكوع زيادة في فضي الخارج الذي بلغ الخاضع الى
 وقيامه اذا الفرق بينهما واجب مع الامكان ويجوز عدم الوجوب لان
 الوجبة الزكوع ليس الا ما هو عليه وقد سقط القيام بغيره فلا يجب عليه زيادة
 التكليف في الزكوع قال العلامة في التوبة ولو عجز عن الاقلان اي عن ان يكون
 مستقلا غير مستند استند بحسب الاما هو الواجب وكان ذلك باجرة
 لا مطلقا بل مع القدرة على الاجرة فان عجز عن القيام اصلا استغلا لا يستند
 بعد وصلى قاعدا ويحذر العجز وانما احديهما المصير لظنه بانفسا قدره
 على الاقلان والامكان قال ايضا في التمام بل الانسان على نفسه بصيرة
 المبر وهو علم نفسه الثانية العجز عن المصلي في الصلوة لما روى عن الصحابة عليه
 السلام المخرجون فما يصلي قاعدا اذا صار الى الحال التي لا يقدر فيها على المصلي مقدار
 صلوة الى ان يفرق قائما قال العلامة والاولى من الزايعين او على عجزه

المصنف دام ظله ومن قبل العجوز خوف العدو فلو خافت بالقيام ان يلاعن
 فيسقط عليه رتبة الموضع بسببه او حصول المشقة التدبيرة التي لا يطأ
 على مثلها عادة او خطر الشغف في المكان الذي يصلي فيه وهذا انما يكون
 عند الضرر المتكسر من الخروج عن ذلك المكان كما يجوز في طلبه اذا لم يكن
 ومن يدور في سبيل القيام كما في ركيب التفتة عند ربه يقطع عنده من
 القيام ولو قدر المأذون على الاحتياط قدم على القعود لان تلك الهيئة اقرب
 الى حالة القيام والميسور لا يتقطعا بالمعسر ويجب على الذي يصلي فاعدا العجز
 ان يرفع يديه في حال الركوع عما كانا موضوعين عليه في حال القعود لان
 ذلك اقرب الى حالة التمكن من القيام ويحتمل لتأخير الركوع وجوبا
 ويجب ان يكون احتياطه في قدر ما يحتاج الى وجهه باقدام ركيبه من الارض
 وهذا اقل مراتب الاحتياط القاعد للركوع واكمل ان يخشى بحدوث تخاذل
 جهته موضع سجوده كما ان اكل الركوعات للقيام حالة القيام ان يخشى
 بحدوث تسوي ظهره وعقده ويمنعها بحدوث تخاذل جهته موضع سجوده
 واقل مراتب ان يخشى بحدوث تال را حناه ركيبه وتح يقابل وجهه ما ولاة
 ركيبه من الارض والحاصل انما لا يضمن اصل الاحتياط في الركوع و
 حيث لا يمكن تقديره وحالة القعود يلوغ الكفين المتكسر لان ذلك
 حاصل فيل الاحتياط رجوع فيه الى امر آخر به تحقيق مشابهة ركوع الجار ركوع
 القيام وهو رفع المخذل لتحقيق المشابهة ولا ذلك كان واجبا في حالة
 القيام والاصل بقا ما كان فان عجز عن القعود ولم يتمكن من الاشارة به ولو
 كان في ذلك يحتاج الى ان يكون مستندا سقط عليه القعود وتح اضطرر مصليا
 لقوله عليه السلام فانما لم يستطع فقام فان لم يستطع فعلى حجب

عليه مراتب الترتيب في الاضطرار فاضطرار ولا على جانب الايمن كالمأذون
 الموضع في العود فان عجز عن ذلك فعلى جانب الايسر ومستند قول الضلالة
 على السلام المريض فانه لا يقدرا ان يصلي فاعدا بوجه كما يوجد الرجل في
 يده وبنا على جانب الايمن يولى بالقعود فان لم يقدر على جانب الايمن
 فكيف ما قدره فانه يجازي ويستقبل بوجه القبلة ثم يولى بالقعود اياه
 ومنه من منع وجوب مراعاة الترتيب الاشارة الى ان وكلام العلامة
 في انما يصحح بانه عدم الوجوب حيث قال ولا يفضل الايمن مستقبلا
 بوجه القبلة فان عجز عن جهة الاضطرار استلزم كالحج حيث يكون
 باطن قدمه الى القبلة ولو قد كان مستقبلا للقبلة لقوله عليه السلام فان
 لم يستطع صلى مستقبلا على فخاه وفي القبلة ولو سون هؤلاء
 المضطرب على الايمن والمضطرب على الايسر ومن كان مستقبلا اياه بالراس
 مع القدرة ومستند وجوب الاشارة بالراس ما روى عن امير المؤمنين
 عليه السلام انه قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله سئل عن رجل من الارض
 كيف يصلي فقال ان استطاع ان يجلسه ولا فوجوه الى القبلة ومنه
 فليولى براسه اياه ويجعل الخفض من الركوع فان لم يقدر على الاشارة بالراس
 فيسجد العينين والى هذا الترتيب اشار بقوله ثم يفيض العينين الركوع
 والنجود قال الشهيد رحمه الله الاقرب ان الاشارة بالطرف انما يكون مع
 العجز عن الراس لا اقرب الى النجود وهذا فائدة بحسن الاشارة الى ما هو
 ان المكلف حينئذ ينبغي ان لا ياتى القربة المتعبد للركوع كقبي النجود وفيه
 بما يشاء من الركوع ليجوز جعل تعبد النجود اخص من تعبد الركوع و
 الاشارة بقوله والنجود اخص وذلك لما مر من دلالة اسرار المؤمنين عليه السلام

س

والظاهر من القيام والقعود باق بالاذكار فقط وجوب اللبس وكذا القراءة
 فان عجز عن التحيز وعن التلفظ بالاذكار كما تصورها بان يحزى لاذكاره
 الاضطرار كالمطاع عليه لقوله عليه السلام اذا امرت بشئ فافى به ما استطعت
 والظاهر المأمور به تحيز العينين بقصد الاضطرار من الركوع والنجود و
 غيرهما عند الانباء وحمل بطرفه بقصد الركوع عند انبائه وبقصد النجود
 عند الانباء واعلم ان العلامة في القواعد على قدر الجرح لا بان بالاضطرار
 جمع بين قصور الاضطرار واجلها على قدر بين الانباء بطرفه مع انزله
 في انباءه بجعل هذا الحكم اعني الاكتفاء بضمير الاضطرار واحضارها بالبال
 بعد ما عجز عن الانباء واستغنى المصنف المصنف في شرح القواعد حيث قال
 وهو لا ينبغي ان لا الضمان ليست ثباته بل على ما ذكره من الركوع والنجود و
 القيام وقد تقدم انه لا يتصل ببعض العينين ونحوها والمبتدأ من اجزاء
 الاضطرار على قدر الاجزاء بعينها التي كلاسها واذا عرفت ذلك ظهر ما بين مقالته
 في الشرح وكلامه في هذا الرتبة من عدم المطابقة ما بين الركوع والقيام
 القيام لا ابتداء ولا انقطاع اذا كان به رمد لا يبرأ لا بد لك فيصلي في
 ثباتك الحالين مع قدر من القيام حيث انصرف الى علاج العين
 اذا انصرف ولا اضطرار في الاسلام ويجوز الاستئذان للقادر على القيام و
 الاصطلاح اذا كان به رمد لا يبرأ لا بد لك فيصلي في ثباتك الحالين
 مع قدر من القيام حيث انصرف الى علاج العين اذا انصرف ولا اضطرار
 في الاسلام بحيث يبرأ من ذلك وقال الصادق عليه السلام عن ذلك لا
 بأس متى جدد وجعل القادر على القيام مثلاً او جدد قدمه المعاصر عليه
 اشغل وجوباً من تلك الحال المجتهد الى مقدرة تاركاً للقراءة فيها اي

ك

مكثاً الحالين الدنيا والعليا وجوب اعادة القول الاخير لو صادفها اي لو صادفها
 المصلي احد في حال السجدة انما صلواتها وجوب ثلثة القراءات من الحالة
 الدنيا الى العلوية فلا نية في سجدة واحدة في حال السجدة العلوية التي هي الاصل فيجب
 ان يرتقب الوصول الى ما هو الاصل لها وجوب ثلثة القراءات من الانتقال من
 العلوية الى الدنيا فلا نية في سجدة واحدة في حال السجدة العلوية التي هي الاصل فيجب
 المصنوع والمطلوب وعند بعض المحققين من ثباتها انما اذا انقلبت حالها الى العلوية
 الى الدنيا لم ينقطع القراءة بل يقرأ في سجدة واحدة في حال السجدة العلوية التي هي الاصل فيجب
 ان يرتقب الوصول الى ما هو الاصل لها وجوب ثلثة القراءات من الانتقال من
 في هذه المسئلة اصل ان احداهما الطائفة ساله القراءة وهما القريب من العلوية
 والطائفة من الطائفة مقدسة لانها اقرب الى الجنة الصلوة فيجب سماعها
 في ثلثة القراءات واهلهم ان لا يجب على العايز ان يجتهد في ثلثة قراءات
 ما ان يبرأ حاله من حاله في حال السجدة العلوية ولو خفت العايز من القيام
 خضوعاً صلاته في حاله واما كما قام وجوباً للركوع لان القيام المصلح ان
 واجب بالركوع كما هو في الركوع لا يجوز للقادر عليه ان يركع ولا يركع الطائفة
 في هذا القيام لانها انما يجب فيها لاجل القراءة وقد سقطت بل الغرض منه
 الحوي الى الركوع لا غير ويحتمل الوجوب ان لا يذبح بين الركعتين فصاعداً
 والطائفة من يكون قد غلبت رايها في التحقيق لفصل بينهما قاله السيد في الركعتين
 ولا يبرأ ان كان الشان لا يقول ولا يحوي الطائفة استسج اي بعد ما قام لركع
 قبلما يركع الركوع اذا لا شك ان الايتان بهما ما يشتمل مع الركوع في الصلاة
 ولو خفت الطائفة حال كونه في الركوع فاعلم ان كان ذلك قبل الطائفة
 والذكر قام حال كونه راعياً مستحباً على طائفة من الركعتين ان يكون

ك

الامام وهذه مقام ابن الجندب رحمه الله قال لقول الصادق عليه السلام ينبغي
 للامام ان يسمع من خلفه كل ما يقول ولا ينبغي ان يسمع شيئا مما يقول وبصره
 الشايع بعد الزكوع لقول الصادق عليه السلام في الرجل يسي القنوت حتى يركب
 انما انقضاه بعد فراغه من الصلوة وهو حال حال قضاة لقول الصادق عليه
 السلام اذا سبي الرجل في القنوت قنت بعد ما يصرح وهو حال حال ما ذكرنا
 انما راد ما قلنا لقوله ثم بعد الصلوة وهو حال حال ولولا ضرب الناس من الصلوة
 وذكرية الطريق انما يات بالقنوت قضاة في الطريق مستقبلا للقبلة بركة
 زرارة عن الباقر عليه السلام في ناسي القنوت وهو في الطريق قال يستقبل
 القبلة ثم يسلم الى اليمين للرجل ان يرغب عن سائر شؤله الله صلى الله عليه و
 آله واقله سبحانه ان الله لنا قال الشيخ وابن ابي عمير عن ابي بصير عن ابي صالح
 عبد الله عليه السلام عن ابي القنوت فقال حسن بيتي جات وقيل ادناه وبلغني
 وارحم وجاهد بها تعلم انك انت الاعز لا كرم وفي رواية عن الصادق عليه
 السلام بحرك اللذين والدينا في القنوت لله اعتر لنا وارحمنا وعافنا في
 الدنيا والاخرة انك على كل شيء قدير ويجوز ان يكون في القنوت بما
 سخر لقول الصادق عليه السلام حين يسلم عن القنوت ما مضى الله على الدنيا
 ولا علم فيه فينا موقفا وكذا يجوز الدعاء في جميع احوال الصلوة بالتمسك للذي
 والدينا سواء كان لنفسه ولغيره وايضا يجوز فيه الدعاء على الكفر والمنافقين
 لان النبي صلى الله عليه وآله دعا في قنوته لقوم بائناهم وقت امير المؤمنين
 عليه السلام في العمدة فدعا في حق ابي موسى وعمر بن عاص وعصاة بني ابي
 سفيان والاعور واشياهم ومن لم يزل يدعو في الصلوة اللهم اللعن السحرة من
 المنافقين واهل العداوة وانما هذا ما يفتل ما يفتل في القنوت كلمات

قال بعت بعد الزكوع وان لم
 يذكر حتى يركب
 بذكر حتى يركب

الفرج وهذه الكلمات المروية عن امير المؤمنين عليه السلام لا آلا الا الله
 المحمدي الكريم لا آلا الا الله العلي العظيم سبحانه ان الله رب السموات السبع و
 رب الارضين السبع وما بينهما وما خفي وما جهر وما تحت وما فوق وما بين
 وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين ومن بعد العاصي الى ان يركب
 الكلمات المذكورة اللهم اليك تحضر الاضداد فقلت الاقدام ورفعت
 الابدى وسدت الاضداد وانت دعيت بالاسم اليك ستره وبحجرك في
 الاعمال ربنا القريب بيننا وبين قريتنا يا محسن واستغفر لنا عتقنا الله فانا نكفر
 اليك غيبة نيتنا وقلم عددنا وكذا عدو او نطاهر لاهلنا علينا ووقع
 النقص بنا فخرج ذلك اللغو بعد كل ظهيرة وامام حتى نعرفه الله الحق رب
 العالمين وروى في الصادق عليه السلام كان يا امرئ يستعان ان يقتول بهذا
 بعد كل ما في الفرج الرابع من الاضداد الثمانية للصلوة والقراءة ومن ستمها الثمانية
 عليها التوجه بعد تكبيرة الافتتاح فيقول وجهي وجهي الذي فعلت ليلتي
 والارض حشوا سلبا وما انا من المسلمين ان صلوتي وسكني وحجاي وعافني
 الله رب العالمين لا شريك له وبعد ذلك امرت وانا من المسلمين قال امير المؤمنين عليه
 السلام وكذا اذا استغفرت النبي صلى الله عليه وآله كبرتم قال وجهي المحمدي
 المعوذ وقيل القراءة في كل صلوة لقول الصادق عليه السلام ثم بعد ذلك الشيطان
 الرجيم ثم اقرأ فاتحة الكتاب ولتقر تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من
 الشيطان الرجيم بصورته اعوذ بالله من الشيطان الرجيم ويجوز ان يحذف في التبع
 العلم من الشيطان الرجيم وانما يستحق المعرفة في الركعة الاولى خاصة فلو كانت
 في الاول عدل او هو الم بانه في الثانية لغوات محله لان النبي صلى الله عليه وآله
 كان يات برقية ذلك المحل دون غيره ويستحب الاسرار ولولا كانت الصلوة جهنم

هي

ناتجا بالتي صلى الله عليه وآله لا تمت عليه السلام وهي اقله القراءة
 القرآن واجبة في الصلوة الفريضة اجماعا قال صلى الله عليه وآله لا صلوة
 الا بقراءة وقال تعالى فاقروا لما ينزل من القرآن ولا يجب في غير الصلوة فيجب
 فيها غير ذلك لرواية محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال من ترك
 القراءة مستحدا اعاد الصلوة ومن نسي القراءة فقد تمت صلوة وتبين في
 فلبس الصلوات المحرمة ولا يقوم مقامها من القرآن لقوله عليه السلام لا
 صلوة لمن لا يقرأ فيها فاتحة الكتاب وهل يجب الفاتحة في النافلة قال
 العلامة في التذكرة الا في عدم الوجوب عملا بالاصل واستحبابا
 بان ظاهر الخبر يناول النافلة ايضا بالوجوب اخفى التهديد في الذكرى
 فان انا العلامة من الوجوب المعنى المصطلح عليه فهو صواب لان الاصل
 المركب اذا لم يكن واجبا لم يجز ان يكون هذا الخبر مراد به بل مراده
 انها معتد وتحت من غير الفاتحة ومن هذا ما جاء في التمهيد في الصلوة الواجبة
 الثانية اجماعا وكذا في الاولين من غيرهما اي من غير الثانية يعني في الاولى
 الثالثة والربابعة لان النبي صلى الله عليه وآله كان يقرأ في الطلوع الاولي
 بالالفحة وسورة يني وفي الاخرتين بالفاتحة وحدها وبالسجدة في الثانية اي
 الفاتحة اجماعا ما لا يجوز تركها خلافا لبعض العامة حيث ذهب اليها
 ليست من القرآن الا في سورة النمل وكذا في سورة عبادة ومستحب الحكم
 رواية معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام فانه قال عليه السلام انها آية في القاء
 والصوره وما ذهب اليها من اني عجل من انما ليست بآية من غير القول فهو قول
 مستبعد عالمها في التي هي آية في ذلك في قوله تعالى فاستمعنا انما يحكي على الله
 ارجل النسيان ويجب سورة كاملة معناه اي مع الفاتحة لا مطلقا بل في مواضع

مخبر

تعيينا بغيره الثانية والاولى غيرهما احسن من غيرا خيرة المغرب واخير في
 الربابعة فانه لا يجب فيها السورة بل لا يجوز وهذا قول آخر وهو عدم وجوب
 السورة بعد الحمد مطلقا واختاره المحقق في الدرر النيرة والفتاوى بآية
 الجنب وحكم باستحبابه ومستند رواية الحلبي عن الصادق عليه السلام فاتحة
 الكتاب يحرق بمحق الفريضة والنجية يحرق بمحق النافلة على حاله الصريح
 او لا يستحب القول الصادق عليه السلام في رواية الحلبي لا بأس ان يقرأ الرجل
 في الفريضة بفاتحة الكتابية الزكيتين الاولين اذا ما جعلت به حيا حيا
 يحرق شيئا وعنه عليه السلام يجوز للمريض ان يقرأ في الفريضة بفاتحة الكتاب
 وحدها وكذا يجوز في النافلة على وجه السورة بعد الحمد عند الضرورة او
 الاستحباب لانه لو لم يقرأ لم يجز ومستند القول الاول قوله عليه السلام لا
 صلوة الا بفاتحة الكتاب وسما غير هاتين روايتين من خازن عن
 الصادق عليه السلام انه قال لا يقرأ به الكوفة اقل من سورة ولا اكثر ويجب على الصلوة
 في القراءة مرعاة الاعراب في الحركات الثلاث ولم يرد فلا يجوز في الاختلاف انما
 بصاحب النزاع واهل بيته عليه السلام حيث قال عليه السلام صلوا كما رايتوني أصلي
 وانما يجب مراعاة التنديد ايضا لان الاختلاف في حرف ويجب مراعاة المذ
 المتصل بصا وهو ما يكون حرف المد وموجبة في كل واحد لا المتصل هو
 ما يكون حرف المدية كل وموجبة اخرى ويجب مراعاة مراعات الادغام
 الضعيف وهو ادراج الساكن الاصلية في الفتح سواء كانا متساويين او متقاربين
 كقوله تعالى هل لك وبل ولم ومن ذلك انما الادغام الكبير وهو ادراج المتحرك
 فلا يجب مراعاته كقوله تعالى تحرقه واحب به ويجب على من اعادة ترتيب
 الكلمات والآي على الوجه المقتول من صاحب الشرح فانما لا اله الا هو القرآن معنا

بمختل

طوعاً لغية ذلك قدم المشاعر على المتقدم لم يكن مثلاً ويجوز القراءة بالنسبة
 بأي قراءة حرة وعاصم والكسائي ثمانية من الفرات السبع الشهور المتواترة وهي قراءة
 حمزة وعاصم والكسائي وهم الكوفيون وقراءة نافع وابن كثير وهي الميمانية الأولى
 من المدينة والثاني من حرم مكة وقراءة أبي عمر والبصري وابن هارم اللخمي
 ويجوز أن يقرأ به كل المعشر يساري فلهذا أبو جعفر ويعقوب وحلفاء جليل
 قول قري وباقوا التمسيد من جهة في الدكوى لثبوت قولها كقول قريته
 السبعة وإنما عرفت ذلك من الشواهد فلا يجوز القراءة بها فلو قرأ بأوردية مضمين
 ابن مسعود أو مضمين أي لم يجمع ويجب على القارئ قراءة الضلوة وغيرها الخرج
 حروفها أي حروف كل من الفاتحة والضمرة من مخارجها كما في الأحكام الواجبة
 لأن الخرج الحرف من غير مخارجهم يشتمل الاختلاف بذلك الحرف ويلزم من ذلك
 الاختلاف في اجتهاد القراءة والاداءة وقاطبة الباقية العبارة ليس ضرورية كما لا يخفى
 ويجب مراعاة ما لا يماثلها من كونها متتابعة من حيث اللفظ فلا خلاف في هذا
 عند إعادة الضلوة لأنها بطلان صلوته بدلالة تحقق المخالفات فيها لأن النبي صلى الله
 عليه وآله كان يقرأ في قناتيه وقال صلى الله عليه وآله لو كان في الدنيا أمة لم يجمعوا على شيء
 نبياً لم يجمعوا على شيء بل يجمعون على شيء ثم يمشون فيها ويلبسونها ويقولون فيها
 أعاد القراءة وهذا الضلوة وما يندرج في المولات السكوت في أثناء القراءة ولو
 سكوت عداية أثناء سكوتها من أحوالها من الاعتناء لكن لا ينبأ القطع بالاشتغال والاشتغال
 فسكت بشدته كقوله صلى الله عليه وآله في المولات ولم يطلها ثم فلا يجب عليها إعادة القراءة
 فهو لو سكط على الإعادة لا العرض ولا الحاجة كما هو الظاهر من العبارة وأنه المأمور بها
 أعاد الضلوة في هذه الصور لا مطلقاً بل إن طال السكوت خرج بذلك عن كونها قارياً
 لأعن مصلحتها حيث يكون زمان سكوتها قصيراً فموجب الإعادة لقوات شرط القراءة وأخفى

القول

الحال لا يلو فوجبه أثناء القراءة القطع مع السكوت يعني أن يقطع القراءة وسكت
 لضعف عدم العود إليها أصلاً ثم رجح عن ذلك المسمى في ذلك القطع والكل الذي
 قصدته وقيل ومن حكم هذه المسئلة على تأخيرية المناقاة قلنا لا بد من الثاني كقوله
 المناقاة بطلت حسنة وإن قلنا أنها ليست كالمناقاة بل القاصح إنما يحصل للمناقاة
 لم يطل وقدم سبقاً في تضاد المناقاة بطلت المناقاة بطلت كقوله المناقاة لا غنى
 الاستدانة للحكيم مع ويكون ضد قطع القراءة بما عزم عدم العود وبطلانها
 يلزم من بطلان القراءة بطلان الضلوة ضرورة ارتفاع اشتداتية الضلوة فيه
 قطع القراءة مع عدم العود ومنه من يقول أن يترك القطع لما انقضت بالقراءة
 خاصة لم يكن إلى الضلوة ولا يلزم من الفرج في الاستدانة هنا التدرج في الإلا
 سنداً للحكمة المسترشدة بنية الضلوة بل اللزوم مع هو بطلان القراءة وعدمها
 وهذا الحكم المتكوي حكم بنية القطع مع السكوت وإنما الزام أي لو نوى قطع القراءة
 ولم يسكت لقولنا أحدها لا يطل لأن الاعتناء بالتحقيق لا ينافي المنع من
 السكوت وإنما ينما البطلان وهو عجز المصمم والمعلم كما أشار إليه بقوله أحسن
 البطلان بطل في أولى لأن المناقاة من هذا القراءة بقصد بنية القطع كالأجنبي فيكون
 كقراءة غيرها في خلاصتها عدم الاعتداد به مع ولا يندرج في المولات تكرار
 كلمة واحدة أو آية واحدة أعادتها إذا كانت للمصداق ويجوز إعادة القراءة وما هي
 في الأحكام ما يفتي فيها فلو كان في كل من اثنين من وجهين من وجهين لم يجمع
 لنية الإعادة إلا انقضاء على غيره من بعد التحريم وأما ما لم يندرج في المولات
 تكرار كلمة للاصطلاح كذلك لا يندرج فيها سؤال الرحمة ولا الاستفادة من الغفر
 عند انتهائها عند قراءة آية التوبة وآية السجدة لقوله تعالى يدخل من يشاء في رحمة
 وكفوله والظاهر أن عدلها بالثبات والتكرار كقوله وجبت ما نفدت كالجملات و

يقول نقض الرجل اذا ذكره واد لا يقدح في المولاة بانهم عند العطية بان
يقول المجتهد من العلماء ان كل ما ثبت بان يقول للعالمين برحمتك قدوس
لعان بالسن المجلة والسن المجرة وقد قيل انهما مترادفان وقيل بالترق وهو ان
المجلة دعا الامر بالدعاء بالمحج دعاء بعد الموت كالدعاء بالمعزة والنام تنفخ
المولات فيمن هذه الامور المذكورة فان ذلك مستحق للحدوة صلى الله عليه
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلهذا قيل سورة البقرة كان اذا امر بغيره بغيره
وكذا لا يقدح في المولات رد جواب السلام بغيره صلى الله عليه وآله وسلم لان
عليكم او السلام عليكم من غير تعبير التقديم والتأخير فلا يقول في جواب السلام
عليكم السلام عليكم من غير تعبير التقديم والتأخير فلا يقول في جواب السلام
ولا يقول عليكم السلام وانما لا يقدح رد السلام فيها فانه امر واجب لم يرد
نفاي واذا اجبتكم بغيره بغيره او امره فلهذا لا يصح له الامر بالوجه
لان عا اسلم على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو في الصلوة فردد عليه السلام وقل
بحمد بن سلم على الباقر عليه السلام وهو صلى فقال السلام عليكم فقال السلام
عليك فقال كيف اصبحت فسكت فردد وسلم عليه بقوله عليكم السلام في وجوب
اجابة الصلوة اشكال يشك في كونه بعد رد السلام على الصلوة فلهذا لا يصح رد السلام
رد مثل العجوة قالوا لعامة التذكرة واذا امر في المرة واجبة لم يخل في فعل
بطل صلوة قال العلامة نعم لان تلك الافعال التي اسعمل بها عن ارضي عنها
لما قد روي الاصل ان الامر بالنهي يتلزم التي عنده فسل الصلوة وقال المصنف
ظله بانتم قطعاً لكن لا بطل صلاته اذا البني متعلق بترك الرد وهو خارج عن الجادة
والفصل هنا ان تلك الافعال التي استعمل بها عن الرد باقاعها واجب ايضا كما

ان الله

ان الرد واجبة متعارض واجبان متضيقان لكن التي في صورة ترك الرد
متعلق بما هو خارج عن العبادة وبما افعال الصلوة بالامر بالادخال فلا
يطلب بها الا لا يخلو من الثاني وقع لوجبه بغير السلام كالشامخ و
النساء قالوا لعامة التذكرة انما يتراعى في ذلك محضه على امره مثله لم يخل
باحسن منها او مرة وهذا ان لم يتم تحته ويضمن الدعاء بها اجابة الدعاء اذا
كان مستحقا وقصد الدعاء لا صدرة التبريد ولا بكرة التبريد على الصلوة
ولقول الباقر عليه السلام اذا دخلت المسجد والناس يصلون فسلم عليهم وقال
بعض العامة بالكرامة وجوب في القراء وتقديم الطلوع في السورة فلو سلم على
عليه اطلعت صلوة لانا الامر به بالتلاوة على الترتيب وقد فعل النبي صلى
الله عليه وآله وسلم كما راى في اصله فيكون هذه المخالفة منه شرعا
والنهي في العبادة يستلزم الفساد ولو خالف الترتيب تأييدا بعد التوبة
خاصة لا بد من الترتيب المأمور به وهو في القراءات والقرآن بالقرآن
فلا يجزى غيرهما من الترتيب لانه البتة قرا فلا يكون آتيا بالامور فيبطل
صلوة ولو كان ذلك مع الجهل لا بد من كلام الآتين وقيل لوماني الوقت
من العمل بخلاف ذلك والاصح المنع ووجوب الترتيب المذكور في قوله صلى الله عليه
القرآن ومنه المذكور في آيات من القرآن المذكور لان الذكر لا يخرج عن كونه ذكرا
باعتقاده لا يستعمل في القرآن فالله المأمور به فلهذا وجب فيها رعاية الترتيب
بين آيات المتأخرين من آيات السورة لان الترتيب هو مناط البلاغة و
الاجتنان فلا يجزى القراء مقطعة كما في العدد لاستلزام العمل بالقرآن في القراءات
التي هو مناط الاجتنان ويجب كونها في كونه القراء ما بقي ما ناسية
عن غيرها الغالب فلو كان من المحض اختيار المجزى على الاصح تأييدا بالنهي صلى الله

عليه وآله لا يثبت عليهم التلزام من جهة وجوب القراءة من المصحف وان أمكنه
 الاتيان بهما في قلبه لأن المقصود وهو القراءة في الصلوة حاصل بذلك
 فيدفع وما ذكره المصنف من أن ظاهره العجز عن القراءة عن ظهر القلب و
 صيق الوقت عن التعلم والحفظ يحتمل من المصحف لعدم إذا امرتكم بشي فاقربا به
 ما استطعتم ولو لم يحسن الفاعلة كلها بل يمكن بعضه ما يجب أن يدخل فيه
 الصلوة وقراءة ما يحسن منها وجوبا إجماعا إذ ليس هو إلا بسقط بالمعصوم و
 وجوب التخلية الصلوة حتى ما يكون مع التوقيف الوقت مع التفتة والمحا
 هذه لا يجوز التخلية الصلوة بل يجب العلم والحفظ إذا انتقل بالصلوة
 الصلوة وإن لم يحسن منها فهل يجب أن يعرض عما لا يحسن منها أم يجوز له لا
 كثيرا بذلك البعض الذي يحسنه لا يوجب عدم الاكتفاء بل يجب عليه التعويض
 عن الغائبة التي في القرآن أن علمه إليه أشار بقوله وبعض الغائبة يعجزها من
 القرآن أن الله عز وجل لا يفتنكم بهما بل يعلم ما بينهما أقرب اليكما من هاهنا من هاهنا
 هذا القول بأن الثاني الواحد لا يكون أصلا ولا يوجب طاهر ولا يجوز له أن
 يأتي بالعوض كبعضه كان بل لا بد أن يأتي برسمها للترتيب وهذه الحالة فلو علم
 أو لم يعلم العرض ولو لم يعلم آخرها وجب عليه عدم العرض ثم يأتي بما يحسن منها
 ولو علم وحفظه قدم عوض ما فات من أولها ثم قرأ ما عليه منها ثم يأتي بعرض ما
 فات من آخرها ولو علم بعض الفاعلة ولم يعلم من غيرها شيئا من القرآن حتى يتوضه
 لكنه يعلم شيئا من الأجزاء فهل يجب تكرار ما عليه منها عوضا عن الغائبة منها أم يجب
 عليه التعويض عن ذلك كله كما يمكن الأمرين محتمل ومختار والعلانية في الغائبة هو الأول
 ولو لم يحسن شيئا منها أي من الفاعلة فلا بد لاسيما ما يحسن من غيرها من القرآن بقوله

3

لهم فاقربا ما يتيسر من غيرها في الظروف وعدة الآيات أن أمكن يجوز على ذلك
 المشايخه وسقط زيادة القرب فالقرب كافي بالمساواة في الظروف وهو يجوز التعويض
 عن الفاعلة إذا لم يحسن بقراءة من آيات سور غيرها غير أن التجديد أم لا في إمكان
 بشأن من علم فاقربا ما يتيسر من القرآن ومن يحرم متى الواقعة للغير
 المروءة من الآيات عليهم السلام فاما التعويض فمطلوب من التجديد فاقربا ما يتيسر
 يجوز الاستلزام لهذا الحد وهو زيادة التجديد ويجوز التعويض من قراءة القرآن
 اجتماعا أو بالاضافه بقوله تعالى ما كان تعذرا للتأني في الآيات به مقرا
 ولو كان ما التزم به محال فيبقى الباقي مقرا فاعلم لا يعلم شيئا من القرآن وحسب حلال
 سجد أضواءه فاعلم لا يعلم شيئا من القرآن عرض عن الغائبة بالتعويض لا سلفا
 بل بالتعويض المحض في الدارين من الأجزاء وهو محقق أن الله سبحانه وتعالى لا اله الا الله
 وإذا تكبر بالترتيب المخصوص وما وجه الاتيان بالتعويض فاعلم عليه السلام
 فان كان لا يحسن شيئا من القرآن فليعلم ما ذكره وأما الثاني ففي الآيات بالتعويض
 المخصوص المذكور وجوبا أيضا إمكان لأن إطلاق الأمر لا يقتضي الاتيان بعوضه
 المخصوص بل يقتضي التعويض بالمعصوم فاعلم أن واجب هذا المخصوص أنه يتيقن الموضع
 عن العبد لا سيما ما بين يدي من الآخرة من الغيبة والارباب أنه لا يتصور عن أن
 يكون بدلا في الآيات اضطرابا وروى أن النبي صلى الله عليه وآله قال لا رجل أو لا
 استطاع أن يقرأ شيئا من القرآن فقلنا ما يجوز في الصلوة فقال هذا الكلام قل سبحان
 الله تعالى ولا اله الا الله وأما كونه لا حول ولا قوة الا بالله فقال انزل هذا الله
 تعالى فقال عليه السلام قل اللهم ارحمني وعافني وارزقني والاولى للصلوة والآخر
 في العبادة أن تكبر أي تكبر الشجر المذكور في التعويض والابدال للتأني والبدل
 حرم فيها أي حرم فيها الفاعلة ولو أحسن الذكر بالبحر وهو ما حصل بالعرض في رأي

بالنكاح كذا في الآية واليه يرجع الخبر الذي ذكره في قوله تعالى فان تراجعتا
 بقرآن وهو ظاهر فلا يخفى ان تراجعا للقرآن عند الجزع من امر به بل بعد
 عنها الى ذلك لا يزيل السلام امر بالتبصر اذا لم يحسن تبيين القرآن قال العلامة
 في النهاية والاقرب ان تراجعا للقرآن او لم يحسن تبيين القرآن قال العلامة
 ولم يخله بشي وكما لا يخفى في قوله تعالى ان تراجعا للقرآن لا يزيل السلام امر بالتبصر
 الا لفظا متروكة من الاربعة التي بين يديها من الالف واللام والراء والهمزة
 والفتحة والهمزة بحسب قولنا ولا تراجعا ولا يزيل السلام امر بالتبصر
 على المكلف الوقوف في الصلوة بقدرها اي بقدر الفاعلة على قوله وبه قال
 العلامة في النهاية ان لا يلزم من سقوط وجوب سجدة واحدة من الوضوء
 في الصلاة والسلام فاقول من استطاع وقال الله تعالى فاقول الله ما استطعت
 والمضاد كما انما يقولون في بعض الاخبار انما الله يفرج الى اهل وجوب الوقوف
 بقدرها وهل يجب تحريك اللسان كما لا يخفى في قوله تعالى فاقول الله ما استطعت
 المتوجع بالذبح في سجدة واحدة وحدها خاصة لانها وعز التوبة فلو
 عرف الفاعلة خاصة كفى بما وجب عليه التحريك المستعمل ولم يصرح في التوبة
 بالذبح فقلنا ان موضع الوقوف ولو عرف بعض السورة وجب ان يقول بعد
 الحمد ولا يجر عليه ذكر يكون بدلا عن الباقي ولا يمكن للعاقل الذي لا يحسن شيئا
 من القرآن الامام والافتداء بالعدل احيى من الجوع والافتاء بالعدل لا يسهل الله
 فلو عدل عن الوقوف بقدر الفاعلة لم يصح لا سيما في تحصيل صلوة فيها
 قراءة ولا يجرى ذلك الا تمام الامع على امكان العمل لانه امكان العمل في وجوب
 العمل الفاعلة على الجاهل اسما في الوقوف ولو غف الواجب عليه ولو امكن القراءة
 من الجهر وحصل من تحسن الفاعلة وتلقف في انتهاء الصلوة قد لفت مقدم على

الذكر لخطو حقيقة القراءة واعلم ان ما سبق من الهمم المذكورة كلها انما يكون
 في الفاعلة وانما في السورة عليه كذا في قوله تعالى انما يكون
 الوقت من العمل ويحتمل ذلك البعض من السورة كما لا يخفى ان تعلم ولم
 يحسن تبيينها الجزاء الفاعلة عند الضيق ولا يجرى عليه المتوجع بل المذكور
 كما عرفت في التوبة فيقطع مع الضرورة في الجهر بها بطريق الى قوله انما يكون
 ولو لم يحسن تبيين السورة لم يجرى عليها بالذبح فقلنا انما يكون
 الاخر من تحريك اللسان في سماع الامكان وجوبا الى اللبس ولا سقط بالمتصور
 بعد عليه معناه اي معنى القرآن اسكن الله قلوبهم وانهم لم يعلموا شيئا من هذا
 يجب انفسا ساقلا لجمع مطالبنا ثم في تحريك اللسان ويعقد عليه بنا قال
 الشهيد رحمه الله ولو تعذر انما جميع مطالبنا انما البعض من تحريك اللسان في
 امر بوجوب اللسان بقدر الباقي من انما لم يعلم معناه بعد انما في كلامه
 المصداق فلهذا شرح القواعد لا بدليل على وجوب ذلك في كل وجوب في العمل
 الوضعي الذي يتردد من اللفظ باعتبار ما بين اللفظ في الاخر ولا على غيره
 ولو وجب تحريك اللسان في كل لفظ في الواجب بان ظاهر كلام المتن منطوق على
 كلام الشهيد قاتل وجوب تحريك اللسان على كلام المتن ايضا قال المصداق فلهذا شرح
 القواعد الذي يظهر ان المراد بالباقي بوجوب عقد عليه معناه القراءة وجوب
 المقصد بوجوب اللسان كونه حرك القراءة فلا يتحقق تحريك اللسان في القراءة الا
 بالمشكاة فيجب عليه في التكبير ان يعقد قلبه معناه انما هو في وهو كونه
 كذلك وتنا عليه في الجملة التخصيص والتحريك بسبب ذلك العقد وان لم يكن انما
 غلبت من معناه انما في قوله تعالى في هذا انما يقولوا لا اله الا الله والاشهاد
 لعمرو فانما استطعت وكذا في غير ما وجوب كما ورد في الآية وقاية وان

قراءته بالخبر والالتزام وكذا يكون وتتمهده واما بذكره ومستند الكل في
الصادق عليه السلام في رواية السكوني بسند الاخر من تقدمه وقيل ان القرآن
في الصلوة تحريك الشاهد بما فيه صيغة واذا عرفت بالصحة والقبول و
الاشارة فدايتها الثانية في الدلالة عن قطرة من الحكمة في باقي الاذكار
والاشارة اي الذي به الثقة وهو انه يغير صاحبها بسببها الى عينا او لا
التي ناسخها في ظهرها لا تمنع كايام وهو الذي في اللسان نداء لما في
بها وانما فاه وهو الذي يرد الفاء ثم يلفظ بها بغير مدح ولا حدة من وجوب
في اصلاح اللسان فلا يجوز لها الصلوة مع سعة الوقت لان تخصيصها بوقت
عليه لواجب المطلق واجفان عن اصلاحها لاجزاء ما هو معتد به ومن
يكتفي بالله ما لا طرفة له به وجوب الجهر بالقرآن في الاذكار للمرجل الجاهل
فلو كان به مرض يمنع من الاجزاء او يخاف عرقا سقط اعتبارها والمخشي عطف
على المرجل فيجب عليه الجهر ايضا لاطلاقه بالان لم يتعد الى ان لم يسمع صوت الجنب
فلو لم يكن ثم يسمع صوتها او السامع غير الجنب وجب الجهر اخذ بطريق
الاحتياط وما يتقن به قوله في الفتاوى انما يجب الجهر في الضيق والى العفا
والمستند في ذلك فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الاذكار وكذا الامنة
عليهم السلام بعد ما قالوا في جليل قوله صلى الله عليه وآله وسلم في الاذكار كما لا يتوفى
اصل في غير نظر لا ينسب اليه عليه وآله كما كان يوجب على التذوق كما يوجب على
الواجب وقال في الاذكار عليه السلام في رجل جهر ففلا ينبغي له الجهر ففلا ينبغي له
فيما لا ينبغي الاحتفاء في فقال ان فعله لك شعرا فقد نصرت صلوة وعليه الا
عادة وان فعله لك ناسا الوساخا ولا يدرى فلا ينبغي عليه وتمت صلوة وقال
الشيخ الرافعي رحمه الله باستحباب الجهر في الاصل قال العلامة هذا غلط

للإجماع على ما دونه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وجميع الصحابة والائمة
عليهم السلام فلو كان مستويا لاحتاجت بعض الاخبار واعلم ان الجهر
والاحتفاء كسنان متضادان فلو كانا في صوت واحد تحت
بهما وصعد في عليهما نزعهم من صفات والمرجع في علم العرف واولاى
اقول الجهر في جميع الفرائض في قراءة الصحيح القريب ولا يذهبها من اعتبارها
اخر وهو انه يسمع مع ذلك جهرا في العرف فيجب على الجهر ان يظهر صوت على
الوجه المتعارف في جهرا لا يسمع الا يسمع من الضيق فيجب ان يكون هناك مانع
كغنى وتمتع بغيره او صوت رعد ونحو ذلك ومع ذلك في الامام الترمذي
والراشدين بقوله ولو تقربا وتجنب الاحتفاء في المواضع المتعلقات مطلقا
اي في الظاهر والآخر من الصفات والآخر من المغرب للمرجل والمرأة وقله
اي في السامع نفسه صوت في القراءة ولو كان ذلك فقد ربح يكون
هناك مانع كما تعرض او يكون سدا الذي لا يسمع من غير الجهر في الجهر
قراءة بحيث لو لم يكن هناك مانع من السامع كان يسمع ولا يذهبها ايضا من
زيادة وقد اخرجوه في معنى ذلك احتفاء في المواضع من الرجوع في
مدلول الجهر والاحتفاء هو العرف والجهر على المرأة وجوبا اجماعا فيجبها
السمع بقية ما صوتها خفقا او تقديرا او جهرت عدا وسمع صوتها الجنب
والا فرب طلاقا لصلواتها لخصها التي في ذلك لان صوتها عورة وان لم يسمع
صوتها الجنب والاحتفاء في استباحة الجهر في مواضع الجاهل وقد يسمع ذلك فيكون
ويشترط الجهر ان يكون الجهر في مواضع الجاهل لا يسمع صوتها الجنب واما
للحن في الغلو وجوب الجهر عليه في موضع ان لم يسمع صوتها الجنب لا يند ذلك
فيصير به في دونه واعلم ان كل صلوة يختص بالتمتع والظاهر ان لا يفتا فيهما

للمصلي العدول من سورة معينة بعد التبرع فيها الى سورة اخرى وهذا التجزؤ ليس
مطلقا بل لا يبلغ النصف على ما هو الا من بين الاصحاب وجوزنا الرجوع اذا لم
يبلغ النصف امر اجاب عن الثاني من اصحابنا وبيد على هذا الرجوع
قول الصادق عليه السلام يرجع من كل سورة الا قل هو الله وتعالى يا ايها الكافرون
وقال بعض الاصحاب كما يجوز الرجوع اذا لم يبلغ النصف كما يجوز اذا بلغ
النصف ايضا وصرح المصنف في شرح الفوائد بعدم جواز الرجوع على هذا التقدير
اذ ليس في الاخبار ما يصلح دليلا على ذلك ويكفي الاحتجاج على عدم جواز
الرجوع من غير ظاهر قوله تعالى لا يطلعوا على كماله فان الاشتغال من سورة الى اخرى
ابطل الى ان يكون من متين اخرج من ذلك ما دون النصف بالاجماع حتى ابقى
داخلة في العموم فيكون بلوغ النصف كافيا مع الرجوع واعلم ان قول الصادق
عليه السلام في رواية اخرى من ادى بصيرة كذا في رواية الحلبي يرجع من كل سورة الا
قل هو الله وقالا ايها الكافرون فابدل على جواز الرجوع مطلقا من غير قصد
النصف ومن هنا من ان هذا انما يكون في غير التوحيد والحمد تامة فغيره لا
نقل اليها بعد التبرع فيها ولو بالبركة فيلزم احداهما والاشارة بقوله الا في التوحيد
والحمد يخرج مطلقا من بلوغ النصف او لم يبلغ منه فخرجت ايها السراة التي
قال العلامة في النية وهذا انما هو في غير التوحيد والحمد فيهما قوله في الجملة
النافقة وهي الجملة ظهر ما انما في التوحيد والحمد فيهما قوله في الجملة
منها من التوحيد والحمد انما في رواية محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام
السلام في الرجل يريد ان يقرأ سورة الحمد فيقرأ قل هو الله احد قال
يرجع الى سورة الحمد في رواية الحلبي اذا فتن صلوات الله تعالى هو الله احد و
ان يريد يقرأ غيرها فامض فيما ولا يرجع الا ان يكون في يوم الجمعة فانه يرجع

الجملة والمنافقة وعدم ذكر الحمد في الزمان غير قاطع لما في النية فيها
نية الحكم عند الاصحاب وما ذكره في حله وجدا استثناء قوله الا الى الجملة في
الجملة ظهر ما من الحكم السابق في التبرع الاستثناء المذكور مطلقا لا بشرط
عدم التردد بل كما ذكره فيهما ليس بشا نا بل عدم التبرع الحكم المذكور وكذا
يشترط ان لا يبلغ النصف اما وجه اعتبار الامر الاول فلا في مورد رواية الحلبي
هو الثاني وما اعتبر الامر الثاني في عدم بلوغ النصف فلا في مورد اعتبار
ويرجع الى سورة اخرى عاد بالبركة وجوزنا لا ينافي بين كل سورة في الجملة ان
من الرجوع عنها الى سورة اخرى الى ما في قوله تعالى يا ايها الكافرون وكذا من
في جملة من غير قصد سورة معينة فانه يحل عليه ان يعود مع القصد الى
سورة اخرى بقوله وكذا لو تمسك بغير قصد سورة افاض مع القصد لعدم
حقق كمال التوبة من واما اذ هي من حيث انها لا تسلك كل سورة فلا تعين
الا من رواية التوحيد والقصد ولا كذا في البركة اللهم لتيسرنا في كل الاطلاق على
ما في الدعاء والرجوع لما عليه بعد سورة فالاقرب الى الاحتياط ان ادى
المصلي تفسيرا في سورة ولم يبدل بعد تلاوته بها فخصها بالبركة اقل
اجزاء فانما هو وقوى الشبهة وجها في الذكر والاحتجاج على ذلك في رواية
ابن جبير عن الصادق عليه السلام في الرجل يقرأ في المكتوبة نصف التوراة ثم
ضاق احدية اخرى حتى يقع منها ثم يذكر قبل ان يكمل قال يرجع قال ام علم
فيه وجده لا يرد الحمد على المطلوب ان الاستفاضة بحسب الظاهر لا في بيان
يعلم قصد البركة الى التوبة الاخرى وقت نية وجب ان يحمل الحال ولا
يعتد في ذلك فان عادت التلاوة والقصد بالبركة يجوز بها ولو عدا لا
يلتفت واعلم ان بعض المشايخ من من في بعض حفتا اما ان قصد سورة

معيذنا من ذلك صلوته اوتيه انشاء بقره الفاتحة او كان معشدا بقره سورة
 مخصوصه كان ذلك كما يافرق صديقا بعد فراغ الفاتحة قال المعصية تسبح القوم
 لا اعلمية ذلك شيئا يقتضي الاكتفاء ولا عدمه ولا ريب ان الانحصار على
 موضع البتة التحسين هو الوجه الذي لا يتصوره بعضنا اما سندسببه
 وبان لا يعلم مواعدا بان الوقت ضيق بحيث لا يسع الا اخص سورة لم يحس
 القصد بل يستعمل لان ما في الآية اذا كان معينا كان مقتضيا لمن في الضيق
 ولا سورة هي لا يجوز ان ياتي سور في الركعتين الاخيرتين من الرباعية
 ولا في ثلث المغرب جماعا لوجوب الناس بالتي صلى الله عليه وآله وسلم
 في الاخيرتين والثالثة تحريم قراءة الحمد في شيعات اربع صورها
 سبحانه ان الله جل جلاله لا اله الا الله والله اكبر والاختلاف في هذا التغيير
 هو امر عارض على ثباته في حال زيارته الباقية على السلام ما يجري من القول
 في الركعتين الاخيرتين قال ان يقول سبحانه الله والحمد لله ولا اله الا الله والله
 اكبر ويكبور كعب وجب فيها اية التضيقات المؤلا لا صور منها وبين
 المبدل وكما يجب فيها الاخفاة كما ذكرنا ومنهم من ادعى ذلك لعدم الضرر وقال
 العلامة لا يجزئ التسمية بالجملة الفاتحة من الاخفات وكما ذكرنا في مواضع
 عدم الوجوب وجوب كونها بما عاها للضرر حيثما كان الضرر وبالعرفان
 فيها لمائة ما ذكرنا من الرقب انما هو بديهي صورة الضرر حيث وجب فيها
 فلا يربها من غيرها لا عيب ايضا لما مر من ان المراد من العرفان ما يكون على
 قول ابن كلام العرب واسلوبه ولو كان هذا الى التبيين ان تلك المحيوت بصراحتها
 عشق شجوة ويكون ذلك على حد الوجوب اجزاء ذلك عن الحيف في الكبر
 مع مصداق الوجوب التحريم والفتايل ان يقول لا رب ان الكليان ذاك التبيحة

الواحدة

الواحدة منها بان است ذمته بذكره في الصلاة بالصدقة والثابت في الشاكر الوجوب
 او لا يعقل بعد ذلك في الثاني بوصف الوجوب لان الامتنان قد حصل بالادب
 وظاهره ان يستلزم انقطع الخطاب عن الطلب بالثابت فلا يصف بالوجوب
 يمكن ان يقول لا رب ان الكليان منها هو الامر الحلي الذي هو الموضوع بالوجوب
 ووجوده في الخارج انما هو في ضمن جزئيا ثم يصف الحلي في ضمن جزئيا مثلا يلزم
 ان يكون على وجه حقيقة الفضل لا بد من ذلك بالقوة والضعف فحلي
 طفا يقول كونه التبيحة الواحدة مؤد بتلك الكلي سببا للضعف لا يمتنع
 انضمام ما به يحقق الغرض الكامل ويكون ذلك ايضا طريق الزيادة والقول
 بانقطاع الخطاب مع مطلقه جزئيا مع قوله لعل منية القواعد وسببنا
 لا يتحقق الايمان بما عاها ضد الوجوب لان الاستحسان العيني لا يتحقق في الوجوب
 التحريم واعلم ان هذا اختلاف في كيفية التبيح الجزئي والاقصى لاكتفاء بقوله
 سبحانه الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر مرة واحدة لما ذكرنا من حديث
 زيارته والتبيح بجملة قوله لان احدهما ان يجعله صوتا لغيره بان يذكرها فائلا
 من غير التكبير لاية الشاكرية قال السيد رحمه الله تعالى في جوابه انما انشأه
 باضافة التكبير في الثاني كمالها وقيل انما شاع حذف التكبير في الثاني ليعرف
 ذلك فاعلم ان المشهور ان تكبيرا لا يرد على ثلث وخمسة وسبع وهذا فان
 حينئذ هو ان الفاتحة هي افضل من التبيح بالامر العكس على ما لا ريب
 حلقا وايد هذا السقم في ثبوتها ما لا يرب ادريس وابن بلويه التبيح افضل مطلقا
 اي للتمام والمقروء وقيل هو امتنا وان في الفضل والرد يجب التحويل على
 مقالة التبيح ما روي على من حفظه من الصادق عليه السلام قال سألني عن الركعتين
 ما اصنع فمما قال ان شئت فاقرأ فاتحة الكتاب وان شئت واذكرا الله تعالى

فهو سوله قال قلت فاية التي افضل قالها والله سوله ان شئت بحتت فان
 شئت فقلت وقيل بالتفصيل وهو ان القراء افضل للامام وللنعم والتسبيح و
 هذا الخبر اسخسه العلامة في التكرار ولم يعلم شي وقد روي عن سوري
 طائفة من الصادق عليه السلام ان الكتب اما ما فاضل في الركعتين الاخريتين فافقه
 الكتاب واية روية معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام في ناسي القراءة في
 الاخيرتين فقد كثر في الاخيرتين قال في كذا ان اجعل آخره يسلموكي افضل اذا عرفت
 ذلك فالعمل بالذي يدين والجمع بينهما كما قرر في الاصول يقتضي حمل القراءة
 الاخرى على المذووع وبسبب ذلك بلزم الطراح قراءة على من خطاه في الثالثة
 ولا بعد عنها الى لا يجوز للمصلي العبد والحق التسبيحات لا بعد الى القراءة
 بعد الشروع فيها هذا نظر الى ان العبد في بعضها يصح انطال العمل وكذا لو نزع
 في المناجحة فانه لا يجوز له العبد في بعضها الى التسبيح ومنع التهيؤ العبد في
 مطلقا اي سواء كان شروعه فيها فاسد اليها او لم يتوجه احد خصوصه في
 لو قصد الى احدى فسبق لانه الى الآخر لم يندم الى به ولم يكن له في القادر والنية
 التحيز في الاعتناء الى به هو والى اشارة بقوله ولو قصد احداهما فسبق للسان
 الى الاخرى في الخبر اذ اضاف ان شاء عدل عما سبق للسان اليه وان شاء انتفت ما هو
 فيه على الاحوط لا على العزيمة ولو نزع في احدى من غير قصد اليه فالظاهر الا
 سئل عليه لا فتنه في الصلاة بفعلها كما كان يحرم على المصلي قول الامين في
 صلوة عند اكثر من اثنان وصرح العلامة في التذكرة باذا الفيم اجماعا في عند لا
 ما هي في الاثنان في الصلاة لا يجوز ولو كان ذلك في غير آخر نحو سوله كان
 ذلك سلا وسهلا اما ان كان او غيره او ما موما وتطل في الصلاة على الاصح
 الا للتقديم ويستند بالطلان قوله عليه السلام ان هذه الصلاة لا يصلح فيها من

من كلام

من كلام الامين في اناس من كلامه وقوله عليه السلام انما هي التسبيح والتكبير
 وقراءة القرآن واما المحضر في الجوزة بعد ذلك انما هي التسبيح والتكبير
 ان قولها ما فتنه من القراءة وهذا التفرد قد ذكرنا ما يتعلق به ومنه ان
 ذهب الى وجوب التسبيح في كل صلاة ظاهر لا سيما في صلاة الفجر فافقه
 معظم اصحابنا والتسبيح راجع الى الاجماع على استحبابه في الصلاة وفيما
 الربط وصحي به بسبب الظروف والظواهر وقدر بعضهم الترتيل بالاعتناء
 الوقوف والاطمئنان بحيث يمكن التامع من بعدها وهذا الوجه في تسبيح
 غير ابي امامة والحسن والجار وهو يتيقن موضع مفصل في شرح من كبر القراءة
 وليس في القرآن وقت واجب كما توهم بعض اربابنا لا في حيث لو ذكر ان ثم وثما
 الشكنا لما روي عن ابي القاسم عليه السلام ان كان لرسوله الله صلى الله عليه وآله
 سكتان اذا فرغ من ام الكتاب واذا فرغ من الشورى ويستحب ان يقرأ في الظهر
 والمغرب بقضائه المفضل في التوحيد والقرآن والقدر من سوا الجامع والمنقذ وفيه
 العشاء يستوطن كما لا يخفى والطارق والغاشية وفيه الصبح كل من قبل المذنب
 وفيه ظهر في الجمعة والجمعة بالمحبة والمأخوذ وفيه مغرب ليلة الجمعة وعشاها
 بالجمعة والامه في عداة الاثنى عشر والمجدين حمل الى على الانسان وهل انك
 حذر في الغاشية وفيه جميع الجمعة بالجمعة والتوحيد والملة بالمفضل من القرآن
 هو من الحجرات الاخرى على الاصح وانما سميت بذلك لكثرة الفضل وقوله في الاخر
 قال في الغاموس المفضل من القرآن من الحجرات الى آخره على الاصح ومن اجابة
 اذا لمسا لوقوف الا ان وحكي من قولهم قال في المفضل لكثرة الفضل في التوبة
 ويكره ان يقرأها بعد مسرعة احد استنادا الى رواية محمد بن محمد عن ابي بصير عن
 عليه السلام وان ذكر الشورى الى احدية الركعتين وهو رواية عن ابي بصير عن

انجده مولانا الكاظم عليه السلام يستعمل مرافعة العاينين من التورين في بعض
 الزمانات عند زارة قال قلت لان جعفر عليه السلام اصاب بطل هو الله احد
 قال نعم قد صلى رسول الله صلى الله عليه وآله في كل ركعة من ركعتي قبل هو الله احد
 قبلها ولا بعدها بقل هو الله احد ثم بينا ولا يحق ما بين هذه الركعة وما ذكرنا
 من كراهة تكرار التوراة الواحدة استنادا الى امر في غير ما جعفر قال الشبهة يمكن
 اسما، قال هو الله احد من الحكم المذكور يحدث زيادة ولا يختص في كل ركعة
 احد من الركعتين فاحسن من افعال الصلوة الركوع وهو لغة الانحاء، ونزعا
 كذلك الا انه يخص بالرسول والطريق حيث يصل كفاه ركبتين وجوز ثاب نصا
 واجماها وهو ركعتين كل ركعة مرة لا لا الاختيار الفصحى على ان من تركه نسي
 استقبل صلوة وجب فيه الاستحسان حتى يصل كفاه ركبتين تاتيا بالتي يصل الله
 عليه وآله واجامها وبها العبارة نظرا لوجوبه بلحج الى الركوع ولا حصة له في
 الا الاختصاص المذكور في وجوب الحكم المذكور في الركعة والمرة بمعنى لا فرق
 بين الركعة والمرة في الحكم المذكور بل هما متساويان فيلزم ان ينقض فائدة الآية
 وقصدها وهو بانها من جملة ما في هذا الحكم الى مستوى يختلف كل واحد منهم
 كمنوى يختلف ويجوز على المصلي ان لا يقصد به ما يستوفيه الركوع اذ ليس له
 الامان في كل قصد هو بغيره اي غير الركوع الذي يجب عليه كما مر من تصدق
 اي على كل المولى ويجب عليه من الانصاب والقام ثم الركوع اذ لا على الا بالنية
 ولو اقر المصلي العاينين من الايمان بهذا الركوع الى مقتضى زيادة الركعة فكيف
 بنا لا يظن فاذا لوحنا الى ما يعتمد عليه في الاختصاص يجب ذلك المعنى يجب
 التمكن لان ما يتوقف عليه الواجب واجب ولو عذر ذلك وجب عليه الايمان
 برأسه في الصلاة لان الملبس لا يستقطه بالمعشور وعليه ان زيادة الركعة عن

الحق

الضاد في الصلاة والسلام ويجب عليه الركوع الطائفة في معناها التكون
 بحيث يستقر على مكان في هيئة الركوع ويتصل هو يدعي بقا منتهى اليه اشار
 بقوله يعني التكون ويجب عليه ايضا الاستقرار ولا بد ان يكون ذلك الاستقرار
 بقدر الكثرة الواجب فيه وان لم يستقر اي وان لم يستقر في المكان الطائفة بعض الركعة
 المندرجة فلا يسقط بالعذر يجب فيه الذكر اجامها ولا عن التيسر كما ذهب اليه
 بعض علماءنا لاصالة البراءة من التعيين بل هي مطلق الذكر سيما كان او غير مستقرا
 يتحقق فخطبه الله تعالى امره بالمشاهدة عن الضاد في الصلاة والسلام بحيث ان يقول
 يا سبحان الله العظيم في الركوع والتسبيح لا آله الا الله والله اعلم قال في كل ركعة ذكر فيه
 ايما دلالة التعديل في كل ركعة بعد كراهة وضربا، عليه السلام ان كان بطل التيسر
 الفصل واحيط لوقوعه في كثير من الزمانات والاحداث اشارة بقوله والله اعلم سبحانه
 العظيم وتصوره ومعنى سبحانه انى انما يربها لمثل الشاخص وقال بعض ائمة اللغة سبحانه
 الله ربنا الله من الضاد والى الله ونسب على المصدر ومعنى سبحانه انزه عن وعلم
 ان اكثر التزيينات خالصة من لفظه سبحانه قال الشهيد الاول وجوبها التزماني في رواية
 حكاه عن الضاد في الصلاة والسلام وبرهانه ان قوله تعالى انما يربها لمثل الشاخص
 والله اعلم ان يقول في ركعة سبحانه في العظم في ركعة سبحانه في الركعة في الركعة
 سبحانه والله اعلم ان يقول في ركعة سبحانه في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة
 لان النسخ على فعلية الله ان يقول في ركعة سبحانه في الركعة في الركعة في الركعة
 وروى عن الشافعية الصلاة والسلام في ركعة سبحانه في الركعة في الركعة في الركعة
 وحديثه وروى ان من قبل دخل على ابي عبد الله عليه السلام وهو يصلي يصلي
 لركعة الركوع والتسبيح وسبقه في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة
 مع السلام واما صاحب العترة لان يكون اماما ويستحب في الحقيقة زيادة الركعة

الخلافا ذلك الاصل ان على خلاف معلوم برغم ان من الزكوة وهو في النسخ
 سواء في جمل جمل صلوة وكذا الطهارة في الاستصحاب ويتجلى للمصلي اذا ركع
 القفا، ومجمل عام الذكر وهو باراه زيارته عن اثار عليه السلام فيقول رب
 لا تتركه في ذلك الحين وبات كنت وعليك فوكنت وانت في خضم لك سمعي
 وبصري وشمعي فليرى ويطي ويحس ويحس ويحس ويحس ويحس ويحس ويحس
 غير مستحب ولا مستحب ولا مستحب ويتجلى ايضا في سماع الله من جوده بعد
 الترفع من نصيب الماسكان او ما سوا او من جوده لان النبي صلى الله عليه وآله كان
 ضارفا للمواقي في هذا القول البار عليه السلام فليسمع الله من جوده
 وانت مستحب ويتجلى القفا فيقول الحمد لله رب العالمين اهل الكبرياء العظيمة
 ويتجلى في التكرار في الزكوة فاما لان الصادق عليه السلام كان رضع
 بعد مجازي الوحي وقال الله اكبر وهو قائم ثم ركع ولو شك بعد الانصاف
 في اكمال الاحتيا على بصل المجهدة الركعة وكذا لو شك في كمال الترفع من الزكوة
 بعد جوده في النسخ ولم يثبت قال في النسخ في الاجماع على ان الثالث
 بعد الاثنا للاحكام من سجدة رفع اليدين بالتكبير اعادة عليه السلام
 ووضع الراحي على عيني الركبتين وخرج اصابعه في الزكوة لان عليه السلام كان يركع
 راجع على كعبته في الزكوة كالفصل عليه من المسح اثنان سوى الوحي
 عند خضوعه للصلاة الواحدة لان عليه السلام كان في سجدة الزكوة بحسب الوحي
 على طهر صلى الله عليه وآله لا مستحب وقال البار عليه السلام فاصلي ما صليت في سجدة
 عقلت التاديس من حال الصلوة فيجود هو في اللغة الخشوع وفي الترفع و
 ضم من كثرة من الجبهة على الارض او ما يقوم مقامها وهو في جبهته النصف
 الاجماع ومجمل الترفع من الركوع ويجب تصدده بان يكون في كل ركعة سجدة بان

هما معا ركبة في السجدة بتطيل الصلوة بالاختلاف بها معا وروى بالاختلاف
 بالواحدة كما انما يقول في تطيل الاختلاف بالواحدة سواء الى ما ليست ركعتين
 ذهب ابن عتيق عن علي بن ابي النضر الاختلاف بالواحدة بمطلة وان كان سواء
 لان الاختلاف بجزء من اجزاء الماهية المركبة باختلاف المركب وقد قرر ان يجمع
 النجدين ركعتين والركعة المصلي عن الحافظ عليه السلام في رجل في السجدة من صلوة
 قال اذا ذكرها قبل ركعة سجدة وروى عن علي بن ابي حمزة عن محمد بن ابي عبد الله
 الصراف عن ابي ذر بن عمار عن ابي عبد الله الصلوة ونبينا في الركعتين الا ان يكثر
 والاخيرين سواء احسن ان يركع في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة
 منها عن ابن نبيان في السجدة الى ان يركع وجب فعلها بعد الصلوة قال في ذلك
 انما ان الحكم المذكور لا يشبهه وان كان قد ذكره الاحتياط من صا بطه الركعتين
 في ذلك لا يجوز من ساقته وحسب الاحتيا في رواية النجدي والذبياتي في سجدة
 التجهيز الوقت فلا يجوز ان يكون موضع الترفع من موضع السجدة في الاحتياط
 اجماعا لقول الصادق عليه السلام وقد سأل ابن مسعود عن موضع سجدة التاجد
 يكون ان يركع من خلفه فقال لا ولكن يكون سبوا ويجوز ان يركع بعد ركعة واحدة
 وهو مقدر وليست لا يركع بعد الصلوة او في المستند في ذلك قول الصادق عليه
 السلام وقد سأل ابن مسعود عن الركعة في الارض المرفوعة قال اذا كان موضع
 حركتها من موضع مكان قد استقر بالركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة
 الفاضل في موضع سجدة التجهيز في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة
 الزيد فلو زادت الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة
 سجدة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة
 عليه بنا ولا يكون انما انما في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة

التكبير ووضع لغيره مما إذا تعذر أحدهما وجب الثاني مما إذا تعذر الأول
 بقدر إمكانه وقد نبهنا على هذا بقوله فانه تعذر الاختيار أو ما يمكن ويصح
 بما يجب عليه لأن المقدور لا يقسم بالمعروف فان تعذرهما الطوق كما مر في الجواب
 الاشارة وبجواب التخييل الاعضاء التابعة لغيره والذين في الكفين في الكفين
 وأما في الرجلين فاجمع على ثبات الأمر في قوله فانه قال عن الكفين بفضل
 الكعبين عند اليريس وما ذكرنا من ذلك على غير ما في قوله فانه قد يروى من الصادق
 عليه السلام يصعد على ثمانية عظم الكفين والركبتين في تأمل البناء للرجلين في الجنة
 والآفة وقال سبع سنين أو في موضع الألف على الأرض من شدة الوجع وكل
 منها سماء لانه لا يترك عن الزيادة فيجب اشتباها بالغير بالوضع بل يكفي
 المتى لقوله الصادق عليه السلام ما بين قصاص الشعر إلى أن يوضع المخرج ما
 صحت من شدة ذلك الله وشدة وجع ثمانية أشهر الذم وكذا لا يجوز استبعاد
 ثمانية المساجد بل يكفي الملاقاة بجهنم نعم الاصل الاستبعاد لما في من الملاقاة
 فيه لطيفه ولا اعتبار في الدين بل في الكفين واختيار الأظفار الموصولة
 كما روي في الأصل لا يجب في الأظفار وضع روضها بل في جانب وضعها
 اجزاء كما يرفع من ثمانية أشهر وبعثته في التخييل لاعتقاد هذا الأعضاء يحصل
 ذلك بالنسبة ثلثها أي ثلث الأعضاء عدينا أي على الأعضاء فثبتهما وان كان يقال
 بالعام فقلد عدينا أي ثلث الأعضاء فلا يتناول المصلي عنهما وما وقع بعض
 الرعايات من الأمر فيمكن لغيره حيث قال عليه السلام إذا جردت فكيف يتك
 من الأرض فنهضت على اعتبار الكفين في ثياب الأعضاء وإنما يجب الاعتقاد على
 الأعضاء لعدم حصول كمالها بغير ثياب الغسل منها أو عن بعضها واحد من جعل
 تمام المرد من الموضع صح ولا يجب المبالغة في الاعتقاد والتكثير ولو اخل بوضع ثياب

والله

من السبعة عند طلعت مسلوته وإن كانها خلاخلث الساقين ولو سجد عن الخوض
 فصح بالجهنم احتقر وجوب احتقر لرفع التلويح على الأرض لأن العزق لا يسقط
 بالمسوم ولأن الصادق عليه السلام أمر بذلك في العزق حيث قال احتقر خفيه
 وأجعل التلويح الخفية حتى يقع وجهك على الأرض قال في قوله ولا يخص
 الحكم بالحقيرة فلو وجد المحرم غير ما مر من وجوب احتقرها أو غيرها
 تعذر ذلك بأن استوجب الفرج للجهنم كلها فيجوز على أحد المحسنين وهذا
 المجتهد عرسا أو بما يستلزم بدلا لا يما سمع للجهنم كالأعضاء الواحد فيقوم مقامها
 أحد على واحد لا حد في ثبوتها على ذلك ولا لولا لولا على الأرض ليعمل الذليل
 على ذلك لما يقع فعله الذي يقول الصادق عليه السلام يضع ذقه على الأرض في
 عجب وضع لغيره على ما يصح التخييل عليه وهو الأرض أو ما فيه منها ما لا يور كل
 عادة فلا يلزم كسر متفاد لا يمتنع المكان وجوب الذكر في ثياب التخييل اجتماعا
 وهو كل قول مشتمل على ثمانية أشهر في الخلوف في ذلك الحان في الزرع وقد
 تحققت ذلك ومروا به المشايخ من العلما من تعيين التبعين فهو أفضل كما انشأه
 لقوله لا ضللتهم في ذلك الألف في قوله لوروده في بعض الرعايات ويخبر بها
 الله ورسوله وكذا كل ما بعد ذكر استبعادها كان أو غيره ويجوز عرسا في عرسية
 الذكر مع الاستكان لوجوب التماسي فالأصح يجب عليه العلم وجوب على الألف
 أيضا لمرساة الركع وجوب تشفيه ومراعاة أمره في ذلك الحد في عرسية السلام
 عموم صلواتها لا يرضى على الصلي وجوب الطهارة في الألف الذكر الواجب الكون في الصلاة
 بقدره أو بقدر الذكر في شدة في الألف الذكر على ما قبله في الصلاة والحمد لله
 حبه على الصلاة الأرض وكان قد في بعضه شلها ثم كاد في الألف في الصلاة بعد
 رصدها على طلب صلوة الخلفاء الذين فيها وجوب الأيمان بالمأمور به فلم يكن

الانف الطريف الذي لم يحجب وقال ابن الجوزي بان الارض بغيرها لا تنبت
 وبسبب الدعاء بين الجوزين لان النبي صلى الله عليه وآله كان يقول بين الجوزين
 اللهم اغفرنا وارحمنا واجبرنا وارزقنا واهدنا السبيل لا قوم ومافتي قال
 الصادق عليه السلام اذا رحت رأسك بين الجوزين صل لله في الغزاة والرحمة
 واجبر في دفاعي الى ما ازلت الى من خير في الدنيا والله رب العالمين ويكون الا
 فعلا بين الجوزين وهو ان يمتد جسدهم قد يمد على الارض ويجلس على عقبه
 وقال بعض اهل اللغو ان يجلس على اليقة صبا قد رسل افناء الكل وكما
 الاقفا بين الجوزين بكرة مع التندبة بينا في التندبة المروية في الدعاء عند القيام
 بعد النجدة الثانية يقول حول الله وقوله واكرم واجبر وقيل عمل هذا
 القول على الاشربة وما ذهب اليه المصنف هو ذهب السيد رحمه الله الى
 عن الصادق عليه السلام اذا كنت من الجوز فقل اللهم حولك وقوتك اقم واقعد
 واكرم واجبر ويستحب الاعتداد بالانكاف في التيام وفي حال النجوم على
 المدين حال كونها مسطحة اي ميسرة على الاصابع فتجوز ان لا يجرها كالذي يجوز
 ويدل على ذلك نظرية الجوز على الصادق عليه السلام ويصح ان يكون هو في حال
 البوض لا يرفع راسه على راسه يد يرفع راسه في كيد الامم يرفع يد راسه
 انشدا بتأضع واعوذ المصلي ومن مشوقا ترفع اليدين باليكبر الى الجبال ويحضر
 القول المأق عليه السلام واذا اردت ان تصوم فاصوم بديك وليس واجبنا
 لله عليه خلافا للسيد رحمه الله لظاهر الحديث وبسبب ان يقول بين الجوزين
 فيقف على راسه لا يقول الصادق عليه السلام اذا اجلس في صلوات فلا يجلس
 على منك واجلس على راسك ويستحب اليكبر الثاني اذا شوي جالسا ومن
 المستويات الجوزين غيب الثاني ويحب السجدة لست على المروية في التندبة عن

الصادق

الصادق عليه السلام وكان ابا عبد الله بن علي السلام اذا وضع راسه بين الجوزين فحدث
 على من فضل كانا بركه وعمره ارفع من الجوزين وعضا على صدورهم اهلهم كما
 الايقاع انما يصعد في التندبة اهل الجوزين من الناس ان ذلك من اجل الصلوة في
 التندبة ويحبها لا ينامون بها ولا يتركونها في راسه من الجوزين عن الباقي من عملها
 السلام التابع من فضل الصلوة الشهيد عليه السلام في رعا التندبة بالانكاف
 الرضا بن الحسن بن علي بن ابي حمزة عليه السلام وفيه اللغو في رعا الملقاطع
 وهو راجع الى الصلوة في حالها او رعاها او رعاها في رعاها في حالها او رعاها
 التندبة الصلوة من ان اذا شوي بيتها لثاقل شيئا لا الا الله وحده
 الا شوي لثاقل شيئا لثاقل شيئا لثاقل شيئا لثاقل شيئا لثاقل شيئا لثاقل شيئا
 والصلوة لثاقل شيئا لثاقل شيئا لثاقل شيئا لثاقل شيئا لثاقل شيئا لثاقل شيئا
 بحسب التندبة الصلوة في التندبة مرة واحدة او مرارا وفيه اللغو في رعاها
 انما الايقاع في حالها لثاقل شيئا لثاقل شيئا لثاقل شيئا لثاقل شيئا لثاقل شيئا
 حولها لثاقل شيئا لثاقل شيئا لثاقل شيئا لثاقل شيئا لثاقل شيئا لثاقل شيئا
 في آخرها لثاقل شيئا لثاقل شيئا لثاقل شيئا لثاقل شيئا لثاقل شيئا لثاقل شيئا
 من رعاها لثاقل شيئا لثاقل شيئا لثاقل شيئا لثاقل شيئا لثاقل شيئا لثاقل شيئا
 محمد بن مسلم ان التندبة لا يفتن من رعاها لثاقل شيئا لثاقل شيئا لثاقل شيئا
 غايته في التندبة الا فضل التوم كالبسبب في التندبة وبسبب العلم في التندبة
 بقدره وهو صلواته كالمروية وبسبب التوم واليها في قوله مطرنا فلق
 قبل كالمروية في حالها لثاقل شيئا لثاقل شيئا لثاقل شيئا لثاقل شيئا لثاقل شيئا
 هو في حالها لثاقل شيئا لثاقل شيئا لثاقل شيئا لثاقل شيئا لثاقل شيئا لثاقل شيئا
 ما شوي لثاقل شيئا لثاقل شيئا لثاقل شيئا لثاقل شيئا لثاقل شيئا لثاقل شيئا

[illegible]

الذين سبقوا بالآيمان ولا يتصل في قولنا علما للذين آمنوا بنا انك قد
رجعتم اليهم على عهدك وعلى العهد وعلى الذين آمنوا والمؤمنات ولم تدخل قلبك مؤثرا
والمؤمنين والمؤمنات ولا تترا على العالمين الا تبارك من تفرقت السلام عليك انهما
التي وهب الله وبركاته السلام على انبياء الله ورسوله السلام على جبرائيل
سليمان والملكوت العزيز السلام على مهنين بعدا من خلق النبيين لا يخلفهم
السلام علينا وعلى ما اجمعنا الله الصالحين قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم
ان الله يفرح بمسلم اذ جاءه والامانة المحيطة كلها ويستحي الزيادة في الصلوة
على النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى ان يرضى عن التكبير اذ ان يادة ويستحي اجمع السلام تشهدنا
من خلفه من المؤمنين قال ابو بصير جالس خلفه الصلوة عليه السلام قال كان
فيه اخرون قد رفع صوت حتى سمعنا غل الصلوة قلت كذا يقول الامام ان يسمع
شهد من خلفه قال نعم ويستحي المأمون الاسير ويخجل المنكر ويكسح ليل الضيف
اصحاب الدنيا يتنحى ليل اصحاب الاكابر ايضا ويكره ان يجلسوا للشهادة مع
الافعال وهو كثر غش ان يجب فيه من حيث يكون صدرها على الارض
ويجلس على عبيده ومستندة بحكمه فذلك ان من فعل الصلوة والسلام
الارادة شرها للفظ الموضع تحليل العسل من الصلوة يعني ان يحمل في حافة
سرايا يتكبر الاحرام من الافعال المنافية للصلوة وفيه وجه خلاف جماعة
من قولنا يتنحون بوجه الصلوة عليه السلام تحريمها التكبير وتحليلها السلام
ووجه الاستدلال ان السلام ونحو هذا التزيك حرمان التحليل والثناء
والخبرنا معرفان وجع كان يكون لغيره صان بالثناء ونحوه التحليل
بغير الصلوة كان البتة وان من غير قولنا عليه صلى الله عليه وآله وسلم
شهد عليه عليهم الصلوة والسلام على الله وذهب جماعة آخرون عنهما انه

مستحب لعدة رزاة عن ابا عبد الله السلام قال لما كنت عن رجل يسألني عن
 نهي عن قتل ان لم قال قتل صلوة فلو كان واجبا لم يسلط صلوة ولا صلاة
 البراءة او اجبت على اجماع الفرية الاولى بان لم يذكر وان كان مشهورا لكنه
 مرسل والمرسل لا يضر السد الذي في اجماع الفرية الثانية والواجب عن
 التمسك بالموافق لم يجد الفعل لا يدل على جهة لا نعلم السلام كان يداوم
 على التعبد كما يداوم على الواجب فلا يسلط به على الواجب وقد استدلى على
 جوبه بان من سئس التسليم واجب ولا شيء من جهة غير الصلوة بالاجابة الضعيفة
 فلو لم تعالى وسلوا التسليم وانما الكبري فاجبت به بان هذا على تقدير تسليم
 المقدمات لا يدل على المطلوب لان الامر لا يقتضي التكرار بل ان ظاهره لا يقتضي
 التسليم على التمسك الصلوة كما لو لم قبل الصلوة بوجوب التسليم على الكل فاضوف
 على استحبابه ولا ريب ان الواجب احوط اذ يحصل به ازالة الذمة على جميع الا
 قول والاثار والاولى والاقرب الى الصواب على القول بالوجوب بعد صحة
 السلام عليكم ورحمة الله وبركاته لفرج من الصلوة كما ينصب رواية او يحسب
 عن الصادق عليه السلام حب روي ان سلم بعدة كل السلام على الانبياء والملائكة
 وعلى عباد الله الصالحين لا التحسينات في هذه الصيغة وبين صحة السلام
 علينا وعلى عباد الله الصالحين كما ذهب اليه الجمهور الذين روي عنه جماعة بن نادل
 على اجماع الامم واجبا لانما يبدل الا قال له قال النبي في الذكرى بعد ما
 حكى كلام الجمهور وهو قول شين لان لا قال في مثل هذا المقدم والمزلة على ضعف
 الخبرين كما من روي ان يصح من الصادق عليه السلام جفت انما يقتضي ان
 صحة السلام على السلام عليكم ورحمة الله وبركاته خاصة وليس السلام علينا من
 التسليم وكذا كلام جمع من الاصحاب كالشيداني والصلاح وابن عقيل وجميع

نحو

في آية الصلاة التسليم على الاول والثاني والثالث في صلاة ركعتين التسليم على اثنان
 المصنف اذ امكنه ان لا يكون في بعض الاعيان كلام جمع من الاصحاب بانها لا تقتضي
 تسليم اثنان يكونان الفرية عن الصلوة ان الاولى وعلى القول بالوجوب يجب فيه
 ما يقتضيه التمسك من يحسب بقدره والعلم بانها اجتنابا او عريضة مع القدرة
 والاحتياج في الوقت والمادة كذا انما اثنان اليه وجب الجواب في التسليم ويجب
 ايضا العلم بانتهى بقدره مع الاحتياج ويستطرد للمنع الاضطرار والاضطرار
 ولا اضطرار في السلام ويجوز مع الاحتياج مع الاحتياج مع القدرة على الواجب الثالث
 فلو لم يقدر على العزيم في التسليم كما في ما لا يداوم وهو انما هو ما تواتر
 ما استطعت هذا مع جوب الوقت وما مع التسليم على التسليم والاضطرار في التسليم
 وسعد الوقت وهذا المقام يحسن الاشارة اليه وهو انما يجب به المخرج به
 من الصلوة اذ لا يمكن الاول لانه يعمل فيحتاج الى التسليم في كل ركعة او
 يحتمل الثاني لانه لا يركع وان ينزه الصلوة قد اشتملت على ان مقتضى جهة الصلوة
 فعل الصلوة تمامها الذي لا يمكن بدونه التسليم والمرفق بين الحج والصلوة ظاهر
 لانما بعد فعل واحد يفعل مستوحدا بغير الاحتياج لا يقتضي كل فعل من الاعمال
 استضعاف المصداق فلو وجب به المخرج لعدم ساعده الدليل لذلك انما روي
 ذلك بقوله لا سلطون على الاقربى ولا على اهل بيته ولا على اهل بيته ولا على اهل بيته
 فلا يملك فيها فسادا لوجوب والغير وهو هو واجبة عينه الصلوة قال الشيداني
 في الذكرى ويحتمل ان يوجبوا الفرية لا على الصلوة ولا اذ لا الاضطرار
 يقع على وجوه وبات فلا خلاف من بين وليس الا لانه لما تعين الصلوة في كل ركعة
 قبل ما يقدم من غيرها وجب التسليم من اثنان ما ذكره لوجوب التسليم على اثنان التسليم
 براد فتركه فترك التسليم بان يقول سلام عليكم وجميع الترخيم بان يقول وحيات

الله او وحدا البركات بان يقول ويكره ان يضمنه فهو والله سبحانه وتعالى وحده تعالى
ومحمداه وبركاته ان يضمنه هذا القول على المخالفة القول على خارج النسخ كمن
كان الصلي من غير الجبر انما هو ولا يضمن فهو بعد الفراغ من التمسيد ثم قيل ان احد
ومجدد القول وبجواب التمسيد ان يكون ذلك التمسيد صلا على من عليه التمسيد
الله وبركاته ان يكون مستقبل التمسيد ويومئ الى التمسيد بوجه من وجهه
استخبايا احد التمسيد فنقول الصادق عليه السلام في رواية الزبير اذا كنت
محدثا فسلم يميني واحدا وما لا يميني بوجهين اعم فليس في الزيادة تضمين
به اتمام الصلاة في قول علي عليه السلام عن بك وطاهر ان استغارة العتي الذي واخراجه
عن النطق المذكور رافعي قوله عن بك لا يخلو اوس كتحفة في المردم ذلك وما لو كان
حال التمسيد عارضا للاستقبال فذلك في رواية عبد الحميد عن الصادق عليه السلام
وان كنت وحدا فواحدة مستقبل القبلة ويسجد له ان يكون قاصدا ما يامى ويصعد
بالصعود المذكور والاشارة الى القبلة انما هي عليه الصلاة والسلام والحظ من
الملئكة الموكلين عليه الحاضرين فقال الله سبحانه له يعقبات من بين يديه ومن خلفه
يحتضنونه انما هو ان تصد الصلي على السلام عليك مع الانبياء والائمة عليهم السلام
المشكاجين عن الحظ من ذلك حسنة الاحجاب السلام عليهم والاشارة
ايضا كذا في كاشف رتبة التمسيد صلى الله عليه واهله والقبلة لغرض من الجلال
كنت اما انما انما قيلت وتضمن من يملك ويد له ان يكون مستقبل القبلة فلو انما
جبر عن الصادق عليه السلام وان مستقبل القبلة قال ما قبله وفيه الثالث بين
الذين يضمن بعد لان مقتضى الاول ان يكون التمسيد بين يمين ومقتضى الثاني ان يكون
خال لا استقبال من غير انما اقتضى هذا ان يكون كغير الانبياء ومقتضى الثالث ان لا يجتمع
ان لا يكون فيها على وجه واحد شامل في الفات قد لا انما في الانبياء في مخالفة التمسيد

عن يمينه وبشعره وخالف المنفرة ويختار الامام ان يصدق تسليمه قصد
شأخذه المنفرة تسليم تسليمه عن نصيب خلفته والارشاد بقوله ويقصد بالامام
تسليمه اختياريا بالماوسين واصابعه كما يقصد بالانبياء والايمان بالخلفاء اختياريا
استحقاقا ويقصد بالماوسين معهم رتبة فاعلم ان بعض ما يدل على استحباب التسليم
للإمام والمنفرة كما لا يخفى الا ان الشهور عنها هي واحدة والماوسون بمنزلة من
استحقاقا وقد اوردوا على ما لا خلاف ان كان في بيانه احد القول الصادق على التسليم
ان كنت مع امام تسلمين وان لم يكن كذلك تسلموا وتسلموا وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم
الذكرى جعل بنا بغيري على ما يعرضه كما في التسليم للمومنين ولا بأس بانها
لا يحد الا ان لا يكون الا في بيانه والارشاد بقوله لا يحد الا في بيانه
ليس ما لا خلاف ان كان في التسليم التسليم وانما لا يجوز احد منهما
عمد والآخر عرضا وهو التسليم للمومنين انما في بيانه كونه يقصد بالماوسين التسليم
على الامام اختياريا واصحابا الوجوب ضعيف ويقصد بالانبياء التسليم على
الانبياء والايمان بالخلفاء والمسلمين والارشاد بقوله تسليم المومنين
اجل ولا ريب في تسليم القول بوجوب التسليم وذلك ان التسليم تسليم المومنين كما هو
في التسليم ولا يحد الا في بيانه المومنين احد القول على تسليمه واحدة كالتسليم
للإمام التسليم التسليم بعض التسليمات عن التسليم التسليم التسليم واحدة اما
ما كان اذ غيره وهو التسليم على الواجب او التسليم للمومنين على بيانه احد القول
به التسليم التسليم التسليم واذا عرف من التسليم التسليم التسليم التسليم التسليم
سبب التسليم التسليم التسليم التسليم التسليم التسليم التسليم التسليم التسليم
ويصدق التسليم التسليم التسليم التسليم التسليم التسليم التسليم التسليم
الذي تضمنه التسليم التسليم التسليم التسليم التسليم التسليم التسليم التسليم

ولا تفرح بهما ويعتمديهما المصير عليه مكان قدسها اذا ركعت وصنعت ربهما
 فوق ركنيها على خفيها لئلا تظاكر كثير من رضع عجزها فاذا اجلست على ركنيها
 ليس كما تفعل ولا تستعطي النجس ومات بالنعوذ بالركبتين قبل المدين
 ثم يهودا طينة الارض فاذا كانت في جوفها ناحت عجزها وورعت ركنيها في
 الارض فاذا نهفتا نشت لئلا لا ترفع عجزها اولا فتلي هذه مقدسة
 متى لم تذكرا من الاحسان المذكورة كايديته بان التعقب قال المصحف في التعقب
 في الصلوة الجالوس بعد ان يتنصبا الدعاء او مستله وهو في التعقب حب
 استحقا باموكا وفضل عظيم وقد ورد في تفسيره قوله تعالى فاذا فرغت فاضب
 انه اذا فرغت من الصلوة المكتوبة فاضب الى ركنيها الدعاء ولا رغب الى المسئلة
 ليحيطت ويروي بركة من الباقية على السلام ان الدعاء بعد الفريضة افضل
 من الصلوة متفقلا وقال الصادق عليه السلام التعقب ابلغ في طلب التزقي من
 البرية الارض ولا ينعين لغيره ما ياتي به بعد الفريضة من الدعاء فيجوز ان ياتي
 لفظ كان وباء ما غير ان الماتر والمراد من انما عليهم السلام في التعقب
 افضل لانهم يصرون مع الشرح وفضلوا على غير ما ياتي به بعد الصلوة فيسبح الله
 عليها افضل الصلوات والسلام قال الباقر عليه السلام ما عند الله بشي من التوحيد
 افضل من تسبيح فاطمة عليها السلام ولو كان شي افضل منه لصله رسول الله صلى
 الله عليه واله فاطمة عليها السلام وقال الصادق عليه السلام تسبيح فاطمة عليها السلام
 في كل يوم ويصل صلوة احب الى صلوة الله كعزة في كل يوم واما في هذا
 التسبيح اليها عليها الصلوة والسلام انما كانت سببا في شريعته واستحقا به وهو تسبيح
 وتلقون بكثرة ثم تلك وتلقون تحب ثم تلك وتلقون تسبيح بعد ذلك لا يحطاب
 وقال ابن بابويه رحمه الله عدم التسبيح على التوحيد وليس له في التعقب بعد التلذذ

بكر

بالكبرياء راضيا بها دون ركنيها الى اذ يتركها المبرما بقا وصنعها كل
 مرة على خذرة او يلعب في ركنيها ويقول بعد ذلك ما ورد في ركنيها
 عن الصادق عليه السلام وهو هذا لا اله الا الله اتمها واحدا ونحن مسلمون
 الى اخره ويقول لا اله الا الله لا نعبد الاياه فخلص من الذين ولو اكره المشركه
 لا اله الا الله بناور ربنا يا ايها الذين لا اله الا الله وحده انجز وعده و
 نصر وعده واعز وعده وهم الاحزاب وحده فله الملك وله الحمد يحيي ويميت
 ويميت ويحيي وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير استغفر الله
 الذي لا اله الا الله هو على الضوم واقرب اليه ولا يقطع الزما هال سبيل الى ان
 يقول اللهم اهدني من عندك ولا يترك هذا بل ياتي ما هو فيضوت
 الى ما في بره واقتضي على من ضللك وانشر من رحمتك وانزل طام من رحمتك
 سبحانه لا اله الا انت اعترف في قولي كلها جسيما فان لا يغفر الذنوب كلها
 جميعا الا انت اللهم اني اسئلك عافيتك في امور ركنيها واعوذ بك من جزي
 الدنيا وعذاب الآخرة واعوذ بك من جهنم الكبر وعزتك التي لا ادم وعزتك
 التي لا يفتن منها شي من شر المذنبات والآخرة ومن الارواح كلها لاجل ولا فخره
 الا بالله العلي العظيم يوكلت على الحي ان ي لا يموت ولله الحمد الذي لا يحد ولدا ولم
 يكن له شريك في الملك ولم يكن له ولي من الدن ولا كبره وكبره انهم تسبح المجدل
 والحاد كذا انما انما بقوله حتى ياتي الى اخر تسبيح الرضلا عليها السلام في بعض هذه
 ذلك راضا برفقا وجهه قال النبي صلى الله عليه واله ان الله حيي كرمه حتى اذ
 رفع العبيد بان بره وعافيتك حتى يضعهما خيرا وقال مولانا امير المؤمنين
 عليه السلام اذ فرغ احدكم من الصلوة فليرفع يديه الى السماء ليصلي الدعاء
 ويدهو يدها بعيم لنفسه ولو لا ذلك ولا خوا من المؤمنين لان التسبيح في الدعاء

اقرب الى الجنة وبذلك ورد الخبر فينا المحدثين من النار ويستحق
 بقوله صلى الله عليه وآله سبحانه ان يأتى ربنا العزة يا بصقون وسلام على المرسلين
 وانهم قد رتب العالمين قال امير المؤمنين عليه السلام من اراد ان يكمل اليك
 الاية فليكن ذلك آخر قوله واذا فرغ من الدعاء بعد رفع اليدين ردهما
 بهما الى الجنبين وجهه حتى يمس صدره وهذا الظاهر قال الباقى عليه السلام
 واذا دعا احدهم فلا مرد له حتى يمس بياض صدره وجهه ويستحب ان يستحب بالحق
 بعد ما الشكر بعد التعقيب بحيث يجعلان خامسة يعنى ينفى على ان يكون
 التمجيد ثان آخر تعقبه تأشيبا بالحق صلى الله عليه وآله واوله بته عليهم السلام
 روى دار عن الصادق عليه السلام بعد ما الشكر واجبه على كل مسلم بها
 صلواتك ورحمتي بما نزلت وصحبا ملائكة منك وكما يحب بعد ما الشكر
 عقب الصلوة استحب عند سجدة تفردهم تقول يا ربنا اقبلنا وعقب سجدة
 تفردهم تقول ربي اني رسول الله صلى الله عليه وآله اذ جاءه نبي من ربه
 حاجدا ويخبره بعد ما الشكر ان يفرش ذراعيه ويصق صدره ويعلنه
 الى الارض قال يحيى بن عبد الله بن ابي الحسن الثالث عليه السلام بعد سجدة
 الشكر فافترش ذراعيه والصق صدره وعلنه فاشترى خات فقال كذا
 يحب والمراة برتبة الاستجاب ويستحب التضرع بين التضرع والمراة
 تعذر التجديف والجنين وهو ما خور من العشر بقا لعين والقاء وهو
 التراب في ذلك قول الباقى عليه السلام وهو ان يلقى الله تعالى الى موسى عليه
 السلام ان يرى مصطفيت بكلا وروى خلق قال موسى لا يارب قال يا موسى
 اوقلب عبادي فلم احد فيهم اذ في نفس منك يا موسى انك اذ لم يلبث
 وضعت خدي على التراب والى ما ذكرنا من استجاب التضرع اياها بقوله

منه

عنه اي من سجدة الشكر بعد وجهه قال الشيدني الذكري والظاهر باوى
 السجود وضعها بنا انفق وان كان الوضع على التراب افضل فترى الله على هذا بقوله
 وافضل الوضع على التراب لما فيه من زيادة الخضوع والذل عند ربه ويستحب
 الباء العذرية الدعاء وطلب المحل وجهها ويؤيد فينا شكر لما نذكره وان نشعر
 عن الماروي عن ابي عبد الله عليه السلام في قولنا يا ربنا اقبلنا في سجدة الشكر انك
 اي تلك مرات شكر الشكر قال الصادق عليه السلام ان العبد اذا سجد فقال
 يا رب حتى يقطع نفسه قاله الرب عز وجل ليك شاطئك فاذا رفع راسه
 عنها مسح به على موضع سجود ولم يزل يعلو وجهه وسجدة بغيره الا يروى على
 وجهه ان يجاب بغيره الا يروى يقول في حاله اسلم ربه على وجهه باسم الله الذي
 لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة ارحم الراحمين اللهم اذهب عني الغم والحزن لنشأ
 اي تلك مرات لربنا برحمة عبدك عن الصادق عليه السلام ويخبر ان اذا الا
 عذر ان من الصلوة ان يصرف عن سجدة كما مر في الشا ويقوله لا تضرع عن سجدة
 لربنا من من الصادق عليه السلام ولم يزل يعلو وجهه الشكر بعد السجدة
 وهو اي سجدة تلاوة القرآن في سجدة عشر مرة في الاقل في السجدة الاولى عند
 قوله تعالى ويحيى نوره ولم يزل يعلو وجهه في سورة الزمر عند قوله سبحانه و
 يسجد من في السموات والارض طوعا واثار في سورة النحل عند قوله تعالى والله
 يسجدنا في السموات وما في الارض من اجرة البر والاربعية سورة عن من لم يزل يعلو وجهه
 تعالى عن من في السموات ما يعلو في سورة النحل سورة من عند قوله تعالى خروا سجدا
 وبكرا والسادس والتابع في سورة الحجية موضعين احدهما عند قوله تعالى لعل
 ان الله يصبر لدميته السموات وما بينهما عند قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا ركعوا
 واسجدوا وانزلوا من سجدة العزفة عند قوله تعالى واذا قبل لهم السجدة والركعة

المستمر ان القيمة مقارنته لو حاصل الكلام ان دوام الوضع يستلزم تعدد فعله بل يتم
 المحذور ومثل ان تقول لكان دوام الوضع يستلزم التعدد كان دوام الوحي ايضا
 كذلك فحب تعدد الكثرة حيث يوجب الوحي الكثرة ولا ينبغي ان يوجب تعدده
 بعد والبسبب ايضا لعدم الدخول في ما يوجب من سلبه في التاثير على السلام فلو كره
 موضع التجدد ولو كان للتعليم بذكر النسخ ووجوبه باسناد يحمل التجدد ولا كما انشأ اليه
 بقوله وان لم يتخلل النسخ ولا يجزى ما ذكر الاتصال بل ينسحب الذكر وروى انه قال
 فيها لا آلا الله حقا حقا لا آلا انا حقا حقا لا آلا الله حقا حقا لا آلا الله حقا حقا
 سمعت لك يا رب بعدا وقد ريت آتت بما كرهت واخرت يا انكرت واوجبت
 بما دعوت لا آلا الله ربنا ورب انا الذين وليت النسخ للرفع للزنا من
 المباحة على السلام وروى عبد الله بن مسعود عن الصادق عليه السلام انه قال اذا
 فرأت شيئا من الغرام التي يجرى فيها فلا تيك قبل يجوز ذلك ولكن بكبحين ثم رفع راسك
 الباب الرابع من الايام بالبر بغيره التتابع الملهو بها امور لها ارتباط بالصلوة
 غير ارتباطا بالشرط والجنس بل ارتباطا بالعارض بالمعروض وغيره في هذا الباب
 الرابع من حصول خمسة الفصول الاول في المناقبات والمجاد بالمشايق لا يجمع المصنف
 بل حصول مناقب محقق الصلوة وادعوت ذلك فيقول قطع الصلوة على من ناض
 للطهارة وان كان حصول ذلك الذي يصدور من الكلف سهوا من حق هذا الحكم
 الطهارة المانعة للطهارة المترتبة لحدث نية انشاء صلوة كان ذلك سببا لاصلة
 وان كان وقع ذلك من سهو وهذا الحكم اجماعي وبرهانات منها قوله عليه السلام
 اذا قسا احكم نية الصلوة فليصرف وليتوضا وليدار الصلوة وكذلك في الصلوة من
 صحتها الى ما يقع صحة الطهارة كالطهارة بالماء النجس فانما يرفع احد شيئا
 كما سبق وكذا المضاف فان ايضا لا يرفع احد شيئا والحكم في الصلوة بين لا يتفاوت بالعلم

والجمل في نفسنا بالماء النجس حتى كان عامدا او جهلا او محمدا الطهارة اذ صحت
 في ذلك تعدد من كذا انية المضاف والارشاد بقوله بطلانها فهو متعلق بالامر
 المذكور وكذا لا يحقق الطهارة بالماء المصسوب لا وكذا في المكان المصوب بطلانها
 بل مع العلم بالصبوب مع التعمد فليطهله لصب طهارة من جهة وكذا التاثير في
 هذا لا يستلزم استحالة تحريك العاقل على ما تقر به الاصول والمفرد بين النجاسة و
 الغيب ان المانع في الاول ذاتية المانع من جهة النسخ عن التعريف في ماله الغير يفرق
 واجمالا والنية الغيب وفعان المحذور اذا لم يتجربا في جهل وافتقار
 فصح طهارة بها وكذا انقطع الصلوة الزدة لان من ثمرة النسخ الاسلام وكذا ينقطع
 الالتفات دراية الى ما ذكره ولو لم يكن ذلك لم يكن له من جهة حاصله في المقتضى
 المضاف والحكم ليس محصورا في العلم بل هو مطلق وان لم يجد برهنا على زمان
 الاستدبار او قصر لان الاستقبال شرط للاستدبار وهو سلب النسخ قوله لا ان
 الاستدبار لم يطل اذا كان سهوا وما يدل على ان الحكم المذكور ليس محصورا في العلم
 رواه سمرقون صحيح من الصادق عليه السلام لا زود من علمه بالسلام في صحت على غير
 القبلة ثم بين ان القبلة وقد دخل وقت صلوة اخرى قال يصلها قبل ان يصل هذه
 التي خلت فيها ولا يخفى ان قوله من من بعد ان الاستدبار لم يكن عينا والقبول ان
 بقوله فرق بين الاستدبار وبين الانقضاء الصلوة الغير القبلة للاستدبار سهوا ووجه
 نية الصلوة فان الثاني يصدق على الخطا التي لا تقع فيها في انقضاء الصلوة فيجوز ان
 حتم هذا الغرض بخلاف الاول وكذا ينقطع الصلوة انقضاء المصلحة بها عما لا
 كما ينبغي بقوله او ميتا عما لا مطلقا بل اذا كان كحلها بعد التي عرفت ذلك فلو انية
 زارة عن التاثير على السلام انه قال الالتفات قطع الصلوة اذا كان بكرا فان لم يجد
 بذلك لم يكن قادرا على الصلوة كما ان الالتفات بوجهه ليس بقادرا على الارشاد بقوله

بجمله لا وجهه خافوا الفت الى الجين والقبائل وجهه يستعمل لم يكن ذلك فادحا
 في صلواتهم روي ربه عن ابيهم على السلام حيث قال اذ كان يكلمهم يوم
 الشرحين وجب على العادة الصلوة اذ كان الالتفات بكلمة ويخص الجين والقبائل
 سهل بشرط ان يكون الوقت باقيا فلو خرج عليهم على القضاء ولا ما ذكرنا الشارح
 وبعد في الوقت فخطا اذ كان ساهيا والمستند روي عبد الرحمن بن الصادق
 عليه السلام قال اذا كان السان لك صليت واستعمل غير القبلة وانت في وقت فاعد
 وان فالت الوقت فلا تعد وكذا يقطع الصلوة الفعل الكبر عاده فاعد النية
 في عزم فلو لا اناس يركبوا لاشارة بالاس ويخلع النعل وليس الرب يصرف ويعد
 وقبل الحيرة والعرب ولما الكبر عرفة الناس فهو مبطل عند ذلك الفصل اجزاء
 لثانها في الحضور وليس الكبر مطلقا الاطلاق بل فالم يكن في ركعة من الصلوة
 فاذا كان منها لم يدر كبره في التبيين والعلامة ذكرا فيها وهو في النعل الكبر
 انما يبطل الصلوة في خطا النعل فلو لم يوجد على النعل على التفرقة كما لو خطا
 خطوة او ضرب خصر في ركعة لم يفسد خطا في ركعة اخرى وهكذا بحيث لو
 اجتمع لكما في ركعة التفرقة في الاخلال انما لا يبطل الا يبطل لا يرضى انه عليه
 والركن ان يضع عايد ويرتفع في كل ركعة ويقل اشاعا للاسم وفق في المصنف
 دام ظل على الاقل وفق في الصلاة في النماطة الثاني والفعل الواحد اذا
 افطت بطلت على انك لا تفرقها الفاحشة قاله العاقل في النماطة وتوذيلا لاجزاء
 اعلاها اجزئتها تحضر وبها صورة الصلوة مع اضافة الذكرى قال لا يخطا
 ان الفعل الكبر لما يبطل اذا وقع على ما سمع النسيان فلا يلزم قول النبي صلى
 الله عليه وآله رفع ايمتك عن الخطا والنسيان وهذا مستبعد عند الممدا امر
 ظاهرا في شرح القواعد وبعد بقا التخصيص مع الفصل الذي يقتضيه محضه

عبد السلام

الصلوة

الصلوة وان وقع فيها ما استعاده لم يفسد بعد ومن غلط الصلوة السكون
 الطويل في انما يباحث في حركته يكون مصليا والمريض في ذلك العرف وهو
 الطلاق عن غير الحركات بين اجزاء الصلوة اذ لا يربا ان السكون الطويل في
 يؤدي الى انحاصورة الصلوة ولما ذكرنا الشارح بقوله من سبق في بال الفرة
 السكون الطويل ويحكم من البطلان اذ كان تحت لا يعد بعد ذلك مصليا
 يجب العرف وكذا يقطع الصلوة ايقامه في مكان معصوب مع العلم بالقصبة
 حال الصلوة وسع التمدد مع الاختيار لا اشقا احدهما كما يتعلم بقوله والعهد
 والاختيار في الجاهل وهو في الاعادة عليه مطلقا لما عرفت من امتناع تكليف
 العاقل فيما اذا نسي معصوب في المكان والشوب فيقول ان مع بقا الوقت عطفها
 الاعادة في حال المداومة فلو لم يفسد في بعض تعليلها تروا مع خروج الوقت فعدم
 وجوب الاعادة اجزاء وهذا الاختيار لاجزاء المصطفى كالحبس في غير ذلك لتمام
 معذور في الاعادة على ذلك ايقامها في قرب معصوب مع العلم والعرف وان كان
 مع الاختيار او بدونه وسواء كان القرب المعصوب هو الشاير ولا تعد الصلوة
 في هاتين الصورتين في الوقت وصار جبره كما اشار بقوله مطلقا لان ايقامها في المعصوب
 منهي عن التمسك بالساد لا يجوز عليك ان في هذا الامر المذكورة من التواطع يجوز
 اذا قطع فرع الالتفات والصلوة في هذه الصورة لا ينعقد ولو كان المكان ينحشا
 معدي عجايب الى يد المصلي او قربة او لم يكن معذور لكن قد عرفت بعد الجحيرة
 اعاد الصلوة وجوبها بطلت في الوقت وصار جبره وجوب الاعادة مطلقا لما ذكرنا
 مع سبق العلم بالفساد واعلم ان التكلف اذ كان قبل الصلوة عالما بالفساد لم يلزم طرده
 النسيان في حال الصلوة وصلى في وجوب الاعادة خلا من ذلك من يقول بوجوب
 الاعادة عليه مطلقا لان النسيان مستند الى غرضه فيكون حاله حال العاد فيهم

من يقول بعدم وجوب الاعادة مطلقا لان العلم مرفوع عن الناس ومنهم من يقول
 بوجوب اعادته في الوقت لا في خارجة وعنه ان المصداق الاول لما ذكرنا ولو
 لم يعلم بالنجاسة وجب خروج الوقت لم يكن عليه اعادته اجماعا وهل هذا اذا
 جحدوا العلم مع بقا الوقت قبل الاوقاف وهو محتمل والمصداق الثاني لان في هذا جحفا
 بين الاختيار والاعادة اشارة بقوله وفيه الوقت خاصه دون خارجة اذا جحدوا
 العلم بالنجاسة ولذا الثوب والبدن يعني اذا عرفت ما مر من الاحكام المتعلقة
 بنجاسته كما ان المصلي اذا اعتد موضع الحجته وما وقع التعدي اليه والى محله لم يجز
 المتعلق بنجاسته الثوب والبدن متعلقا به في موضعين فان كان متعلقا به
 وجب الاعادة مطلقا وانما كان متعلقا به في موضعين فليس كذلك وانما كان متعلقا به
 يقطع الصلوة زيادة ركن من اركانها المتصلة وكذا انقصا ركن من اركانها
 المنقصا انما في رتبة البطالان اذ لم يمكن تداركه حيث لا يبقى للتدارك محل واليه
 اشارة ما قلناه بقوله مع جحدوا وجحدوا في الركوع مثلا وجحدوا في سجدة ثم ذكر قبل التجدد
 ان لم يركع فهو وان كان متعلقا بانه الركن لكنه لا يورثه البطالان لان رتبة الركوع
 يقوم ويركع ثم يأتي بالسجدة اما الواجب بالركوع حتى يجددوا القيام حتى يركعوا
 بالركعة حتى يكملوا بالسجدة حتى يركعوا فبطل صلواته وان نقصا او اثنى بادة محذرة
 ليس محصورا بل العبد بركعه واحدة منها مبطل ولو كان سهوا لم يحكم بالبطالان
 في الصورة بين اجماع وقال الصادق عليه السلام من نذر في صلوة فبطلت الاعادة
 وسئل الكاظم عليه السلام عن الرجل يسئ التكبير حتى يقل قال بعد الصلوة وكذا يقطع
 الصلوة اجماعا فنقصا ولو كان واحدا او اكثر كما ذكرنا وكذا في ذلك سهوا ولم يذكر ذلك
 النقصا انما نقصا ان ذلك الركن حتى يأتي بالركعة في الذي هو مبطل مطلقا كما ان
 سهوا كالحديث الاشارة بانها المتعلق بالصلوة وهو الذي لا يكون مبطلا

الا

الا مع العينة لا يخلو والشك في ذلك لا يقدح في صلواته كما سئل ان نقصا ان ركعة
 من صلواته في النافق فيم الصلوة ومما يجهل من صلواته انما في ركعة السلام مختص
 بذلك حيث قال فيهما في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 على الاصح والشيخ رحمه الله او جحدوا الاعادة انما في ركعة السلام وكذا يقطع الصلوة
 الصلوة في التكبيرين فيها اذا كان غير قراة ولا دعا ولا ذكر ويكون ذلك
 على ان لو كان ذلك جحدوا المصوم لاجل الايمان او يكون ذلك مع الاكراه على
 الشك استثناءه فلو سئل الله عليه السلام في ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 عليه من المطلق الاضطرار والاعادة في ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 فهو كالحديث وانما في ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 على السلام ان صلواته لا يقطع في ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 وبما لا يورثه الركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 الصلوة ولا يطلو ولا يركع في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 ولا يركع في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 الكلام اشارة الى انه لم يكمل ما هي لم يطل صلواته من ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 ولو كان بعد الركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 السلام عن الرجل يتكلم في الصلوة قال في صلواته في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 الكلام نسيان المحقق بالفضل الكافي في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 ايضا لانه لا يطل الصلوة لصرفه في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 قصد التلاوة ولا يخرج من كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 وليس يريد المحقق على القرآن في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 مع عدم اهلية دون التلاوة بالركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة

فمن خلق ذلك ان سكرها يجهل
 اطل الصلوة وان لم يكن فيها
 كالمعاني والمساكنة من الاعادة

خاصة من الثلاثة هي وجوبها بالاطلاق والاصح سماعنا ان القرآن هل
يخرج عن امر مجرد الضم لا وعدم البطان لا يخرج من قوله اذا فاعلم ان ذلك
الضم لا يخرج عن كونه قرآنا ولو كان ذلك لم يلزم للسمع حيث
التي اوجه وان كان المستقيم ما لم قطعها انما من القرآن والقول بصحة
الثاني بعد هذا من جهة الكلام القاطع للضوء التسليم المعهود المصطلح واذا
اخرى غير محله علموا اليه اشار بقوله من التسليم لا اذ افي به غير محله لم يكن
من الضلوة ويكون من حسن الكلام لا وسين وكذا انقطع الضلوة للرف
الواحد المقام الذي يستفاد من المعنى انما كالا لاسر الماخوذ من ثلاثي الضل
الطريق يحقوع وفيه خلاف منشا الالتفات الى صورة الحروف والمصنوع
اسم الكلام عليه عاقتنا وله الاحبار لو اردت ان لا تتعدى بالكلام من قولهم
الضلوة والمعنى ما خرج به فام ظله لا كونه يصور للرف الواحد غير ما نع
من كونه كلاما لان التدوير كالمفرد وقول الاستعراب وغيرهم ان الكلام اذا
كان بحرفين فهو بطل قد خرج خرج العالب وكذا يقطع الضلوة للرفين
بعد مداه والفراد بالمداه الالف والواو اذ كانت حركاتها قبلها من جنسها
وايضا من مداه لان التلغظ بها يقتضيهما الضموت وانت خبير بان الحروف الذي
بعد مداه لا يمكن التلغظ بالامعها فيكون المفعول فيها محصور في من قطعها
هذا ينبغي ان لا يكون هذه المسئلة محل خلاف هو يوقف مع ان جشاش احصا بنا
بوضوئها ذلك كما يوضوئها للرف الواحد المقام ويكفي ان اشارة الاخرى للمقام
كالرف الواحد المقام نظر من حيث انما كالمرفق المقام الضد المتعاطف فيكون بطل
كالرفين من حيث ان الضلوة اوردية الكلام وهو من جنس الحروف والاصح
والاشارة ليست من جنسها فادرك بطله وهو يخرج من الاول وكذا يقطع الضلوة

عن انهم ولا يعتبر ابطا لها الكثرة لما روي في رواية عن الباقر عليه السلام
لا يطل الرصو بطل الضلوة وقال الذي صلى الله عليه وآله من يقدره بطله
والخبر ان يخرج من اعتبار الكثرة فيما لو صدرت الفقهية على وجه لا يمكن
وقتها فالأخرى بالاطلاق لعدم الخبر وقد بيناهم بطله على ذلك بقوله لم يمكن وضعها
عائنه ما في الباب في هذه الضلوة لا يكون انما جئت للاختصاص لا ليدل ذلك وقوله
ان يقولية العيان فطولا ان دام ظله قد روي من انهم عدم الاختصاص رسم انما
لا يتبعان لان سلوبا لاختصاص لا يكون عامدا ويمكن ان يقال العدم فطولا
يراد به ما يقابل الضلوة وقد يطلق يراد به سابقا بل جاز الاضطرار وما ارادها
هو الاول واعلم ان الخبرين المذكورين يعنى بما يدل ان على ان الفقهية قاصرة
في الضلوة ولو كانت نسبنا لكان ليس الامر كذلك لاجتماع الادلة فقهية نسبنا لم
مطل اجزاء فكون الاجماع تخصصها لعدم الخبرين وليس التسليم وهو الذي لا
صوت لك لفقهية من القوا وح فانه لا يتصل بهما للتحقق وبما لم يكن احكام الفقهية
اشار الى فقهية بقوله لا التسليم قال السيد في الاثر كاهن وكذا يقطع الضلوة
البحا لا مطلقا لانه اذا كان ذلك الحرف من الله تعالى وحسنه من عقابره كان
مستحبا بل اذا كان لا مورا لانه ينادون بالآخر وقد سأل ابو حنيفة الصادق عليه
السلام عن الكآنية الضلوة ا يقطع الضلوة فقال لعلنا ان كان نجسنا
نارضا للفضل الاما في الضلوة وان كان الذم من الضلوة فاحده سواء
كان مضمونا او لم يكن لاطلاق الضلوة انما يطل اذا كان الرصو لا يخرج من خارج
الذم من ولو لم يكن لا مورا لانا سألنا بطله لعدم رفع عن معنى الخطأ
والنسبة ان قالوا فقهية الذكرى وليس في كلام النبي اعطاء باسماء الناس
بل الناسى مدح في الحكم المذكور على كلامه ام ظله ويستحب السكا والرفية

قد سلفنا العبد يطبق في مقابلته الاضطراب وهذا هو المراد هنا في الجاهل
 بالحكم غير معذور مطلقا اجماعا لان الاستثارة التكليفية الشرعية لا يحصل
 الا بايقاع كل فعل على وجهه وذلك لا يحصل الا بالعلم فلا يكون الجاهل معذور
 اصلا الا في كيفية الجهل بالاختلافات كما اشار الى ذلك بقوله لا يلهم في الاختلاف
 الجاهل فيها الجاهل وكذا بعد الجاهل وجوب القصر اذا اتم وهو مسافر وكذا
 الجاهل بالصبيته ما الظهارة والمكان والاشارة اذا الاطلاق على حقا في الاشارة
 عر حيا فيكون متفيا بالآية وليس الجاهل بجاسته ما الظهارة كذلك اجماعا
 لو جهل من متى يولد او متى يمتنع حيوان او كان مستعجلا في صلواته
 غط وجوان فم يعلم كذا الجدل والشعر والعظم من جنس ما يصل فيه فقد صرح
 الاحتياط بوجوب الاعادة مطلقا لوصلي شيئا يفتي ان الحكم بوجوب الاعادة
 في هذه الصور اجماع للاختلاف وان سبب انزاعه لا يرد على صلواته ولا
 غيره من نوع قال العلامة في النهاية والنهاية ولو لم يعلم ان الجدل مستحيل في غير
 كانه قد اخذ من مسلم في غسل الجلد الميت الدبر او من سرق المسلم في غير
 المستحل من صلواته ما على الطاهر من صحة تصرف المسلم في غير مسلم
 او من مسلم في غسل الجلد الميت او وجد مطروقا اعاد لان الاصل عدم التذكير
 ولو لم يعلم ان من جنس ما يصل فيلغاد واعلم انه اذا توجه على المكلف فوضا لكن
 احدهما واجب وسع والاخر متيق فقد تقرر في الاصول ان يجب تقدير
 المتيق على الموسع فلو خالف وجب اعادة المأني به فعل هذا قيل لو كان على
 المكلف دس طاب او عتده اما ان يرد ما كذا عند سعة وقت الصلوة
 ويكون الاشتغال بالصلوة منافي لتسليم الحق الى صاحبه لا يمكن الجمع
 بين التحسين والاشتغال بالصلوة حينئذ لم يصح صلواته وحرم الاتيان بها

ووجبت الاعادة لان حتى العبد مني على التضييق وحسنه على الماسحة
 فيكون اشتغاله بالصلوة في هذه الحالة مني في العبادة بوجوب الضاد
 ولو انكسر في الجمع بين تلك الحالة في الصلوة ومنه في الادب ان يامر بالمسح اليه
 فلا كلام فيه في صلوة ولو لم يصل في اول الوقت ولم يعلم ايضا حتى العبد
 حتى حصر في الوقت صار في الصلوة مع ايضا من الواجب المتيق والمكان
 احدهما موقفا دون الاخر فقدم الوقت فيصلي لئلا يوصل الحق الى ما ذكره
 ما ذكرنا من ان الاشتغال بالصلوة في الوقت الموعود لو كان في سابق التسليم
 بوجوب الاعادة اشار بقوله وصرح ببعض المتأخرين من فقهاءنا بحرم الصلوة
 مع سعة الوقت ووجوب الاعادة بالمتأخر في حق من سبق وفي الترجيح بالمتأخر
 الحكم من المتأخر الى المتكوت عنه والمراد بالمتيق هو المتأخر في الادب او رده
 على الغير كما عرفت في التوضيح لا ما اذا اطلبنا ما ذكرنا والذين المطلوب اذا كان
 قادرا على ان يرد المراد بالمحافظة عدم امكان الجمع بينهما بان يكون الاشتغال
 بالصلوة معوقا لما هو المطلوب منه والمالم يكن كذلك لانه يستفاد من الزايات
 اشار الى ذلك في المتن وتقرر في غيره في غير ضعف لاحالة الصلوة وعدم
 ورود النص على الجلال وما ذكره لئلا يخل ذلك فهو معدوم اذا الصلوة
 كما انها مستحيلة حتى الله كذلك مشقة على الادب فكيف يصحها حتى
 الادب في حاصره ولا يرد الامر في رده الصلوة يكون الكلف محذورا في جميع
 الوقت فاذا اشع في تلك الاية من من جزاء الوقت صدق عليه ان يفتي في وجب
 عليه فلا يعارضه ما ذكره في بيان المعافاة المذكورة ونزوح التحليل المذكور
 فقلنا بان المطالب بعلية التضييق ازم من بطلان صلوة من غير التذكير والتحسين
 والكتمان لان العقل المظنن الى الامرات ايضا ما لم يتحقق عند

الثقة مطابقتها لموجبه للرفع الغوري ويذكر المصلي عقلا شعره في صلوة
ولا يحرم ذلك على الاقوي خلافا للشيخ رحمه الله فانما في حق البسوة والخلع
ان الرجل اذا صلى وهو يعقود الشعر عابدا بطلت صلوة ولا كراهة ولا
تحريم على النساء بل هو عابا فقد رخص التحريم او لكرهه انما يكون للمرجع خاصة وما
ذهب اليه الشيخ لا لاساعده المصروف والاصل الصحة وعدم التحريم والمحقق ما ذكره
المحقق من ان الغيرة الواردة بالنهي عن الصلوة على مندهم فيه بصحة
بالتحريم ولا يطل مع ضعف الراوي فيسحق جهلها على الكراهة صفا للنهي في
ادنى مراتب الرد من عقول الشعر جمع فيه وسط الراس وشدة وكذا يذكر التطبيق
نية الصلوة مطلقا سواء كان المصلي رجلا وامراة والمراد بان يلبس طاهر
يدبر على الاخرى ويضع يمينه في الشبهة المحلولة لا يجوز التطبيق
واجب عليه الاجماع وبرأيهما من عيسى بن عيسى عن الاول ان لم يثبت
الثابتان القاطع ليس بها صريح بالتحريم والاصل في حق التزك المندرج في
بعضها فحق ليعكر العرف لما فيه من عدم اتمامه على الصلوة ونزله للتحريم وكذا
الثواب والخطي والتحريم والصفاق لرفاير لا يبرهن الصادق عليه السلام وفيه
رفاير المحلولة على السلام ان القليل والاشد من الشيطان ومداخلة لا
يخفى وانما لا يستلزم في بعض من المحققين وقوله عليه السلام لا صلوة على
وفيه موضع التحريم لا شفا على الفعل من التحريم وقوله عليه السلام من اجزاء
ان يفتحه الصلوة والالتفات الى اليمن والاشمال للرفاير وليس بالتحقق اليقيني
لما فيه من المنع من التمكن من القيام على جهة واحدة وقرعه الامام في قوله
عليه السلام لعلى عليه السلام لا ترفع اصابعك وانت تصلي ويحرم قطع الصلوة
لقوله تعالى لا تطعوا اهل الكفر يجوز للفاخرة الابن وضو التحريم وقد يجب

عن الصلوة

كما يصورة انقاد الفرق والمحقق قال الصادق عليه السلام اذ كنت في صلوة
الفرصة مرات عشرين فقل في اوخرها ما للعليه السلام او جرحا فاعلم نفسك
فاقطع الصلوة واتبع الصلوة او الغريم وتنقل تحت الفصل الثاني في الصلوة
التي فيها نكاحك من النسي ولا ينكشف ما فيه من الاكثان الا بتفصيل
في حاله ان النفس بالنسي لا بد من كراهة فتقول ان النفس الناطقة بالافس
للحاصل عند ما باعتبار ذلك الحاصل ونزله اخر الا انك منها ما اتى
عليه وهو كون ذلك الحاصل شعورا بالنفس وعدمه في ذلك الحاصل بناء
لكن يثبت من غير انما يجب يتمكن من ملاحظة ما من غير تحريم كسب جديد وقد
يقول من خزانة ايضا حيث لا يتمكن من ملاحظة الا بكسب جديد فالاول
هو عبارة عن النسي والثاني عبارة عن النسيان فالنسي حال النفس عارضة لها
يبس وقال الصوري الحاصلة من وجه وباقها من وجه بخلاف النسيان
فان حاله عارضة للنفس بسبب زوال تلك الصورة مطلقا با هو عن زوال
تلك الصورة بالكلية وهذا فرق محقق وظاهر ان هذا ليس بنحو المنقضية
بل المراد منها اسرها واحد وهو نسي او زيادة نسي لا من قصد بل هو لا وعقله
والثالث عبارة عن نسيه المذهن بن طرية الابطاح والالتفات عن غير وجه
احد مما على الآخر والظن اعتقاد احد الطرفين اعتقاد ارجحهما يجوز انما
الآخر يثبت له حواجهما بالظن قابل العلم فكون المراد عدم العلم واذا عرفت
هذا فيقول من سبي ودخل عن نسي واجب من واجبات الصلوة سواء كان نسيه كراه
والنسي والفرق او كراهته كالكراهية والتجديع الاخصاء النسيه ولم يتجديع
معدا بحيث لم يدخل فيمكن آخر وامكن مع ذلك التدارك والالتفات بما دخل عند
الفرج وجوب الا نسيه بالالتفات فلا يقطع بالالتفات مع امكان التدارك

ركباً كان ذلك المزلوك والأخضر غير فرق سائر كرهى وقد فعل من القرآن كما فيها
 أو من غير ما فيها كآية أو اثنين أو أكثر أو أقل أو من غير صفاتها كما لا بد وأن
 المدوا لأعقاب والترتيب وذكر عدد أو هو لعل الترقيم منافية بحج عليه
 حج أن يرجع وتماثل ما بينه من تركع وسجدة للقرآن ولما فيها من الذكر كما
 كذلك لرفع الاعتناء بما جعلها لم يجب فيها كما هو أن لا تجوز لمجانها
 ولهذا استثنى ما هو المفضل من الحكم المذكور بقوله لا الجهر والاختفاء على قوله
 قرى وذلك لأن النسيان أصل القرأة وعند كفيته بطريق أول وهو قرى
 الصلاة منية البناحية التفضل نظر أو من غير الترقيم أو من غير النقص أو
 من الترقيم أو من غير الملائمة بقية الترقيم أو من غير الترقيم أو من غير
 أو من الترقيم أو من غير الملائمة بقية الترقيم أو من غير الترقيم أو من غير
 كالأصل تعرف منها أو بالترتيب أو بالجملة أو بالرفع أو بالرفع أو من غير الترقيم
 معاً أو من أحدهما أو من غير الترقيم أو من غير الترقيم أو من غير الترقيم
 أو من غير الترقيم أو من غير الترقيم أو من غير الترقيم أو من غير الترقيم
 إحدى الترقيم أو من غير الترقيم أو من غير الترقيم أو من غير الترقيم
 أو كان ذلك قبل مغارفة جهنم لا من كان أو قوله ولا من غير الترقيم أو من غير الترقيم
 مسجد أو من غير الترقيم أو من غير الترقيم أو من غير الترقيم أو من غير الترقيم
 أو من غير الترقيم أو من غير الترقيم أو من غير الترقيم أو من غير الترقيم
 الصورة كلها بحج عليه إتيان ما ذكره لا من غير الترقيم أو من غير الترقيم
 تجاوز المصلى الشافعى على محل تارك ما سعى عنه وذلك بأن دخل في ركن
 أنزلت صلوة لم يلقها أو كان المزلوك ركباً وهذا ما لا خلاف للاختصاص
 فيه وهو إجماع ولا إحداهما بل المزلوك ركباً أو تجاوز المصلى عن محل الذكر

كسبان القرآءة أو بعضها أو بعضها انتهى إلى حكم استيفاء روحه ولا يجوز له العز
هنا للنداء بالجماع لا صلا منعت الحزم فلا ينفصل إلى فسطح كما رفع من أحد
الخطأ والسيان في رسم على علم السلام من جمل كعب في رسمه ناسيا قال في صلوة
وهنا روايات أخرى وقد بدأ يصحح الحكم المذكور في غايات لاي النداء المذكور
عند جمل صلوة لا يمتنع في غايات لا ينفصل عن غايات النداء لم يجل صلوة وهو
يترفع من أمثلي الخطأ والسيان ثم إذا كان المذكور الذي غير الشك في غايات الشا
بالرجوع للنداء كونه أو من جمل سجدة واحدة أو أكثر من واحدة لكن كما واجبه
منها من ركعة واحدة من كانت المص من الركعتين الأخريتين أو من الأولى من
غير غايات الأولى أو قوله من الركعتين الأولىين وقال الشيخ التذوي في
ترك سجدة واحدة من الركعتين الأولىين غايات الصلوة وإن كانت من الأخريين إلا
يصل للقرآءة لا يصح إلا الصلوة قبل السلام يعني إلى سجدة واحدة وقد ذكر
وهو قائم قال في هذا إذا ذكرها لم يرفع كعبه فذكره صلوة أو إذا انصرف
قضاها الأولىين ناسيا للآخرين يصاحبه التردد والصلوة على
الجيء إليه وإن حكمها من أحد حكم سجدة الواحدة جيبته فلا يجوز الرجوع
لنداء هذه إذا جاز وجعلها بل يجب الاتيان بها بعد التسليم فكل من لم يحج
الرجوع للنداء في هذه الأمور المذكورة أيضا إذا جاز وجعلها وإن كان الحكم في
مسكين في هذه المسئلة غير هذه الأمور عطية عليه أو على التجرة بقوله أو
تقدم أو صلوة على الباقي أو في الباقي من هذه الأمور كلها سواء كانت سجدة
واحدة أو تسبعا أو صلوة أو بعضها أو عمل الاتيان بما يكون بعد التسليم وإنما
بأنه نادى وجعل لأن الثاني في عبادة فلا فرق من التيسير في قضاء المزمك
إذا كان سجدة فلا يمتنع التفتت إلى سجدة النسب أو في هذه الكثرة إذا كان

المتركة منها اشهد التمسك المسمى في هذه الكتب اذا كان المتركة الصلوة
على النبي صلى الله عليه وسلم وجب ان يعين في التمسك ذلك العنصر الذي وقع
التي في قول في فرض كذا ونحوه اذا كان التمسك في وقت ذلك العنصر ايضا
اذا كان لا يات في حارج وقت كذا يسمى التمسك وجوبا ان كانت تلك الصلوة
التي وقع فيها التمسك وجبا ان ياتي في التمسك بالوجوب والمتركة في قول الوجوب
فترى الى الله انما يجب الايمان بهذا الامر والمنسبة وتداركها لانها من اجزاء
الصلوة وقد كانت بسبب النسيان والنسيان لا يصح ان يكون مستقلا لما سبق
في هذه الامور بها حيث يجب انما عبادة مطلوب من منة من الصلوة ولم يات
بها وانما وجوب الايمان بها بعد التسليم والعلم من الصلوة دون انما الصلوة
فهذا امر مشهور بين الصحابة ولا يخفى ان الايمان بها قبل التسليم من اجزاء
في الصلوة مما يعتبر في الصلوة ومجها وجب في الصلوة التمسك
ما يجب ويعتبر في الصلوة من الطهارة والشرع لا يستقبل لان هذا
المات في برهانه لم يكن جزءا حقيقيا بل اطلاقا بجزءا على ما يكون من قبل الحائز
لما ياتي به يكون بدلا عن الغايات الذي كان جزءا حقيقيا اعتبره من كان جزءا
في المبدل وهذا مما لا خلاف فيه بين الاصحاب في انها تحت وهو ان واحد بعد
الفرغ وقبل التدارك فهل يطل صلوته ام لا انما لا يتسامح ان المات في جزءا يكون
الحديث بين اجزاء الصلوة وانما بها فطل ومن ان اطلاق الجزء على كل واحد
بسبب الحائز كما عرفت وانما في بر خارج الصلوة بعد فراغها يكون كالبدل
وكيف يتوهم كون جزءا مع وجوب اقله البند في هذا الاصل الحديث في الا
بطال ولعلم انهم لم ياتوا بالاجزاء المنسبة ولم يعالها بعد الصلوة وفي وقتها بل
تركوا ان ياتوا على الحق خرج الوقت بطلت صلوة الجماعة لا يتركها لجزء الباطل

لوجوبها فاعرف وقت التمسك الذي هو الكل فيجب عليه قضاء الصلوة وان كان
في التمسك وانما صلواتها بعد الوقت وصحت صلواته الاصلية لعدم رفع عن احواله
المحدث بشي من محبة قضاء بعض التمسك كما تنبأه مع انما لم يرفع ذلك في مع
ما يجب في اجزاء الصلوة امر آخر وهو انما تنبأه في صلاة التمسك من انما يحصل
للمتركة والملازمة وكذا يجب في قضاء بعض الصلوة انما تنبأه في صلاة الصلوة
لما ذكرنا في وجوبها بحد من التمسك مع لجزء المقضي ويجب ان يكون الايمان
بها بعد اتي بعد الايمان بالجزء الغائت فلو كان هناك ما يقص على الاجزاء فترى على
بما يقع في التمسك في الذكرى ولو كان هناك ما يقص على الاجزاء فترى على
بما يقع في التمسك في الذكرى ولو كان هناك ما يقص على الاجزاء فترى على
بالاجزاء وهذا هو الايمان الى ان يخرج الوقت بطلت صلوة قطعاً وانما
يخلاف بحد من التمسك انما لا يصح ان يعلمه في برهانه الاصلية التمسك من
الجزءية ولو بعد الاجزاء المنسبة التي يجب قضاؤها كما لا يخفى في الواجب في التمسك
تعد هذا الصلوة في وجوب التمسك على التمسك في الواجب في التمسك في الواجب في التمسك
الواحد من بين اجزاء الصلوة على التمسك في الواجب في التمسك في الواجب في التمسك
بالنسبة فلا يخفى على من علموا في التمسك في الواجب في التمسك في الواجب في التمسك
فلا بد من حل كذا ذهب اليه من علموا في التمسك في الواجب في التمسك في الواجب في التمسك
الجزءية يحصل بالتمسك فلا يحتاج الى التمسك في الواجب في التمسك في الواجب في التمسك
الاصحاب انما يشترط ما لم يلزم التمسك في الواجب في التمسك في الواجب في التمسك
الكثرة اذا خرج في الدين وانما ياتي في التمسك في الواجب في التمسك في الواجب في التمسك
الفرغ منها اي من الاجزاء المنسبة ويجب ان ياتي بالتمسك في الواجب في التمسك في الواجب في التمسك
اي تترسب الاجزاء المنسبة فان كان المفصل في الواجب في الواجب في الواجب في الواجب في الواجب في الواجب

تربب الأسباب فلوترك القراءة مثلا أو لا ثم الذكر بالعلمانية كأن قيل
 ان يصير ذلك لا لاول فاما الثاني وهكذا لما سيجب تأخيرها عن الاجل
 المنسية وان تقدم السبب اى سبب يجرد في التمسك في الدنيا والجزء منكم
 فيا في اول الاجل المنسية وجوب الانها من اجل ما هيته الصلوة بخلاف
 سبب التمسك والى ان يقول في عبارة المتن كما لا يقدح في ان سبب التمسك
 انما يأتي به بعد الفراغ منها اى من الاجل المنسية فلا حاجة الى هذا الكلام لما
 سبق ويمكن ان يقال انما اعاد ذلك ليربط به قوله ان تقدم السبب وكفى في ذلك
 وجمادى اى يجرد ما التمسك بها بعد التسليم مطلقا اى سواء كانت للزيادة او النقصان
 ولا يجوز ان لا يثبت بها زيادة انتفاء الصلوة عند من الزيادة في الصلوة لا يثبت
 الصلوة فلو نقصا في انما الصلوة لحصلت الزيادة المطلقة لا ينقص كذا
 الصلوة ولعله عليه السلام كمل هو يجرد ان بعد ان يسلّم وقال عليه السلام
 يجرد ما التمسك بعد التسليم وقيل الكلام وهذا هو المشهور وقال الصادق عليه السلام
 فاذا سلّم فاستغفر وقال ابن الجعد ان كان للزيادة فعند التسليم وان كان للنقصان
 كما تا قبل التسليم وعليه لست رواية سعد بن سعيد لا يشرى عن الرضا عليه السلام
 وعملهما التمسك وان يابى عليه التمسك فانما هيته تملك ويجب فيها اى يجرد
 التمسك كما يجرد سجدة الصلوة من الطهارة والشر والاعتقال سواء قلنا بوجوبها
 في صلب الصلوة او خارجها وهذا الحكم لا يتناول من زود لاصالة البراءة ويجب
 انهما يجردان واعتقان مكملتان للصلوة التي شرط فيهما لم يجز في ذلك كما في
 سجدة التلاوة فان لم يسه هذه المقدمتين لم يذكروا لم يطل من رعاة كل ما يجزى سجود
 الصلوة من الشرطتين فلهذا ان يكونا على الاعضاء السبعة ويحذف ما يقع السجود
 عليه وايضا يعتبر فيهما في الرفع العلمانية لان المبادىء يترتب عن الشرع ذلك فالمر

المراد

العلامة في نظرنا انما يستلزم اجزاء الصلوة بل انما وجبت على المكلف عقوبة
 اعتقادية الصلوة فيها كما لا امر بالاجتناب وان كان لها ارتباطا بالصلوة والاصل في
 التمسك بهذا التكليف والامر بما لا بد له من اجزاء الصلوة الشرطية من ان لا
 التمسك ولا امر به ان يحل هذا الشيء على سجدة الصلوة فما من خصوصية على القول
 بوجوب الانها من هذا الشيء وبعد الفراغ من الصلوة ولوم التمسك المذكور في
 ستره عبارة المنسية سجدة التلاوة ايضا مع انه يترك ذلك ويجب علمها والاثبات
 بهما بعد هذا اى بعد الصلوة غير فصل اى على القول بهما من على عليه السلام انما
 قبل الكلام قال لا التمسك ولا يجزى عليك ما فيها لانه لا يفي على القول وقيل لا
 يجزى القول فيهما لاصالة البراءة منها والامر بها لا يستلزم القول به وقد يقال
 ان قول الصادق عليه السلام فاذا سلّم فاستغفر لا يفي على القول به حيث ان كل
 الفاء يدل على التعقيب بلا ملء وعنى التمسك في الصلاة لا بعد على وجه وجوب
 القول به ويجب علمها اليه لا بما عاينه وعلى وجه تعيين التمسك من ان يذود
 النفسان ام لا قال التمسك في الذكرى بوجوب ذلك وقيل لا يجب لاصالة
 البراءة ولان المراد هو الخبر وهو حاصل بدون تعيين السبب وعنى المصداق
 على الاول وما اى سجدة التمسك بها ان للصلوة المحصورة في الاداء والاعتقاد
 فيجب في بينهما الاداء والاعتقاد ان كانت الجبيرة اداء والاعتقاد ان كانت فضاء
 وقيل لا يجب التعرض لذلك لانها ليست من اجزاء الصلوة الجبيرة بل اجزاء
 خارجة عن الصلوة لا معلومها فوفاها وان وصار لها ولا يرجح وجوب
 التعرض كما ذهب اليه في ظاهره لانها وقتا محدد وان لم يكن ذلك بالاصالة لربط
 بطريق السعد للعرض الجبيرة بهما وانما وجوب التعرض للاداء او الاعتقاد
 نسرا لاجل المنسية فلا مرجح في ذلك حصل بها الموقر والصلوة فيكون

حاله حال الكلو قد ثبته عما ذكرنا من أن لا يباع في الحكم المذكور بالنسبة
إلى الآخر. ويقع كالإجزاء. وذلك بأننا قلنا ما تقرر من موضوعنا في الشبهة
به لا بد أن يكون اقرب في ظاهره في الحكم من الشيء وبينهما على هذه الكيفية بعد
بجاء في التوبة فرض كذا أو فرضا. لا شيء مما قرأ الله والله أعلم ويستفاد
من علوم العبارة حيث قال ويجب فيها ما يجب في غيره والصلاة أو غيرها المذكور
فيها موضع العلم من ذلك في الخلق اعتمادا على أصالة بركة الله المنة وتوافد
المراد من تعاريفنا على أن الصادق عليه السلام قال لا شيء يجرى في التوبة وهو فيها
يسمى ويكتفى بالإنها بعد أن فقط وما ذكرنا من أن لا شيء يجرى في التوبة وهو فيها
في الذكرى والصلابة في البنية لأغراض الطبيعة الصادق عليه السلام سمع عليه
السلام يقول في جرد التوبة بسلامة. وبالله وصلى الله على محمد وآله
الآخر في سبب ما في هذا السلام على أن البنية والبرية من جهة واحدة وبالله
أشاد الله فإله الخ لا يخلو ويقول وذكرنا باسم الله وبالله والله على كل شيء
وما قبل من أن البنية الصالحية تخص بالبينة المذهب وهو سهل لأننا قلنا فإله على ما
تصدق عليها هذه البنية المذكور لا يتقدم سهل لأننا قلنا لا يكون سلا. يقول
فيما على وجه الاختلاف لا على السلام من وقال في ما في الذكر والآخر في حكم
عالمون على هذه الزيادة ولا يجرى من تخصيص العبارة المذكورة بالذكر لأن البنية
بالعبارة الأخرى لا يجرى عنه لأن ذلك ليس من مجزأه فلا يخلو لكل واحد من
العبارة من مجزأه كحجزة بعض تخلفا في الزيادة والزيادة المبسوطين في أدب في
بالعبارة الثانية وبالله ما في العبارة الأولى لا يخلو من جهة حشر العبارة
ربن وأعلم أن عبادة الخلق وقعت في الكل هكذا باسم الله والله أعلم على كل شيء
وأن يجرى في الزيادة الأخرى باسم الله وبالله التام على أن البنية من جهة الله وبالله

على هذا العبارات المرفقة بهذا الباب أربع بحسب عين أحد ما في التفسير ويكون
الرجوب فيها بحسب ما في ذكرها في من هذا الألا كما كان محرم ما قد ورد وحسب
الترايع هائية اصل الرجوب وفيه العوجم من العوجم وعدم وجوب العوجم و
فتواي عند الله دام طله ما ذكرنا ما ساءت ما العاجلة من اصل الله الله و
ما رقا ما عار التا با على خوار من الاول الى الاصل فعد الله لورود النص الله
على هذا من ما نحن فيه من التقليل في هذا الثاني بالشرح في الثاني لان ما
الخطي فلا يصح في قول الرجوب التثنية بعد ما لمول الفاد و عليه السلام ساءت
بعد ما في ما ذكرنا اشار بقوله فينبذه بعد ما احصا ما في قولنا الثاني
بينما اوي من هذا في الرجوب من الصلوة كالحديث ولا تشكوا له بطل به
اي ذلك المشاف الصلوة التي يجوز بها لانها لما كانت اجزا ما لم يوجد ما يسعه
وول ما خارج الصلوة قبل المصنوع فيها كما لا امر الاجنبى فلا حكم به في الامام
فليس عليه حكم الاحكام كما لا اختيار في ذلك ما لم يعلق حفظ المأموم عليه
وان اخذ المأموم اي حمله ايضا فانه غير موقوف على ذلك ولا الحكم يعني لا
حكم فهو المأموم ما في شك ايضا من حفظ الامام عليه الرجوب رجوع التكاليف
التي قبلها من مأمومين الى التكاليف والملازمة وهو حصص الحر من عاقل
على السلام ليس على الامام وهو لا على من خلفه الامام وهو لا على التوبى هو
حل شيئا بحكم الخرج هو لحفظ النبق الى العادة من ان افاد الظن في الافادة
المم لا اقتضا اعطيه وضع النص في قوله ذكر كل واحد من الامام من المأموم يعلم
بما لا احد ما في ان جعل لحفظ الامم وهو ممل بحسب علمه لا جعل في نفسه
علمه بنفسه بل يبين المأموم ان الصلوة انك وكما عند الله انما انما الرجوب
ان جعل كل واحد منهما بنفسه على ان ذلك هو بحسب هذا الاشار بقوله الا

واحد واثنين كذلك وقع على الثلث والاربع ايضا قبل اكلها اي قبل
 كمال الاولين فصار قد مضى هذا الاكل ولم يتذكر في هذه الصورة فاما في
 من عدد الركعات حتى اتي بالمسا في الصلوة وهو فيها كالاستدبار بطلت صلواته
 اجتماعا وروى عنه بن مصعب قال قال ابو عبد الله عليه السلام اذا شككت
 في المغرب فاعد هذا شككت في الفجر فاعد وروى صفوان عن ابي الحسن
 السلام اذا لم تذكر صلواتك لم يقع عليك عيب شي فاعد الصلوة وروى عنه
 بن مسلم عن الصادق عليه السلام في الرجل يصلي فلا يتذكر في واحدة صلى اذ
 اثنين قال يستقبل حتى يستيقظ ان قد اتم وروى الفضل بن عبيد الملك عن
 الصادق عليه السلام اذا لم يحفظ الركعتين الاولين فاعد صلواتك ولا يخفى
 ما في هذه الاخبار من اللزوم على بطلان الصلوة في هذه الصور المذكورة
 كلها ولو تذكر في اثناء صلواته ما صلواته قبل الماشي على مقتضى تذكر ولو كان الثلث
 بعده اي بعد تمام الاولين بعين او قلنا فله صور يستدعي المقام تفصيلها
 عدها فيقول فان شك بين الاثنين والثلث او بين الاثنين والاربع او بين
 الثلث والاربع مطلقا سواء كان قبل اكلها او بعد او بين الاثنين
 والثلث والاربع بعد السجود في هذه الصور الاربع على الاكثر لان البناء
 على الاكثر ان كان مطابقا لما في فضل الامر فقد وقع موقعه وكان ما ياتي به
 من الاحتياط امر خارجا من الصلوة لا تأثر له في البطلان قطعا بل صيرنا فائدة
 وان لم يكن كذلك كان الناقص من صلواته مستدركا بما ياتي من الاحتياط ولا
 كذلك لبي صلواته على الاقل لان ذلك قد شمل على حصول الزيادة في اثناء الصلوة
 وما ذكره دام فله هو المشهور وروى عنه عارضا عن الصادق عليه السلام قال اذا
 سهوت فاني على الاكثر فاذا اوعى و سلمت فقم وصل ما ظننت انك نقصت

فان كنت انتم لم تكمل عيبت شي فان ذكرت انك كنت نقصت كان امرها صلوات تمام ما
 نقصت وصار ديات آخر تدلها انها على وجه التحكم المذكور وانما في هذا اذا اخطأ
 الثلث الاولين ان يكون بعد اكلها او لا فيكون قبل اكلها يكون الثلث الاول
 فيبطل الصلوة حتى اجابها وانحصر بان الصور المذكورة كلها مسرعة على كون
 الثلث وحصوله بعد اكلها الاولين وكما لا يحصل الا حصول الفجر والثاني
 في الركعتين الثانية كما سرت البلاغاة واذ كان كذلك فبقية الصلوة الجدية
 اعني غير بعد الضحى والاعقاب فيه واعلم ان المبدء بقوله الثلث بين كذا وكذا ان
 الاثنين والثلث مثلهما والثلثية الزائدة على العدد الاول بعد صلواتك او بعد
 عرفتها بحجج البليغ على الاكثر فاني عني بعد البناء من الركعات وحججه عليه
 الاثنان ذلك الثاني والبارش يقول في رواية الصورة الاولى فان اذ في على الثلث
 في صلواتك فخرج عليه ان يتم ما في بعد البناء فاذا سلم وجعل لا يجان بعد التسليم
 بانك في وجوه المسمى بالاحتياط في الصورة الاولى والثانية وهما ان يكون الثلث
 بين الاثنين والثلث وبين الثلث والاربع بحجج الاحتياط فيهما بعد التسليم
 بركعتين فاما لو ما في ركعتين جانا والبارش يقول في الاحتياط في رواية الصورة الاولى
 وفيه الثالثة بركعتين فاما او ركعتين جانا اما وجوب الاحتياط في ذكره على امر
 من رواية عارضا فله ما ظننت انك نقصت هلما في الخبر في الركعة فاما او ركعتين
 جانا فله من رواية جولي بن ولج ان شاعلي بركعتين جانا او ركعتين جانا شاف
 بحاطة الصورة الثانية وهي الثلث بين الاثنين والاربع بركعتين جانا بالزيادة
 بحجج بن مسلم عن الصادق عليه السلام فيمن لم يذكر في ركعتين جانا او ركعتين جانا او ركعتين جانا
 ويصلي ركعتين جانا الكتاب ويشهد ويخبر وليس في هذه الرواية بركعتين جانا
 لكن رواية عارضا لثلاثة عشر بركعتين جانا في الصورة الرابعة وهي ان يكون الثلث

بن الاغنيى والثالث والاربع ركعتين فاما دهر كعتين جالسا كذا في حقه عن
 الصادق عليه السلام في رجل لم يقدرا شيئا صلى او ثلثا او اربعا قال يقوم فصلي
 ركعتين من قيام وركعتين من جلوس ويكمل رجل يحزى ركعتين من جلوس مقام
 ركعتين من قيام ام لا قبل بالثاني اقصا اعلم ان في الركعة وقيل بالاول وهو
التي تشاويها في تحصيل الركعة والاول هو الاربع عنده دام ظلها انما يقولوا
 ثلث قائما لكن يجب ان يكون ذلك الثلث تسليق على ركعتين فيشهد ويكلم
 ثم يصلي ركعتين من سجدة واحدة ويكلم ويكلم ويكلم في الركعة بين هذين
 الاحتياطين قال لا كذا في قول بعضهم نعم لتعلق الثلث او لا بالاعتناء قبل الثلث
 موجب لعدم جوازها في وقتها فظهر ان هذا شك واحد في معنى الجميع نعم
 واحدة فليس ما تقدم وما خالف الاربع عدم الترتيب للاصناف المكلف محبة مقدم
 ايها شك في علمه فيقول بحقيقة التقديم هذا ان ياتي بالركعتين او لا ثم بالركعة ولما ان
 يمكن لو اشد على وجوب التقديم بما يصدر من الركعة من تقديم الركعتين يجب
 انه قد يفيها الركعتين من قيام ثم عطف عليها الركعتين من جلوس فيقول بظاهر
 اذ العطف في الاول لا يدل على الترتيب كما مقرر في موضع غير ما في الترتيب في العمل
 باحوط ولو اعلق الثلث باخماسه ولو صدق في هذا تفصيلنا الصدق لم يمتص
 هذا تفصيلها الحق في زمان شك بين الاثنين ومن عطفها سواء كان قبل الركوع
 او بعده فاما شك بين الثلث والاربع جميع الاحوال الا في الركعة فانه شك بين
 الاغنيى والاربع تقدم الثالث وقد شهد ويسجد يقوم حتى لا يصلي ركعتين
 من قيام لاحتمال ان يكون المقدم ثالثا في سجدة تشهد في الركعة لزيادة الاحتمال لا يكون
 المقدم للمساواة او يكون الثلث بين الاغنيى والثالث والاربع مطلقا سواء كان قبل
 الركوع او بعده بطلت صلوة في هذه الصورة على الاقرب بعد البناء في هذه

الصور على بعد الركعة الكثرة والاعلة وذلك لانه في الصورة الاولى على الاغنيى
 واما احتمال ان التي تاتي بعد البناء على الاغنيى زيادة فيكون مبطل و
 لو لم يأت شيئا من الركعات واقصر على ما تاتي باحتمال ان الثاني من الركعات والتبني
 ايضا من المبطلات ولما ان من يتعدى الصورة ان الزيادة في الركعة على البناء على
 الاكثر واجبة الموقوفة وذلك متعدي في هذه الصورة لانه اذا جاز على ما خاصه
 بطلت الزيادة وما ذكرنا ظهر وجه تقدير البناء في الصورة الثانية والثالثة والثالثة
 ثلث بين الاربع والخمس بعد السجود وعلى الاربع واما ما عطف بين التقديم
 والتسليم وسجد للتهنئة والمستندية ذلك دفعا لجدال من سنان عن الصادق
 عليه السلام اذا كنت لا تدري اربع صلوات ام خمسا فاجتهد في السجود في النهي بعد
 التسليم ولا يجزى عليك ان تدلوا الركعة من الصورة المذكورة في المتن لان
 الشك بين الاربع والخمس ربما يكون عارضا قبل الركوع سواء قبل او لا وربما
 يكون بعد الركوع سواء كان قبل السجود بين اربعين واربعا يكون بعد كما لا يخفى
 لكن المتأخرين صرحوا الزيادة الى الصورة الأخيرة وحكموا في الاول لا يجب عليك
 يعدم الركعة وسلم وصركا شك بين الثلث والاربع في الاحتياط واختلاف
 في الصورة الثانية فتمت مقام بالبطالة في حصول زيادة الركعة الزيادة هذا ان
 قلنا بوجوب الاتمام على حصول نقصان امرنا به بالقطع منهم من قال بالاختصاص
 كما في الصورة الأخيرة من بلا العظم الركعة من سجدة واحدة لا بل لا يثبت في الركعة
 وضيعت هذا القول لان القول بالالحاق قياس لا ينقل به والمسلم في بيان
 هذا القول ايضا لعدم الزيادة التي هي المحذور حيث انها مبطله ومقدور
 يقتضي ان لا يبطل شيء من مسائل الباب وما سلم من التبيد في خروج هذا القول
 ان قابلية غير من زيادة المبطل ذلك لو كان مبطلا لبطلت الصلوة بالثالث

بعد التجدد بين ايضا اذ لم يتجدد حاصلها ايضا ومن المصداق ان هذا عدل
 عن الانصاف كيت وبعد التجدد بين لا يتجدد على خلاف الشان في غير موضع
 للزيادة على الاصل اذ كان احسن الى الزيادة فانه في الصورة الاخرى فلا يستقيم
 قولنا لا يتجدد فيبقى ان يحكم بالبطلان لا ما قبل هذه الزيادة لعدم ما بعد فلا
 يتعدى الى غيرها ثالث المتعلق بالاربع والخمس اذ تحقق قبل الترتيب يكون ذلك
 شك بين الثلث والاربع وقد حكم هذا شك في عدم قياس الاحتمال كونه القاسم
 ويشهد وسلم وانما في حكمه احتياط الاحتمال كونه المهددة رابعة وكوحصل
 الشك المذكور بعد الاربع سواء كان قبل التجدد بين او بينهما فلا يصح ما فيه قوله
 قولنا بالبطلان في الموضعين وقولنا بالهتة فيما قد مر ذكرهما مع نصيب كل واحد
 منها والمعتد به قول الاول كما نبه عليه بقوله احتمل بالبطلان وهو مختار
 العاقل وقد بينا مفصلا وجه ضعف القول الثاني اعني القول بالهتة وهو
 مقادير التبدل في الزيادة ومن صور الشكوك المتعلقة بالخاصة ان يشك بين
 الاثنين والاربع والخمس ويكون ذلك بعد اكمال التجدد بين وهذه الصورة لما كان
 محل التجدد بين الاثنين والاربع في صورة الضلوع فيما وجها الشك بين الاربع
 والخمس بعد التجدد بين الاثنين والاربع في صورة الضلوع فيما وجها الشك بين الاثنين
 في المركب ايضا مما لا يرب فيه غاية ما يكون فيها احتمال الفعل الخامسة
 وهذا الاحتمال لا يقدح في الفتح اجابنا نعم لوجب ذلك فيكون التبدل والبر
 اشارة بقوله اي بين الاثنين والاربع والخمس بعد التجدد بين على الاربع والاربع
 برأيه من زيانا ومجود للتبدل لاحتمال ان يكون حسنا ولا حسنا وان تحل في شدة
 الى مسكن كل واحد منهما محل من لا يبي قيا سالان القياس بعد الحكم من الاصل
 الى الفرع وظاهر ان ما نحن فيه ليس كذلك ومن صور الشكوك المتعلقة بالخاصة

فيها

ان يشك بين الثلث والاربع والخمس كما اشار بقوله اي بين الثلث والاربع والخمس
 وهذا الشك ليس هو شئ فان كان غير هذا الشك قبل الترتيب في حكمه
 وعلى الاحتياط اذ هو شك بين الاثنين والثلث والاربع قبل الترتيب في حكمه
 الصورة ان عتاط برأيه في ما وكنت زيانا الترتيب لاجل ان يكون
 المهددة هي الثالثة فيكون ضلوعا على هذا التقدير وكنت في حكمه ان يكون
 على البرأيه فيكون الباقي على برأيه وان كان عروضا بعد الترتيب وقيل التجدد
 في وجه ان احدهما البطلان لعدم اكمال الترتيب اذ مع الامر بالانعام
 يتحمل الزيادة البطلان ويعد محتمل التقصان البطلان فيهما البناء على الاول
 لا التيقن وان اردت شكوك في عطف حرج الزيادة بين على التيقن ومن الضلوع
 وضعفت هذا الوجه في غير موضع ايضا ذكرنا من الخلل الذي على وجهه ببناء على
 الاكثر وهو فيما ذكرنا اننا لا نقدر الصادق على السلام وهذا هو المشهور بين الاصحاب
 فالمعتد به قولنا انما اشار بقوله او بعد الترتيب وقيل انما اقام الترتيب
 بطول فالاحتمال بالبطلان لعدم البناء وان كان عروضا بعد اتمام الترتيب لم يتطو
 صلوية هذه الصورة والبناء بقوله او بعد الترتيب على الاربع ومحتسبة
 وذلك لان هذه الصورة مرجعها الى احدا الامر بكل واحد منهما محكوم بالهتة
 نسا وجها الثلث بين الاربع والخمس بعد اكمال التجدد بين الاثنين
 والاربع واذا كانت محل الموضع الصحيح المضمون على فلا يتجدد ولا قدح
 في الفتح فلم يطل صلوية هذه الصورة والاحتياط برأيه في ما وكنت زيانا
 لاحتمال ان يكونا شك فيكون المأني في غير وجه الترتيب ويجوز الاحتمال للزيادة
 كوننا خست ان شك بين الاثنين والاربع والخمس بعد الترتيب على الاربع و
 محتمل صلوية هذا الشك ايضا في الصورة بين كل منهما محتمل منصوص عليه

والثالث

فانما قال في هذه الصورة احدا الفاضل المستعمل وهو غير قديم كعرفت و
تقبل الشك بقوله بعد الجواب في قوله ان ذلك قبل الجمع للفرق بين الشك في
الاولين وهو يتلوه بالاطلاق عند جميع الاحتمالات وهذا التسميع بقوله ان
كل موضع يتعلق بالشك من الاولين انما هو كمال الركعتين فاما في الاربعين
الشك المذكور فيتمدد وسلا في الاحتمالات فيحصل ركعتين فاما الاحتمال ان
يكون التسليم على الاثنين وكما هو حال الاحتمال التسليم على الشك ويحدد
للزيادة في التحديد ولو تعلل الشك بالزيادة في الاحتمالات وهو الوجه الاول في الاطلاق
مطلقا في الجميع لان الزيادة في الركعتين مطلقا على ما هو مع احتمال
الزيادة لا يتحقق البراهنة فيصير في العمدة والثاني في العمدة مطلقا والثالثة في الجميع
الاصل لا يتحقق والاصل عدم الزيادة فالحكم بالفساد يقتضي المستند في
والشك الخاف ذلك في المحقق في الحكم بكل موضع فيحكم بالاحتمال اذا تعلل
الشك بالتحقق في المحقق في ايضا بالتحقق في تلك المواضع والمصادق في
الشك بقوله فاما لا وجه للشك الخاف في المحقق في تلك المواضع والمصادق في
في الخامسة وهو مذهبنا برادعيل ومستند من قولنا في المحقق في
عليه السلام في المذهب اربع اصل او خمس اصل او مضافا للمفهوم من قوله
زدت او نقصت اربعة الشك المتعلق بالثاوية حكم الشك المتعلق بالثاوية
وانما ان ياد هنا مفتقرة كما في تعلل الشك بالثاوية حكم الشك المتعلق بالثاوية
صورة الشك المتعلق بالثاوية امكن في البناء على احد طرفي الشك اذا كان الشك
طرفان لا اكثر كما في الشك بين الاربع والثلث او على احد طرفي الشك اذا كان الشك
لشك بين الشك والاربع والثلث لم يطل صلوة ولو شك بين الثلث والثلث
وهو قائم قبل الركعة فالحكم في حكم في الشك والخمس ومبهم عليك سائر

الظاهر الذي يحكم فيها بالصحة وما عداها وما هو موضع شك في البناء يطل
الصلوة فيرد الصور في صور اختلاف الست بعدد وتالي الاثنين في خمس عشر
بعض منها نظير الموضع الذي حكم فيها بالصحة عند تعلل الشك بالتحقق والصلوة
المطلقة المذكورة باعتبار فلة الاجزاء وكثيرا ما في الترتيب مساوت من انها
فيما اربع من الصور ثمانية ركعة من بين الاثنين الاول الشك بين الاثنين
والثالث والثاني الشك بين الثلث والثلث والثالث بين الاربع والثلث
الرابعة بين الثلث والثلث في جميع هذه الصور بعدد الصور في الثلث في
الجميع واما عدا الصور في الرابعة قبل الركعة مطلقا للصلوة فادح فيها لان
الشك في غيرهما بين الصور بين دأين بين المحققين المذكورين في الاولين
الصلوة الاولى على الشك وقت الزيادة المطلقة ولو على الاثنين لم احتمل
ان يكون الحاق في زيادة عدد مطلقا ايضا وكذا الحال في غيرها واما وجه صحة
الصلوة الثالثة فهو ان الزيادة مفتقرة للمفهوم الزيادة فليس عليه الا سجد
الصلوة لاحتمال الزيادة واما صحة الرابعة فلا تادهم فياخذ حاصلا الامر
الى الشك بين الاربع والثلث في هذا الموضع وهو مضمون عليه بالتحقق في
الصلوة الزيادة في القيام بها واما الصور الخمسة مستأى من صور فلا يشك
اجزاء لها ثلاثة الاول الشك بين الاثنين والثالث والثلث بين الاثنين والشك بين
الاثنين والاربع والثلث والثالث الشك بين الاثنين والثلث والثلث في الرابعة
الشك بين الثلث والاربع والثلث في الخامسة الشك بين الثلث والثلث في
السادسة الشك بين الاربع والثلث في السابعة اذا عرفت هذا ولا حظت الصور
الشك المذكورة في الصور في الثانية من الصور المذكورة وهي اما الشك بين
الاثنين والاربع والثلث لا يطل للصلوة لا مطلقا بل اذا كان الشك في

بهم بعد التجرية وانما يصح على هذا التقدير ترجيح الشك بين الاثنين
والاربع ولا ريب ان الشك بينهما ليس بواجب والزيادة مفقودة لمفهوم الزيادة
ويحتاج الى ما يثبت ان ذلك حكم الشك بين الاثنين والاربع كما عرفت
ويجوز للمفارقة المحذرة في الصورة الواحدة وهي ان يكون الشك بين الشك
والاربع والتاثير لا يخلو لا مطلقا بل ان كان ذلك الشك بعد التجرية
ولا كان لان هذا الشك يرجع الى الشك بين الشك والاربع وقد عرفت
ان الشك بينهما بعد التجرية بوجه احاط وكهنا فاما او ركعتين منها لاوليه
انما يعزله احاطا بركعتيها او ركعتين من الشك وسجد للمفارقة ان كان الشك
في هذه الصورة الواحدة لا يكون بعد التجرية بل قدما على التجرية بطلان الشك
من جميع صور المحتملة اي سلك ان بين التجرية وبين قبلها وبين بعد التجرية
وسواء كان في التكرار او بعد الترفع منه وسواء كان بعد الزيادة وقبل التكرار
او في التناهي او قبلها ووجه البطلان في هذه الاحوال ان الفقد والكثرة اذا كان
بالقطع يستلزم احتمالا نقصان الامر بالتمام يستلزم احتمالا الزيادة في الصلوة
وفي الصورة الخامسة من الصور الست الثلاث وهي ان يكون الشك بين الشك
والخمس والتاثير في الصورة السادسة فلهذا وهي ان يكون الشك بين الاربع
والخمس والتاثير في الصورة السادسة فلهذا وهي ان يكون الشك بين الاربع
فيما اوتيت الصور بين المذكورين ولا بد ان يحتاج الى ركعتين او ركعتين
جاءا والثانية من الصور بين المذكورين لا يحصل ان يكون المهيبة هي
الاربعة ويجب للمفارقة ايضا للزيادة المحتملة ان يكون احاطا بركعتين الصلوة
الخامسة لسلك ان يكون له بعد التاثير في الصورة السادسة فلهذا وهي ان يكون
وكما يصح الصلوة في الصورة السادسة قبل التكرار كذلك يصح بعد التجرية وانما

تعذر ان الشك

عنه

المحتمل يستغفر للمفارقة والزيادة والزيادة او بعد التجرية في الصورة الثانية
من المذكورين اعني السادسة وفيه التاثير للزيادة المحتملة ولما عرفت ان
سوى الشك المذكور في الصورة الخامسة والتاثير في الصورة الثانية اعني قبل التكرار
او بعد التجرية اي حال ركعتين خلا كان ذلك في صورة الاحتمال الذي يقع فيه
الجدل التكرار او بعد الترفع منه او في حالة الموقف الى التجرية او في الصورة الاولى
او بين التكرار بين خطلي التكرار التاثير في الصورة الكثيرة والفقد في هذه الاحوال
المذكورة وكذلك الحكم المذكور في بطلان الصلوة انما في التاثير من الصلوة
التاثير الثلاثة غير الاربع المذكورة وهي ان يكون الشك بين الاثنين والشك
التاثير بين الاثنين والاربع والتاثير في الصورة السادسة فلهذا وهي ان يكون
ومن صور الخمس عشرة اربع اي اربع صور رابعة ترك ركعتين من ركعتيها او اربع
منها الشك بين الاثنين والشك في الاربع والتاثير في الشك بين الاثنين
والشك والخمس والتاثير في الشك بين الاثنين والاربع والخمس والتاثير في
الشك بين الشك والاربع والخمس والتاثير في الصورة الاولى من هذه الاربع ان
وقع الشك بعد التجرية لم يطلع صلوة على هذا التقدير في جميع هذه الاحوال
بحسب ما ركعتين من قيام لاحتمال وقوع التسليم على الاثنين من ركعتين احدهن
من جلوس لاحتمال كون التسليم على الشك وسجد للشك للزيادة المحتملة
الحكمة في الصورة الثانية من هذه الصور الاربع كذلك يعني ان وقع الشك
بعد التجرية في الصورة الثالثة لم يطلع صلوة ايضا وعليه الاحتياط في الصورة
الاولى لكن يستغفر على الركعتين من قيام لان مرجع هذا الشك الى الشك
بين الاثنين والاربع فكل من الاحتياط الركعتان من قيام والزيادة مفقودة
لمفهوم الزيادة ويجب للزيادة المحتملة وان كان التسليم في الصورة الاولى والثانية

قبل ان قبل المحرر بطلت الصلوة فيها لو وقع جرح بين الحذف من المذكورين
 وفيما الصلوة ما لم يمتد من الاربع ويجوز ان يكون الشك بين الثلث والاربع و
 الحس والتان كان الشك قبل الركوع فهو الشك بين الاثنين والثلاث و
 الاربع والحس يعني يصح صلواته على هذا التقدير كما يصح صورة الشك بين
 الاثنين والثلاث والاربع والحس ووجه الصلوة كما انظرنا في سلفنا هذه
 الصورة رجوع المصنفين كما انما يصح قطعاً وفاقاً بما فيها من احتمال الزيادة
 وهي عشرة بالرهاية فيفسر هذا التقدير المذكور ويسمى ويحاط بركنين فانما
 ويركنين بجائز انما الاول لاحتمال وقوع السليبي على الاثنين وانما الثاني
 فلا احتمال لوقوعه على الثلث وان كان الشك الاربعة يقع قبل الركوع بل بعد
 النجوم واحاط بركنين من جملتين وركنهما الاحتمال وقوع السليبي على الثلث
 وتجهيد للنسب للزيادة المحتملة اذا كان الشك في الصورة المذكورة بعد الركوع
 وقبل النجوم وهو سبط الما من هذه المبدأ وليس في الصورة الثانية من الصور الاربع
 الا الاطلاق لظلاله وان كان وقع الشك قبل الركوع او بعد وقبل النجوم او
 بعد النجوم لغيره انما في هذه الحالات كما لها وترى من انما في صورة المصلحة المتأثرة
 صورة واحدة محاسنة ركعتين من جهة اخرى وهي الشك بين الاثنين والثلاث والاربع
 والحس والتان وحكمنا اي حكم هذه الصورة من البناء والاحتمال وما فيها من
 الشك والصلوة والغاسدة معلوم مما سبق من الاجابة في التقدير الاحتمال
 الشايف فينبغي على الاربع ان كان بعد النجوم ويحاط بركنين من قيام وركعتين
 من جلوس وان كان في ما يسليبتين فيوجد المتن والزيادة المحتملة وان كان بعد
 الركوع قبل النجوم فيقبل للردم المذكورين ولفظ الشك ما يتاخر فان د
 استمر استجاب الاحكام المذكورة وما فيها من هذه الصورة في صورته

صلوات الشك ما لم يصحك بالصورة هذه الصورة لاطلاقاً بلية نظار المراضع
 التي في حكمها بالصورة وتعلق الشك بالخاصة وقرى المصداق فلهذا تعلق
 البطون ولا يجد وجه البطون الاحتمال الزيادة المطلقة فلا يحصل جرح مرة
 الا في جيبنا وحول على تعلق الشك بالخاصة قياس لا نقول به وغير انما حكم
 به الدار على الصلوة في الموضع المذكورة الى انما يحصل من غيره ودرها في الحس
 بما فيها ويجوز صلوة الاحتمال على ما يجب في الصلوة المحبوبة من الظاهر
 والسر والاشكال من جهة الامور الواجبة فيها اليه وهذه صفة ما اصل ركنه
 احاطا ان ركنين كما انما ويجوز انما في فرض اذا انما قلنا من وجوب اليه الا
 حياط لا يعتمد تحت فرضيها بعد التسليم والفرع من الصلوة المحبوبة
 انما كان عبادة منفردة ليست بحسب المحبوبة فيحتاج الى ان لا عبادة لا فيها
 من الشك في الشك في الذكرية لا بدنية الاحتمال من الشك في كبر الاحكام لا
 انما من من الصلوة وصلوة منفردة فيجب فيه زيادة ما يفسر الصلوة
 اقول فرض الجنب في الاختلاف بها يقتضي عدم جواز الايمان بالنكس واستئناف
 الشك لا شك في ذلك زيادة الركن وهو يقتضي البطون خصوصاً اذا كان
 عبداً ولا بد من زيادة الايمان ان كان ياتي بها في وقت المحبوبة ويجب انما يحسن
 القضاء ان كان في وقتها في خارج وقت المحبوبة واستكمل العلامة وجوب
 زيادة الايمان والفتنة ولم يبين وجه الاشكال في الظاهر ان وجه هذا الصلوة
 لما كانت صلوة منفردة وليست بحسب من الصلوة المحبوبة فلا يكون في حسب
 الوقت من جهة المحبوبة حتى يدخل في الايمان والقضاء باعتماد ما في المحبوبة
 وعدمه والاصل في ذلك انما من هذا التكليف والمعتقد وجوب زيادة الايمان و
 القضاء لانها وان كانت صلوة منفردة ليس لها وقت محذور بالذات لكن لها في

محدود بطريق التبع للمفروض المجبور به بالاشارة بقوله فاما وضعا ومن
 حسب انما يشاهد سامع رها وجب تبا الوجوب والقرينة قد سطر على قوله فوجه
 قرينة الى ان كان له صلو منفردة وكما وجب قبله وجب ايضا الصلوة
 والشهد والتسليم وجميع ما يترتب الصلوة من الربط والاعمال وسعين
 فيها المحذور صحتها خلافا للفتاوى بزيادة من فاما قوله بالتعريف للحد والتسليم
 وخبر عن من سطر من الصلوة في علم الشافعي في كتابه في كتابه وكذا
 غيره من الاجبار على علم ما واما وحده لم يترك شيئا من الامور فلا
 يرد حكمها على حكمه بل هو الاجماع على عدم وجوب غيره وهو جيب الايمان
 بالجملة احكاما بالامر من حديث البدلي والفتاوى ان يقول لا يربط بزيادة بل من قوله
 وجوب المساواة في كل الاحكام فان حكمه بوجوب الاختصاص فيما سطر صلو
 منفردة محل نظر على ان الفصل بانه قد ادر من هذا الوجوب والعين ولا يخفى
 فيما التبع لما عرفت والبدلية لا تنفي المساواة من جميع الوجوه ولا يخفى ان لو
 بدل الواو فاما كان الصق وانتهى حصره في ما مضى من قوله وسعين لم يرد
 يعني من قوله ولا يخفى على من واما ان يرد له لثا كيد لا في وجهه في ردة
 ما ذهب اليه الفتاوى وادرس ولو محلل لما في يستلزم من الاحتياط وبن
 الصلوة المجبورة به فلي لا يظن قولان منفردان على ان الاحتياط هو جزم من
 الصلوة الاصلية ام صلو منفردة اقواها لعدم لانه انما يوقى به بعد التسليم
 ولا يخفى من اجزاء الصلوة كذا لم يكن لو كان من لم ينجح الى استيفاء التوبة
 التوبة وادام يكن جزم فلا اثر لخلل يحدث بين الصلوة والبدلية لا
 يقتضي المساواة من كل وجه وقلت ان نقل من الامر بالبدلية القائل بالجرعة له
 مرد يكون جزم ان جزم حقيقة وفيه مرد له بذلك تجد بدلية الصلوة والتسليم

بل اراد به انك لا تجز حيث انه يقوم مقام الجزم ولا يربط ان قبله القائل بالافراد
 كونه في ذلك وهو معترف بان في سطر الاحتياط يقع مقام ما فات وح لا
 تنفع بينهم في الحقيقة لان ما آل القائلين واحد فاعلم ان لوفاء التوبة او التوبة
 الصلوة على النبي وآله عليه السلام فتعمل الماني قبل فعلها بغير ما واما التوبة
 في الاحتياط او كما اشار اليه قوله في الاجزاء المنسبة منه ودعا له العلامة في
 التوبة متى محلل يحدث بين تلك الاجزاء المنسبة وبين الصلوة بطلت الصلوة
 لان كل واحدة منها جاز حقيقته والمقابل ان يقول لا يربط ان سطر في من
 الاحتياط بعد التراجع من الصلوة سطر كما انما فات من التوبة او التوبة
 ما فات في ذلك ظاهر لان القضاء ليس جزم من المضي فلا يخفى ان جزم من الحقيقة
 فينبغي ان لا يكون ذلك الشا في المحلل اثرية البطان وفق على العلم واما ظلية
 هذه المسئلة على ما قال العلامة من كانه جزم به في بعض تعلقاته وهو محل النزاع
 لما عرفت ولو قد كثر الشا في قدراي قبل الايمان بالاحتياط نقصان اي نقصان
 صلوته المفروض عنها قد ادره واني عما تنصير من وجوب التوبة وهذا الذي اراد
 سامع من ما يات بالمنا في كالحديث والاعاد اجزاء وكذا لو طال زمان الفصل
 عرفا ولو ذكر نقصان بعد الاحتياط ولم يلفت سواء كان الوقت باقيا او لا
 لا نقصان الامر الاجزاء وقد مثل مخرج عن العمدة وقد تراه هذا القول او
 بعد لم يلفت قبل ذلك نقصان في اشارة استانفت الصلوة لزيادة التوبة
 والتكبر وفيه نظر لان كونه الزيادة سطر ليس كذا بحيث يقتضي كل مرة من
 الصلوة وادام الزيادة الزيادة مع الانعام لمن سقطت اذ رفع ثم اعاد غير سطر مع انه
 ركن واذا استثنى هذا النص قال المانع من استثناء محل النزاع قال المانع في بعض
 تعلقاته في محل لذكر نقصان هو وبنه الاحتياط لم يلفت ايضا لان فصل

ما امر به شرعاً فتم تحملاً من غير خروج من العدة والى انما بقوله وكذا في اثباته
 ويشكل القول بعدم الالتفات في صورة تحملاً للمنافي لطلال في القول بعدم الالتفات
 لثبات اذا ذكر التفاتاً في الموصفين اعني بعد الاحتياطية اثنائه في وجه الاشكال
 في صورته في الاحتياط بعد وقوع المناق في بعد الفرج من الاحتياط وذكر التفاتاً
 او شرع في بعد وقوع المناق في ذكر التفاتاً وهو في اثنائه من حيث انه قد علم
 يقيناً في هذا بين الصور بين وقوع المناق بين الصلوة وبين ما يقوم مقام جزائها
 ولا ريب اننا لا نأخذ في هذا بين الصور بين وجه الاشكال في صورة تحملاً
 المناق في وجهها في ذات الاحتياطين كما يمكن من قيام ركعتين من جلوس
 بالقبض لمن كان سكيناً في الاثنى عشر والثلاث والاربع ولا يفتقر الى التحملاً
 جميع التقادير بل انما يمكن الاحتياط المبدئية من الاحتياطين مطابقاً لما ذكر
 كما اذا اتي ركعتين فاقام ذكر ان النافس من صلوة ركعة واحدة لا ركعتان
 وطفا الى ان اعني الركعتين ليس مطابقاً لوجه الاشكال ان المناق في اعني الركعتين
 لما كان مستمراً امرنا لم يكن محتملاً ان ركعة فيجب الاحتياط في الاعادة وحيث
 ان الواجب للطائفة الاحتياط لم يملك لنا احتياط اصلاً اذا ذكرنا عدم الاحتياط
 الى حصول التكبير الى والتمسوا بالافتتاح وهو اختصاص الاشكال بحال عدم
 المطابقة في غير ذلك من المطابقة فيجب الصلوة لان الشارح اعتبرها محتملة من ركعة
 كما لو قدم في الصورة المذكورة الاحتياط ركعتين في الشارح ذكر ان النافس من صلوة
 ركعة ولما قلنا ان يقول ان ركعتين في الشارح ركعة فاقام انما يكون في صورة
 عدم العلم الشارح على ان في مستأنف هذه فلو انهم اقاموا مقام ركعة فاقاموا
 ذكر في اثناء الاحتياط اتمام اي تمام صلوة التكويد فيما يخرج به من القطع
 الا تمام لان الفرض من الاثني عشر والاربعان وقد اكتشفنا اننا فصلنا فلا جبر ان قلنا

القطع ولا تمام بل التقليل فيكون له قرابة المناظر لو خرج الوقت اي وقت
 المحصور في وقت الاحتياط الحقة لما عرفت ان وقت المحصور وقت له السعة
 فيكون له وقت محدود فاقام في وجه خارج ذلك الوقت كان موقعاً في غير
 وقت في معنى التفاتاً الا ذلك وقيل ليس فيه الا اذا كان التفاتاً وقد رت
 الى الاشارة ولو اخلوا الفريضة التكويد فيما سوي وجب عليه الاحتياط الاول
 بات بالتمام من وجهين فيجب انما يجوز ما اعاده عن اي من الاحتياطين لا يتم بات بالتمام
 به فلا يخرج عن العدة قال الشارح في وجه الاحتياط الاجزاء لا ينافي على الواجب
 وزايدة وكذا حكم من وجب عليه الجهر كالجمعة المنسية والتمسها المنسية في اول
 بات بالمنسية من الاجزاء واعاد الفريضة لم يخرج بذلك من العدة لعدم اتمام
 بالمعنى من وجهين واذا عرفت ذلك فيقولوا اعاد الفريضة في الصور بين ولم بات
 بما امر به فان قلنا بطلان الصلوة الاولى تحملاً للصلوة المناق في بينها وبين
 جازيها اعادها الى الصلوة الاصلية لا في جازيها باثني عشر الفعل الكثير
 من الصلوة المعادة والاى وان لم يقل بطلان على هذا التقدير اتمح بالجهل
 الذي قد امره الاستعمال في بدل المخرج لو تعين عليه الاحتياط لعدم علمه بغيره
 من الصلوات فرضاً كان او تعديلاً بطائفة التي قبله وعليه لا يتم لان الاحتياط في
 فريضة لا يجوز تأخيرها عن الوقت فيستحق اي من الاثني عشر فيكون ما اتي
 به قبله باطلاً ولو وجب عليه الاحتياط في الظهر فيضاد الوقت الا ان العصر
 لاحم باذا كان بقى بعد الاحتياط وقت ركعة للعصر وان كان بقى صلى العصر
 ومنه بطلان الظهر في وجهان على ان الفعل المناق في مثل الاحتياط بطل
 ام لا فاما التبييض الذي ولا يجوز الاخذ بالاحتياط ولا مثله الاحتياط لان
 يكون الاحتياط في هذه الامور فريضة المأمور ولو اخرج الاحتياط على ما عرفت

خرج الوقت قبل بطلان الصلوة بذلك أم لا الا ان في انما لا يتصل بالزمان في تسليم
لكن لا في حاصل الامة ما يؤيد به بقوله على القول بجماعة الثالث من الغرض المحقق
في القضاء قد عرفت ان العبادة ان وقتها هو وقتها المصروف ولم ينشأ اذا عتق فاداه
والافاعاد وان كان وقت بدو سبب قضاء وهو في القضاء واجبا جماعيا وقضا
وقال لا يخفى على من عرفت انما في سبب قضاء ما كان في وقت وجوبه ليس حلقا
بالشرط بل هو في الاصل المحقق بالوقت حال الفوات واليه اشار بقوله مع البلوغ
حين الفوات فليس على الصبي قضاء ما فات عنه في زمان ايضا لقضا واجبا
فعلوا كما قد بلغ في آخر الوقت بحيث كان فاداه على الطهارة وركعتيها داخل
كان عليه هذا التقدير ايضا تلك الصلوة وكذا الكلام في الجنين والما يحق
العقل وقد عرفت على قوله والعقل فلا يجب على الجنين قضاء ما فات عنه في زمان
حين اجماعا وقضا الانا فانت في زمان الافاقه والثالث محقق الاسلام واليه
اشار بقوله الاسلام فلا قضاء على الكافر بعد اسلامه ما فات في زمان كره لان
الاسلام محبة به يوم ما قبل لكنه لم يسلطه في آخر الوقت بحيث تدر من الوقت قد
الطهارة وكيفية داخل وجوبه ايضا تلك الصلوة كما مر في الفقه والمحقق الرابع
محقق الثالث من الاعمال كما اشار اليه بقوله والساد من الاعمال المستوعبة للوقت
لعمري انما هي على السلام في بقية ارباب لا في وقتها قبل الاستيعاب بما
الى الفائدة التي ذكرناها في الفقه والمحققين والكافر وكذا المحققين والناس يحق
كالابدية وجوب القضاء في الاثر المذكور كونه كذا يجب قبل بعث السلام في المرأة
من الجنين والتمساق فلا يجب على المرأة قضا ما فات عنها من الصلوة في ايام
حيضها ونفاسها على السلام لاجلها يستعمل في الصلوة اياها فيحضر
والتمساق في الحكم كالحائض وقد عرفت الجواب في ذلك والدين المذكور في الفقه

والجنين من حاله من غير غيرها ولو ظهرت الحائض وادركت من الوقت ما هو عليه
الطهارة وركعتيها خلت بالصلوة فعليه القضاء ولا يخفى على من عرفت ان كل فقه
كذا في العبارة كان عطف المحقق على الاعمال كما في فاداه المعنى المقصود ومع كونه
اختره في التزم والتكرار كذا انما في غير شي منها سقط القضاء وقد اشار
الى الاخيرين بقوله لا التزم والتكرار المستند في الحكم على السلام في زمان
صلوة او غيرها فلا يخفى اذا ذكرها فان قلت دلالة الخبر على الاول والثالث
من الاحكام في زمانه لا تفي وجوب القضاء على التكرار فليس بظاهر قلنا
لا يخفى ان الخبر المذكور قد دل على وجوب القضاء في حق المعذور واداه في
حق المعذور كانت دلالة خبره على المعذور بطريق اول وقد بين من ذلك
ان التكرار اذا ما يجب عليه القضاء اذا تعذر ضرب المسكر بما يكون مسكرا فلا
تناول ما يتصل بالعقل كما خلاصه او كل عدل موقفا لاجلهم ثم يجب عليه القضاء
لان ذلك في حكم الاعمال فربما تلت تفصيل ذلك في المتن فان قلت قال النبي
صلى الله عليه وآله وضع عنايتي الخطايا والنساء وقال ايضا رفع القلم عن ثلثة
عن النبي حتى يبلغ عن النساء حتى يستعطف عن المحقق حتى ينفق وجوب
القضاء ببيع وجوب الاداء فلم اوجب القضاء على الناس والثالث قلنا لما
رجحنا من العزم بالنصر وهو قوله على السلام اذا انشأ حكم صلوة او اقام عنهما
فليس على اذ ذكره الزيادة في الحكم كالتكرار بتعليق بقوله والردة وان كانت
طرية وذلك لان المرتد كان قد التزم بالسلام بجميع التكاليف الاسلامية
فمنعوا عنه بالتمساق فيحتاج الى نص فلم يثبت ولان الشارع يحجب على الاداء
في حال مرده فيكون عطايا بالقضاء بعد توبته بحكم الاستصحاب وهذا مما
لا نزاع فيه بالقيام الى غير الفقه في المصداق فلا يلزم الحكم الى الفقه في ابطال

يعرف بينهما وهذا من دأب ظاهرنا على ان قوله القطري مقبول وعدم سقوط
 التعليل لا يدل على عدم قبول قوله كما في ان في المحسن بعد قيام البينة فان التعليل لا
 يسقط عن معجم ان قوله ويستبعد القول بعدم قبول قوله كيف وعرف
 هو في التوبة لا البر من قول لو ايضا الامر بانهما طيب بالامان كغيره من
 الكفاية فيتنوع عدم قبول قوله لا فلهذا العتق ولا يكلف به الله ولو توب
 المكلف المردف فاستوعب فاده وجب الصلوة فينا تفصيل فنقول فان
 جهل كونه مردفا او كانا عالميا بالكون في سلبه كجهل من عرف فلا فضا لا يطبق
 عليه ومنه في العقل يستلزم زوال التكليف وكذلك من اكرهه شره ولا
 ايوان لم يكن كذلك بان يفي الوصفان المذكوران عن ثاريا المردف
 وجب عليه القضاء لا به قد ازال عقده بنفسه فكان مستحقا ترك الصلوة ولو فقد
 المظهر اى جسده ما كان او توبيا او ما يقوم مقامه لم يجب عليه قضاء ما فات بسبب
 فقد المظهر على الاقرب لعدم تمكنه من الايدى في اعتقاد الصلوة وفيل يجب
 القضاء على فاقد المظهر لعدم قوله عليه السلام من فاته فرضه فليصل كما فاته
 قال في اظهر لبرج هذا الخبر لا لانه على مطلوب القابل لان ما فاته لم يكن
 فرضه عليه هو في المعتمد ما ذكره واما طلبة الامانة البراءة ومنه في التكليف
 وان شاع الامر لم يجد بدا لعل القضاء وقال بعض المتأخرين فاقد المظهر
 لو ذكر الله سبحانه في وقت صلوة بقدرها لم يجب عليه القضاء وانما مع الاحالة
 بالذكور في القضاء وضعف ظاهره ولا مستند لهذه المعارضة عقلا ولا نقاه
 ولو استبصر الخالف الحق من فرق المسلمين وهذا انه الى صراط المستقيم ومن
 عليه رواية الامامة الاثني عشر صلوات الله عليهم اجمعين من حل في مذهبه الملية
 اجزاء ما صلاحها في زمان خلفه وصلا لغيره لغيره على ان يصلح من عهد بن

حكيمه تاليت جال شاعنا في عهد الله عليه السلام اذ دخل على الكوفيان كانا زيدا
 نقلا لاجلنا للقاء القراء ان الله من علينا بولايته فمات قبل ان ياتي من حالنا قال
 عليه السلام اما الصلوة والصوم والحج والصدقة فان الله تعالى يبعثكم اذلك
 فليحسبوا انما الزكاة فلا لا تنكحوا بعد ما سري سلم واعطيتا هذين و
 يسقط القضاء عن الكافر الاصل في الاسلام ولا يخفى عليك ان ما سلف من
 انما في الاسلام وجوب القضاء يعني عن التعرض لهذه المسئلة كذا في ذلك انما
 جاء به ليكون كالوسيلة لذلك لاحكام المصليين بالكافة التي من جعلها ما ذكره بقوله
 وكذا غير الصلوة من الواجبات كالصوم والحج لان الاسلام يجب قبلها ههنا
 فانه جليله وعلى ان الكافر لو جسد في زمان كفره لم يسقط القضاء بالاول
 كقول الصلوة والصوم عنه وقد اشار اليه بقوله لاحكام المحدثين السابق على اسلامه
 فانه لا يسقط وذلك لان صحة صلوة وصوم من بعد الاسلام مشروطة برفع اليد
 منه فوجب الاتيان بالشرط او لا يصح المشرط وكذا لا يرتفع بعد عن الاسلام
 بل لا بد من غسل فكذا لا يرتفع الفاسد عن بدنه وتوبه بالاسلام
 بل لا بد من انما عتقها بعد الاسلام لو كانت وقد ينه على هذا بقوله ونحوه في
 غير الحديث وفي رواية وقت القضاء حين تذكرك المكلف الغائت لقوله عليه السلام
 فليصلها اذا ذكر ولا خلاف بين علماءنا في ان اول وقت القضاء حسن لذكر
 انما الخلاف في ان وقت الذكر هل هو مضيق عليه بالاجان فيه بحيث لا يجوز
 له التأخير عن انما لا بد من وجوبه مع ما شاع في العرف من انما من وجوبه
 القضاء يرضع من تقديم المخاضرة على الغائبة مع سعة الوقت ولا يجب تقديم
 الغائبة عليها ولو اتفق المتأخرين في الغائبة بعد بطلت وان قدمها صحت و
 جباله ان ذكره في الانشاء واجتبه على ذلك تارة با ان الامر يقتضي التورية

وتارة بقوله السلام لاسلوة لمن عليه صلوة وتارة بالاحتياط المحصل ليقين البراءة
والجلب لعل لا يقع كونه الامر بالمعصية كما حقق في موضع آخر وعنا ثانياً في منع صحة
القتل فلم يثبت صحة الاستدلال بان الاحتياط معارض لبراءة الذمة
وبعض الاحتياط لا يقتضي الوجوب بل لا يوجب ولا يوجب بقوله براءة الذمة ان تقدم
الغاية اولاً ومنهم من ذهب الى الحكم بما ذهب اليه الاحتياط المتباين فقال بالمقتضى
وهذا هو المختار عند الحكم دام ذلك كما يشهد بقوله والاحتياط عدم وجوب الغيرة لوقاية
ابن سنان عن الصادق عليه السلام فيمن نام ونسي ان يصلي المغرب والعشاء ان
استيقظ بعد الفجر فغسل الصبح ثم للمغرب ثم العشاء قبل طلوع الشمس في الصلاة
فيه التخلل ولا يمكن ان يحددهم وقت الفجر لا في الصلاة ثم قال ثم العشاء قبل طلوع
الشمس ولما في سعد بن حماد عن القاسم عليه السلام اذا دخل الوقت عليك فاضاها
فانك لا تدري ما يكون وتسويح الاحتياط بالادان والاقامة للقاء حتى مع احتياطها
يشهد بعدم الغيرة ولا في القول بعدم جواز تقديم الخاصة الامم حتى وقتها
يستلزم حرجاً عظيماً لا يشهد على الترتيل لا في وقت الصلاة ثم يجزى لا يبريد
فتا الخاصة عليها ولا تقتصر ولا يبرأ ان هذا حرج ضرر على المكلف مع ان لا
ضرر ولا اضرائية الاسلام في طرح منه بالآية ومنهم من قال بوجوب تقبل الغلظة
المواحدة واحتياطاً بالثاني ومنهم من قال بوجوب قايمة النوم سوا الضحى و
عند وقت ومنشأ الاختلافات ويزود الاختلاف في بعض المصنفين الاجتهاد
المؤيد في هذا الباب في حيز النصارى لان فينا ما يشهد بقا المار باب تضايقه
ومنا ما صرح بقاء الاحتياط بالثاني ومنه ما هو مخرج للقولين الاخير من
احضارنا المشاخر وقد تقررت في الاصول ان اذ انقضت دليلان والاولى ما
من العمل بها او طرح احدهما فينبغي ان يحكم بين الملأ الاحتياط وطريق الجمع هنا

الرجح مستند الاحتياط بالمضاهة وسكتة القولين الاخيرين في الاحتياط في الاوقات
في ذلك لا يوجب عدم وجوب الغيرة واحتياطاً في القديم من القايمة او اعادة في السابق
وان تعددت وكثيراً ان الحيل المذكورة يكون حسن لطيف في الاحتياط في الاوقات
من الاحتياط وطريق الجمع اشاراً الى ما قلنا في قوله وان احتياطاً في القايمة لو كان مستند
في صدقاً لرب ان الاحتياط افضل لانه ابرأ من اللزوم واذا عرفت ما قلنا من عدم وجوب
الغيرة في وقت الفجر لا في وقت الغيرة ثم انما الوقت وكذا في حق التخلل من غير احتياط
الصلوة من اليومية وغيرها وكذا في بعض المصنفين من غير الاحتياط من غير احتياطها
ولو كان ذلك تترتبها من غير ضرورة الاحتياط في وجوب الترتيب في قضاء الغوات مع العلم
بالشبهة وكذا في قضاء الحيز ان احكاماً فاشكل في وقت عصر يوم وفجر يوم وسبح
يوم وجب الايمان اولاً بالعصر ثم بالظهر ثم بالصبح وكذا ترتب الحركات بين
المجوزات فلو وجب عليها الاحتياط في عصر يوم لوجب في يومين وجب عليها الاحتياط في
يوم السبت وحاناً فينا ان واجب عليه في قضاء الصلاة في الغوات لا ينافي ذلك
وجت مرتبة فليصحبها كما فاشكل في قولنا في صلاة من فاشتهى صلاة في وقتها
كما فاشتهى ان يقبل البراءة في وقتها في صلاة المنيعة المذكورة وكذا الكلام في الاجل
المنيعة كالتيمة والفتنة في المسعى في ذلك ان من وجوب الترتيب انما يكون مع العلم
بالترتيب في الغوات كما اشترى البراءة في وقتها في قضاء الغوات كما ذكره في علم
بقوله ولو نسي او نسي الترتيب بعد ذلك ان علمنا بالتقديم والتأخير في قضاء
وجوب يحصل لى وجوب تحصيل الترتيب وذلك انما يكون بالتكرار في وقتها
وعصية بوب في السابق في قولنا بوجوب تحصيل الترتيب يجب ان يصلي
الظهر مرتين بينهما العصر والعشاء ولو كان من غير من ذلك في الظهر ثم العصر
ثم الظهر ثم المغرب ثم الظهر ثم العصر ثم الظهر وعلم ان الصلوة تحصيل الترتيب

ان ينظر الى الاحتمالات المتكررة المتتالية ثم ينظر الى ترتيبها فيكون كل واحد من
 الاحتمالات على قدر ما هو جوي في ترتيبها وهو ظاهر مع العلم ان كل وقت
 ظهر وعصر محمول من بينهما فان هناك احتمالا بين تقدم الظاهر على العصور
 عكسها فاذ امكن الظاهر من عصرين او بالعكس حصل الترتيب ولكن لا يمكن
 اليها من غير فاذ الاحتمالات ستة حاصله من ضرب اثنين في ثلاثة وبعده من سبع
 فلهذا ان يرد صحتها محتمل بالجملة الاولى فيحصل الظاهر ولو اصبحت الى الثلاثة
 مغرب صارت الاحتمالات اربعة وعشرين حاصله من ضرب اربعة في ستة
 بعض بهذا الترتيب من عصرين بان يضاف الى المخرج مغرب من عصرين
 وقد علق المصنف على هذا المقام خاتمة لوضوح الحق ونحوه في قوله تعالى
 فيه من الكسوف وتبين ما يتعلق بالمقام وهو ان لو كانت صلواتنا لا يعلو ترديها
 احتمال فيها الاحتمالات باعتبار التقدم والتأخر فلو فرضنا ان الاحتمالات
 ستحصل من ضرب عدد الصلوات في الاحتمالات المتتالية ولو افترضنا ان
 فالاحتمالات اربعة وعشرون حاصله من ضرب عدد الصلوات في عدد
 الاحتمالات المتتالية ولو افترضنا ان الاحتمالات اربعة وعشرون
 من ضرب عدد الصلوات في عدد الاحتمالات وعلى هذا القياس فطريق البرهان
 يكون ثلث الصلوات على وجه ينطبق على جميع الاحتمالات المتكررة من طرقات البرهان
 ان يصل الصلوات باى ترتيب يختار ويكرر هذا كذا المثل في عصر واحد
 ثلث الصلوات واحدة ويحكم بما يدبر مثالية الا ان يصل الظاهر والعصر
 بالظواهر والعكس وبذلك الثالث في فصل العصور ثم العصور ان شاء الله تعالى
 مرة اخرى كذا في حكم ما يدبر وعلى هذا القياس انى كلامه وقد استوفى الترتيب
 على تقدير التبيين بان الاحتمالات المتكررة ان كان محصلا للترتيب لكن لا يخفى

ثم العصور ثم الظاهر ثم العصور
 ثم العصور ثم الظاهر ثم العصور

مفيد من المخرج بتجديده وزيادته والمخرج من غير ما والاصل بآراء الذين من التكليف
 الزائد وهو المعنى عند المصنف انما يظلمه ان يعلو قوله والاصح سقوطه عن كل الظاهر
 من لفظ العدد في القضية فيصلي لهما وان كانا منساقا ان كانت القضية موضع
 وجوب الا تمام ويصلي فتم وان كانا خاضعا ان كانت القضية موضع وجوب
 العكس فلا يقتضي الترتيب المذكور في المخرج انى قول المصنف انما يظلمه ان كانا
 ويجوز على الظاهر انهما لهما في جميع الشرائط والاشكال في جميع الاحتمالات
 من الجينات كالجهر والاحتمالات والعلل انما هي في المخرج فادع عنا الاحتمالات
 وكذا يجب على الظاهر انهما لهما في جميع الشرائط والاشكال في جميع الاحتمالات
 والتركيب والتجدي والتسليم وان لم يكن تلك الامور الواجبة فمقتضى المقام حين
 الغوات كما في حال الخوف والمضيق فكم من استيقانا وهذا انى ما قلناه من
 وجوب رعاية الجينات وقتنا الفعل لا وقت الغوات امر اجماعي لا خلاف لاحد من
 اصحابنا في قوله تعالى على الفاضل من الغوات اي من لفظ الامور الواجبة
 كانت متكررة ايضا لا لغوات فحق يجب في قوله تعالى على الفاضل لان كل واحد من
 علمنا ليس بغيره بل هو عقلا وقال عليه السلام لا مفر من الاضرار في الاسلام
 لحاظ والمريض يقتل بحسب نكتهما ولو كانا كل واحد منهما لا يقتل بل هما
 الامور متشعبة كما في آفة المصاهرة لا ينتظر من وجوب علمه القضاء لكن
 والقدرة على الابتناء يجمع الاضطرار الى وجوب الكمال فيهما لا بد من الاستيعاب
 التأخر لذل لما في الجواهر من الشريعة في فعل الطائفة وان كانت ما يجب
 على قضاء معان الكمال والقدرة والتحصن ان عدم تفكير من الامور المذكورة
 على جسد الكمال المتكثرة لا يوجب الانتظار ولا يمتنع منها عند التعذر وعدم التفكر
 لا يوجب التأخير في الطهارة فانها اذا تعذر وجب التأخير الى زمان لا يمكن

فلو افترض على واحد لم يحصل البراءة المقطوعة لاحتمال كون الفاتنين عتبا
 ووجوب سلامة الترتيب يقتضي الاطلاق الثاني قبل المغرب بين الظهر والعصر
 وبصدا بين العصر والعشاء وهذا محتمل البراءة لا بطباق ذلك على جميع الاحتمالات
 الممكنة في الفوات وهي عشرة تفصيلها الصبح في احدى الامم مع ثم الظهر مع احد
 الثالث ثم العصر مع احدى الفاتنين ثم المغرب مع العشاء وبعض المسافرة في السفر
 المذكور في تحصيل البراءة المقطوعة ثمانية ثنتين كذا في مطلقه يكون احدهما
 قبل المغرب ثم في بعض الظهور والعصر والمغرب بعد هاتين بين الظهر
 والعصر والعشاء فالاطلاق امر مشترك بين الحاضر والمسافر لكنه في الاول تنافي
 فيه الثاني فلا في وقد شاع في الفري المذكور بقوله واطلاقه في الاطلاق المسافر
 فلا في والمتشبه في الفاتنين يوم الفاتنين بحيث لا يدري في مكان ذلك اليوم
 حاضر او يجب عليه الاتمام او مسافر او يجب عليه التقصير به في هذه الصورة
 على الخاصه ثمانية في ما بعد قضاء المغرب فعلى هذا يكون الواجب على المتشبه
 قصر في بعض فصول ثمانية يطلق فيها من حق فلا ثمانية بين الصبح والظهر والعصر ثم
 يصلي المغرب ويصلي بعدها ثمانية يطلق فيها فلا ثمانية بين الظهر والعصر والعشاء
 ثم رباعية يطلق فيها بين العصر والعشاء وبذلك يتحقق البراءة اليقينية ولو كانت
 اى الفاتنين من يومين او جهل بالجمع والتفرق يعني انه لا يعلم انهما فاما من يوم
 واحدا او احدهما من يوم والاخرى من يوم آخر كما ان الحكم في الصورة بين واحد
 مع قطع النظر عن تحصيل البراءة عن كل يوم فلو انك خذت بعض فصول بعضها في فري
 ورباعية مطلقة اطلاقا فلا ثمانية ويقضي المسافرة هذه الصورة عن كل يوم فنتين
 فيصلي المغرب على التعيين في ثمانية مطلقه اطلاقا رباعية وبذلك تترك
 وقتته ولو كان الاشتباه يوم القصر يعني انه لو فاته صلوة واحدة مثلا في يوم

دبر

واشبه عليه ذلك اليوم فلا يندى له ان كان في ذلك اليوم مقبلا وكان في بعد
 النهار من الاربعه المرفوعة المكلف فيها من القصر والاتمام فافضاء هنا باجماع لاجتماع
 المكلف فان احتار في حاله القصر والاتمام فافضاء فافضاء فافضاء فافضاء فافضاء
 المشتملة على الصورة المفروضة ان ياتي في ثلثها بين الصبح والعشاء ومنه ان
 مطلقه لا ياتي في ثلثها فافضاء فافضاء فافضاء فافضاء فافضاء فافضاء فافضاء
 الصورة المفروضة ان ياتي في ثلثها فافضاء فافضاء فافضاء فافضاء فافضاء فافضاء فافضاء
 وبهذا يتحقق البراءة اليقينية في بعض الفوات لا يشترط قضاءها اجماعا لان
 بعضها اذا خرج من محل المكلف الى الظهور فان صلى الظهر بعد وقت الصلاة
 والاكاف الفات هو الظهور بما على افعال الوجوب فيجب الاتمام بالظاهر
 ولا يكون هذا قضاء للجهل بعدم المسافرة في العدد وما يقع في عتبا بعض
 فافضاء ثمانية في الجهر يقضي ظهره لم يجرم بالقضاء الاتمام في القصر على الاتمام
 كما في قوله تعالى فاذا قضيت مناسككم كما لا يقضي الجهر لا يقضي الجهر ان كان هو
 المشهور وان كانا واجبت في هذا كما في الفوات او شيئا فالقضاء في زمانه على الاقل
 على السلام من غير جعل مع الاتمام في جماعة يوم العيد لا يجب القضاء فيكون له
 ان يصلي ان شاء. ولعن من ان شاء اربعا من غير ان يصلي بها القضا. وحديث
 عبد الله بن العبد بن بلوح من القضا. وفيه مما يخرج على القضا. يوم قوله عليه السلام
 من فاته صلوة فليقتصر كما فاته في رواية اخرى عن النبي عن الصادق عليه السلام
 من فاته العيد فليصل اربعا من الشهر ثم القضا. بالكلية كما صرح به النبيين
 في الذكرى فلو انك المكلف سؤا كان من غفلة او من غفلة او من غفلة او من غفلة او من غفلة
 من قبله المار ثم جرح بهذا الامر نداه في المكلف فافضاء فافضاء فافضاء فافضاء فافضاء
 الان نداه في المكلف فافضاء فافضاء فافضاء فافضاء فافضاء فافضاء فافضاء

دون زمان المحن والنجس الماحجور من القضاة على المذهب السلفي اما جرح على
 الشك في ان هذا لا ينفصل عن سبب القضاة فلهذا هو ترك الصلوة وقدم من الاشارة
 الى هذا ايضا اما سقوط القضاة لما كانت في زمان المحن واما ما لم يكن في المحن
 ليس لما طلب بالفعل ولا بالنية وانما هو ما مورته بالنية تارة وهذا ظاهر من الكلام
 من فيهما ليم نال ما تاب المحن من القضاة والصلوة او يجرى عليها
 احتجا بالوجهين في الزمان في اللغة التلخيص والمراعاة من القضاة وهذا الاستنباط
 متعلق بالوجهين وهذا التمسك بالصلوة في الزمان بل بلغ سبع سنين كما انزل
 بقوله سبع سنين على السلام من اولادكم بالصلوة وهم ايضا سبع فالام لا يخطئ
 حتى الحكم المذكور بخصوصا حين السبع وفيه في زمانه من القضاة على السلام
 لتسوية الحكم في هذا الزمان ان يكون في وقت السبع من سنين عليهم صلوات ولا يات
 بها عند وقوع الخطأ الكلي فيهم ويضرب الضيق لغيره اذا بلغ عشرين سنة
 على السلام واخرهم عليهم صلوات وعقروا الضرب على تركها بعد العشر استلزاما
 لغيره على صلواتهم على ذلك بلغ كما يضرب للمنادي في قولنا يا بني يا بني
 البلوغ بالاحتلام وهو ضعيف لا سيما انه اعم واعلم ان هذا وان لم يكن تكليفا
 لهم الا انه مانع لا سيما ان على اللطف في حقهم بالصلوة على ما كان في الصلوات عند
 البلوغ فلو اخل بهم لم يكن على قضاء اجابا لان الارحاش لا يكون امر اجابا قال
 العلامة في الزمان بحسب على الاية والامتنان تعليمهم القضاة من الصلوة في الزمان
 بعد التسع والضرب على تركها بعد العشر والقضاء اياه بالوجوب هنا تاكيدا لا احتجا
 واجزة تعليمهم لغيره من مال الطفل فان لم يكن في الصلوة الاية فان لم يكن في الامام
 لانه من الصلوات في الصلاة في الزمان في غير الضيق على الصلوة بعد بلوغه العلم
 بالاحتلام اي يخرج من الموضع المضاد او بالاشارة اي بانبات شعر خشن على

الحق

الغاية وهذا ان العلامة ان شتر كان من الذكر والاني او كان يحسنه من لا
 بالذوق في القضاة عشر كما قيل وهذا اما يكون في الذكر لخصه ويعلم بلوغ فتعريف
 اي ما كان على الاصح لا بالذوق في السبع كما قيل وهذا اما يكون في الاخي وقيل
 ان بلوغه ما بالسن كما ذكره في احد عشر سنة وروي عن الصادق عليه السلام
 بلوغ الصلوة بالاجابة تلك عشرة قال الشهيد في السبع ضعف وقد سلف هذا
 البحث في معجم الكتاب مفضلان يتخير للصبي المميز في الصلوة من الزمان
 والذوق قال الشهيد في الذكر في الاجابة في الاخي في السبع العشر موقوفة على الزمان
 بالوجوب هذا ما هو الواجب على المكلف ويمكن ان يات في زمانه في الزمان في الاصل
 هو التلخيص كما عرفت ولا يستعمل في الاملاجات الاية الامور الشافعية والتمسك
 الا القصد وطاهر ان لا يشترط ما فعل في المتقدم الا ان لا يقع موضوعه
 اشارة بالادب طاهر اعدم وجها الوجوب في حقه والتسوية في الزمان من ان الصلوة
 شرعية معتد بها لقوله عليه السلام من قام بالصلوة وجوز انما سبعة القريض
 على الولي وهو الولد الذكر الاكبر كخرج بالاكراه كما جعله بالاجابة وهو
 المشهور كما جعله في الشهور والكان طاهر الزمان بالاقرب مطلقا
 قضاة ما فات من الصلوة والصلوة اياه وهذا هو الحق لفظ الرجل في الزمان
 وبعضه فقاما لتجعل في الزمان في الذكر في التلخيص فوجب على الولي
 القضاء عن المرأة ايضا واليد في التلخيص في الذكر في الزمان في الزمان قال
 بعض علماء الشافعية ان الرجل بعد وجوب عدم الوجوب فالمرأة من الولي هو
 الواجب والتمسك لا يورث والامر المولى بالقضاء بعد ولا يجب على الولي قضاء
 جميع امور الواجبة فانما تسع من الميت بل اذا كان ذلك من صلوة واجبة وصيام
 واجب لا يملكها بل اذا قاتلته بعد كل من المولى في المولى فلهذا من غير عليه

لم يجز على الوكيل قضاء ما لا يأت في هذا الباب محل على العاقل من المهر وهو ما
 يكون على هذا الوجه وقال جمع من أصحابنا انه يجب على الوكيل قضاء جميع ما فات
 الميت سواء كان له من قبل ولا على هذا القول فتوى الترمذي في الذم وسوقا ابن
 اوديس ليس على الوكيل الا قضاء ما فات من ماله من غير ان يجزى له الجيد من القضاء
 وبين الصدقة والقول الاول الذي ذهب اليه المصنف في التبعين ثم المولى عليه
 فتوى الترمذي ومما لا يرد في ذلك ان تكليف الوكيل بجميع ما تركه الميت معذور ما
 كان او غير معذور وما لم يأت في التبعين وشقه من غير ان يعطى مع انه لا ضرر ولا اضار
 في الاسلام فالقضايا الواردة في هذا الباب محمولة على ما هو العاقل من الترك لان
 الظاهر من حال المسلم انه لا يترك الواجب الا عند العجز والمادة المذكورة انما بقوله
 لا ما تركه مما لا يظهر ولو تعذر الاول وجب عليه القضاء بالمحصل وليس
 احديهما بالوجوب الا من الاخر فكيف واحد منهما دون الآخر يخرج من غير مرجح
 ومع الوضوء ومع وصية الميت بقضاء ما فات من الصلوة باجره من ماله
 لا قضاء على الوكيل لعموم القبول وجوب العاقل او وصي الموصي ولو عجز الميت عما
 ادى للصواب عمدا او لغو ما لا يكون اجرة لقضاء ما فات من غير ان ذلك المال
 الموصي يخرج من الثلث الا من الاصل فلو كان ذلك المال العاقبة فله الثلث من
 تركه فلا يجب والاخر من ماله يقدّم الثلث ان لم يجز الوكيل وما يكون النسخ
 ذلك لان هذه العبادة ليست ماله كماله والركعة والخمس حتى يخرج من الاصل كذا كذا
 بل هو يدب خصته لاعتقاده بما لا يملك الا ان لم ينفق هذا الفرع من غير الدين
 بل من خواص الدين لم يجز اخراج المال لاحد لا يقول ان هذا اجزاء الاصحاب
 على جواز ذلك في صورة وصية الميت بذلك لان الثلث لا يصح حيث شاء وبصرف
 فيما اراد وقيل يجب اخراج الموصي للصلوة من الاصل لاسيما الثلث فيكون خاتمة

كحال الجهاد اكان كذلك فلو لم يوص بقضاء ما تركه كان له على ما جاء به على العاقل
 الاخر كماله ويستحب له ان ياتي بما اوجبه الله عليه من الوكيل ان الوكيل انما هو كماله بل
 يبرأ له اخذ الجهر وليس عليه تكليف القضاء ارفع القلم عن العتيق وحل بحل القضاء
 عند البيع بخلاف المثلان استحقاق المحبوبة من ذلك وعلى فتوى المصنف ان
 كان متبعا او فاسدا لاي قضاء له حتى ان لا يمتنع ان من الجهر وصي من ماله القضاء
 وما عند البيع ما اراد به من ماله انما يستحق من الجهر ويوجب اقرب اخذ الجهر
 هل يجوز له ان لا يستحق القضاء الاصل عاقل اجماع يجب عليه قضاء ما فات من
 الاصل لان المقتضى دونه فتر الميث وسفر عاقل ان لو بيع ماله من ماله كان ذلك
 محققا ايضا ولا فرق بين ما في قوله التبعين المذكور فيكون مخاطبا بنفسه والصلوة
 لا يعمل العمل على ان لا يعم من الاصول المحبوبة المذكورة في السفر بيان ما عليه المصنف
 هو ان القسرة الصلوة الواجبة اليومية عند الركعتين الاخرتين من الصلوة
 التي لم يفته وما القسرة في النوافل فلا يكون الا في اقل الظهور والوتر والقصر
 هنا عاقل من النوافل كجاء في الصوم ولا ضرورة غير ذلك اجماعا وحل القصر لا اجماع
 وانما القضاء فعلى حسب ما فات والمستند في جواز القصر قوله تعالى واذا حضرتم
 سية الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة وتعلم النبي صلى الله عليه وسلم
 لا يعمل الله عليه في القسرة اسفارها وان كان لا يجزى ان كان واحدا كافر
 لانه من غير ربات الذين يقولون يجب عند الاخصصة قولا ثم عاقل عالما بوجوب
 القصر على من لم يفت على ان لا يترك في الفريضة عاقل ان العاقل انما هو العاقل
 على التلويح فقال حصلت الظاهر اربع ركعات وانما في سفر قال اوديس جاز ان
 انما على عمد رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر ما هو العاقل وقصر
 الصلوة ملازم لقصر المصوم اجماعا فان قلت خبر الجهر على ان الجاهل ليس بمصنف

وهو خلاف ما انتم اليه تلتفتون في صلبه والى الثاني في سنة ما لم يعلم وكذا
 قولنا انما علمنا السلام ان كان قد قرئت عليه بالضمير فثبت له اعادة وان لم يكن
 قرئت عليه لم يعلمها لم يعدد الا على ان الجاهل معذور ومخصصا في الخبر المذكور
 ولو سلم المشاققة انما انما سببا فليلا ما دونه على انما في الوقت لا خارجا لانه
 يات بالمأمور به على وجهه فيبقى في هذه التكليف وقال الصادق عليه السلام في
 الرجل يتي فيسلي في السفر اربع ركعات ان ذكر ذلك اليوم فليعد وان لم يذكر حتى
 مضى ذلك اليوم فلا اعادة ولما اى الوجوب القدر ببيان يجوز عند الحق كل واحد
 منها النسيب الا في السفر يركن او يحرم بان كان الشا في مكانه والحضور
 للجماعة ولما لم يكن مطلقا في وجوب القصر بل الموجب هو السفر الخاص بشرط
 بتجريد مخصوصة انما الى ذلك بقوله ونحوه انما الا في سفرها ربطا القصد وجعل
 متعلقا معلوما اى مقصدا يكون ذلك معلوما عنه فلا يقصر اليها ثم الذي لا
 مقصد وان طال سير الماروى فيقول عن الرضا عليه السلام في رجل يريد ان
 يلقى رجلا او يصل فلم يزل يسبح حتى بلغ النهر فان قال لا يقصر لم يرد السفر فانه
 فخرج فاما خرج ليلحق باحد فمضى في السير كما لا يقصر اليها ثم لا يقصر طاب
 الاق ونحوه كطالب الفضل وان تجاوز كل من فيهم فيسير مسافة يعرف ان يفرج
 الاية عوده لان قصد حى مربوط بقصد معلوم هو مسافة فيجب عليه التقصير
 وقصد المتبوع للنافع المعلومه كان للتابع في حكمه فلو تافى بعد وزوجه
 واجره وعلى القصد وقصد ذلك بقا القصد ثم خصوا ويستفاد من كلامهم
 عبارة المتان قصد المتبوع يقع بدلا عن قصدهم فلا يعتبر فيهم القصد اطلاقا
 ذلك لانك اذا قلت غسل الجنابة كما في من الوضوء او غسل الجنابة فاداه العشاء
 البديلة وسقط الوضوء وغسل الجنابة بالكلية قال العلامة والتهديدان هؤلاء

وغيره

لو على المقصد وقصده ثم خصوا وانما يظهر من قولها انما يعتبر فيهم قصد آخر سوى
 قصد المتبوع وان لم يكن بالثابت بل بالتبع واذ اعرفت ذلك فلا يخفى عليك ما بين
 كلام الله واطلاقه وبين كلامهم انما انما المتعلق بالظاهر ولو جاز القصد
 الحق والزوج الطلاق وغير ما على النجس من حصوله فلا يقصر عليها ولا
 يصح في التابع الذي يقصد مربوط بقصد المتبوع ان يكون ممن يجب عليه المتابعة
 لا العبد والزوج بل الحكم المذكور جاز في المتتابع ايضا لانه انما يقصد
 على المتابعة وقدره على ما في قوله والوجه الصحيح ان كان تابعا وكذا لعل
 الاستصحاب ابدى المشركين والمخوف عليها لانها ان عرق مقصدهم وقصداه فاما
 الزينة وان عرقها المربوب من قدره على ان يرتفعوا ونظر في حقهم على حد
 مسافة يعني اذا كان على راس ثمانية فراسخ فهو مسافر يقصر حتى ياتي في المسافة لا
 وانما بل الى المشركين وهذا حكمه كما لم يعمرو ويقصد العشر اى اقامته عشر ايام
 في ذلك الموضع ثم بعد ذلك في صلواته ولو كانت في قصة واحدة ومستند حكم
 رافعة ولا دعوى في السفر على السلام فان لم يدبر ما يقيم يوما او اكثر فليعد في الثلثين
 يوما فليبر في بعض الزمانات يقصر في السفر ذرية الا فامته ودمها في السفر على
 هذا لو كان في السفر لعل في سنة غير يومين او اقامته في السفر في يومين او اكثر فليبر
 في الايام والوجوه التقدير لان النهر انما يقع في بعض الزمانات كالحمل والثلثين
 كالمسكن والظاهر ان بعض اليوم لا يجب يوم كامل بل يكون لو كان في وضوء اى يوم
 منظر الرفعة الى حد المتابعة وقت القصر لا لم يتعلق بالحكم المذكور الا في مثل
 ذلك الوقت في حد وثلاثين الحكم المذكور ليس مخصوصا بمنظر الرفعة اذ بلغ
 حد المسافة بل هو متوجه على كل مسافة يمتد بها يلد وتعد دونه الى ان يقص
 عليه ثلثون يوما والظاهر انما باليقول وكذا كل مسافة تعد دونه غير يلد

لنفس يومناح يح عليه الصا ان يقرر الى نفس يومناح معني عليه بعد
 ذلك الامام ولو كان سبب واحد لما ذكرنا من حدث الما على ذلك
 والمشارحة حدود بلده معني وصل الى محل الرخص لا يجوز له التصبر
 اذ هو معني ولو خرج من سره مسافر معلما سرف على حصوله الرفقة بل
 مع ذلك الى محل الرخص الذي دون المسافر وهو على هذا العدد انما معني
 لا يجوز له التصبر لان التعليق المذكور محل المقصد والحرم بالنسبة الى ما ذكرنا
 انما بقوله وكما في محل الرخص قبلها اي قبل المسافة اذ اعلق السفر على الرفقة
 يعني حكم المسافر الذي تزل في محل الرخص الذي لو يبلغ المسافر مع التعليق
 المذكور يحكم نزل من رتبة حدود بلده والمراد من التعليق المذكور التعليق الذي
 لم يقرر ان يعلم وعلته الطن فلو علق سفره على الرفقة وعلم وصولها وعلين
 على طنة الوصول فهو كالحائز بالسفر وتفصيل المقام ان مقام التوقف ان كان
 على راس مسافر وهو لم يتوالا فانه فيه فهو مسافر بحسب عليه التصبر وان
 كان قاصدا للمسافة فان خفي الاذان والمجدان وهو حائز على السفر بل
 الرفقة وجب عليه التصبر ايضا ما لم يتوالا فانه غير لو كان في هذا الحقايق
 يكن حائزا على السفر بدونها او كان حائزا لكن بعد الحرة او في موضع لم يبلغ
 جدا خفيا فالواجب في هذه الصور الالتزام والمكره على سفره على طنة ويقتد
 عليه فان غلب على طنة الاكراه والاستيلاء عليه وعرف مقصد المكره رخص وان
 كان في غير المهر يتوقف على التخصيص برخص عدم الحرم بالسفر وان احتمل
 الامر بان يحمل مقصد المكره لم يرتخص بالسفر في المراه في المصطفى
 بالسفر مسافرا ولا ريب ان ذلك لسد باب موب السامرة ويحفظها او اعلم بما
 تحصيل بالاعتبار بالادع وليس مقصودا عليه بل يومناح يحصل بطريق آخر

كاله

كما لمسكا انما لا يقولوا انهم قد عدلوا ولو لم يثبت اليقين باليقين والاشارة
 فاعلم حسد الاثبات لا في شناعة التفتير من شرعا ولو جعل الاعتبار بذلك
 من بابا لا في الاثبات بل في الاثبات كفي اخبار الى احد بها اذا كان عدلا وشرع
 على هذا في سائر اثنان احدهما اعتد المسافر والاخر لا يعتد به واجاز ان يعتد
 كذا في احدهما بما لا آخر لم يوصلوه بالنسبة اليه في التفتير الذي ذكرى ولو ترك
 المكلف في بلوغ المسافة اتم الاشارة لعدم وجهي المسافة التي هي شرط التصبر
 فبانه فارجح كما نطق به حديث جماعة وسال ابو ايوب الصادق عليه السلام عن
 التصبر قال ربي يريد ان يباين يوم والتقدير المذكور يحيد بدلا فيرغب في
 نصبت في قليل في محل الرخص لا تدرى بالنسبة لا بالاجتهاد روى الفضل
 شاذان عن الرضا عليه السلام قال انما وجب التصبر في ما يتعدى ما لا
 اقل من ذلك ويجوز ان يكون مبداءها من منتهى حارة البلد الذي سافر منه يعني
 من حدودها ثم دون البنايين والمراعي وهذا على تقدير ان يكون البلد
 جدا بل يكون من كذا لسطا في الاتباع وعدم كنهه عليه بقوله المتوسط
 استعمله البلد جدا وجب ان يعتد بمبداء المسافة من منتهى محلة لا تنتهي
 عارة ذلك البلد في الرخص عند اهل اللغة والعرف فذلك احيانا من غير اختلاف
 واختلفت في الجبل في عند اهل اللغة قد مرنا لينة الارض المستوية عند
 اهل العراق رتبة الان في كل ذراع اربع وعشرون اصبعها كل اصبع
 سبع شعيرات كل شعيرة سبع شعيرات من سعة البرقون والمسل الهاتمي النسب
 الرطابهم بعد رسول الله صلى الله عليه وآله اربعة الان خطوة او شاعرا لف
 قدم لان كل خطوة ثلثة اقدام وهو مقارب للشمس نور قال العلاء بن رزاق
 المسافر الرجوع ليوميه كفي ثقل الحكم براربعة فلتعذرنا في عن من كالم

الباقية على السلام اذا ذهب يريد ان يرجع يريد ان يذهب من يومه فيكون الاربعه
 على هذا التقدير مسافرة لا تفرق من الاشارة الى ان المسافة بعدد محسوب يوم
 واليه اشار بقوله او اربعة ايام بعد فاما اذا اراد الرجوع ليوم واحد لم يثبت
 التقدير من يوم لما ثبت مع ما اذا كان من مسافة البيل وقدره في خبر
 الفضل عن الرضا على السلام انه لو لم يحسن في يوم واحد لم يثبت في كل
 يوم بعد هذا اليوم فاما نظر هذا اليوم ويهتبه في يوم ان يكون كسب الا بل
 المقاصد والقوافل قالوا لا ويريد يدخل الفضل عن الرضا على السلام ولو قصد
 الرجوع لليلة او ليلتين او يومين فالقرب القصر قاله الشهيد الذي يحصل
 المسافة المحسوبة ليس المهم دام ظلكما بتعليق قوله واليلة وهذا ان يكون مع افعال
 السفر فلو قطعها لليلة انقطع الرجوع لان دفاع المسافة وحصول الرجوع واعلم
 انه لو قصد المسافرة من اربعة ايام لليلة بكرة في ثمانية ايام لم يترخص ولا في الرجوع
 الترددية اقل ميل وهو باطل اجماعا والى هذا اشار بقوله لا اقل من اربعة ايام
 وبكفي للكل مع الثالث وعدم تحقق المسافة بالاعتبار بالادع ولولم يذهب عن
 حيث لم يتحقق ذلك من مسافة من المسافة بغير يوم فيكون ذلك من طرف
 حصول العلم بثبوت المسافة اذا كان في النهار والنهار اعتبارا لا المطلقات لان الاجماع
 ناقد بذلك واعتبار طول النهار وقصره وشده وبره وضعه خارج عن البحث ولو
 كان ليلته بكرة اشد على الصمد وهو مسافرة والاخر اشد على المسافرة من الاقر
 سلكا بعد الطريقين الذي هو مسافرة وان كان ذلك ميلا الى الترخيص ولا يتيان بالتجسس
 دون غيره من الاعراض كزيادة القديق ومطالبة العرق فخر جليل لا باخرو
 وجود التقصير وهو ملوك المسافة وقال بعض فقهاء انما يجب الاقام لا ان يكون في المسافة
 وليس بعدوا ولا يعرف ذلك فاذا اخبرنا ان المسافة لا بعدد الا بالعدد في الطريق وفيه

بمن

البلد وفي الرجوع وان كان رجوعه بالطريق الاقرب لا يصدق عليه مسافرة وانما
 يخرج عن السفر بالعودة الى وطنه الى ما هو فيه حذو ولو سلك الاقرب كان الواجب
 على الاقام في طريقه في البلد وان كان قد قصد الرجوع من الاصل لا يصدق
 ان لم يقصد ولا مسافرة ولا مسافة الا في الحكم لا قبل الرجوع الثالث من الشروط
 الفارقة القرب في الارض فلا يكفي في السفر مجرد قصد المسافة دون القرب اجماعا
 للتعليق عليه في الآية الكريمة ولان اسم السفر لما يتحقق به لا المقصد ولا يكفي بطلان
 القرب بل القرب بالبحر محض بامرين احدهما ان يترك مسافة ما يبلده وتاثيرها
 ان يخاف ان يمسوا في الاول في مرفاة محمد بن مسلم بن السفر على السلام قال
 قلت لابي جعفر عليه السلام رجلا يريد السفر فخرج من بيته قال اذا فرغ من البيت
 وانما الثاني في مرفاة محمد بن سنان عن الصادق عليه السلام قال سالت ابا جعفر
 قال اذا كنت في الموضع الذي لم يسمع فيه الا ان تقصر على ما ذكره اشار بقوله بحيث
 يخفى ان البلد جده انه وعنه المبدأ ففانما ان لا يسمع صوت الاذان ولا يرى
 صورة اجداد رولو يرى يسمع سجدة او لم يسمع من صوتهم لم يصدق في وجوب التقصير
 بخلاف ما لو سمع صوت الاذان ولم يسمع من صوتهم او اذا عرفت ذلك ثبت ان
 اذا كانت احداهما حاضرة جعل السفر حكم المقيم في الموضع فانما مسافرة بخلاف
 الى البلد من المسافة اذا المزا من جده ان يبيت اليه كما يشهد به رواية محمد بن مسلم
 ويظهر فيها الاعتدال والتمسك فلا يبرئ من الاذان المرفوعة في العلوك الاخرة
 براد ان في غاية الاختصاص والعشيق وكان الصحابة في الجدة ان ولا عبرة باعلام
 البلد كما لما رواه القناع والقبابا لم يفرقوا بين من اراد الرجوع الى البلد لا ان لا يظن
 المطلقة على المخافة والمعهود وقد يتعذر ذلك بقوله لا التمر والاعلام و
 البسائين فان ذلك ليس به تعريف واهم فقهاءنا وهو ان يابره رجلا لم يستبد

الامر المذكور في التفسير الكوفي بالمرحوم من منزله معتدلا على ما روي عن علي بن ابي طالب
 عليه السلام من ان اخرجت من منزلك فصر الى ان يصر اليك التبريد وجره
 اعتبار الاولين هو المشهور بل كما وان يكون اجتماعا للبر للذكر المروي عن الصادق
 عليه السلام من ان يحمل والحمل على الدين والسيد وجره اعتد
 خروجه وجره وخرجه فصر فلما في وجوهه فصر حتى يبلغ منزله اما الاول فالحمل
 واما الثاني فبالدعاء العيص عن الصادق عليه السلام لا يزال المشاف فصر حتى
 يدخل اهله ويقدم المكلف المشاف في البلد المرفوع جدا والبلد المتخفف جدا الا ان
 والاعتدال فاذا غلب على تقدير كونها متوطنة في الامتياز والاختصاص
 ان لا يسمي اذا ولا يجره في الموضوع الذي هو في صفة الاحوال والحالة للبلد
 اي الموضوع الذي نصب بوجهه وبوجهه في ذلك في قوله الواضحة في المص
 العظيم جدا كما للمدا في وجوب التقدير فاذا في البدوي بعد خروجه من منزله
 ان يصر في مكانه عليه ان لا يصر في مكانه تخفيفا عنه وجوب على التصر في ذلك
 الموضوع وكذا الحال في من خرج من الحلة المذكورة واهله ان يصر في مكانه
 ان للصر في التفسير في احداهما وجوبا واعتدالا لاختلافها في المصاف في الواو في
 العود احدهما وخفي الآخر لزم في التفسير في هذه التفسير في احداهما وهو حاصلة
 فلم يجره الا تمام الاعداد وان الاخر ايضا والمص قد حاول التزم على خروجه وعوده
 اما الاول فله في حيث قال في بحثه في ان البلد وجدا في التزم في الثاني
 في قوله العود يتم به ذلك احدهما اذا كان او وجد في التزم في الثالث فاعلم ان
 قد اعبر بالاعتدال في وجوب المشاف وجوبه في مكانه ما حاربها ولجها في
 في التزم اعتبارا على حالهما في وجوب التفسير فاذا هما في التفسير في الوجوه
 وجوب على التفسير في ارفع مكانهما او خفاهما احدهما ان الحكم التفسير في تعلق به

حكم الاقام والتبديد في الذكر والذكر على ما عليه العلامة من اعتبار الامر في
 وجوب التفسير في جها ورجاهما بالمرحوم من منزله معتدلا على ما روي عن علي بن ابي طالب
 الاضاطره لطيف المفا لات المذكور في التفسير في مكانه في مقام المصاف في التفسير في
 مطابقة لما في العلامة من التبريد واستقر على هذا الاختار في هذا المقام ان يصر
 من الشرط الثابت في السفر في التفسير في وجوهه واهله في وجوهه في المصاف في
 عرفا في غرض العزوب وكذا تارك التبريد مع الوجوب وكان ما لا يصر في المكان
 في المصاف في المفا لات وكذا التبريد في وجوهه واهله في وجوهه في المصاف في
 كذا تابع لهما في وجوهه واهله في وجوهه في المصاف في المفا لات في سفره في المصاف
 نفس وجوهه في المصاف في المفا لات في وجوهه واهله في وجوهه في المصاف في
 سبيل الى ما في المصاف في المفا لات في وجوهه واهله في وجوهه في المصاف في
 سفره في المصاف في المفا لات في وجوهه واهله في وجوهه في المصاف في
 كسر المصاف في المفا لات في وجوهه واهله في وجوهه في المصاف في
 الثانية اقول قصد المصية في تمام السفر في المصاف في وجوهه واهله في وجوهه في
 البيت الاول في المقطع في وجوهه واهله في وجوهه في المصاف في
 ولا يصر في المصاف في المفا لات في وجوهه واهله في وجوهه في المصاف في
 على قصد المصية في وجوهه واهله في وجوهه في المصاف في
 ثم في الثانية في وجوهه واهله في وجوهه في المصاف في
 والافلو الخامس من الشرط الثابت في السفر في وجوهه واهله في وجوهه في
 وجوهه واهله في وجوهه في المصاف في وجوهه واهله في وجوهه في
 فادحا في التفسير في المصاف في وجوهه واهله في وجوهه في المصاف في
 المشاف واهله في وجوهه واهله في وجوهه في المصاف في

ايضا سزا كان واجبا او غنيا
 او مباحا او مكروها فلا يكره

كان ذلك قبل بلوغ المسافة بعده او عن عليها او على اقامة عشرة ايام عما كان
 مصر من اول الشهر لا حاد فاما كان ذلك الرجوع عن التصديق والعزم على ذلك لا
 قامة حاصلا خلا لالمسافة ومن ثانيا لم يقصر هذه الصور لمجرد حكم
 المسافر ولو شعر عزم الاقامة بعد كنفه من سوكا فقلت بعد بلوغها اي بعد بلوغ
 المسافة فخرجوا بالاطلاق بل ان لم يكن حيلة ذلك الموضع الذي نفي عنهم الاحكام
 صلوة واحدة فاما ما لا يتعلق بحكم التمام لرؤية او لا وهو الصادق عليه السلام
 ان كنت حليبا فمات في يوم واحد فتمام فليس لك ان تقصر ما تمام من غير ان
 يحقق التمام مع التجاوز من هذا التقصير ولو كان ذلك تلبيس بالركعة الثانية
 اذا لم يجمع تح ان التقصير يثبت ابطالا العهد وهو منى وان كان الرجوع عن نية
 الاقامة قبل ذلك فالتقصير لا يشترط وجوب الاقامة ولو لم يجمع هو تمام صلوة
 ولم يحقق في الشرح قول بعدم عوده الى التقصير مع انما عطاها من غير عليه
 وانما انقضى المذكور في المن وهو ان تجاوز محل القصر لرجوعه لا يترك من ذلك
 ابطالا العهد انما يتجاوز فيرجع لا يصدق عليه ان لم يصل مما هو من هذا الحالة
 وعليه في المصداق ولو اخرج من بينه القصر في اقامة عشرة ايام فبنا صلوة
 وجب عليه الا تمام اجماعا لانقضاء سبب القصر في الاكتمال في لزوم الا تمام
 بخروج وقت الرباعية فلو تاملنا ان قلنا ما عدا او سبق ان يخرج من الموضع
 واجب دون شدي حيث ازسوع في السفر على الاقوى او الاكتمال بالانتماء في
 مواضع القصر ترفع منقضاء اما في الصور الاولى من الامتيازات الى استمرارية القصر
 في وقتها او المعروف ان رجوعه عن الاقامة فاحصل بعد خروج وقتها
 فلا يجوز التقصير من الظل لعدم فعل اتمام فحينئذ التقصير وانما في الصورة الثانية
 من حيث ان الصوم الواجب احدي العبارتين المشتركتين بالاقامة وسكتت بنية

الاقامة

الاقامة فاقب الحادة الاخرى ليكون الشرح فيه بعد بناء الاقامة تمام الصلوة
 ومن حيث ان سادس الحكم من الصلوة خاصة وانما في الصلوة الثانية من حيث ان يصدق
 عليه ما سئل ثانيا اذ الموضع الحكم حتى ليس الا اقدم ان يدخل البيت الاولين
 وقد حصل من حيث ان لم يصد به ذلك حتما بل على سبيل الاضيق في الشرح منه
 وكان وجوده كعدمه لا حرجا ان كل واحد من الامور المذكورة عند حصولها يقع
 من الرجوع عن نية الاقامة والتقصير في بعض تعلقات المصداق ابطالا اثاره الى ذلك
 الثالث من الشرح انما يثبت ان لا يصل الى موضع لم يملكه فداستوجب منه المهر
 اليه انما يقول عدم بلوغه حدوده بل لا في ملكه فلو كان اذ انما انما الملك قد
 استمر المدة المذكورة وجب عليه الا تمام اذا بلغ ذلك الحد سواء خرج على الاقامة
 او لا لا في مقابلة بل قد يروى بخبرين من غير من المصداق ابطالا من المتجمل بقصر
 في مسدود قال لا بأس بتمامه مقام عشرة ايام الا ان يكون له فيها من لم يسلط عليه
 ما لا يستطيع ان يقال ان يكون له فيها من لم يسلط عليه ولا يشترط ان يكون ذلك
 الملك صالحا للتدبير بل انما يصدق عليه ان لا يملكه ولو كان ذلك تحت وطأة غيره
 كخبرة ويجوز ان المستندية ذلك رواية مما روي من الصادق عليه السلام ولو لم يكن له
 الاخذ والى ما ذكرنا من اعتبار الاستيطان في الحكم المذكور انما يقول هذا شرط
 فلو كان له اية الاكتمال ملك كمن لم يتوصله منقطع سفره بالوصول الى مكانه عليه
 الزيادة السابقة والاستيطان على نحو ما لا يكون في الحكم بل لابد ان يكون في زمان
 الملك فلو شرطه قبل زمان ملكه لم يثبت في الملك بل في ذلك من زمانه للحكم المذكور
 والاستيطان الذي يجب عليه الحكم المذكور ليس على حد كان له احد حينه
 هو حصوله في زمانه من قبله كالمطعم الزمان ولا يشترط التولية الاخرى بل لو
 استوطنه بغيره ترب عليه الحكم وهو عليه اقام فلو لم يوافق له في ذلك لم يلزم الحكم الثاني

حد احتياط فحينئذ حكم سكان الاقامة واهل ان يوفى المسافرية انما المسافة
 وهو سافر من البصر متوجها الى الكوفة مثلا اقامة عشرة ايام ثم سافر قبل تمام
 العشرة من ذلك الموضع سواء كان ذلك في صورة المصداق او لا فيكون هذه
 السفرة تأييد ام لا الظاهر انها سفرة تأييد لا اولى انقطع ثوبا بالاقامة
 الا تمام ثم تجوز هذه الاقامة من ذلك الموضع بقصد مسانف فقبل هذا ابلغ
 في الاقامة الثاني الى موضع هو حد المسافة ونوع اقامة عشرة ايام قبل تمام
 العشرة ثم رجع من ذلك الموضع اما الى صوب المصداق او الى غيره كانت هذه سفرة
 بالمرحوب الا تمام فيها ولو كان له في تلك المسافة اقامة بين البصر والكوفة
 او طان كثره وكان عرفة اقل خروج هذه السفرة زوجه على اوطان قبل يقال
 هذه اشارة بمعدود ايام لا يتردد دوا الذي يحجر الشهيد رحمه الله هو الثاني
 لا انها سفرة واحدة عا لا بانماصلة حسابا وان كانت مفصلة نزاعا ومن لم يذكر
 الاحتياط بالاحتياط في ذلك اما لو وصل الى وطنه الاول وكان في قصده عدم النجا
 عن سفرة مخرج من سفر آخر الى وطنه الاخر قبل العشرة ويجوز ان السفرات على
 هذا الوجه تحقت الكثرة وجب الاقامة الثانية والثالثة السابعة من السفر في الثانية
 استيعاب السفر الوقت الا اذا قار خرج الى السفر بعد دخول الوقت وجعل ان
 ادرك من اول الوقت قدر الظهارة وقدر وقت اربع ركعات من الصلوة حال
 كونه حاضرا ببلده او قبل وصوله بعد الحجة كما اشار اليه بقوله ولو دعي في محل السفر
 اي لو كان ادراكه لذلك الوقت قبل بلوغه محل الحجة اذ ادركه عاد من سفره
 الى بلد من آخره اي آخر الوقت قدرها اي قدر الظهارة مع ان ذلك قدر ركعتين ولو
 اتهمه من انما في الاصل فلهذا في السفر الثاني على المسافر عليه السلام ولا بد
 قد خوطب بالصلوة في اول الوقت ومضى وقتها انما فاستقرت فيه ذمته بما

وقد

ولهذا لو ادرك المرأة هذا المقدار من الوقت خاضعت ولم تقبل ثم تسقط عنها كل
 عليها المقتضا فان قلت بما ذكره من المسند يعارضه ما قيل من انما يخرج
 العادة في عليه السلام فان قال بين رجل وقتا ثانيا اهلوا وريدوا السفر فلا يصح
 اخرج قال يصلح فلهذا هذه الرواية بحجة على ما خرج قبل من وقت المذكور
 جها بن الحضر بن الخلفين انا الاول والاعلى في المخرج وجوب الاقامة في السفر
 على وجوب القصص وما ذكرنا بين وجوب الاقامة في السفر المذكورين في المذكور
 بين ان حل ان في على الاحتياط والافضل الوجوب للجمع بين الخبرين كما فعل
 الشيخ رحمه الله ليس بصواب واما المستند في القوية الثانية فهو انما سبيل النص
 ويثبت وجوب الاقامة في السفر في وقت السلام حيث ساء له اصحاب من خارج من حل
 على وقت الصلوة واما في السفر فلا يصح ادخل اهل على حل في المخرج وفيما لا ينبغي
 رحمه الله ولو دخل عليه الوقت في السفر ولم يصل حتى حل البلد فان بقي من
 الوقت مقدار ما يمكن فيه من الاقامة فعليه الاقامة وان لم يبق ذلك المقدار قصر
 وقيل ان سبيل الفصل ما السفر والخوف وكلاهما سلبان في هذه الصورة روى
 من بعض من ساء عن امير المؤمنين عليه السلام من ادرك ركعة من الصلاة قبل طلوع
 الشمس هذا ذلك المدة تامة ومن علم انما من اعجز حال الوجوب لاحال الاداء
 فهو وجب الاقامة في الصورة الاولى والقصر في الصورة الثانية وكانه المشاف
 وجب ما في الصورة بين المذكورين كذا يتم مطلقا في فوات الحضر في صلوات فانه
 في الحضر ولو كان يقصر بها سفر كما ينبغي قوله وان قصت سفر اذ انما يصح
 الاداء وقد فات تماما قال عليه السلام من فاته في سفر فليصلها كما فاته في حكم
 بوجوب الاقامة على المسافر فيصوم في على الغلات محض فيكون هذا انما يتناول
 حكم في ان السفر لان الايمان بما يجب ان يكون قهرا وان قضيت حضر المأخرة

من ان الغنى تابع للثروة والخير المذكور والعلم ان اصحابنا رضوان الله عليهم يعرفوا
 بالخير من الغنى والافاقم في الاماكن الاربعه المحيطة بالحرم وسجد النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم الكوفة وحارب الحسين عليه السلام والمعه ولم يفلحوا ان يسيروا الى
 في هذا المقام فقال انما هم على المشافهة في غير سجدتك يعني المحيطة بالحرم وسجد
 المدنيه وهو سجدته صلى الله عليه وآله وسلم الكوفة وحارب الحسين عليه السلام
 عبد الله الحسين عليه السلام لما عرفت من التوضيح لما لا يحل وجوب الغنى على المشافهة
 مع تحقيق الشرط فاما الصلوة فيها اي الاماكن المذكورة فاما تمام الصلوة
 مع سعة الوقت فصل وجوب الغنى على المشافهة في غير سجدتك فاجاب باختلاف الاهد
 من اصحابنا في ما يستند فيه جواز الاقام فلفق لما صدق عليه السلام في الصلوة
 في المسجد الحرام وسجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم الكوفة وحارب الحسين عليه
 السلام ولا يخفى ان الفلاح اذن على جواز الاقام عند سجدته باعتبار ركعة
 الثواب لا تلتزم زيادة الشدة وانما قيد الاقام بالصفة الوقت اذ مع انقضاء
 سجد الغنى قطعاً وقال السيد رحمه الله تعالى لا تمام ليس يغني عن سجد الحرام
 عليه السلام بل يستحقه عند كل اتمام من الاقامة الا في غير سجدته عليه السلام وسعد
 ابن ابي ريس الاصل في قوله تعالى من احبهم هو ما دار عليه سور المشهور الشريف
 الان دون سور البلد لان احبهم هو المحبان المطيعين هذا الوصف فما تحقق فينا كذا
 اذ فرجنا الماء لما امر المؤمنين لعز الله باطلاقه في غير مولانا الحسين عليه السلام لا
 ندرا سجدته لا سجدته اذ عداوة من اهل البيت عليهم السلام واعلم ان الفخر
 الله ذهب الى استحباب الاقام للمسافرة في البلدان الثلاثة مكة والمدينة والكوفة
 لم يجعل الاقام محققاً بالمسحور الا على طين وجامع الكوفة وظاهره كثر الزمان
 فيه مدله وما وقع في بعض الزوايا من الضريح بالمسجد فصد ان ذلك ليس بالخصيص

بل يشهد بان الغنى تابع للثروة والخير المذكور والعلم ان اصحابنا رضوان الله عليهم يعرفوا
 بالخير من الغنى والافاقم في الاماكن الاربعه المحيطة بالحرم وسجد النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم الكوفة وحارب الحسين عليه السلام والمعه ولم يفلحوا ان يسيروا الى
 في هذا المقام فقال انما هم على المشافهة في غير سجدتك يعني المحيطة بالحرم وسجد
 المدنيه وهو سجدته صلى الله عليه وآله وسلم الكوفة وحارب الحسين عليه السلام
 عبد الله الحسين عليه السلام لما عرفت من التوضيح لما لا يحل وجوب الغنى على المشافهة
 مع تحقيق الشرط فاما الصلوة فيها اي الاماكن المذكورة فاما تمام الصلوة
 مع سعة الوقت فصل وجوب الغنى على المشافهة في غير سجدتك فاجاب باختلاف الاهد
 من اصحابنا في ما يستند فيه جواز الاقام فلفق لما صدق عليه السلام في الصلوة
 في المسجد الحرام وسجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم الكوفة وحارب الحسين عليه
 السلام ولا يخفى ان الفلاح اذن على جواز الاقام عند سجدته باعتبار ركعة
 الثواب لا تلتزم زيادة الشدة وانما قيد الاقام بالصفة الوقت اذ مع انقضاء
 سجد الغنى قطعاً وقال السيد رحمه الله تعالى لا تمام ليس يغني عن سجد الحرام
 عليه السلام بل يستحقه عند كل اتمام من الاقامة الا في غير سجدته عليه السلام وسعد
 ابن ابي ريس الاصل في قوله تعالى من احبهم هو ما دار عليه سور المشهور الشريف
 الان دون سور البلد لان احبهم هو المحبان المطيعين هذا الوصف فما تحقق فينا كذا
 اذ فرجنا الماء لما امر المؤمنين لعز الله باطلاقه في غير مولانا الحسين عليه السلام لا
 ندرا سجدته لا سجدته اذ عداوة من اهل البيت عليهم السلام واعلم ان الفخر
 الله ذهب الى استحباب الاقام للمسافرة في البلدان الثلاثة مكة والمدينة والكوفة
 لم يجعل الاقام محققاً بالمسحور الا على طين وجامع الكوفة وظاهره كثر الزمان
 فيه مدله وما وقع في بعض الزوايا من الضريح بالمسجد فصد ان ذلك ليس بالخصيص

بقوله والاعدام المزوج بها أي سدا جمل من الخبز الذي كان على قبل البقرة إلى الأبد
وهو الاستحباب أعم من حكم العلم بما في تصرفه مما أفوتك به من الأنتين
والثالث وهو قد نبهنا فيهم على أن صلواتهم ما تأخره وإلا لما بقوله أعطوا
في الضمير ولو نبهنا في الإتمام فضررنا في ذلك المأكل لم يخل صلواته لأنها مقتضية
في الحقيقة والثالث المذكور لا يفرج عنها بل يجب عليه أن يسعى على الأكل فيتم صلواته وتأتي
بالاستيفاء كما عليه قبل دعا طاعة الأخرى أي في التسمية وما هو أتم المناقشة فيه
المتضمن للبر مع علم المناقشة التي ربط ما بعده مع العلم بأن هذه الصلوات
مطلقة في الوقت وخارجة وسواء بقدره الشدائد والأزمنة في الغرضة عملا
لقول الصادق عليه السلام بل إن جئت خالعتك صليت الظل أربع ركعات وأما في التفرغ
أعد ولو تحن وبعد الصلوة ابتداء الشاهد في غلاة العلم بما في المناقشة التي
وأما في فصل فمما قبل بعده العمل كذلك حتى يحجب علمه في إعادة مطلقا
سبب وجوب الصلوة في علمه فأنظر قولنا ما دنا ذلك الوقت فصرنا قد مرت
فمنه ولو كان ولم يدعها في ذلك الوقت حتى خرج الوقت وجب الأمان بما نصل
خارج الوقت لأننا كان في خوف الضر عند تحجده العلم مع بقا الوقت وما في
وهم يقع على وجهه فينبغي تهمة التكليف لما خرج الوقت وحقه فما وجد
العلم بالمنافعة لم يكن علما لإعادة وإن فرط في التقصير فضررنا في النقص من المناقشة
سيرة إذا الأصل هو ما أو التكليف في طلب العلم وإلا ما بقوله لأن خرج الوقت
وإن قصر فرط في النقص والاستعمال لأننا في ما تأخره وقت مشعر وعلم به علم
سبب قصرها لا يصدق في الوقت ولو لم الغالب بالمنافعة بل بالحكم بعض
العلم بأن هذه النقصية في التفرغ لإعادة عليه مطلقا لا في الوقت ولا في
خارجة لأن التسمية حسنة بل هو ولو لم تره من الباقي قبل السلام

وقت خلتها من الغفر وصرفت العادوان لم يكن من غلب ولم يعلم المجد وحكمه
 سطوة في الصلوة والوقوف لها ما يحلج عن الصادق عليه السلام في القيام في الصلوة
 ان كان قد بلغ من رتبته ان يصلي الله عليه في ذلك فذلك فضل القضاء له وان
 يكن بغيره فلا شيء له وما نقل من جوب الامامة على الجاهل اذ قال الحكماء لو كانت
 بات فموضع ذلك التبريل ولو نفي او لم ينفى الحكم التصبر بعد ان كان غلاما فوجوه
 فانه ما قلنا من وجوب الاصحاب للامامة في الوقت خاص وليس عليه الامامة في خروج
 الوقت فقول الصادق عليه السلام وقوله العيص من ربي وهو ما خرنا عنه
 الصلوة ان كان في الوقت فليعد وان كان في الوقت فموضع ان قلت المواتية ليست
 مخرجة في الناس فيمكن ان يكون ذلك له والجاهل قلنا الامانة فلا ما انما في
 العباد في الجاهل رتبة الناس اما الاول فلا يجوز من علمه على الجاهل وانما الثاني
 قلنا من رتبة الناس في الجاهل نفس من الجاهل نفس والاول في رتبة الناس في الجاهل
 الصادق عليه السلام في الرجل يسيح في الصلوة اربع ركعات فقال ان ذكرها
 في ذلك اليوم فليعد وان لم يذكرها ففي ذلك اليوم فلا عود ولا جادة الى النسي
 مطلقا والظاهر ان ما عرفت ولو خرج من اولى القيام عند ان يصلي في وقت
 فانه في القيام خرجا الى المأذون في السجدة ولو بلغ في خروج الى السجدة فخرج من موضع
 سجدة الا ان يجد مكانا فان خرج بها وخرج من مكانه على الوجه الذي قلناه وعزم
 على الاقامة في المقام عند قيامته سوى العزم التي قبلها او لا عزم طمنا على ان
 ذهابه وعوده في المقام وذلك لا ينافي ما قلناه من ان يقطع سببا في ان يتركه في موضع
 التصبر من التصبر وروى عن ابي الحسن عليه السلام ان الصلوة التي يقيم
 تحضر ويصلي الصلوة المدة الذي يقول اخرج اليوم اخرج عن عبادتنا وان عزمنا في
 المقام عند اتمامها لا يلزم في ذلك المقام فقول الصادق عليه السلام في ان يقطع

وهل يستحب ذلك للمسلم قبل قتل قوم المشركين والمسلم بغيره وليس عليه الجوع بين الفريقين
 للمسلمين ما يوجبون على المشركين من الصدقات عليه السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه
 وآله إذا كان في سفره أو محلة من محلاتهم جمع من الظهور والعصر والمغرب والعشاء
 وقال الصدوق عليه السلام لا بأس أن يجعل العشاء الأخيرة بالشفقة قبل العجب
 الشفق فكيف يلزم أن يأتي بالذان واقامتين ولا يصح بينهما ما غلبه كالبند الذي
 روي عن بعض من عن الصادق عليه السلام لا يفتن من العزيم والمغرب والعشاء
 جميع قال بأذان واقامتين لا يصلح بينهما شيئا هكذا روي رسول الله صلى الله عليه
 وآله في صحيحه يلزم من أن يتم التأشير إلى الأذان يأتي بالاولى وثمها الشخص
 بما لم يأت بالثانية بعد الفرائض منها من غير اشتغال بالثانية الأولى أو يضم الأولى إلى الثانية
 بأن يؤخر الأولى إلى آخر الوقت فيصلي الأولى ثم يصلي الثانية وثمها الشخص
 بما وقلا أحداثا الأولى فصلها هو الذي هو فاذ كان وقت الثانية المزمع والمريد
 أن يتصل بغير العشاء إلى الظهر حتى لا يجتمع إلى أن ينزل إلى الطريق وإن كان
 وقت الثانية في الطريق ومريدا أن ينزل إلى آخر الليل أو ظهر الظهر كما يستحب الجمع
 بين الفريقين للمسلمين في كل من أجل الصلاة عليه كذلك يستحب للجماعة من العشاء
 الذي بينهما إلى الصلاة ويقول كما تفرق للظاهر بأن يؤخر العصر إلى أن يخرج وقت
 فضيلة الظهر فإن يؤخر العشاء إلى أن يخرج وقت فضيلة المغرب والشاهد على
 ذلك هذا الفعل الذي صلى عليه في الدور في الجمع بين الصلوتين للمسلمين فيشدد
 بذلك بالمنع من وجوب المسافر من الصلوة المفصورة في السفر والتسبيح أو لا
 ريب أن يقول بعدها شيئا من الله والمحمد ولا آله وآله وأما كبريتك من مرة
 وقال أهلنا فينا يا سفيان ذلك عقيب كل صلوة سواء كان مفصولة أو لا ويفسر
 المصنف بالمفصورة وهو الصواب لأننا حمل الضم المقصود والرواية عن الحسن عليه

الضم

السلام مع جهة ذلك لا يفسد السلام قال على المسافر أن يقول في كل صلوة
 يقضيها شيئا من الله والمحمد ولا آله وآله وأما كبريتك من مرة ثمها الضم
 للمسلمين في كل صلوة لا يفسد السلام ولا يفسد الصلاة ولا يفسد الجماعة ولا يفسد
 الصلوة المفصورة في السفر ولا يفسد الجماعة ولا يفسد الجماعة ولا يفسد الجماعة
 على ولا فرق بين أن يتم الفريضة أو لا بين أن يصلي الفريضة خارجا عنها
 والنافذة فيها أو يصليها معها فما الثاني من العشاء الموحى للفصل خوف
 وهو موجب للفصل أيضا أن السفر وجوبه وكونه موجبا للمفصلة مع شخص
 حال السفر فهو موجب للمفصلة سفر أو سيرا أما الثاني فاجماعنا وأما الأول
 فلا قوة الكبريتة التي لم يخلل ولا فاضلت في الأمر من قبلين بل كجاء الضم
 من الصلوة أن ختمت أو لم يزد من العزيم حنا سفر المفصلة لا كما أن اشترط
 الخوف لغيره ولما روي أنه روي عن الصادق عليه السلام صلوة الخوف أحق أن
 يقصر من صلوة سفر ليس في خوف ومنه ما يبين أنه مقصور مطلقا كما أنار
 بقوله جماعة وقد روي وقال الشيخانما يفتن من الصلوة شرط الجماعة لأن النبي صلى
 الله عليه وآله إنما فرضها في الجماعة والكتان يقول وقوع ذلك من الجواها فلا
 يدل على الاجتماع والحق أن المصنف لا يفتن من الصلوة في الجماعة حيثما كان
 اشترط الجماعة ولما اوصلوه خوف من صور أربع أراد المصنف أن يقرر أن يستلزم
 كل واحد منها حدا سدا ما كان كيت صلوة ذات الرفق فان كان العزيم في حاله
 الخوف وقت الصلوة وأما في غيرها فليس بها كذا أو شيئا أو صلوة وحدها
 مجموعا في مجموع العزيم وحدها حال الصلوة على المسلمين ويكون فيهم أي في
 المسلمين في الأوقات بحيث تكفيهم أن يعرفوا عشرين يكون أحد يما يصلي مع
 الجماعة والآخر يكون في مقابلة العزيم وغيرهم ولا يفتن من اعتبار شرط الصلوة

وهو ان لا يخرج الحال الى زيادة الفرقين على عقبتين كما يتصل به قوله مع عدم
الاحتياج الى زيادة على فرقتين عند تحقق هذا الشرط الذي ذكره في المصنف
الاسام بالاولى الى الفرقه الاولى مكان لا يلزم من عدمه كذا جرحه
والظاهر ان يقال باحتياطه بدل الاولى فاذا فوج الاسام مع الفرقه الاولى
من الزكاه الاولى قام الى الزكاه الثانيه فقول الى الفرقه الاولى عن الاسام
وجوبها او بطلانها من غير فرق بين نوع الاخرى التي كانت بحكمهم ثم ياتي الفرقه
الاخرى فيقوم مقام الاولى فيدخل معها مع الاسام وهو من شرطه في طول
قراءته الركعه الثانيه وهذه الفرقه الثانيه تمارقها في الاسام على ان لا
اذا اجلس للتعبد في الثانيه فيقوم مقام الاولى في الاسام في التعبد فيقوم
ما يقوم بصلواتهم وبطول الاسام التعبد وجوبه اليهم بهم في الفرقه الثانيه
فصل هذا اخذت العبادت الاولى بصلواتهم وبطول تكبيره الاحرام والثانيه
بالسليم وبسحق الاسام ان خففت القراءه في الاولى للحاجه اليها عليهم من
حل التلاوح وكذا يستعمله التخصيف في كل ما يقتضيه الى الاعتقاد وما ذكرنا
ظهر ان هذه الصلوة مخالفة لما في الصلوات في وجوب افراد المتيقن نظام
الاسام انما المأمور بانما القائم بالقاعد واعلم انه لا يجب التسوية بين طائفتي
يقين في العبد لان الغرض مما يحصل به التفرقة بينهما ما يكون شخص واحد
نقاد عشرين ويجوز الصلوة في اثنا صلواته ان يطلع بغيره في الثلث مع تبا
عدها اختيارا وانظر ان لا يلزم من ذلك كثر او اقل احتياج الفصل كسليم يفتح
ذلك في صلواته وما ينشأ من كيفيتها هي في الرباعية المنصورة والعنبر وما
في المربع في حصول الشرايط المذكورة في الاسام بالاولى ركعتيه والثانيه
ركعتيه وبالعكس يعني بطلان التلاوح بخبرين الصورتين وذلك لان الصلوة

للعد

الاولى تشهد بخبرها رواية الجليل عن الصادق عليه السلام وقد حكي في المصنف
التلاوح ليلته لم يرد بالاولى ركعتيه الثانيه ركعتيه والثانيه ركعتيه في قوله
رواية زارة ومحمد بن مسلم عن ابيه عليه السلام واذا كان العبد ثانياً فيجب في
التعبد لكون الاولى اعتقاداً لا تشهد وذلك ان الثاني ما يرد المؤمنين عليه السلام
حيث فعلوا ذلك ثانياً لانه في ذلك جبر المنقضي لم يحصل للفرقة الثانيه وذلك لان
الاولى ادركت منه فضيلة تكبر الاحرام والتقدم فيجب ان يرد الثانيه في الركعتيه
ليجوز فيصير وقسم الى الاولى والثانيه والاسام الصلوة الثانيه في المربع فيصلي
بالاولى ركعتين وجب عليه ان يقرأ في الثانية في الثانيه في المربع فيصلي
وقال العبد لولا ان يقرأ في الثانية في الثانية في المربع فيصلي في المربع فيصلي
واعلم انه لا يجب على الفرقه المصلية اخذ التلاوح كقوله تعالى ولما خلدوا بعده
واسلمهم سبحانه الامر للوجوب يجب على الفرقه المارسة ايضاً من باب الاولى
لانها المسخوف للمسا ومنه ان يقول ان الاسام المذكورة في الآية ليس الوجوب
بل الامر بان لا يجزى الاخذ والتلاوح بالاسلام الذي وقع كاشت في المصنف فيكون
ولذلك اخذ التلاوح في موضع وجوبه لم يطل صلواته لان الاخذ ليس شرطاً في صحة
الصلوة ولا من اشياء ما هو واجب منفصل عن الصلوة احتج به عن ابي الهيثم
والشبهه فيكون انما يرد وان خبره ان لو وقع هذا الاستدلال من العبد لم يرد منه
صحة صلواته في حقه في المصنوب والمفسر المصنوب في صلواته وان كان عائداً
في ذلك اذا قيل المذكور بهما في موضع اذا العاقبة هي في القول بعد طلاق صلواته
وهذه الصلوة التي بينا كيفيتها وهي من الصلوات لا يربط بين صلواته ذات النقص
فدفعنا عنها شريطة بالشرائط الاربعه فلو اشغى واحد منها بان لا يكون العبد
في جهته القبلة بل في جهتها ان لا يخاف من مجرم ولا يكون في المسلمين قوة يمكن

اخرهم فرفقوا ويخرج الحال الى زيادة الفرق لم يتعد هذه الصلوة لان صاحب
 التبع انما يطلع هذه المصيبة في الترتيب والعبادة امر قرفي لا ينفذها من ايقاع
 التبع وانما يتبع بنائها ليقاع لانها كانت في موضع كان ليس جلي الى ان ينفذها بعض
 اسوة وبعض صغر وبعض حرج وفي كانت الصلوة تحفة فاعمل على ايجال المحلوه
 والحرف الى احرق والصورة الثانية من الصلوة لا يبع ما اشار اليه بقوله وان
 اكلاي وانا اكل الاقام في حال الحرف الصلوة بكل فقرة بان يصلي احد من الفرقين
 بجني الصلوة والفرقة الاخرى يحرمهم فاذا سلم الاقام ذهب الفرق المصلي الى
 مكان اصحابهم للحراسته ثم يصلي بالطائفة الاخرى فاعمل واما في جعله في
 الصلوة الثانية المتعاقبة للفرقة الثانية نقلها وحدها بالنسبة الى الفرقة الثانية
 وهذا ما يدل على جعل الصلوة المعترض خلفا المتصل وهي الصلوة المذكورة
 على الصلوة المذكورة بصلوة بطول التحل وانما يتبع به لا يترك على السلام بصلواتها في
 ذلك الموضع قبل سلامه واداء فقرة بالبحر ونحوها عند وجوب فرفق بين المسلمين
 لم يحدوها كذا العرف فربما يحاق بهم على المسلمين في الصلوة والثاني مكان
 افراف المسلمين فرفق بين الاربع والثلاثين في خلاف جهته القبلة ولا ينفذ في عرفة
 هذه الصلوة الحرف في يجوز الاتيان بهذه المصيبة حال الامن ايضا في يترجم لها بها
 حال الحرف والحضور الثالث ما اشار به قوله وان كان العرف في جهته القبلة سريتا
 بخلاف جهته فامكن المسلمين الا فراف الى فرفق في هذه الصلوة هذه المشرط صفرهم
 رتبهم واجعلهم صفين بان يجعل الاقام المسلمين في فرفقين ويجعل كل فقرة صفين
 صنفين اثنين للامام وصف خلفه للامام وصف واخرهم بعد ذلك هم اي اصحاب المسلمين
 جميعا لا باحد هادون الاخرين وكل الامام وكلهم بعد جميعا فاذا اجتمع للامام لم
 يتبعوا جميعا بل تابعدوا اصحاب الصلوة الاولى في السجدة فيسجد واحد وسجد

الحرف

اصحاب الصلوة الثاني والذين في الصف الاول فابعد اصحابهم اصحاب الصلوة
 الاول الشاهدين والامام عليه السلام فاذا اقام الامام عليه السلام الى الركعة
 الثانية قام معه اصحاب الصلوة الاول فيسجدوا وسجدوا مع اصحاب الصلوة الاخير
 وسجدوا الشاهدين الذين يجوزون مع الامام اصحاب الصلوة الاخير فيسجدوا
 ثم يتصل كل سجد الى مكان صلحته حال الصلاة ولا ينفذ في هذه الصلوة اتصال
 كل سجد سكان الاخرين بل لا يلام كل ما ينفذ كما بهم هذا وما وقع في صفين من قبل كل
 صف تمام الاخر لا ينفذ في الشريط والوجوب ولكن الاولي اتصال كل صف الى
 موضع الاخر الثاني ولو تهاكت الحرام والصلوة بان يجرس في الركعة الاول بعد
 الركعة اصحاب الصلوة الاول فيسجدوا مع اصحابهم الذين خلفهم مع الامام ومنهم اي
 استحق كل صف بما في الجوارح فيسجدوا في ركعة واحدة من واما الى آخرها
 لا ينفذ في السجدة من خلفه في الركعة الاولى وذلك بان يكون اصحاب الصلوة الثانية
 متساوية في السجدة في الركعة الاولى مع الامام واصحاب الصلوة الاول كذلك لا
 يركعون معهم في ما يلي بصون حال الركعة الامام مع الصلوة الاول فاذا اجتمع الاول
 مع الامام وقاموا في ركعة الوافقون اصحاب الصلوة الثانية في سجود واقاموا
 في الركعة الثانية بالعكس بان ينفذ الصلوة الاول حال الركعة الامام في الثانية مع اصحاب
 الصلوة الثانية ولا يكون معهم كما لا ينفذ معهم في السجدة ايضا فاذا اكمل الامام
 معهم السجدة في ركعة الصلوة الاول في سجود السجدة في ركعة ما في الجوارح الكاملة
 التي في اول الركعة الاخرها احد الصنفين كالصنف الثاني في صلاة خاصة في جميع الركعات
 بان ينفذ الثانية حال الركعة الامام مع الصلوة الاول ولا ينفذ معهم في السجدة فاذا اجتمع
 الامام معهم قاموا في ركعة اصحاب الصلوة الثانية في السجدة وسجدوا واقاموا
 فاذا اجتمع الاول في ركعة اخرى اعني في الركعة الثانية ركعتين وسجدوا مع اصحاب الصلوة

الثاني ويجوز ان يكون الصنف كان بعد من لا يترتب اليه تلك الصفات المتكثرة
 في التجرد والحرمان اي يحرم الصفات الاخرى ان بعد كونه باسم الامام ومع الصنفين
 الاولين في الركعة الاولى فانهم في الركعة الاولى مع الامام فاذا اقام الامام مع
 الاولين في الركعة الثانية بعد الصفات الاخرى ان اقام الامام وحده فاذا اقام
 في الثانية ركع الجميع معصية بعد اتمام الركعة الاولى او لا اعني احصا بالصفين الاخيرين
 وحسن التامد وان اعني الصنفين الاخيرين فاذا اجلس الامام للركعة الثانية لم يجز
 وجلس اسم الامام واحصا بهم فتمت الامام وسلم عنهم ويحتمل ان يكون معنى الركب
 في التجرد والحرمان اذا اقام الامام في الركعة الاولى ركعتين جميعا بعد
 الركعة الاولى بعد ان رفع من الركوع للركعة الثانية مع الاولين فاذا رفع
 الثالث راس من الركعة الاولى لم يتابع الاولين في الركعة الثانية حتى يتبع بالاربع
 سجدة الاولى فاذا اقام الاذان في الثانية سجدة الاخرى ان دخلت في الاذان في الركعة
 الثانية مثل ما فعل الاخير ان في الاذان امكن في هذه الصفات والحيات المذكورة كلها
 الجواز وانما ذكر الامام فله هذه الحيات كلها على سبيل الاحتمال لانها على هذه
 صدر من النبي صلى الله عليه وآله في يوم عسفان لكن لما لم يكن ذلك لا راعى الوجوه
 ونزول تلك الحيات المخصوصة بقيت هذه الحيات المذكورة كلها في جبر الاحتمال
 وهي احدى الصفات المذكورة على الصفة المذكورة بحصول عسفان وهو اسم قرية جامعة
 على انفي عشرة فرسخ من مكة وقد ذكرنا الصلة لهذه الصلوة في هذه الرواية ان يكون العذر
 في جهة القبلة ان لا يمكن المراساة في الصلوة الا كذلك وان يكون في المسلمين كثر فيكون
 الاذواق في اثنين يجوز بعضهم بعضا وان يكون العدو مريئا بان يكون على قلة جعل في
 في ارض مستوية لا يجعل فيه وبين ان هذا المسلم في حال من جيل ونحوه لتامس على
 حالهم وكنهم والذي مستخدم من كلام المستر في هذه الرواية ان يكون العدو في جهة

الصلوة وروية العدو وان يكون في العدو قوة بخلاف مجموع وان يكون في المسلم كثر
 كونه في الاذواق واعلم ان الصلة لا ترفع في العمل هذه الصلوة تحت ما ثبت فيها
 من طهر في جميع اهل البيت عليهم السلام فالصلاة على الصلوة وان لم يتركها كثير
 من الاحصاء كونه مريئا وكذا في المتيقنات وليس فيها حاجة لاعتدال الصلوة غير
 التقدم والتأخر والتقلب بين ذلك عذر في جميع الصفات على حال الاختيار فكيف
 عند الضرورة والصورة الرابعة اما ان لا يصح وان في القتال وان تصل الى الضيق
 المشاور والظن المتتابع واستدخال وان في الامر الى التاخر والمعاينة فلهذا ان
 الشك حدث لم يأسس لغيرهم ولو اوسعهم وتعددت الوجوه التأخر والحيات المذكورة
 فلم يبق مجال التفرق في الركعتين للحرمان بعضهم بعضا صلواته بحسب الامكان فلهذا
 ان يصلوا في جهة الاشياء ودكنا ان لا يخلط في نفسنا الا وسعها وان قد علم
 ان يصل في جهة القبلة وجب ويجوز في جهة ما مع عدم امكانها وان يمكن موت
 الاشياء في جهة التكرار وجب وكذا لو يمكن في الثانية وسجد الركعة في جهته
 مع الامكان على قريوس سرجه او غيره وان لم يمكن في الثانية من المروءة
 التجرد على الارض وجب ويحتمل سقوطه مع المشقة في هذه الصفات على قريوس
 سرجه او غيره في شأونه وجوب الماركون والتجرد وكذا لو في الماشي والتجرد في
 الصور بين ان في حاله المشي في الركعة وحصوله وجوب الماركون والتجرد في حاله
 يحصل التجرد وحصوله في جهة هذه الصلوة الفعل الكبير الذي ليس من احوال
 الصلوة مع الحاجة اليها لغيرها المتأخر وحذا في ارضاء الفرس ليرتد عنها
 سرجه في هذه الصلوة انما لا يعلم الاختيار الواردة في جهة الجاهل والرجوع
 فيها ولا يشرط فيها الاستقبال مع تضرره فلهذا ان يصلوا بعد من الامام وان
 اختلاف الجهة مالم يقدروا على التوجه ويكونوا جهة المستدبرين نحو الكعبة

الصديق عليه السلام لما دخل مصان اصطفت الناس خلف رسول الله صلى الله عليه وآله فقال عليه السلام انما الناس هذه نافذة طيل على مسكة واحدة لا يحل ما على الله تعالى فيه كما به على الزبانية فيمن عرف الناس واستثنى من الحكم اذكوب بعض التواضع بقوله الا الاسماء او العبد هذا عند اختلاف بعض الاصطلاح لان جوان الجماعة فيما اجماعه والاعتراف وكما ذهبوا الى الصلح وبظهر من كلام المعتمد رحمه الله والزم وبعد فربما يخرج بذلك كلام اكثر الاصحاب بمرح عليه السلام بان كيفية هذه الصلوات التي افادها من سواي الكلام ان المشتكى في الحكم المذكور يخصه في المذكور ومع انما يستحق ايضا في الصلوات على من مات ولم يبلغ ثمانين سنين وقضاها او فضل الجماعة عظيم من غير علمه ما به من اجل القول على صلى الله عليه وآله والصلوة للجماعة بعد اى صلاة صلوة العديس وعشرين ورجعوا والخذ بالذات المجردة على الواحد وسوى وعبد الله من شأنه عن الصادق عليه السلام الصلوة في جماعة افضل على كل صلاة الفرد ما ربع وعشرين ورجعوا وكما وعشرين صلاة وعنده صلى الله عليه وآله كما من يلزمه في غيره اوله الاقيام فيهم الصلوة الا استعملوا على غير عليهم الشيطان فليكن بالجماعة فان الذنب للجماعة العاصية اى الناة بعد من الطلوع وهذه كناية عن ان التفرقة عن الجماعة فيهم الطين لضعافه واستدل بعض العامة بهذا الحديث على وجوب الجماعة كناية وهذا من معارض ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله في صلاة الرجل الواحد من صلوة وحده قال بعض المحققين ان من هذا الخبر يخرج في الجماعة لان اقامة الصلوة يصدق على ضلها ما يطالع ان ليس من الضمير انما كل واحد لا يتخفى عليك ان لم يركعوا وهذا القائل لم يكن في الجملة ولا على ما يطلب العلم من كفاية الاحتجاب في الجماعة لكن في تمام اذكر عليه السلام فليكن الجواب من غير ما هو المراد

کونہ

ورحمته على غيره من الامكنة ونحوها اي شروها للمازسة احدها اهليلا لاجل
 للافتقار وهو عني اني لو احدثها بلوغ الاشياء فلا يصح انما انما انما انما انما
 واما المنزلة في حقها انما هي لان لا يصح عدم الجواز انما انما انما انما
 شي من الواجبات خلا من ثمارها لثبوتها على السلام لا تنقل الا خلف من شوق
 واما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 او اراحت من حالها فاقته لثباتها لاجل ما فيها من ثباتها لثباتها لثباتها
 من حق السليم لانهم ضعه والفاصوليا لم وقال الله تعالى ولا تمنوا الى الذين
 ظنوا وما عليهم السلام لا يؤمن فاجروا من حالها لثباتها لثباتها لثباتها
 في الحكم وانما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 بالمشاهدة بين الناس لانما انما انما انما انما انما انما انما انما
 بعض خلف الناس وان كان معتقدا للحق لما ذكرنا ولتقوله على السلام لا يفرز لا
 فصل خلف فاسق ولا ينبغي عليك ان اعتبارا للعدا لثباتها لثباتها لثباتها
 عن الشيطان الا في حق البوع والحق ايضا لان الحق والحقى لانصفا
 بالعدا لثباتها لثباتها لثباتها لثباتها لثباتها لثباتها لثباتها لثباتها
 لا يحتاج معه الى المشقة الفاسد الذي يستدرك ايضا لان ولد انما انما انما
 فلا يكون عدلا وحاسبا طهارة المولد فلا يصح انما انما انما انما انما
 ولما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 لا يصح انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 شهادة ولما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 بالانسية الى اعتقاد الناس فلو كان الاشياء قد صحت عندنا ولم يعلم الناس من ذلك
 صحت صلوة لان الناس في معتز ما يعلمون ويصنعون آخر وهو انما انما انما انما

بما هو الحق حتى آخر وهو ان الصلوة هي صلوة الاشياء بالانصاف الى اعتقاد
 لا بالنظر الى الواقع ونفس الامر لا بالانصاف الى الناس فلو صلي في ذواتها
 والارادة معتقدا بجزانها ومحتج مع عدم طهارة اعتقاده للواقع ونفس الامر لم
 يكن ذلك قاصدا صلوة وكذا انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 الطهارة ولم يعلم بعد الوضوء ايضا انما انما انما انما انما انما انما انما
 ذلك ايضا لا يتصل بصلوة وشايعها بقاءها لثباتها لثباتها لثباتها لثباتها
 ولتقول اسير المؤمنين على النام الا في حق المقتد المطلقين ولا صاحب الفايح الا في حق
 فلو لم قاعد قاعد اطلت صلوة الملتزم اجازة لهذا الشرط ليس في هذا النسب لثباتها
 فلو من الناس من يبالى بالنسبة الى من فرضها لثباتها منهم فلو لم انما انما انما
 الغياض مثلها انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 والمراد بالانما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 يقول الامع الما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 يجب على الانما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 العجز عن التعلم ام يجب عليها الامتناع اشكال قال العلامة بالانما انما انما
 الصلوة بقرأة صححة غير طاهرة باسمها ذكر في الاصل فلو انما انما انما انما
 تصح انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 لا اعتبار في كفا الاشياء امرأة والمأموم رجلا ولا يجوز في انما انما انما انما
 عاشها كغيره فلو انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 في الصلوة انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 والعقل والايان والعدالة وطهارة المولد في فاعتراف هذه الامور على كل
 واحد منها للحكاية انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما

نغ

اليقوله والمعادن اذا كان في الغريم والمسايل الاجتهادية كوجوب النسيئة بعد
 الفاشية الغريمية وحولنا الصلوة في غرضها العالين بالارادة ما منع من الاقتداء
 لا سلطانا بل ان ابطال ذلك للثلاث الصلوة عند المأموم فان اتفق على المأموم
 وجوب النسيئة والاشام لا يرى ذلك كذا ذلك جنيته فادعوا وصوتوا بالمأموم
 ما منع من الاقتداء فلا بد من بعض تلك الوجوه الصلوة عند الخلاف في المسائل
 الاصلية التي لا تدخل فيها الاصل كالمظهر المفرد وصورتها الزايدة والفرق
 بانها لا تعرض للمؤمنين ما بين ذلك ليس بقادح وتقوم المرأة الشاة لغيره العادة عليه
قال السلام وقد قيل في المراتب النساء لا بأس في سجدة من ان يصلي جماعة في كل
 اجتماعا غيره ساجدة من الذين كاهم ويخرجون في الصلاة على ما اذا امت
 المرأة استجابت ان تقف وسطهم فيصفون ولو تباحثوا في الامور المتروكة مع قضا
 في غيرها الامانة وان اتفق المأمومون على واحد منهم قدم عنها المأمومين لما
 فيه من اجتماع القلوب والتعاقد ووجه منجى التمسك مع اختلاف المأمومين في
 التقويم في الامانة وعدم اختيار الاكثر وحل كلام الامتحان ما حله في الامانة في كل
 ان عند اختلاف جمل الزجرات في التمسك في الذكر كما انه لا ان يقال في اختلاف
 الاقل في قوة الصدم كما لا اختلاف في ما علم ان مع الاختلاف ليس للمؤمنين ان يستعملوا
قلعنا في كل ما يفسد في كل يوم مختلف من مختلفون لما فيه من تارة لطفه واننا وافي القلة
 في كل ما يفسد في كل يوم مختلف من مختلفون لما فيه من تارة لطفه واننا وافي القلة
 اقلهم للقرآن وتامها ان تقدم الاقتداء بالاحياء الى المقتداين لا في القرأة التي
 يحتاج اليها في الصلوة محصورة والعرض ان الفقيه يحتفلها بالاحتجاج الى المقتدر
 غير محصورة في دفعه من رتبة الصلوة من احتجاج الاكثر في الفقه في معرقة ما حصل
 ان المصلي الى العقد الشا حيا جاسا المرأة لان الفقه لم يدخل في جميع افعال

الصلوة بواجباتها ومستقيمتها وجبها ان يرضى في الصلوة ما يخرج الى الجليل في كل
 القرأة في اختيار المصلي القول الا في كل ما انما لا يرضى به ومع الاختلاف في الاقرار وجب
 من سبقت القول الثاني في تعبد ان الصلوة امور معتدلة ومعتدلة بالمعروف
 ان الاقرار انما يثبتها كالاقتداء بترسخ الفارسي على الاخر يجوز اذا اذنا القرأة
 وان كان اقل بقطر او الظاهر ان المراد بالقرأة في التعبد هو الاجرة في كل
 قرأة في القرأة فانما يقتضي في تقديم الاقتداء بغيره لغيره في السلام فان كان في
 القرأة سئل فاعلمهم بالسنة فاقول على كل حال يستوي الذين يعلمون والذين لا
 يعلمون وان تفاوتوا في الاقتداء فاقول على كل حال انما لا بأس في المقتدر لكل حال
 مع ذلك فتنفي الاقرار ليس بما يقتضي من الحاشي على رتبة اعتبار تقدم الامة
 على الحاشي فيسب على الاكثر فيجب ان يكون العلم من الاثر فيجب على المصلي ان يعلم
 ان العلامة في القول بعد التحقيق في العلم في كل طرفة عين في تقديم الحاشي وخرج
 العلامة في المختلف بان تقدم الحاشي امر مشهور وان زهره جعل تقدم الحاشي
 بعد الاقتداء في التمسك في الذكر عزيمته وانما يكون في الاختيار انما يرضى
 من جلا او يستند بطريق غير معلوم من قول المصلي في قوله لا تقدم قرشينا
 ولا تقدموها وهو على تقديم قوله غير مرجح في المذهب وهذا انما هو مشهور في
 صلوة الجنان خاصة بغيره في تقديمه في اكرام الرسول فيصلي به على ما اذا فتر
 ان الحاشي بعد الاقتداء بغيره فان تقدموا ولم يكن مع الشرائط او تناوبا في
 الحاشية في الاقتداء بغيره او يقدم من جبره اقدم عليه بغيره من الشرف والحق عليه
 السلام فان كان في رتبة السجود فاقدمهم بالجملة في كل المراد بالاقدم هو من كان
 اسبق بجملة من هار الحرب الى انا الاسلام وقيل كان اسبق سلاما وقيل الملام
 من يكون من اولا ومن تقدمت بجملة من كان اسبق في كل التمسك او بعد وقبل الملام

بية زمانا من يسكن الامصار لاننا قابل المادية مسكن الارواح فان اهل الامصار
 اقر قبل ان يحصل تشرط الامانة من اهل القرى والبلدان وفي هذا التفسير الاخير هو
 المرجع في علم المذاهب انما اثار اليه بعض تعليقاته في توافيق الاربعة في الامانة
 في اوله ام انقول عليه السلام كما جرحهم متافاة فاعلم ان قوله في الامانة كان
 ذلك هو المعنى بالامان والاطمئنان والاحكام فلو كان احداهما يخرج كليهما في
 الاسلام والآخر ارباب سبعين لكان سلاما فيمن تحسب كان الاول هو الامانة العنب
 فان تناوينا حلية التواضع او تقدمت حلة الازمجة وجهها اذ كانا للاحق الا ترى
 الاول وجهها ولا انظر الى اوله ذلك شرعا في الرجال والتمتع بصدقه هو
 التفسير الثاني وكذا عند السيد ان ارباب وقال الصائفة في الخلف نادى الحق
 مقدم الامم وجهها من الملائكة اعزاه الله تعالى واننا وفي جميع القدي
 فالمراد يعني في حلة الازمجة التواضع والاستحقاق وبعد الجمع حصل الامانة
 فيمن كان في الامانة في حق ما يخرج باهر القرعة وهذا نظير مقدم استحقاق
 بعين ايجاب فلو قدم المنصون على التواضع في هذا المراتب كلها لكان بخلاف
 والامر في المارة اذ كان في هذا المراتب وكذا الامان الملائمة في مسجده وكذا
 ذوالالمرل واصحاب البيت بعد من هذه التفسيرات كان في الخاضعين
 معهم من هو ارقا منهم ووافقة ولا يارضونهم في قوله التفسير الامانة الاظم
 لقوله عليه السلام لا تقربن الرجلين يمينه ولا في طاعة وقال الصادق عليه السلام
 لا تقرب من عدم الرجلين منزلة ولا في سلطانة المسجد السيد الامانة المراتب
 كثر في التفسير رحمه الله في التفسير في قوله من زار قوما فلا تمنعهم ما في
 المسجد وغيره وان تقدم التبرؤات وسختة وتنافر اولها فذلك هو المقصود
 الحذر وان في كل اربعة من الامانة المراتب من ايضا لا يقدر على التمام وكذا ما

جز

انما ان اعدوا الانام والاشهر المأموم وان كانت أسرة القوي لم يلزم السلام الاثنان
فان قوما جماعة يستل الصلوة على السلام عن اقل ما يكون الجماعة قال رجل وامرأة
وقيل وبعض الجماعة القوي الميز لان ابراهيم اسلم بالصلوة على القوي والركوع القوي
بالقوي وهذا القول انما يقتضي ان قلنا ان فصل القوي نصف بالضعف وانما اذا قلنا ان
اضا المزمع فلا ويكفي الاثنان في كل ما يجزى فيه لا يصلح للجمعة صلوة العبد
لا لطلوعها بل يصح وجوبها فان قلت قد مر في الاصول ان اقل الجمع للصلوة عشرين
ان الجماعة بانين قلنا المبدأ هنا ان فضيلة الجملة يحصل من اثنين ولا
مضافة وثم لما احيى لك من شرط الجماعة فقدم المأموم على الانام والحق
فان حصل قوامه بطلت صلوة الجماعة وان كان ذلك المقدم منكم كسرى لا يفتاح
او كان فيه انما الصلوة لقول عليه السلام انما جعل الانام اماما لغيرهم كذا قيل
في التلخيص والمشافع صلى الله عليه وآله لا تامة عليهم السلام بعده وبيده لا لا لغير
الذكرين على المطلوب فظهر من مساواة المأموم للمؤمن في الوقت اجماعا ولا
فضل باخيه عن الانام كما في العلقمة وعليه نافع ابراهيم بن يحيى في المساواة والرجوع
التساوي وان كان بسبب ظاهر الغير وما ذهب اليه ان كان مقدورا لكنه قد خرجنا
ادعاء العلقمة عن اجماع على جواز المساواة وكيفية وعوى الاجماع مع مخالفة
من هو من ظاهر علمنا وانما قلنا ان ما ذكره ابراهيم ليس مقبوحا لان ظاهر خبر محمد
بن مسلم عن ابيه عليهما السلام الرجلان في يوم احد في اصحاب يقوم عن غير محمد
عليهما السلام في القدم والمساواة بالعقب لا الميود فلو كان بعض انام المأموم محادا
لعقب الانام لم يكون موضع سجدة ومتمد بها على موضع سجدة الانام لم يزد ذلك
في الاقتداء وصحة الصلوة وانما لو كان رجل المأموم اقل من رجل الانام فرقت
بحسب يكون عقبة محادا بالعقب الانام ويكمل الطرفا ايضا بعد تقدمه على اصابع الخاف

لم يكن ذلك فاما في الانام والاشهر المأموم باعتبار الاصابع ايضا وعدم
العمى موضع القوي وبيدهما انما يشتمل في غير المشدقين والكهنة واما بالنسبة اليهم
اعني المستدبرين القويهم فيختارون جهة الانام سواء كانا قويا وعضوية معا بل الانام
او في طريق آخرون المستدبرين الى جهة الانام فلا بد من اعتبار عدم تقدم موضع
التيه ايضا كما يشهد بقوله الآية للفقهاء حول الكهنة واما يعتبر في ذلك فيهم كذا
يكون المأموم اقرب اليها اي المالكهنة عينها من الانام او القوي اليها فيفضل المقدم
والقدم على الانام من حيث البطالة اجماعا ويحوي الجماعية على ما مر على ان يتصل
او يستل مع التلخيص ليس في لو سقت بسبب المأموم فان خرج على سائر الانام
صلوة ولو تولى لا تقرأ وصفت وكذا في عدم تقدم المأموم على الانام اجماعا كذا
شرط عدم على الانام حسب المكان فلو كان مكان الانام اعلى من مكان المأموم بما
بعد من جهتهما لا يخطى في الصلاة وهو المعلق العربي كان ذلك قاضية صحيحة
المأموم خاضت دولة الانام الاختصاص في التنية الا بعد فخصني النبي عن قيام الانام
في مكان اعلى ليس لاجل صير مساواة الانام بل لاجل جواز الاقتداء وتجرع الفساد
للصلوة المأموم ويستند الحكم ما روي ابراهيم بن باقر عن ابيه كان بالمدينة للناس
استعملوا واحد من مدعيه انما في قوله تعالى قال له بعد هذا لم تسمع رسول الله صلى
الله عليه وآله يقول يا ادم الرجل القوم فلا يقصرون في مكان ارفع من مقامهم فقال قال
فلذلك استعملت حين احدث على يدي وروى ايضا ان حذيفة لم يركب ان بالمدينة
فاحد عثدا لله من سخطه فليصير فيهم على فرج من صلواته قال المجهل انهم كانوا في
عن ذلك قال لي لم تكن حين جازي اذ اعرفت ذلك فاعلم ان هذا كان الانام لو كان
يسير اجماعا وهذا هو بقدر العلقمة المتبع منه ويشترط انما لا يخطى في العلقمة في
واختاره انهم فان ذلك مما يقتضيه العرف ويمكن ان يكون مأخوذا روافد رابع عن

الباق على السلام قال ان صلحهم ودينهم وبين الامام ما لا يختص فيلزم ذلك علم
بالامام فما كان المرتفع بقدره المذاهب فضاء على في غير المنع ومادة ونسبة حزين
البحر ان يكون العكس بان يكون المأموم على موافق الشطوط وهو يكون الامام
قدما على وجه الارض للاعلى والفقير الصادق عليه السلام اذا كان الامام اسفل من
موضع المأموم فلا بأس وجواز العكس ليس بطلان على اى حد كان الارتفاع ولما امر
بغير العلوية هذا بعد الشك لان يكون المأموم في سدة عالية وعلى قدر جليل شأن
والامام على وجه الارض واذا عرفت ذلك فما ذكرناه اما هيبة الارض المحفدة
وانما الارض المخصصة اى غير المعتدلة اصل الخلقة فلا يحرم بها بل يستلزمها
من الحيثية اى من طرف الامام والمأموم فلو وقف الامام في ناحية اهلها فانه
باس وان كان علوه بالمعتدلة اصله لا يجوز ويستلزم صحة الاختلاف في المقادير
العربية بين الامام والمأموم كما ينبغي لكونه عادة وانما حصل القرب على المرفق
لان كل ما لا يرد على فاعلى من المرفق كالمرفق من غير ما يقع فيه اصص
فيكون عريضا وانما يقدر من القرب فيما يستلزم بعد القول باشتراط ذلك مستكما في
البيان في الامور يكون فيه ذلك مستلزم لذلك مستبعد على وجه الحقيقة
قاله العلامة في التذكرة وقد روى المحدث ما يرويه ثلثا بقرعة راع والقرب بانها
دونها واستصعبها من حيث المستند وأشار الى بقره فلا تعدى
القرب ثلثا بقرعة راع على الاصح وهو قول بعض الفقهاء فيقول لو وقف صف
خلعت الامام على واحد ثلثا بقرعة راع صف آخر على هذه النسبة ثم بعد ذلك كذلك
صحت صلواتهم ومع افضال الصنفين لكثرة واعتبار القرب العري بين الصنفين
الاول والامام وكذا بين طائر العنقوف لا يستلزم هذا الذي بين الصنفين الاخير
وبين الامام وان افرد ذلك البعد نحو من غير اى زيد والى ما ذكرنا من اعتبار القرب

العري بين الصنفين اشار بقوله اذا كان بين كل صنفين القرب العري وهذا الحكم عند
علمنا ان كل اجماع في صلواتهم اجماعا اى مع من الفرق والمسب سلا الامام
الاختلاف والمرد بان يحصل المأموم صلواته من غير صلوات الامام وجوبية
الاختلاف امر اجابى لقوله عليه السلام انما لكل امرئ ما نزل به ولو نزل على طائفة
لم يكن اشركا بها بين الامام والمأموم هيوية بين طائفة المظلمة والاختلاف ورجح
الفعل بفعل العري اى بشارت اتمام القرب فلا يخص احداهما الا ببيان فلو كان المأموم
الامام بغير رتبة الا بتمام بطلت صلواته لما عرفت لا مطلقا بل ان اخلح به يلزم
المخرج من محال الفارة فهو ترك والى اخذ القراءة علما وجهه لا بطلت صلواته
وكذا لو قلنا بقصد الوجوب ويجوز على المأموم تأخيرها اى تأخير رتبة الاختلاف
عن رتبة الامام اجماعا لقوله عليه السلام انما جعل الامام اساما للقرية به فلا يجوز
لغيره من الخلق المسوطة على مساواة العبد بحسب الزمان حتى يكون في مقامها
في زمان واحد لا يجب على الامام رتبة الامامة للاصل ولما روى ان النبي صلى الله
عليه وآله رأى ان النبي صلى الله عليه وآله كان يصلى فجلس خلفه حتى انتهى حتى
صلى راعا راعا احسنهم النبي صلى الله عليه وآله او حتى صلواته وقا اهل البيت
موصولة انما فصلت هذا الكلام ولان اتصال الامام مساوية لافعال النفر فلا يغير
رتبة الامامة لعدم الاختلاف في الهبات والاحكام وهل يشترط بين الامامة
الجمعة وما يشترط في الجملة قبل الا اذا اجمعت لا يستفاد لاجتماعه فلا يحتاج الى الامانة
وهو ضعف القول على السلام انما الاعمال بالنيات وقيل نعم لان رتبة الفعل الواجب
واجب وهو الاحتياط عند العلم وامر بالمعروف والنهي عن المنكر لانه الواجب هو الاحتياط
عرفت ان لا يشترط في صحة الدعوى بين الامامة فهل يستقبل ذلك هل لم يقطع على
الثواب وقد تبين بقوله لكن يتوقف حصول الثواب على حصوله فواب اجماعنا

هو متعمد عليه ثم لم يرفع الامام راسه فقام ذلك الركعة وبها لما فيه
 ذلك وقالوا لم يلحق بكثرة الركوع فقد كانت الركعة مستندة لما روي عن النبي
 عليه السلام لا بعد بالركعة التي لم تشهد بكبرها واجب عن ذلك بان التكبير قد
 يطلق ويراد به نفس الركوع وبهذا الطريق يحصل الجمع والتأليف بين الاخبار فيخرج
 المسألة ولو شك المأموم وتردد في اذهل ذلك الامام في ركوعه قبل ان يرفع
 راسه لا يباح احتمال اقلها عدم الادراك لاضاءة العدم واليه اشار بقوله لا
 ان شك هل ذكره ركعاه ام راضا ومحملا ان يقال باو ذلك لاضاءة الركعة لا الامام
 على ما كان عليه من الاحتياط الى ان يتحقق الترفع ولو ذكره بعد الركوع قبل ان يرفع
 في الركعة لو بعد ان كبره او بعد التحنن الاولى استحبابية الضيق ان يذكر تكبيرة
 الافتتاح فاذا لم يجد موضعها الثاني واداء اقام الامام الى ركعة اخرى فقام معقول
 يحتاج في الصور من الاستئناف اليه ام لا فالشيخ با في لان زيادة الركعة
 في سائر الامام وقال العلاء بالاول وهو بخلاف المعصية كما اشار اليه بقوله واستأنف
 التبرئة في الصور من عند قيامه الى الركعة الثالثة لان الزيادة على الصلوة عند
 ذلك لا يجب الاطلاء خصوصاً في هذه المدن واجتنبوا هذه على هذا المطلوب
 بقوله الصادق عليه السلام اذا سبقت الامام بركعة واحدة وتقدم راسه
 فاجتهد به ولا بعدك بها في عبارة الحديث شاحنا احتمال ان بعد ما عدم الاعتداد
 بالتحديد بين ما لا يشترط بينهما انه لا اعتداد بالتحديد وبالصلوة بناء على ان
 يكون الضمير المذكور في الصلوة راجعا الى الركعة لا الى التحنن ولا يخفى على من ان
 تطرق الاحتياط في قادمه في جميع المخرج المطلوب لان يقال ان الاحتياط الثاني
 اطهر مما يقرب الى العلم فعمل على المعنى المتبادر وهو انه خير المنع ولو كانتا للتحقق
 ادركت مع الامام فيما التحنن الاخير في الركعة الاخرى استأنف صلوة لما ذكرنا

بينه وبينه في ركعة متحدة ويخفى ان يكون ذلك بعد التسليم اي بعد تسليم الامام و
 هنا وجه آخر وهو الاعتداد بالنسبة الى خلافتهم صلوات الله عليهم وانشاء هذه الركعة
 وقيامه بها من قبله لم يبق يكون بعد ذلك الصلوة قالوا ذلك الامام وهو في
 التحنن الاخير من صلوة فهو يدرك الفضل الصلوة مع الامام والحق ما ذكره المصنف
 لما ذكرنا من الزيادة على سبيل التوسط للصلوة وان لم يكن ذلك ولو كان المأموم
 ادركه بعد رفع راسه من التحنن الاخير لم يكتسب الفضل في معتبه بالامام ويصل بعد
 وتا بعدية التحنن اذا ان شأنا ان شك الى ان يرفع الامام فان كان ذلك في التحنن
 الذي تاجده في الركعة الاخرى فقام المأموم الى صلوة بعد تسليمه بعد تسليم الامام
 لم يصلواته المشرقة فيها بعد استئناف اي من غير ان ياتي بشيء اخر وتكون آخر للفتنة
 فان لم تدر ركعاه بطلان الصلوة بخلافه لقيامه بعد التحنن من حيث انها ركعة
 انجلى ولا يأس به لانه مأموم مدنا لا دلالة في فضيلة الجماعة على ترك التكبير
 الثاني ما خطبنا اذ بعد في الركعة الثانية انما بعد الركعة وفي رواية اخرى ما بعد
 الاجتهاد ولما قلنا ان يقول العلاء المذكور للاستئناف في المسئلة الاولى وهي الزيادة
 اذا كانت بعد بطلان الصلوة وان لم يكن ركعاه انما بعد بطلان الصلوة فيمكن
 قبله ان يصل في عدم قيامه بركعة التحنن متابع للامام ولا يخفى ان هذا انما اذا قلنا
 بنسخة انصاف استئناف التبرئة التكبير الصاك في المسئلة الثانية نعم لو ثبت ان هذا
 محل انصاف اجماع الاصحاب روي التام في قوله تعالى والظاهر ان الامام لو رفع
 في الركعة الثانية يدرك هذه الصورة وكذا في الصورة السابقة فحصل القدوة والاعتماد
 لا شفت فائدة الامر بذلك وقال في التحقيق الصحيح انه لا يدرك فضيلة الجماعة في الصلوة
 المذكورتين لانهم يدركون مع تلك الصلوة ولا ركعة بينهما والشايع لم يبعد بين آخر
 الصلوة سفر وليس الكل اذ لم يكن ذلك التاخر من ذلك ولو كان التحنن الذي تاجده فيه

هو الشهيد الاول لا يجرى بمقتضى هذا الضمان اصابا كما ناجرته الشهيد قبل القيام
ذات الكبر الذي اقره اولا للامتناع من كبر آخر الا امتناع فيكون هذا الكبر
الذي هو ابناء الامام ثالثا للامتناع واولي الشهيد للمؤمن ومراء المؤمنين
عالم صلوة في اصدق الامام من كبره وان كبرته يحصل ما يدركه معاد اولها فان
كان ذلك بالنسبة الى الامام من صلوة وهذا الحكم موضع ارجاع للاضاح لعلنا نثبت
لقوله امير المؤمنين عليه السلام يجعل الماد رابع الامام من الصلوة قلنا فان ذلك
معدركم كانت تلك احوالهم وان ذلك معدركم في قضاء ومع الامام كونه من
من صلوة فمنه ما يقع في غير الامام بعد وفاة مائة اربعين من اخبرين عن
التصحيح يعني اربعة سبعمائة واثنتين وثلثين واولا الله وانه اكبر من الفاضل
واخرج مائة اربعين الذين هما ابناء المؤمنين على الامتناع لانها اخبرنا عن خلافة
حكم الفاضل فيها ولا يجب القارة فيها على المؤمنين من جهة الامام فيها لا تخلو صلوة
عن الفاضل ولو كان الامام غير حق لا يصدى بسنة الفاضل ولا يجوز بغيره
اضطر الى الصلوة معدتها بغيره الاضاح ظاهر ولا يجوز ذلك ولا القارة مختلفة
بالمر لا يفسد وجوبا قال الصادق عليه السلام بحولك ذكركم من القارة بمنزل
حد بشاقتي يعني الفاضل وحدها مع نقد الشراء والمشاكره انما يغفر ولو
سراية لله عز وجل حد بشاقتي على اضطر الى القيام بعد علي بن عبيد الله وشهد
قائما وقدمه فله وشهد قائما بل ان اضطر الى ذلك ولو كان الامام غير الفاضل
فلان القارة للمؤمن قارة كونه على وجهه عن غير الفاضل او بغيره على الفاضل
السلام اذ رفع قبله فاضل القارة وان كان معدومين للمؤمنين بشاقتي
باعتق التائب المار عن النبي صلى الله عليه وآله قال سئل ما بينه وبينكم فقال
بيننا كبر لا يستحق عليكم البطان وروى ايضا عن علي عليه السلام انه قال

مؤلف

للطهر وهو من فدا النفس الى عبادة الله تعالى في سلكه كما عرفت انما هذا بعد
 لما كان طهر الا ان السبب في فدا النفس الى عبادة الله تعالى في سلكه كما عرفت انما هذا بعد
 عليه صديقا صديقا وهو الذي كان في سلكه كما عرفت انما هذا بعد
 كما انما في سلكه كما عرفت انما هذا بعد
 ولما رواه الحسن بن محبوب في سلكه كما عرفت انما هذا بعد
 باسناده وفي سلكه كما عرفت انما هذا بعد
 وفي سلكه كما عرفت انما هذا بعد
 من الامم السنية انما هذا بعد
 من ان وضعا وقت فسخه الطهر اذا خرج ذلك الوقت فليكن الطهر
 او ما بين ذلك السبب في سلكه كما عرفت انما هذا بعد
 الطهر بعد ان يخرج من سلكه كما عرفت انما هذا بعد
 كما انما في سلكه كما عرفت انما هذا بعد
 لا بد ان اورد في سلكه كما عرفت انما هذا بعد
 في ذلك السبب في سلكه كما عرفت انما هذا بعد
 فيها وهو انما هذا بعد
 كما انما في سلكه كما عرفت انما هذا بعد
 به ذلك السبب في سلكه كما عرفت انما هذا بعد
 العلامة في سلكه كما عرفت انما هذا بعد
 فخرج الوقت في سلكه كما عرفت انما هذا بعد
 فسطح في سلكه كما عرفت انما هذا بعد

عنه

حيث قال انما سبب باسنادنا الا ان السبب في سلكه كما عرفت انما هذا بعد
 ويروى انما سبب في سلكه كما عرفت انما هذا بعد
 من الامم السنية انما هذا بعد
 السبب في سلكه كما عرفت انما هذا بعد
 على انما في سلكه كما عرفت انما هذا بعد
 ولما رواه الحسن بن محبوب في سلكه كما عرفت انما هذا بعد
 باسناده وفي سلكه كما عرفت انما هذا بعد
 وفي سلكه كما عرفت انما هذا بعد
 من الامم السنية انما هذا بعد
 من ان وضعا وقت فسخه الطهر اذا خرج ذلك الوقت فليكن الطهر
 او ما بين ذلك السبب في سلكه كما عرفت انما هذا بعد
 الطهر بعد ان يخرج من سلكه كما عرفت انما هذا بعد
 كما انما في سلكه كما عرفت انما هذا بعد
 لا بد ان اورد في سلكه كما عرفت انما هذا بعد
 في ذلك السبب في سلكه كما عرفت انما هذا بعد
 فيها وهو انما هذا بعد
 كما انما في سلكه كما عرفت انما هذا بعد
 به ذلك السبب في سلكه كما عرفت انما هذا بعد
 العلامة في سلكه كما عرفت انما هذا بعد
 فخرج الوقت في سلكه كما عرفت انما هذا بعد
 فسطح في سلكه كما عرفت انما هذا بعد

او يبين

في المصالح من الفوت ليس غلطاً لما في التناهي لا يقال اذا كبر بعد الفاء فقال
 اللهم اهل الكبرياء والعظمة واهل الجود والبروت واهل العفو والرحمة واهل التقى
 والعفة اسئلك بحق هذا اليوم الذي جعلته للصلوات على النبي صلى الله عليه وآله
 ومن بعد ان تصلي على محمد وآل محمد وان تدخلني في خير ما دخلت فيه محمد وآل محمد
 وان تخرجني من كل سوء اخرجت منه محمد وآل محمد صلواتك عليهم عليهم وبرحمته الله
 في برهانهم اللهم اني اسئلك خير ما سئلك عباده الصالحون واخوف بك ما استعاضوا
 به عبادك الصالحون اذا غرت ما ذكرنا من الاختلاف في ذلك ان فيه ولا على
 عدم نصيب لفظ الفوت وان المأثور من صلواتهم عليهم السلام تختلف ذلك فتقول المصالح
 ظله على المصالح ولا ان في هذه الصلوة فيكون بعد ذلك الاقامة ويقيم
 المؤذن فيها اي في صلوة العيد في كل ما يجمع في كل صلاة الايات ولا يستحق غير ما
 سبق من الصلوات وهي البيوت اذا وضعت والصلوة هذا مقول القائلين
 ان يكون المؤذن في هذا اللفظ لئلا يترك مرات وان بات بمقتضى او مرقعاً كما به
 بقوله عليه بالنصب في الرقع اما ان تصيب فليحذر من جعله احتضراً او انما اذا في
 فليحذر ان يكون جديلاً وحزراً وعزيراً او بالعكس ولاضافة بين المشادة بهذا اللفظ
 وبين ما قال الصادق عليه السلام ادبهم اطلوع الشمس اذا طلعت تخرج من كل ارجح
 ويصحبها الصلوات بها اي هذه الصلوة جماعة تأتينا بالشيء صلى الله عليه وآله
 عليه السلام كان يصليها خارج المدينة ويدع مسجد الشريف مع قبره ولا يربطه
 لا يتركه القريب كما صلوا في العبد لئلا يفسد فيكون الاصح افاضل الامم زلها
 الله شرفاً وتعظيماً فان اهلها يصلون في المسجد للامم تميز عن غير المسلمين بحيث
 ان الناس يتوجهون اليهم جميع الاقطار في اذانهم ولقولهم لا انا الصادق عليه
 السلام السنن على اهل الامم ان يبرزوا من مساجدهم في العيد بين الاهل كبرائهم

يصلون في المسجد يخرج الامام ما فيها من اكبها فاجابها على المكتبة وهي
 متعلقة بالامام والحرمان وهي حيث تتعلقه الشمس كل ذلك الذي بالشيء صلى الله عليه
 وآله ولا يمتنع عليهم السلام قال امير المؤمنين عليه السلام في السلام من السنان بالاصح
 ما فيها ان يكون حاجباً لا يطلع في الشصوح ويستحب ان يكون ذلك الله تعالى في طريقه
 كما فعل الرضا عليه السلام وبعده لما في العشاء في المشي والاحتفاء والواضع والذكر
 يستحب في الامم ان يقرأ سورة الاحقاف في الركعة الاولى وقوله سورة النور في الركعة
 الثانية تأتيا بالشيء صلى الله عليه وآله واهل بيته عليهم السلام ويستحب في كل يوم الغنم
 والاصح اجراماً لان عتبة السلام كان يغسل فيها ووضعت في الحجر لا يمسح في الحجر
 ويستحب في التنظيف على الشعر قبل الاطباء والقطع التامج لكن يستحب الطيب
 بالانفاخ الطيب وليس الثوب الفاسد لليل وسهم شارب فطاً كماله انما بالحق
 صلى الله عليه وآله ويستحب ان يطعم قبل تروجه الى المسجد للصلوة في كل يوم
 لا في كل يوم كان لا يخرج يوم الفطر حتى يطعم ذلك ويجوز الاطعام واستحب له
 الاطعام والمباذير الى طاعة الله ورسوله صلى الله عليه وآله في كل مكان يخرج يوم الفطر
 في كل قرأت تأتيا او غنماً او سبيحاً او قرآن فانه او اكثره كذا يستحب ان يطعم يومه
 من الصلوة في الاصح ما يصح في الصلاة في كل يوم الفطر في كل يوم الفطر ولا
 يطعم يوم الاصح حتى تروى الامام ويستحب ان يكون من اصحاب القول بالافعال السلام
 لا ياكل يوم الاصح الا من اصح لئلا يفسد في ان قربت وان لم يقرب فليس يجتمع والمنفرد
 والخاضع والمشاورة باليدى والقدوى والذكر والاشي والحوا العبد الكبير والقول
 باستحبابه من عباد الاكرم على ان لا يفسد في عدم الوجوب وقوله الصادق عليه السلام
 انما ان في الفطر كبر الكبر يستحب فقال الشيد وجماعة وجوب الغنم في الاطعام
 حيث قال الله تعالى في كل يوم العزة والتكبر في الله تعالى هذا انكم لان الامر للوجوب و

اجبان الامر قد يكونه للندب وهو الماديه الآيه ويحصل التفرق بين الآيه والرفا
 الشافعي وما يستحب التكبير بعد الفطر عقب اربع صلوات اولها المغرب ليله
 الفطر لما تيسر بعد التفرق عن الصلوات على السلام اما في الفطر فليكن ركعتين
 مستون قال قلت وارتفعوا ليله الفطر المغرب والعشاء الاخر وفي صلوة
 الفجر وصلوة العيد وبسحب رفع الصوت به لان فيه اطهارا لشعائر الاسلام و
 تذكرة للغر وجواز لفظ التكبير الذي يرقى به بعد الفطر هذا الله اكبر كونه ثلثا
 اى ثلث مرات ثم يقول لا اله الا الله والله اكبر الحمد لله على ما حدثنا اوله التكبير على ما
 اولنا واستحبنا التكبير بعد الاضحية عقب خمس عشرة صلاة ظهر يوم النحر في اخرها
 صبح الثامن ايام المشرق لقول الصادق عليه السلام التكبير في ايام النحر عقيب
 صلوة الظهر يوم النحر ثم يكبر عقب كل ركعة من ايام النحر من ايام التفرق خطا
 الذي ذكرنا من استحباب لا تيانا بالتكبير عقب خمس عشرة صلاة حتى يركع في
 لا مطلقا بل يشرط ان يكون ناسك حيا وميتا وهذا الحكم اى كون التكبير من استحباب
 متى عول على قولي في وهو قول معظم الاصحاب كما اثبتنا اليه ما ذكره السيد رحمه الله من
 الوجوب فقد عرفت جوبه ووزكان في غير من قبلنا ان استحبابا بعقب خمس صلوات
 اولها ظهر الفجر ما عدا صبح النحر في عشرة ايام من بعد الفطر عقيب خمسة ايام وعشرين
 كان يجرى قبل ظهر العيد لقول الصادق عليه السلام التكبير في الاضحية عقب خمس
 صلوات من بعد الكسرة الاضحية على تكبير بعد الفطر وركعتان من بعد الاضحية ما عدا
 قد اختلف علماءنا في كيفية التكبير وما ذكره المصنف من الكيفية مطابقة لما ذكره
 العلماء في القواعد والشمس في التمهيد وقال في التمهيد في المصنف التكبير من بين
 يقول لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر على ما حدثنا والله اعلم والله اعلم على ما حدثنا والله اعلم
 على ما اولنا وبزينة الاضحية وركعتان من بعد الاضحية وفي الخلاف تكبير من بين ثم

يقول لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر في صلاة الوضوء والنية الله اكبر الله اكبر
 لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر في صلاة الوضوء والنية الله اكبر الله اكبر
 الاضحية كركعتين من بعد الاضحية وركعتان من بعد الاضحية وقال المصنف رحمه الله في
 تكبير الفطر الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الحمد لله على ما حدثنا اوله التكبير
 على ما اولنا وبزينة الاضحية الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الحمد لله على ما
 وركعتان من بعد الاضحية وقال ابن الحنفية في غسل في الاضحية الله اكبر لا اله الا الله
 والله اكبر الحمد لله على ما حدثنا الله اكبر على ما وركعتان من بعد الاضحية والحمد لله
 على ما حدثنا ثلثا وقال ابن الحنفية في الفطر الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر
 والله الحمد لله على ما حدثنا وفي الاضحية الله اكبر ثلثا لا اله الا الله والله اكبر الله الحمد لله
 اكبر على ما حدثنا الله اكبر على ما وركعتان من بعد الاضحية وركعتان من بعد الاضحية
 اختلاف في ذلك ما ثبت في الرواية من الاضحية في صلاة الفجر في هذا الباب ويكره الفضل
 في العيد من خمس صلوة العيد ويجوزها الى الزمان للاضحية والمسلم لقول الباقر
 عليه السلام يتصلو العيد في اليوم قبلها ولا بعد صلوة اذ عرفت ذلك فاعلم
 ان اصحابنا استحبوا صلوة ركعتين في سجود النبي صلى الله عليه وآله وسلم كركعتين في صلاة
 قبل خروجها الى العيد لقول الصادق عليه السلام ركعتان من السنة ليس يصلان في
 من بعد الاضحية يصل في سجود الرسول عليه السلام في العيد قبل ان يخرج الى
 المصلي كركعتين في الاضحية لان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة ركعتين في الاضحية
 خرج الى المصلي في طريق رجوعه الى منزله طريق اخر كما فعل رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم في ذلك فافهم ان صلاة ركعتين في الاضحية لا يخرج بالشافعي الى الصلاة
 العيد من ذلك بل في التفرق المطلوب الا ان يحذف من العدد ظاهره في
 للاضحية ان كان من قبلها يصل من رجوع المصلي فيفويك بحيث يتي الى المصلي ولو

اعني العبد يوم الجمعة سقط وجوب الجمعة والياثا ويقول في خبره ان هذا هو مقتضى
 الجمعة لو اتفقوا في الطلوع على الصلوة على السلام قالوا اجتماعا في زمان على عليه
 السلام فقالوا ان يات الجمعة طلائع ومن بعد فلا يصح ولا يصل الظهر في
 هذا الحكم سوى الفريضة ومن اجل البلد ومنهم من جعل النجس مختصا بمن
 كان نائبا بعد عن البلد كاهل السواد فلهما المقتضى العود واما اهل البلد فلا
 يسقط عنهم ولا يختار المحقق في المعتمد ليس بمقتضى العزم الفريضة ولا يوم العيد
 جعل للجمعة والكدية فان اقام المصلي في النجس المحل للمقتضى وجب الاقام ان
 يعلم الناس به ويمنعهم على ذلك في تحريم في النجس ولا يفرق بين اقام المصلي
 ولا يجوز ان تختلف احوالها طائفا لافاق الجماعة مع من يحضر استخبايا او وجوبا
 ويرى ان ابن ابي عمير صلى العبد دخل ولم يخرج الى الجمعة فقال ابن عباس لما
 السند وفيه شاة المستوفى للجمعة عن الاقام ايضا ولو نسي المصلي في الصلاة العيد
 التكبير وكذا يصدر ويجوز بحمله بان رجع من غير صلوة وصحت اذ ليس في من
 التكبيرات فيها ركنا وان قلنا وجوب ذلك بل بجمعة للمصلي وجوبها او التوبة في الذكر
 لم يجز ان يوجب سجدة التوبة لانه لا يوجب سجدة التوبة في النجس على من
 ادركه وجوبه في اليوم هذه الصورة والقول بالوجوب قبل ان يجتهد واما
 صلوة الآيات المتعلقة بحسوف القمر وكسوف الشمس والزلزلة والرياح المظلمة الثلج
 فهي ركعتان وهذه الصلوة واجبة عند طائفة من المجتهدين وجوبها لغير
 الصادق عليه السلام هو في صفة قال الكاظم عليه السلام لما قيل ابراهيم بن رسول الله
 صلى الله عليه وآله انك كنت انزل فيك من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 قال لا يشكك في ذلك فاني عليه السلام قال ايها الناس ان الشمس والقمر آيات الله
 بامرهم مطبوعان لا لا يكتفان موت احد ولا حيوة فاذا انكسرا او احدثا من غير

ثم قيل صلى بالناس صلوة الكسوف والموجب ليس بمقتضى خبره لان زيارته وعبد لم
 قالوا لا لا وجوبه على السلام هذا التبراع والظلم على صلواتها قال كل واحد من
 سطله او يريح او يرفع فليس له صلوة الكسوف حتى يسكن ويرد عليه الصلوة في
 من جيبا في المتن والركعتان كما في يومية الشامية في الشروط والكيفية والتمهيد الا
 ان لكل ركعة سنة خمس ركعات في سجدة في قول الباقر عليه السلام هي خمس
 ركعات بان مع سجدة ركعتين بعد على آيات في ذكره ثم يقرأ الحمد ومنه
 او يجتهدا ثم يركع فذكر الله في اقام من الركوع وانصب قبل الحمد سورة او
 بعضهما او قرا في بالسورة بعد الاضحية ان كان ام السورة قبل الركوع ولم
 يبق منها شيء الا ان لم يجز بالسورة او لا يبق منها بقية بقية بقية بقية بقية
 الركوع من حيث قطع ولا ينعين عليه ذلك بالادان بقراء من حيث قطع ان شاء وان
 بشرت تلك السورة بالكلية وتقرأ سجدة واحدة استثناء الفاضل وهذا من غير الشيخ
 في المشروط ويوقفه على ان يركع استثناء الفاضل في اي على غير المشروط
 من ثلث السورة الى اخرى وكان سبب التوقف من حيث ان الاثنان بالجمعة بعد الاضحية
 مشروط باتمام السورة قبلها او ما يخفى في ذلك وان لم يقرأ من حيث قطع بل قرا
 بعد الاضحية بالحمد سورة كما ملة او بعضها بحيث يتم الركعة سورة فحق مقتضى
 هذا الوجوب قولنا ان احدا من اهل البيت لا يندخل في الصلوة المصنوعة على مقتضى
 فيه اثنين احدهما قوله في الحديث ان ركعة واحدة بعد كل ركعة الثانية بغير سورة و
 قولهما على الركعات وانما العبد من سورة بعد كل ركعة بعضها الى سورة اخرى
 لخارج من الحق المصنوعة على آيات في غير هذا المصداق انما هو القول الاول الى
 اشار بقوله صلى الله عليه وآله في آيات الله الواجب عليه ان ياتي في سورة كما ملة الركعة بعد
 الحمد وقد حصل قلنا نفع من التوبة واذا ادا بعضنا فلا بد من اكمالها عند النجس

الباق على السلام فاداهرت قبل ان تقبل فاقصد وادع الله حتى تجل في وجهها انتم
صلى الايات كسوف الشمس والبرق ليس بخصم ابدا بل كل عجز من اعدائكم كالتزلزل و
الظلمة والقدية والريح العصفور والشمس والحر والبرق والحيض والاضاءة والنجس
كسيف من الكواكب لا تبالا الزلزلة وعدم النور والياشاع بقوله لا تخشون الكواكب
ولما كان هذه القوي من القويات ووجوب الايمان بها في قلوبنا انما انبهر بالوقوع بها
فما روعت بالية الكسوف والخسوف من ان تدرك الى قيام الاجل فاعلموا الاقرب وقابلوا
ابتداء الاجل وهو بخلاف العادة منية التفكير وفيهم من كلف ان يخشوا اجمع الامور
حيث قال ووقت صلوة الكسوف من حين لا تبالا في الكسوف الى الاقبال بحسب
الاجل عند هذا انما الزلزلة والظلمة والقوى الصادقة على السلام اذا اجعلت في قلوبكم
الاجل وما ذلك المقربة لظلمة عند صلوة من يخش الله حق سبحانه وتعالى لا يبالا
صلواته عليه والافاذ انما في ذلك فاعلموا انكم قد خالوا والصلوة حتى تجل ولا
لو اكسفت بعض النجوم الا انما جعلها وحسب كذا كذا اذا انقضى بعض النجوم
فندوت الصلوة لا سمعته ووقتها في هذا غير الكسوف كان انما المظلمة
والظلمة وسائر الاحاديث من هذه السبب فان قصر زمان الكسوف من اوقات الايمان
عن مقدار ما ينبغي انما لا يحجب الا ان يكلف الله عبدا عبادة في وقت فاصبر بها فلو
انتهى ما في الاجل وخرج الوقت في ثباتها لم يحجب الا انما يظهر استعمال التكليف
بها ويحتمل الا تمام لقوله على السلام لم يركب ركعة من الصلوة فقد ادرك الصلوة
ولما كان الحكم المذكور لا يستقيم بالنسبة الى الزلزلة استغنا عن بقوله الا الزلزلة
وهنا يحتمل انما تقصير عن امرهم لانه من شكاك من اهل العلم والمفسر في امر
ظلمة قد تعرض اليه بعض تعليقاته فان اردنا للاطلاع على ما يستقيم لما نرى عليك
فيقول اما البعث فما سئل ان لم يقدح في هذا بطريق على صحتها امس ان صحتها

منها بعد في الامر بحسب الظاهر في ان ذلك انهم قد جزموا بان صلوات الزلزلة لا بد
فيها من زيادة الاوقات ولا سيما ان هذا يدل على انها من اوقات الصلوات الوقت لا الاوقات
من قواعده الثابتة والاداهرت انما من اوقات الصلوة هذه المقصود اذ كانت من اوقات
كانت هذه المقصود من سائر اوقات الصلوة من سائر اوقات الصلوة من سائر اوقات الصلوة
لا بد منها ذلك الوقت اذ من هذه المقصود ان لا يكون صلوة الزلزلة من اوقات
لان وقت الزلزلة فاصبر كافي بغيره للصلوة هذا المقصود من اوقات الصلوة لا شك ان هذا
وانما التقصير في زمان الصلوة بينهما انما ثبت كونها من اوقات الصلوة من اوقات الصلوة
في ذلك الوقت الصلوة في زمان الصلوة في ذلك الوقت زمان السبب عند هذا الوقت
بن القاء انما اذ انما في زمان الصلوة في ذلك الوقت زمان السبب عند هذا الوقت
فلا يخفى ان كونها من اوقات الصلوة في زمان الصلوة في ذلك الوقت زمان السبب عند هذا الوقت
معدومة في اوقات الصلوة في زمان الصلوة في ذلك الوقت زمان السبب عند هذا الوقت
عنها من اوقات الصلوة في زمان الصلوة في ذلك الوقت زمان السبب عند هذا الوقت
مستدرك من كونه من اوقات الصلوة في زمان الصلوة في ذلك الوقت زمان السبب عند هذا الوقت
الموقف مع ان ذلك لا يجوز جواز كونها اذ من اوقات الصلوة في زمان الصلوة في ذلك الوقت زمان السبب عند هذا الوقت
واذا عرفت ذلك فلا يمكن لبعض جزاء الصلوة في زمان الصلوة في ذلك الوقت زمان السبب عند هذا الوقت
عن البعض في السبب الى زمان الصلوة في زمان الصلوة في ذلك الوقت زمان السبب عند هذا الوقت
بالمعنى المصطلح في زمان الصلوة في زمان الصلوة في ذلك الوقت زمان السبب عند هذا الوقت
بعضها من بعض الايمان بها وهي بهذا المعنى لا تسمى ما حكم به في كونها واجبا
فانما في هذا الحكم انما يقول ومن لم يركب اداء هذه الصلوة مع ان الوجوب في زمان
اي من اجل ما ذكرنا من قصور وقتها عنها وان المدا من الصلوة عدم اوجوبها في زمان
بالنسبة الى المصطلح اعني الذي في هذا الشارع انما في اخره وجبا ان يكون اقل

اذا مدة العمل لا تتجاوز الكلفة بها في ذلك الوقت المقاصد ان يكون قريبا
 وانما يجب المصير الى ذكر باجماع بين الثابت واعتبار مستعمل في ذلك
 بين القاعدة بين ما يمكن او من بعض الوجوه او من طريق احدهما لان في ذلك
 ترجيح من غير وجه ما ذكره اذ اظهره في التوجيه في الثاني بين الحقين
 وانت تعلم ان في ذلك ما جاء او بعض صلوات الآيات وجوبها حيث لا بد
 كما اذا علم بالكسوف ولم يأت بالصلوة وانما يجب القضاء مع تحقق القرائن يخرج
 الوقت متى كان الاحمال هذا الوسايا واما ان كان الاخر في مستوى الاول فيقول
 عليه السلام من فاتته صلاة فليقضها اذا ذكرها فيقول الصلاه فليعلم
 في صلوة الكسوف اذا اعلنت احداهما فليعلم في صلوة الكسوف في صلوة الكسوف
 قضاءها في القضاء اما في جزيء العصور بين المذكورين فليعلم في صلوة الكسوف
 كما انما لا يبقوا لاجلها في صلوة الكسوف الا ان يستوجب الاحتراق
 قرص الشمس لغيره زما ووجه من صلوة الصلاه في صلوة الكسوف ان اذا اعلنت
 الشمس كلها واحترق لم تعلم لم تعلم في صلوة الكسوف وان لم يحترق كلها فليس
 عليك قضاء ولا يجزى ان يقول قائل ان صلوة الآيات اذا قامت لم يجب على المكلف
 قضاءها مطلقا من كل وجه ان يجزى عن احدها كما علم عليه السلام قال سألته
 عن الكسوف هل على من تركها قضاء فقال اذا فاتتك فليس عليك قضاء ولا يجزى
 ما ذكره بعض المحققين فان رأت الآيات القضاء فليعلم في صلوة الكسوف
 الفصل في صلوة الجليل في الكسوف وقت الفريضة خاصة فان التمس ان
 قدم الطائفة استجابا بالنسبة اعشارا الشارع باليومية ولهذا سئلت في صلوة الكسوف
 لا تتجاوز في صلاة الفريضة في صلوة الكسوف في صلوة الكسوف في صلوة الكسوف
 الكسوف قبل ان تقبل الشمس في الفريضة قال اذا خشيته في ذلك فليعلم في صلوة الكسوف

وغيره

واغنى عن استئذانهم عدتها ونية رقابة اول يومين عن الصادق عليه السلام وهذا من
 صلوة الكسوف قبل ان يمس الشمس ويختفي في الفريضة فقال اظهرها وصلوا
 الفريضة ووجه في الصلوة ان يكون في وقت الفريضة فقال اظهرها وصلوا
 بعد كل صلاة او بعد كل صلاة او بعد كل صلاة او بعد كل صلاة او بعد كل صلاة
 الا في اولها ان كان في وقتها مستيقظا وظهر اليومين او يومين انما في وقتها او يومين
 والمؤخرين في الثانيين فان سميها وقتها في صلاة الفريضة وجوبها للمؤمنين ولو كان
 في صلاة الكسوف في صلاة الفريضة في وقتها في صلاة الفريضة في وقتها في صلاة الفريضة
 واستعمل في صلاة الفريضة في وقتها في صلاة الفريضة في وقتها في صلاة الفريضة
 في صلاة الفريضة في وقتها في صلاة الفريضة في وقتها في صلاة الفريضة في وقتها في صلاة الفريضة
 عن ابي الحسن في صلاة الفريضة في وقتها في صلاة الفريضة في وقتها في صلاة الفريضة
 النص ومع سعيها في صلوة الكسوف في صلاة الفريضة في وقتها في صلاة الفريضة
 لا يشترط في الفريضة في صلاة الفريضة في وقتها في صلاة الفريضة في وقتها في صلاة الفريضة
 انما صلاة في صلوة الآيات افضل لما في وقتها في صلاة الفريضة في وقتها في صلاة الفريضة
 غير المبرين لم يكن في صلاة الفريضة في وقتها في صلاة الفريضة في وقتها في صلاة الفريضة
 الواجب وهو التمس التمس من الصلوات الواجبة على الاصح فركعتان ووجه في التمس
 والتمس كاليومية التمس في صلاة الفريضة في وقتها في صلاة الفريضة في وقتها في صلاة الفريضة
 من المستحبين وهو ثلثه في صلاة الفريضة في وقتها في صلاة الفريضة في وقتها في صلاة الفريضة
 كاليومية مع ان المبرين في ذلك استندرك ذلك بقوله لكن يجب فعلها عند تمام يومهم
 عليه السلام خلافا للتمس في صلاة الفريضة في وقتها في صلاة الفريضة في وقتها في صلاة الفريضة
 المقام ولم يقل في المقام في بعض العبارات انما في صلاة الفريضة في وقتها في صلاة الفريضة
 التي خلفت عقد الفريضة في وقتها في صلاة الفريضة في وقتها في صلاة الفريضة في وقتها في صلاة الفريضة

وهي العبرة التي تقتضيها واذا كان يجب فيها وهذا الترتيب بعد صلواتها المتفرقة لصلواتها
فيصل في المكان المعروف المعد لذلك (التي هي في العتلة) صلايا ان يعنى بعد الصلاة التي
خلفت العبرة المذكورة فلو سترت معاً من العتلة فيصل في صلايا خلفها وخلفت الصلوة ذلك
المكان او الى حديقته غير ان ذلك ربما يخلل ان الصلاة خلفها الى من خلفها على
احد الجانبين حفاظاً على استئصال العترة ولو لم يرد ذلك خلفها خلفها او بعد الصلاة
فان خلفها حيث شاء من المحل لا يخلط كما نرى عليه الاحتجاب ولا يوجب ذلك عند الاحتجاب
ووجوبها ثابت تقاضاها ما لا يجب متفرقة عن الاحتزام بل ما يجب الاحتزام
الموجب للطواف ولو سجدنا خلفها بعد الطواف وخرج الى الشيء ثم ذكر قبل
الشيء رجع الى المقام المذكور ونجا من احتجاب الصلاة الواجب وادخل على الشيء
عدا بطلت وجب عادتاً ما عادت الشيء لما ذكرنا من وجوبه ما عادت العترة وبطل
كان ذلك سواء لم يذكرها الا بعد الشيء او انصرفت في ما دام بعد الشيء او بعد
فوات العترة سواء في شيء مما قبل الشيء من رجع عن العترة او انشأه او لو انشأه
بالشيء فذكر ان يصل فطوافه وجب ما ذكرنا ولم يثبت ان الشيء بل مني واكتفى
ان انشأه ما يجب عليه الشيء من أي موضع كان وهو ان شاء كان سواء كان في
انشاء الشيء او قبله او بعده او بعد الانصرفت وادخل في وجهه او المحققين ان ذلك يمكن
من ذلك رجوع الطواف وان تعذر ذلك حصل في مقام الذكر في ما ذكرنا او انشأه
ثم لم يثبت ثم ثبت عدم حلوله بانها واثبات قضاءها الواجب بها كالتفرقة اليوم مرة
ويجب كونها بعد الطواف سواء كان طوافات الزيادة او طواف انشاء او طواف العترة
المتفرقة بها او طواف العترة المتفرقة وكان يجب ان يكون بعد الطواف كونه سبباً لصلواتها
يجب ان يكون قبل الشيء اجماعاً ان وجب الشيء كله طوافات الزيادة والعبرة بالمتنجس بها
والعبرة بالمفرقة دون طواف انشاء في المصنعين وما ذكرنا في التفتيد المذكور

[illegible]

مع قيدا لا إضافة الى زمان مخصوص فنقول ذلك لا من المحض هو لا يستلزم
 ما خلق الله بعد ذلك المصور لا يمتد بطول المصور ويجعل الشق اوله اسلا لا لا
 قد يتعلق بين تلك المعين وبقوات فلا يجيبه غير الاخر وليس فيصور لو كان
 الترتيب بعد شرعي كالمعنى والافاء والمحجب قبل بحسب القضاء أم لا فيزيرة وشقنا
 من يتعلق الله بالفضل فلا يسطر بعد ذلك المصور لا يمتد بطول المصور بحسب
 القضاء ومن ان المعين الذي كان متعلق الله ببقوات بعد شرعي وجوب
 الاثنان بالبدل من غير معنى ليل فلا يجب ولا يجب ان القضاء اخرجوا الا ايمان
 لم يكن بغير مفيد زمانا في شخص بل مطلقا لكن بغير صلوة وكنهية في يوم من الايام
 او في ليلة من الليالي في اي بذر وايضا ما سمعنا في يوم شمس وفي اي شهر
 فوضيعة وقاهية الى ان يغلب فظهر الموت بغيره على الاثنان بذلك المتصور
 مضيقا عليه بحيث لو اخرج انما وجوبية الوقت بالندرية الاداء او القضاء و
 هذا ليس على إطلاقه بل هو ما يتحقق في الاول بمعنى الله المعين بما شئت
 غير المعين وذلك لان الاول لا وقت محدد وبحسب تعيينه في الوقت في ذلك
 الوقت كان اذا لا ان اذ الفريضة عارضا على الاثنان بهالة الوقت المحدود بها
 وان لم يأت بذلك المندوبية في ذلك الوقت بل في خارج مكان قضاء اذ لا يمتد
 بقضاء الشيء الا الاثنان في غير وقتها واعلم ان الوقت قد انقضت بزمان معين
 انعقد بالاضافة في مثل كان لذلك المعين بزمان معين بل وقتا ولا وان فيه مكان
 فان كان له بزمان كامل والمشهد انعقادا زمانا وان لم يكن له بزمان في الاوقات
 والوقت بزمانه انقطاعه بزمانه من خارج فحينئذ الوقت انما هو في الاوقات
 والوقت انما هو لان بزمانه لا بزمانه فيكون في غير وقت انقضت فلا يعقد
 الاقل لوان في غير ذلك المكان لم يكن بزمانه فيكون في ذلك المكان في غير ذلك المكان

وعلى ان في حيلها ان شئت من الامكنة والى ما ذكرنا اشار بقوله ولو عين مكانا انعقد
 مع الميزة لا بد من ان كانا الصلوة في اوجبهين متعلقان لا بصلوة الله تعالى
 بحسب الوقت بل بوقت الصلوة في اي بغير ذلك المكان بزمانه وقتا وهذا ما خلقه
 وهو قول العلامة في التلخيص المندوب في الاوقات بزمانه وحينئذ المكان انما هو
 من حيث الوقت بوجوب الوقت فاما انقضت الميزة بوجوب الوقت لم يلزم القيد
 المكان انما هو في الميزة لا يتعلق بوقت الشارع مخصوصه في جميع هذا التذرع
 فصل الطاعة مطلقا في اي موضع اراد ايقا وجاز ورت في سنة فان قيل فيكون
 فاذكر ان التقييد بالزمان مطلقا لا يندرج في الاعتقاد بل يتعدى بحسب الوقت
 وان لم يكن للبدنية بغير خلاف المكان في الفرق بين الزمان والمكان اجيب بالشرح
 جعل الزمان سببا للوجوب بخلاف المكان فان من فرق بين الزمان والمكان
 واعتبر عليه التقييد بزمانه بالاسم سببا لوقت هذا الوجوب اذ لا يجب الا في
 هذا الا الالتزام بالزمان والمكان والزمان من الامور الحاصلة لان من وقتها
 الافعال الطرية وكذا الوقت سببا للوجوب في القسرات الواجبة لاهلها
 لا يلزم منه بوجوب هذا ساقا لا التسمية الذكرى واجاز عنه بان التسمية في الوقت
 حاصلة وان كان ذلك بالنسبة الى الوجود بالشيء الا في وجه التكليف عند حصول
 الوقت وهو حاصل فانا لا يصور بغير الميزة المكان لا يتبع للزمان انما هو كالم
 ولذا ان يقول لا يخفى على المعتندين ان الزمان المعين كان من مقتضات الشرع
 وان لم يكن له بزمان كذلك المكان المعين من مقتضات التذرع بوجوبه وان
 لم يكن له بزمان فاعلم بان احداهما افضل من الآخر في الشخص في الآخر حكم لا
 دليل عليه في ما ذكرنا من المناقشة في الزمان اشار ام قل بغيره في الذي يندرج
 المكان وهو الزمان فظهر العند كما صرح به في بعض تعليقاتنا الانعقاد مطلقا

اما البين والمزاد وما يحلف الله او با حارة الحلفه ولا يتعد ما سائر المشرك والعصير
ان يقول والله لا صلين اليوم الغلا في شهرا سنة بلين مختصرة العهد واليمين
بل لا استجبارا ايضا غيبه لغيره ولا يشار بقوله في حق من القبر باجازه في لا يحير
للمصلون يحرج على الوفاء والاثبات بما استوجب له من الصلوة لهما في ذلك
من ذلك التكلف من غير ان يخطئ عدم الحفظ ايضا لغيره فيكون صلوة
الاستحباب ايضا داخل في صلوة نيل الله فاذ انك بين الاثنين في الامر بين مثلا
ويجب على الايمان ان يعتنق احبا طاعة الصلوة في الوجوب كما لم يرد من حيث
ان اجاب السبب في الضرر يتوزن التكلف في هذا المثار بقوله ونحوها اي مثل
الاجابة ويضم جعل عمل الواجب الصلوة عن الاب من قوله غيبه الله كما لم يمتنع
بالاجابة وفي نظر لان الوفاء في هذه الصورة ليس موعدا للتبيل بل السبب في ذلك
مفعول ما لو لم يمتنع في هذه عند تعذر شرعي ولم يصحها قبل الموت مع كونه
منه ولا ريب في انشراح العادة الاخرى الذي استاجر للصلوة عن الميت فلا يخلص
ذمة الواجب الا باستيفاء العدل فلا يجوز له استيفاء غيره للعدل وليس له الساعد
مضى صلوة الفاسق بل لعدم قبول الاجابة بالفضل لعدم التزويذ اليه لفسده ولا
خفاء وان انشراح العدل لا يفيض من العلم بالاجابات الصلوة وجوبه الصلوة على
الواجب الاخر فيرى فلا يجوز لها التاخير في الفعل وكذا لا ريب في انشراح العدل
نقصان صلوة في صلوة الاخر غير صلوة الاصل يجب ان يكون كما لا فادرا التمسك
اعني حال الاستحباب فلا يجوز استيفاء العاجز من القيام بصلوة كما لا فادرا على
الايمان با حارة العمل الوحيد الكمال وليس النقصان المانع من الاستحباب فيحصل
في النقصان العدد في بل يتحقق نقصان صفة العاجز عن القيام في صلوة او
العاجز عن بعض القراءة او العاجز عن الركوع فاما ويحصل جواز استيفاء العاجز

عن بعض الافعال المذكورة ما جاز لخطا في الفات من بعضنا ولو استاجر الواجب لجد بل
كما لا فادرا على جميع افعالها على الواجب في الفعدة للحدود في العاجز احتل الاستحباب
اي طاعة عند الاجابة وان لم يفتحه المستاجر لان الخلاف في الاجابة يجوز على المقتضى
الكامل في الواجبات ولا مستعدا القول بسلط المستاجر على الضيق في الانقضاء
لا مكان الزوال لانها لم تحت محض ولا تم ان يحل الاخر بغير طاعة ما يزين لها في
فما يتبع بسلط على الفتح اذا كان الزوال بطلانها ولم يكن بعدا في صرح المقام
دام للمقتضى بعض تعليلها انما اشار بها اليه وجعل الاحتياط بقوله في الضيق في ما حصل
الفتن وجعل احتياط آخر وجعل الاخر بالفتن على تلك الحالة في الرجوع الى الارش
وجوه من الفتاوى بين الفعلين الكامل بالفتن في هذا المثار بطلان قوله
الرجوع اي واحتل جميع المستاجر على الاخر بالفتن بين امره العاجز واجوبه
القادر الكامل واصغرنا اي واصغرنا الاحتياط لان حاد في الواجب المستحق في هذا
هو الاجرة المقدره بحدود في عجز الاجرة في ما يجب طاعة الفاعل من غير
ارشاد لا في حق وهو اي وجوبه الفتنة على الاجرة على الفاعل في التحمل على الاستعمال
بامور وحاسه للفقير مستحقا على ما في زمان آخر امره مدق في عبادته الموح من
المؤمنين وسمع الحنارة وبالحيلة القسام بالامور المسخر لم يجوز لها ان في ما على
الشرعي يحصل لان الخصم ما يقتضي الايمان بما وجبوا من طاعة كل وقت من
الاوراق فلا يجوز التاخير عن اوقات مكان الفعل في تحمل الشا في ان مقتضى منه
ملاك في قوله ما عرفت من ان النفس اليه في ربا فيكون في الاخر كذلك واصحابنا لم
يخرجوا هذا في حق التوقي بالاثبات كائنا ما لم يقولوا علم بغيرها وانما هو في نفسه
اولا كاهل المتعارفين بحيث ان الايمان لا يخل باورهم معانينا في الامور المقتضية
المعاونة في ما ذكر من القسم الذي في انما يقول ويحصل وجه ما بعد في شفا غلا

وسمى انعاماً بذلك الفعل فخرنا ان ابا وعما وهذا الاحتمال يقتضي ان هذه الامور قد
صحت به بعض متعلقاتها فاقرب وقد فهمنا نحن وهو ان عند الاجارة هل هو
ناقل لها او فدية المسكن العلوي او فدية الاجرة فدية المسكن فموجب هذا القول
لا لايتناول الاجارة الا بالنظر في الفعل وان ويقوم من مضاعفة كلامهم به بانما يتبعها
الاجارة نفس الاستبصار ليس باصل لانهم قد فكروا في الاجارة انما كانت قبل حصول الحرم
ثم لم تكن له قبلت بان يجعله الوصي في الاستبصار فانيا فلما كان مجزأ بعد اكله
بحالها فدية المسكن بكونه لذلك لانه تمت من جملة الصلوات المنقولة بالاستسقاء
اي الصلوة التي فيها الطلب الحار وانما خص هذه الصلوة بالذكر في بعضها من
بين سائر الصلوات المنقولة لعمومها فاعلموا انما يتبعها ولا خلاف في كونها مستسقة
عند انقطاع الصلاة بعدها لانها رأت في الاستسقاء على نفس متساوية فيها
صلواتها على ما ذكرنا من وعاءها الا ان المصنف قال ان الله تعالى ولا تستغنى
موسى لقومهم فقال تعالى استغنى عنكم كما كان غنياً ما يرسل السماء عليكم ماء من ذر
ورى ان سليمان عليه السلام خرج ليستغنى في ارضه فاستغنى عنده ما هو عليه
فاخلق من خلقه واغناهم عنهم وقال فلاتكنا فاربوب في آدم وهي ارضه فاستغنى
من ثمراتها الى السماء فقال سليمان على السلام ارجعوا استغنى عنكم وحيي بصلواته الى
الاستسقاء فان كفيته كالعبادى اصوله العيد وعرفته بهتة باقر الى النبي
وبكره في الاول بعد الفكرة وحسن كبريت روية الثانية ورجاعها الى الشكل المتعارف
في الصلوة وتيقن بحجتها ككبريت لانه في قوله فدية المسكن كالعباد الى الصلوة فانه
ينبغي ان يكون بالاستسقاء او بالاستسقاء وبما ان المصنف قال ان الله تعالى ولا تستغنى
اليها ما حصل بها يتبعها اما الاية الثانية من ان الله تعالى ولا تستغنى عنكم فاعلم
بما حصل من العبادات وكيفية ما لا يستعاضه على من من الله على وقد يتبع ذلك القول

[illegible]

حسنه و الله اعلم

خطبتين بعد الصلوة لان هذه الصلوة كصلوة العيد ولقول الصادق عليه السلام
 ان رسول الله صلى الله عليه وآله صلى على الصلوة الاستسقاء وكهنتين وبدا الصلوة قبل الخطبة
 وفي رواية اخرى بنحو ان الصادق عليه السلام الخطبة في صلوة الاستسقاء قبل
 الصلوة قال العلامة في التذكرة في الصحيح قوله وقيل فيها ابا ن فالمعتمد الاول
 ويستحق اللذان بعد رفع من الصلوة ان يكونا مرة واحدة رافعا صوتا الى الصلوة ليس
 عن محمد بن مرة رفع بصوته ثم يعلل عن يسارة بانه يرفع بصوته ثم يجلده الله
 مستقبل الناس في التهور ان هذا الذكر يكون بعد الخطبتين ولو تأخرت الاجابة
 من الله سبحانه ذكره لا فاسد للخروج فاني انا والشا وهكذا الى ان يرحمهم الله ويخفف
 الاطساخ في الدعاء لان الله تعالى يحب المحسن في الدعاء ولو سقوا قبل الخرج لم
 يخرجوا ولذا اخرجوا وسقوا قبل الصلوة وفي الموضوعين يصح صلوة التذكير ولو سقوا
 في اثنا الخطبتين صلوا انكروا الظاهر سقوط براءة الاعمال من الخطبة والادراك قاله
 الشهيد على سبيل استنباط الصلوة الموعود التي عن الاطبا ولو لم يكن الصوت وجف
 منه الصبر حان الدعاء بان لا يرفع بل استحق الدعاء بان لا يرفع ويؤخر ان هذا اهل
 المدينة فخطبتين بارسل الله صلى الله عليه وآله وسلم فقام رجل وقال هذا اكبر
 فادع الله ان يقتلوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فادع الله ان يقتلوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 التاجرة بها احتاجت الى بيع ثم انشأت سبحا ثم اجتمع ثم ارسلت المأذون اليها فخرجت
 المأذون حتى اتت امانا فلما ظلمت خطبتين للجمعة الاخرى فقام اليها الرجل وعزوف قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذا البيت واخبرني الزكيان فادع الله ان يحبس
 قنبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اللهم حيي الميامن والاعيان بكره فيصلي
 المطر لا الا ان يجمع فهو مستوط كوكبة المغرب وطلوع رقيه من المشرق والجمعة
 على تقدير ما لا غير معتقد في نوبة ويحرم اعتقاد ما يعتقده ان النور هو المطر والنور

روي زيد بن خالد قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الصلوة الصبح بالحديثة
 في اربعاء كانت من الليل فلما انصرفنا قال على الناس فقال هل تدرون ماذا قال انكم
 قالوا الله وسوله اعلم قال اصبح عباده مؤمنين في وكا في الكواكب وكا في مؤمنين
 بالكواكب من قال بطرنا بفصل الله وجهه فذلك مؤمنين في وكا في الكواكب ومن
 قال في طرنا بنو كذا وكذا فذلك كافر في مؤمنين بالكواكب والظاهر ان مراد صلى
 الله عليه وآله ان من صدق الله هو المطر والمطر للثقل كما يقول المشركون في كافر
 واما من قصد الوقت الذي جرى اعتقاده في المطر فيليس كما في ومنها اي ومن
 الصلوات المندوبة بصلوة يوم القدر وهي مشهورة بين علمائنا وهو في يوم القدر
 الثامن عشر من شهر ربيع الثاني وهذا اليوم في التثنية يوم العيد المعهود في الارض
 يوم الميثاق المأخوذ في حديث من احادث الصادق عليه السلام انه لما بعث الله
 عز وجل نبيا الا وبعده هذا اليوم وعرف من وقت هذه الصلوة قبل
 الزوال نصف ساعة وهي ركعتان وينبغي ان يغسل في اولها ثم يسقط ما قرأه
 كل ركعة للركعة وكذا من القدر من التوحيد والكرسي الى قوله ثم ما خال دون
 عشر قال الصادق عليه السلام من صلى فيه ركعتين يغسل من قبل ان يركل الشيطان
 نصف ساعة ويقرأ في كل ركعة الحمد مرة وعشر مرات فلو الله احد وعشر مرات
 الكرسي وعشر مرات انا انزلناه عدت عند الله عز وجل ما يقرأ الف الحمد وما يقرأ الف
 عزة وما سال الله عز وجل حاجته من حاج الحاج الدنيا والآخرة الا قضيت كما انما كان
 ويستحب ان يصلي جماعة على الاضيق قد من لا تارة الى هذا الحديث في باب الجماعة
 وينبغي ان يكون ايقاعها في الصلوة بعد ان يجلس الامام بهم وهم في فضل هذا
 اليوم فاذا انقضت فصلا ونوا في بعض بعضا ما وضع في هذا اليوم
 من النص على اهل المؤمنين على الصلوة والسلام ونوا بما كان من حديث ما يقرأ الف

حجة ومائة الف مرة واذا نال الله حجاجه به لم يكن نال كاية المديح وكل الطواف
ركعتان تشهد وتسلم اجزاء الا التي ترافها ركعة واحدة والاصولة الاعراف
فانما اربع اربع ركعات وقد يتوهم من ظاهر اخبارنا انه اربع ركعات فقط
وليس كذلك بل من جلها اربع ركعات لانها عشرة ركعات عند ارتفاع اليها وتصل
بسلامة يقرأ في الاولى الحمد مرة والفق سبع مرات في الثانية الحمد مرة والناس سبع
مرات ثم يسلم ويقرأ آية الكرسي بقا ثم يصلي فان ركعات بتسليمين يقرأ في كل ركعة
الحمد مرة والقصر مرة والتوحيد خمس وعشرين مرة ثم يقول بعد ما سبحان الله
العرش الكريم الاحول والافوق الا بالله العلي العظيم سبعين مرة وباقي الصلوات
الشدوية مذكورة في الكتب المطولة للاصناف من اراد فليطلب من هناك يجعل
النوافل ركعتان تشهد وتسلم الا التي ترافها ركعة وصلوة الاعراف فانما اربع و
لكن هذا اخر ما اردناه في هذه الرسالة والحمد لله رب العالمين وصلى الله على
سيدنا محمد وآله الطاهرين لا يزلوا وسلم تسليم اكثر امانتم

ثم وكل بالخير والسعي وقد وقع الفصل من

توسيد هذا الكتاب في عشرين من شهر

المحرم سنة ثمان مائة

عليه التحية لنا كماله

الفقيه في حق الله

غفر الله له ولوالديه

جميع المؤمنين

والعالمين



